جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

سلسلة الدراسات القرآنية



حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

الأنصاف

مختار

مختصر الانتصاف من الكشاف
وهو محاكمات بين الزمخشري وابن المنير

الجزء الثاني

أفلا يتدبرون القرآن

تأليف
الإمام العلامة المفسر
علم الدين عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري
المعروف بابن بنت العراقي
٦٢٢ - ٧٠٤هـ

تحقيق
د. محمد ديب العباس
د. محمد ربيع الجنيدي

راجعه ودققه وأشرف على إخراجه وقدم له
الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

الإنصاف

مختصر الانتصاف من الكشّاف

وهو محاكمات بين الزمخشري وابن المنيّر

الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف

وهو محاكمات بين الزمخشري وابن المنير

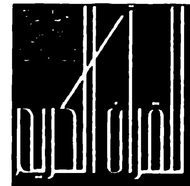
تأليف : الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري

تحقيق : د. محمد ديب العباس ، د.محمد ربيع الجنيدي

الطبعة الأولى : ١٤٣٨هـ -٢٠١٧م

طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات

رقم: (NMC-MC-٤٥٢٠١٦) تاريخ (٢٦-١٢-٢٠١٦)



جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي ـ الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٢٦١٠٦٦٦ ٤ ٩٧١ +

فاكس: ٢٦١٠٠٨٨ ٤ ٩٧١ +

الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني : research@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
وحدة البحوث والدراسات

سلسلة الدراسات القرآنية

الإنصاف

مختصر

مُختصر الانتصاف من الكشّاف
وهو محاكمات بين الزّمخشريّ وابن المُنيِّر

تأليف
الإمام العلّامة المفسّر
علم الدين عبد الكريم بن عليّ بن عُمر الأنصاريّ
المعروف بابن بنت العراقيّ
٦٢٢ - ٧٠٤هـ

الجزء الثاني

تحقيق
د. محمّد ديب العبّاس
د. محمّد ربيع الجُنيديّ

راجعه ودقّقه وأشرف على إخراجه وقدّم له
الأستاذ الدكتور محمّد عبد الرّحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن سورة الرعد

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

مَوضِعُ ﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾(١) الحال، بمعنى ظالِمين لأنفسهم، بأن يريد السيِّئاتِ المكفِّرةَ باجتناب الكبائر، أو الكبائر بالتوبة، أو المغفرة الستر والإمهال(٢).

قال أحمد: الوعد على إطلاقه، وما سِوى الشِّرك غفرانه إلى المشيئة، والزَّمَخْشَرِيّ يؤوِّل(٣) لأجْلِ عقيدتِه في وعيدِ العُصاة.

---

(١) «ظلمهم» ليست في (ص).
﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ الجار والمجرور في موضع الحال من الناس، والعامل فيها هو العامل في صاحبها وهو مغفرة؛ أي: أنه تعالى لغفور للناس مع كونهم ظالمين.
قيل: هذه الآية في مذهب أهل السنة وهو جواز مغفرة الكبائر والصغائر من دون توبة؛ لأنه سبحانه ذكر المغفرة مع الظلم؛ أي: الذنب، ولا يكون معه إلا قبل التوبة؛ لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له. تفسير الآلوسي (روح المعاني) (١٣/ ١٠٦).

(٢) وفي القرطبي: ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ﴾؛ أي: لذو تجاوز عن المشركين إذا آمنوا؛ وعن المذنبين إذا تابوا، وقال ابن عباس: لأرجى آية في كتاب الله تعالى: ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ﴾ [الرعد: ٦].
انظر: تفسير القرطبي (٩/ ٢٨٥).

(٣) «تأول» في (ق).
قسَّم المعتزلة آيات القرآن إلى محكم ومتشابه، واختلفوا في تفسير محكم القرآن والمتشابه على ضوء المحكم من الأصول التي جاء بها القرآن، وأوَّلوا القرآن حتى يناسب مذهبهم، ومن مبادئهم الوعد والوعيد، ويعني هذا أن الله وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العُصاة =

[قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠]].

قال محمود: فإن قلت: القياس أن يُقال: ومَنْ هو سارِبٌ حتّى يتناول معنى الاستواء المستخفي والسارب، وإلا فقد يتناول واحداً مستخفياً سارباً[١].

قلت: هو عطفٌ على مستخفٍ، إلّا أنّ (مَنْ)[٢] في معنى الاثنين كقوله: [من الطويل]

نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يصطحبانِ[٣]

كأنّه قيل: سواء[٤] منكم اثنان مستخفٍ وسارب، وضمير له مردودٌ على من أسرَّ ومَن جهر ومَن استخفى ومَن سرب.

قال أحمد: مقتضى السُّؤالِ أنّ الآيةَ اقتضتْ عطف إحدى الصِّفتين[٥] على الأخرى، ويقتضي الجواب عطفُ أحدِ الموصوفَينِ على الآخر، ويحتمِلُ أن يكون

= بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلق والكذب. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ١٣٤، ومقالات الإسلاميين (١/ ٩).

(١) والمعنى: سواء عنده من استخفى؛ أي: طلب الخفاء في مختبأ بالليل في ظلمة، ومن يضطرب في الطرقات ظاهراً بالنهار يبصره كل أحد. الكشاف (٢/ ٣٥١). والمحرر الوجيز للقاضي الأندلسيّ (٣/ ٢٩٩).

(٢) «من» ليست في (ز) و(ق).

(٣) تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

هذا البيت للفرزدق وهو شاهد على إطلاق من على اثنين. حاشية الصبان على الأشمونيّ (١/ ٢٢١).

(٤) «سواء» ليست في (ز) و(ق).

(٥) «الآيتين أي: الجملتين إحداهما على الأخرى» في (ز).

الموصـول محذوفاً وصـلته باقية، أي: ومن هو مستخـفٍ بالليـل، ومن هو سـارب بالنهار، وحذف الموصول المعطوف وبقاء صِلته شائع ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡ﴾[الأحقاف: ٩]؛ لأنّ الجملة الثانية لو عُطفت على صلة الأول، لم يكن لدخول حرف النفي معنًى، وقول حسّان: [من الوافر]

فمَن يهجُـوْ رسـولَ الله منكُمْ ... ويــنـصُـرُهُ ويـمدحُهُ سـواءُ(١)

أي: ومن ينصره ويمدحه.

/ **قال محمود**: [قوله تعالى]: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]. [١٠٥/ أ]

أي: معـقِّبـات مـن أمـر الله، أو معقِّبـات يحفظـونَهُ من أجـلِ أمـرِ الله؛ لأنّ الله أمرَ بحفظِه، كمـا قـرئ (يحفظـونه بأمر الله)(٢) أو يحفظونه من بأس الله، إذا أذنبَ بالدُّعاء والإمهـالِ ومنـه قـوله تعـالى: ﴿ قُلۡ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

قال أحمـد: معنى هـذا: يحفظـونه من الأمر الـذي علم الله أنّه يرفعه عنـهم بالدعاء(٣).

---

(١) هذا البيت في سياق قصيدة مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء ... إلى عـذراء منـزلـها خـلاء

وهي هجاء لأبي سفيان قبل فتح مكة.

(٢) قراءة عليّ بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن عليّ وعكرمة. البحر المحيط (٦/ ٣٦١).

(٣) قال في المحرر الوجيز: (يحفظونه) يحتمل معنيَين: أحدهما: أن يكون بمعنى يحرسونه ويذبون عنه، والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى حفظ الأقوال وتحصيلها؛ ففي اللفظة حينئذٍ حذف مضاف تقديره: يحفظون أعماله، ويكون هذا حينئذٍ من باب ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] وهذا قول ابن جريج. المحرر (٣/ ٣٠٢).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[الرعد: ١٢].

ليسا مفعولاً لهما؛ لأنَّهما ليسا فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، بل المعنى: لإرادةِ خوفٍ وطمع، أو حالٍ من البرق، كأنّه جعلَهُ نفسه خوفاً وطمعاً، وحقيقته ذا خوف وطمع، أو حالاً من المخاطبين، أي: خائفين طامعين[1].

قال أحمد: أو مفعولاً لهما؛ لأنّه إذْ أراهم فقد رأوه، فكأنّه قال: فترَونه خوفاً وطمعاً؛ أي: يتراءَونه تارةً لأجل خوفٍ، وتارةً لأجل طمعٍ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾[الرعد: ١٤].

الذي هو ضدُّ الباطل، أي: له دعوة مُلابَسة الحقِّ بمَعزل عن الباطل؛ فإنّ الله يستجيبُ الدُّعاء إذا كان مصلحةً، أو المعنى هو الحقيق[2] بأن يُوجَّه إليه الدُّعاء بخلاف الأوثان.

[قال أحمد]: قيّدَ استجابةَ الدُّعاءِ بالمصلحة، ولا يتقيّدُ بذلك ولا يجِبُ رعايةُ المصالحِ على ما سَبق[3].

---

(١) قال في الدر المصون: «ويجوز أن يكونا مصدرَين في موضع نصب على الحال، وفي صاحب الحال وجهان حينئذٍ أحدهما: أنّه مفعول (يريك) الأول؛ أي: خائفين طامعين، والثاني: أنّه البرق؛ أي: يريكموه حال كونه ذا خوف وطمع، أو هو في نفسه خوف وطمع على المبالغة. الدر المصون (٧/ ٣٠، ٣١)، وعند أبي البقاء يجوز أن يكون مفعولاً من أجله. الإملاء (٢/ ٦٢).

(٢) «هو الحق» في (ز) وفي المحرر عن ابن عباس، أنه قال: (دعوة الحق) لا إله إلا الله. المحرر (٣/ ٣٠٥)، والقرطبي (٩/ ٣٠٠).

(٣) الشيخ الزمخشري غالباً ما يشد القارئ في خفاء إلى تقرير مذهب أهل الاعتزال من وجوب الصلاح والأصلح، وهنا لتوضيح مذهبهم يقولون: بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى فيما يتعلق بشؤون عباده، فإذا كلّف أحداً من عباده بتكليف فامتثله، فلا بدّ أن يثيبه على ذلك، =

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾[الرعد: ١٦].

صفة لشركاء.

قال أحمد(١): ﴿خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ﴾ في سياقِ الإنكارِ تهكُّم؛ فإنّ غيرَ الله لا يخلقُ شيئاً، لا مساوياً ولا منحطّاً؛ فكانَ يكفي في الإنكار أنّ الآلهة التي اتّخذوها لا تَخلق، لكنّ قوله: ﴿كَخَلْقِهِۦ﴾ تهكُّم، والزَّمَخْشَرِيّ: لا يستطيعُ ذِكر هذه النُّكتة؛ فإنّ الله تعالى يخلق الجواهر والأعراض، والعبيد لا يخلقون سوى أفعالهم لا غير.

وفي قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[الرعد: ١٦] إلجامٌ لأفواهِ المشركينَ الأولينَ، والنابغة التابعة لهم في هذه الضلالة أيضاً كالقدريّة(٢)؛ فلا يبقى إشراك إلّا ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾[الجاثية: ٧-٨] ﴿كَأَنَّ فِىٓ

= وإذا أصاب عبداً من عبيده بأذى، فلا بدّ أن يجعل ذلك محققاً لصلاحه ومنفعته، وإلّا كان ذلك مخلًّا بواجبه، وهذا قبيح في التكليف.
وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار في كتابه شرح الأصول الخمسة: «وأنّه إذا كلف المكلف، وأتى بما كُلِّف على الوجه الذي كُلِّف، فإنّه يثيبه لا محالة، وأنّه سبحانه إذا آلم وأسقم، فإنّما فعله لصلاحه ومنافعه، وإلا كان مخلًّا بواجبه». شرح الأصول الخمسة (١٣٣).
إذنْ نجد أنّ ما ذكره المعتزلة من وجوب فعل الأصلح على الله تبارك وتعالى، مخالف لما عليه جمهور أهل العلم من الأصوليين والفقهاء؛ فإنّهم يرَون أنّه لا يجب على الله فعل الأصلح لعباده.
قال القاضي أبو يعلى في كتابه (العُدّة): «لا يجب عليه تعالى فعل الأصلح في خلقه، وإذا لم يجب ذلك، لم يقف أمره على المصلحة؛ لأنّها غير واجبة عليه». العدّة (٢/ ٤٢١).

(١) «قال أحمد» في الأصل، وفي جميع النسخ: «قال أحمد وفي قوله»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) القدريّة: هم الذين يزعمون أنّ كلّ عبد خالقٌ لفعله، ولا يرَون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. التعريفات للجرجانيّ (١/ ٢٢٢).

[١٠٥/ ب] أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[لقمان: ٧] فلذلك تقاصَرَ لسانُ الزَّمَخْشَرِيّ/ هاهنا وقرّت شَقاشِقُه(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾[الرعد: ٢٢].

أي: من الحلال؛ لأنّ الحرامَ لا يكونُ رزقاً(٢).

قال أحمد: قد سبقَ جوابُ مثل هذا، فلا خالقَ ولا رازقَ إلّا الله.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾[الرعد: ٤٢].

الجنّة؛ لأنها أراد الله أن تكونَ عاقبةً.

قال أحمد: العاقبةُ المُطْلقة: الجنّة: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[الرعد: ٤٢]

---

(١) شقاشقه: الشقشقة: لهاة البعير ولا تكون إلا للعربيّ من الإبل.
وقيل: هو شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج والجمع الشقاشق ومنه سُمّي الخطباء شقاشق وفي حديث عليّ رضي الله عنه: «أنّ كثيراً من الخطب من شقاشق الشيطان»، فجعل للشيطان شقاشق ونسب الخطب إليه؛ لما يدخل فيها من الكذب، قال أبو منصور: شبه الذي يتفيهق في كلامه ويسرده سرداً لا يبالي ما قال من صدق أو كذب بالشيطان وإسخاطه به. لسان العرب، مادة (شقق).

(٢) هذا على طريق المعتزلة؛ فهم يقولون: إنّ الحرام لا يكون رزقاً. شرح الأصول الخمسة (٧٨٤).
ويقول صاحب الجوهرة:

والرزق عند قوم ما به انتفع ... وقيل لا بل ما ملك وما تبع
فيرزق الله الحلال فاعلما ... ويرزق المكروه والمحرما

ويشرح العلامة الصاوي بأن الرزق عند أهل السنة ما انتفع به بالفعل، فلا يأكل أحد رزق غيره، ولا يأكل غيره رزقه، وشمل كلامه الإنسان والدوابّ وغيرهما.
وأمّا قول المعتزلة: إنّه ما انتفع به أولاً، ففي هذين البيتين ردّ على المعتزلة. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (٤٠٩-٤١٠).

﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[القصص: ٣٧] ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[الأعراف: ١٢٨] فاستنبطَ الزَّمَخْشَرِيُّ من ذلك أنّها التي أرادها الله، والعاقبة الأُخرى خلاف المراد؛ فلذلك قيّدها في قوله: ﴿وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾[الرعد: ٣٥] كلّه تهالك على أن يُنسبَ إلى الله إرادة ما لم يكن، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، والمؤدِّي إلى حَميد العاقبة مأمور به، والمؤدِّي إلى سيّئها منهيٌّ عنه؛ فعاقبة الجنّة أصل باعتبار الأمر، لا باعتبار الإرادة[1].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الرعد: ٣٣].

فإذا لم يعلمهم شركاء، فليسوا بشيء يتعلّق به العلم؛ إذ هو العالِم بما[2] في السماوات وما في الأرض، والمراد نَفْي أن يكونوا شركاء.

قال أحمد: وحقيقةُ النَّفي أنّهم ليسوا شركاء، وأنّ الله يعلمهم أنّهم ليسوا كذلك؛ لأنّ ذواتَهُمْ خلقها مربوبةً حادثةً آلهةً[3]، ومجيء النَّفي على هذا أبدع، ولو قال: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[الرعد: ٣٣] وما هم شركاء لم تقع هذا الموقع.

قال محمود: وهذه النكتة ينادي بلسان ذَلِقٍ أنّه ليس من كلام البشر لمن عرف وأبصر؛ فتبارك الله أحسن الخالقين!

قال أحمد: كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطل؛ يُعرِّض بخلق القرآن، فتنبّه لها فما أسرع ما تمرُّ عليك وتستحسنها، وتغفل عمّا قصده فيها.

---

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة والسلف في الخلق أنّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والمعتزلة تارةً يحملون هذه المشيئة على مشيئة الإرجاء، وتارةً يحملون هذه المشيئة على مشيئة الهداية إلى طريق الجنّة. اللباب (١١/ ٢٠٩).

(٢) «بما» في جميع النسخ وفي الأصل «إنّما» والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الآلهة» في جميع النسخ، وفي الأصل «إلهة» والصواب ما أثبتناه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الرعد: ٤٣].

والذي عنده عِلْمُ الكتاب، وما أُلِّف عليه من النَّظم البليغ الفائتِ قوى البشر.

وقيل: هو من علماءِ أهلِ الكتاب؛ لأنّهم يشهدونَ ببعثه في كتبهم(١).

قال أحمد: فالكتاب في الأول القرآن، والذي علمه المؤمنون، وعلى [الثاني](٢) المراد جنس الكتاب.

[١٠٦/ أ] **قال محمود:** وقيل هو الله، والكتاب: اللوح/ المحفوظ(٣)، والمعنى: كفى بالذي يستحقّ العبادة، وبالذي لا يعلم ما في اللوح المحفوظ إلا هو.

قال أحمد: قدّر الزَّمَخْشَرِيُّ في المعطوف عليه اسم الله بالذي يستحقُّ العبادة؛ حذَراً من عطفِ الصِّفة على الموصوف، وعُدولاً إلى أنّه عطف أحد الصِّفتين على الأُخرى، وأخذ الحصر من تقديم الخبر الذي هو عنده على المبتدأ وهو أخذ الحصر من التقديم(٤).



---

(١) المحرر الوجيز (٣/ ٣٢٠)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن (٥/ ٢٩).
(٢) «الثاني» زيادة من (ز).
(٣) «المحفوظ» ليست في (ز).
(٤) وقرأ عليّ بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب وابن عباس وابن جبير وعكرمة ومجاهد والضحاك والحكم وغيرهم: «ومِنْ عندهِ عِلْمُ الْكِتَابِ» بكسر الميم من «مِن» وخفض الدال، قال أبو الفتح: ورُويت عن النبيّ ﷺ وقرأ عليّ بن أبي طالب أيضاً والحسن وابن السميفع: (ومِنْ عِنْدِهُ عُلِمَ الكتابُ) بكسر الميم من «مِن» وضم العين من «علم» على أنّه مفعول لم يسمَّ فاعله، ورفع الكتاب وهذه القراءات يراد فيها الله تعالى لا يحتمل لفظها غير ذلك. المحرر الوجيز (٣/ ٣٢٠).

ومن سورة إبراهيم عليه السلام

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم: ٤].

لا حاجةَ إلى نزوله بلُغة جميعِهم؛ لأنّ التّرجمة تُغني، ولسانُ قومه أَولى، فإذا فهموا أَفْهَمُوا غيرَهم، وهو كما ترى من اتّفاق أهل الآفاق على تعلّمه، وتدبُّر معانيه وفوائده، وذلك أيضاً أبعدُ عن التحريف، وأسلمُ من التّنازع والاختلاف؛ ولأنّه لو نزلَ بالألسنة كلّها وكان معجزاً في كلّ لغة، وتكلّم النبيّ مع كلّ أمة بلسانها كان ألجأ إلى الإيمان.

قال أحمد: في هذا نَظر؛ فإنّه[1] يتضمَّنُ أنّ إعجاز القرآن بلفظه خاصّةً، حتى لو قُدِّرَ منزلاً[2] بكلّ لغة كان ألجأ إلى الإيمان وهو بعيد؛ فإنَّ الإيمانَ عند حصولِ العلم بالمعجزةِ ليس إلجائيّاً، ولا فرقَ بين حصولِه بلغةٍ واحدةٍ أو لغات، وكثيراً ما يظنّ الزَّمَخْشَرِيّ أنّ العلوم تتفاوت، وهذا عن الحقّ بمعزل[3].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[إبراهيم: ٩].

عَضُّوها من الغيظِ حنقاً ممّا جاءتْ به الرسل أو ضحكاً، كمن يغلبُه الضَّحكُ يضعُ يدَهُ على فيه.

---

(١) في (ز): «لأنّه».

(٢) في (ص) «منزولًا».

(٣) والزمخشريّ يبني في كثير من كلامه على أن العلوم تتفاوت وتنقسم إلى جليّ وأجلى. انظر: الكشاف (٢/ ٥٣٨).

أو أشاروا بأيدهم إلى ألسنتِهم قائلين: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٩]، ليس لكم عندنا جوابٌ غيره؛ إقناطاً من الإجابة، وهو قويّ.

أو وضعوها على أفواهِهم يقولون للأنبياء: اسكتوا، أو ردّوها في أفواه الأنبياء، أي: اسكتوا، أو وضعُوها على أفواههم يمنعوهُم الكلام، أو الأيدي النعم ردّوا مواعظهم ونصائحهم من حيث جاءت.

[١٠٦/ ب] **قال أحمد**[(١)]/ : أقواها ما قوّاه محمود؛ لأنّ إقناطَهم للرُّسل قولًا وفعلًا هو المناسب لجدِّهم، وتصدير عبارتهم بـ«إنّ» المؤكدة ومواجهتهم الرُّسلَ بضمائرِ الخطابِ وتكريره مؤكّداً، ولا يناسب السِّياق الضَّحكَ ولا الغيظ ولا التَّصميت؛ إذ لم ينكروا عَوْدهم إلى المجادلة؛ فدلّ على أنّهم لم يسكتوهم.

قال محمود: وقوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[إبراهيم: ١٠].

أي: فلمَ تُخصُّونَ بالنبوّة دوننا، ولو بعث الله رسلاً، لجعلَهُمْ من الجنسِ الأفضل، وهم الملائكة[(٢)].

قال أحمد: تهالَكَ في مذهبِهِ حتّى اعتقدَ أنّ الكفّار كانوا يعتقدون مذهبه في تفضيل الملك[(٣)].

---

(١) في (ز) «قال محمود».

(٢) يقول الإمام الصاوي في شرح الجوهرة (١/ ٣٢٤): «مرتبة الملائكة تلي مرتبة الأنبياء»، أي: فالملائكة أفضل من البشر غير الأنبياء من غير تفصيل، (٢٩٦، ٢٩٧) بتصرف.
وفي الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية: أفضل البشر أفضل من أفضل الملائكة؛ لتحققهم في مرتبة الخلافة والنيابة الإلهية دونهم.

(٣) قال ابن عطية: في قولهم هذا استبعاد بعثة البشر، وقال بعض الناس: بل أرادوا إحالته، وذهبوا مذهب البراهمة أو من يقول من الفلاسفة: إنّ الأجناس لا يقع فيها هذا القياس. البحر المحيط (٥/ ٣٩٩).

قال محمود: قال في الأولى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم: ١١]، وفي الثانية: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢]، فالأُولى لاستحداث التوكل، والثانية للثبات عليه[(١)].

قال أحمد: هو من باب: «مَن قَتل قتيلاً فله سَلبه»[(٢)].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩].

أي: بالغرض الصحيح والحكمة.

قال أحمد: اعتزالٌ خفيٌّ سبقتْ[(٣)] أمثاله[(٤)].

ثمّ قال: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ٢٠] الآية؛ لأنّه قادرٌ بالذات لا اختصاص له بمقدور، فإذا خلص له الداعي وانتفى الصارف، يكون الفعل.

قال أحمد: صرَّح بما كان خفياً، وما أقبحَ قوله عن الله تعالى: «خلص له الداعي وانتفى الصارف»[(٥)]!

---

(١) الكشاف (٢/ ٥١١)، والبحر المحيط (٦/ ٤١٥).

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٤٩٩) (٣١٤٠) ـ الطبعة الهندية، ومسلم بشرح النووي باب استحقاق القاتل سلب القتيل (١٢/ ٥٩) ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٩٢ هـ. وهو من باب مجاز المشارفة باعتبار ما سيكون. الآلوسي (٢٦/ ٨٦).

(٣) «سبق» في (ز).

(٤) تأول المعتزلة قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] بقوله: إنّما أراد به خلق السماوات والأرض والليل والنهار والجن والإنس وما أشبه ذلك، ولم يرد أنه خلق الكفر والظلم والكذب. انظر: كتاب المعتزلة ص٩٧.

(٥) فيه دسيسة اعتزال؛ لأنّهم يثبتون القادرية وينفون القدرة، ولتشبيه فعله تعالى بفعل العبد. البحر المحيط (٦/ ٤١٤).

قال محمود: قوله[١]: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ[٢] إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعٗا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ﴾[إبراهيم: ٢١].

توبيخٌ للمتبوعين، وتبكيت، وهم يعلمون أنّهم لا يُغنون عنهم من الله شيئاً؛ فأجابوا معتذرين: ﴿لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡ﴾[إبراهيم: ٢١] توريكاً[٣] منهم الذَّنْب في ضلالهم وإضلالهم على الله كما قالوا في الدنيا: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام: ١٤٨]، ويدلّ عليه قوله عن المنافقين: ﴿فَيَحۡلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحۡلِفُونَ لَكُمۡ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ﴾[المجادلة: ١٨] الآية.

قال أحمد: استشعر قوّة دلالة هذه الآية لأهلِ السُّنة، وأنّ الكفار قالوا ذلك حين انكشفت/ لهم الحقيقة، وأنّ المشيئةَ لم تحصل بالهداية لانتفائها بـ(لو) فخطّأهم [١٠٧/ أ]
في الآخرة كما خطّأهم في الدنيا، وكيف يتمُّ ذلك وإنّما حكى كلامهم؛ لينذر به من غفل عنه في الدنيا، ويحذِّر من التورُّط في هذا الندم حيث لا ينفعُ الندم، كما أوردَ عُقَيبه كلامَ الشيطان: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٢٢][٤].

قال محمود: وفي قوله: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾[إبراهيم: ٢٢].

---

(١) «قول» في (ز).

(٢) «للذين استضعفوا إنا» زيادة في (ز). وهو خطأ وصواب الآية ما أثبتناه.

(٣) التوريك: توريك الرجل ذنبه غيره كأنّه يُلزمه إياه، وورّك فلان ذنبه على غيره توريكاً إذا أضافه إليه وقرفه. لسان العرب (٦/ ٤٨١٩) ط. دار المعارف.

(٤) القرطبي (٩/ ٣٥٤) وروي عن ابن زيد وعن محمد بن كعب أن أهل النار يقولون: إنّما نال أهل الجنّة الرحمة بالصبر على طاعة الله؛ فتعالوا، فلنصبر؛ فيصبرون خمس مئة سنة؛ فلا ينتفعون، فيقولون: هلمَّ، فلنجزع فيضجون ويصيحون ويبكون خمس مئة سنة أخرى؛ فلا ينتفعون. المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٢).

دليـلٌ علـى أنّ الإنـسانَ يخـتارُ السعـادةَ أو الشّقـاوةَ ويُحصِّلها لنفسه، وليس من الله إلا التمكين، ومن الشيطان إلا التزيين، ولو كان كما تقول المجبرة لكان: فلا تلوموني ولا تلوموا أنفسكم؛ فإنّ الله قضى بالكفر وأجبركم عليه، وإنّما احتججنا بقول الشيطان؛ لأنّه لو كان باطلاً لبيَّن الله تعالى بُطلانه، مع أنّ جميع ما قاله في ذلك المقام صحيح(١).

قال أحمد: حـملَ(٢) كلامَ الكفّارِ في الآيـة الأولى على الإبـطال؛ إذ لا يـوافقُ معتقده، واستشهد على جواز الكذب بقوله: ﴿فَيَحۡلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحۡلِفُونَ لَكُمۡ﴾[المجادلة: ١٨] الآية، ولمَّا وافق قول الشيطان معتقده صوَّبه اتباعاً لمعتقده(٣) وهواه، حيثما توجه به.

ونحن نعتقد أنّ الملامة(٤) إنّما تتوجَّهُ على المكلَّف، وتعالى الله عن نسبةِ ذلك إليه وحجَّته البالغة؛ لأنّ الله تعالى خلق للعبد اختياراً يجده من نفسه في الأفعال الإراديّة ضرورةً؛ وبذلك قامت الحجة(٥)، وإن سلبنا تأثير قدرة الخلق في الفعل فلا يُناقض الآية توجُّه اللوم إلى المكلَّفين.

قال محمود: [قـوله تعـالى]: ﴿وَأُدۡخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [إبراهيم: ٢٣].

---

(١) الكشاف (٢/ ٣٠٠).

(٢) «حمل» ليست في (ز).

(٣) في (ز) «اعتقاداً واتباعاً».

(٤) «الملائكة» في الأصل و«الملامة» في جميع النسخ والصواب ما أثبتناه.

(٥) قيام الحجة هاهنا ثابت على أنّ للعبد اختياراً يجده من نفسه في الأفعال الإرادية ضرورةً وهذا معتقد أهل السنة والجماعة؛ إذ يثبتون أنّ العبد له فعل اضطراري، كسقوطه من على جبل، وكحركة المرتعش، وهذا الفعل لا تكليف فيه.
وله فعل اختياري: وهو فعل الله أيضاً لكن باعتبار الإيجاد ويُنسب للعبد باعتبار الكسب وهو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل. شرح الصاوي (٢٤١ - ٢٤٢).

الآيـة، قـرأ الحسن وعمـرو بن عبيـد[١]: (وَأُدْخِلُ الَّذِيـنَ ءَامَنُوا) مـسمّى الفاعل[٢].

فإن قلت: ما وجهها مع قوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ٢٣] بما بعده؛ أي: تحيتهم فيها سلام بإذن ربهم، أي: الملائكة يحيونهم بإذن ربهم.

[١٠٧/ ب] **قال أحمد**: فإن قلت: لم جعله[٣] محمود التفاتاً من التكلـم/ إلى الغيبة، والالتفاتُ[٤] فصيحٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ * تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ١-٤][٥].

قلـت: لأنّ الظـاهر مـن «أُدْخِلَ» بلفظِ الغَيْـبةِ أنّه من الله بلا واسـطة، وظاهر الإذن يُشعِر بإضافة الدخول إلى الواسطة وبينهما تنافر، لكن يحسُنُ عندي تعلُّقه بـ(خالدين)، والدخول غير الخلود؛ فلا تنافر[٦].

قلت: ويبعد قول محمود: أن ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾ و﴿سَلَٰمٌ﴾ مصدران، ولو قدَّر عوضاً

---

(١) عمرو بن عبيد: عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري: شيخ المعتزلة في عصره، ومفتيها، توفي سنة (١٤٤هـ). انظر: الأعلام للزركليّ (٥/ ٨١).

(٢) قرأ العامة «أُدْخِلَ» ماضياً مبنياً للمفعول، والفاعل الله أو الملائكة، وقرأ الحسـن وعمرو بن عبيد: (أدخلُ) مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو الله تعالى فمحل الموصول على الأولى رفع وعلى الثانية نصب. اللباب في علوم الكتاب (١١/ ٣٧٧).

(٣) «لم لا جعله» في الأصل و (لا) زائدة ليس لها مسوغ.

(٤) الالتفات: هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو التكلم أو على العكس. التعريفات للجرجاني (١/ ٥١).

(٥) الآيات خطأ في (ز) وهي كالتالي: «طه ما أنزلنا عليك القرآن إلا تذكرةً لمن يخشى تنزيلًا ممن خلق والسماوات العلى».

(٦) المحرر الوجيز (٣/ ٣٣٤).

عنها فعلَين، لجعل ذلك سُلَّماً إلى إجازة إعمال المصدر فيما قبله حيث وقع[١].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ﴾[إبراهيم: ٣١][٢].

المقول محذوف، وجواب (قُل) يدل عليه تقديره: قل لعبادي الذين آمنوا: أقيموا، يقيموا.

قال أحمد: وفيه نظر؛ إذ يكون الله مخبِراً أنّه إن قال هذا القول، أقاموا وأنفقوا وقد قال؛ فلم يمتثلوا، وخَبَرُ الله تعالى صِدق، ويمكن حَمْله على الغالب، لا على الاستغراق؛ فإنّ هذا اللفظ وهذا النظم لم يرد إلا في الموصوفين بالإيمان المنوّه بامتثال الأمر كهذه، وكقوله: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٥٣]، و﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾[النور: ٣٠] وفي هذه الآية جمعَ بين صفةِ الإيمانِ وبين كونِهم مشرَّفين بإضافتهم إليه إضافة التكريم بقوله: «عبادي»، وفي «سخر» ذكر هذا دون صفة الإيمان، وفي «المؤمنين» اقتصرَ على صفةِ الإيمانِ دونَ الإضافة، ولم تأتِ إضافةُ العبادِ إلى الله في القرآنِ إلّا تشريفاً؛ فالحاصلُ أنّ المأمورين بهذه الآياتِ إمّا ممّن يتحقّقُ منهم الامتثالُ أو يغلبُ منهم.

---

(١) «تحيتهم»: مصدر مضاف إلى الضمير للمفعول، أي: تحييهم الملائكة، جائز أن يكون الضمير للفاعل؛ أي: يحيي بعضهم بعضاً.

و«تحيتهم» رفع بالابتداء و«سلام» ابتداء ثان وخبره محذوف تقديره عليكم والجملة خبر الأول والجميع في موضع الحال من المضمرين في (خالدين) أو يكون صفةً لـ(جنات)، إعراب القرآن وبيانه (٥/ ١٨٦)، والدر المصون (١/ ٢٢٧٨).

(٢) «الصلاة» في (ز).

قال محمود: ويجوز أن يكون معناه «ليقيموا» ويكون هذا هو المقول، قالوا: وجاز حذف اللام؛ لأنّ الأمر الذي هو (قُل) عوض منه، ولو قلت: ابتدأ يقيموا الصلاة، لم يجز[١].

[١٠٨/أ] **قال أحمد:** وفائدةُ اختصاصِ/ اللّام بالغائب التّنبيهُ بها على أنّ الصيغة أمر، فلمّا علم الأمر المخاطب[٢] افتقر ما سواه إلى اللام من غائب ومتكلم، وغير الفاعل نحو[٣]: (ليقم زيد) و(لأقم أنا) و(ليضرب زيد) فتقدم (قل) يغني عنها، كان ذلك يرشد إلى أنّ المخاطب بعدها مبلغ غير مخاطب بالأمر، فقامَ مقامَ اللّام، هذا أجودُ الأوجهِ في إعراب الآية[٤]، واختيار الزجَّاج[٥] والزَّمَخْشَرِيِّ يبرأ من عهدته ترجيحاً للأول.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

قـدَّمَ الـوعد؛ ليُـعلِمَ أنهَّ لا يـخلف الـوعد أصلاً، كقوله: ﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] ثمّ قال: ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾؛ لِيُؤْذن أنّه لا يخلف أحداً وعداً، وكيف برسله الذين هم صَفْوته[٦].

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٥٢٢).

(٢) «للمخاطب» في (ص) و(ز).

(٣) «نحو» من (ز) وفي الأصل وهي «تحول» والصواب ما أثبتناه.

(٤) زعم الكوفيون وأبو الحسن أنّ لام الطلب حُذفت حذفاً مستمراً في نحو قم واقعد، وأنّ الأصل لتقم ولتقعد فحُذفت اللام للتحقيق وتبعها حرف المضارعة. إعراب القرآن، لمحيي الدين درويش (٥/ ١٩٣).

(٥) الزجاج: (٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م). إبراهيم بن السري بن سهل. انظر: الأعلام (١/ ٤٠).

(٦) انظر: إعراب القرآن لابن سيده (٦/ ٩٥).

قال أحمد: وفيه نظرٌ؛ لأنّ الفعلَ إذا تعلّق بمفعولٍ، انقطعَ إطلاقُه، فليسَ تقديمُ الوعودِ دالًّا على إطلاقِ الفعل، حتى يكون ذكر الرسل كالأجنبيّ؛ فلا فرق بين تقديم الوعد وتأخيره، بل فيه الإيذان بعناية المتكلم، وهذه الآيةُ سيقَتْ لتهديدِ الظالمين(١) بما وعدهم الله على ألسنةِ الرسل، فالمُهمُّ ذِكر الوعد، وأمّا كونه على ألسنة الرسل، فلا يتوقّف التخويف عليه(٢).

قلت: سؤالُ أحمدَ قويٌّ، ولكنّ الذي ذَكره محمود هو القاعدة عند علماء البيـان، قال الجُرْجَانِي(٣) مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقال: إنّما قدّم شركاء ليبيِّن أنّه لا ينبغي أن تُتّخذ شركاء لله لا من الجن ولا من غيرهم ثُمَّ(٤) ذَكَرَ الجِنّ تحقيراً لهم، أي: هم أولى ألا يتّخذوا(٥)، وإن كان سؤال أحمد متوجهاً على هذه الآية أيضاً، والله أعلم(٦).



(١) في الأصل «الطالبين» وفي (ز) «الظالمين» والصواب ما أثبتناه.
(٢) انظر: تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٢٠).
(٣) انظر: كتاب التفسير (درج الدرر في تفسير الآي والسور)، تحقيق الأستاذ وليد بن أحمد الحسين.
تفسير «درج الدرر»، ينسب لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وفي نسبته خلاف.
(٤) في الأصل «في» وفي (ز) «ثمّ»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) أي: الجنّ أولى أن يتخذوا شركاء لله.
(٦) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١٦/ ٣٥٢).

ومن سورة الحجر

قال محمود: فإنْ قلتَ: ما معنى التّقليل في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾[الحجر: ٢]؟

قلت: هو على مذهبِ العرب في قولهم: «لعلك ستندم» و«ربّما ندم الإنسان على ما يفعل»، ولا يشكّون في نَدَمه، ومرادهم أنّه لو كان الندم مشكوكاً فيه، لكان المخاطب جديراً بالحذر منه؛/ فكيف والأمر على العكس، وكذلك هذه الآية، فإنّ [١٠٨/ ب] معناها أنّه لو كان ودّهم الإيمان في الآخرة مشكوكاً فيه، لكان حقيقاً بالمسارعة إليه في الدنيا؛ فكيف وهم يودون ذلك في الآخرة يقيناً[١].

قال أحمد: العرب تعبّر عن المعنى بعكسِه ومنه: [من البسيط]

قـدْ أتـركُ القـرنَ مصفـرًّا أناملُهُ   [كأنّ أثوابَـهُ مُجّـتْ بفرصَـاد[٢]][٣]

وإنما يتمدّحُ بالإكثارِ من ذلك، وعبَّر عنه بِقَد المقيِّدة للتقليل، ومنه: ﴿وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾[الصف: ٥] والقصدُ توبيخُهم على الأذى مع توفُّر عِلمهم برسالته ونصحه[٤]، فبعضُ علماءِ البيانِ يعلِّله بما علّله محمود من التنبيه

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٣٤٩).

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص (الديوان / ٤٩) وقيل لخداش بن زهير، وروايته:

قد أترك القرن مصفراً أنامله   كأنما قد كساه اللون جادي

انظر: المحب والمحبوب للسري الرفاء (١/ ١٠٣).

(٣) زيادة من ديوان عبيد.

(٤) كلمة (قد) تثبت المتوقع، كما أنّ (لما) تنفيه، وتدل على إثباته إذا دخل على الماضي؛ ولذلك تقربه من الحال، ولها ستة معان: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، والتحقيق، والنفي =

بأعلى الأعلى[١]، ومنهم من علَّله بأنّ الأمر لمَّا بلغ الغاية، فكان يرجع إلى الضدّ، وهو شأن كلّ ما بلغ النهاية أن يرجع إلى بدايته، قال أبو الطيب: [من الكامل]

ولَـجُدْتَ حتى كِدْتَ تبخَلُ حائِلاً   للمنـتـهَـى ومـن السُّـرورِ بُـكاءُ

وكلا الوجهين يُحمل الكلام على المبالغة والإيقاظ.

قال محمود: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

من التبديل والتحريف؛ فإنّ الله لم يَكِلْه إلى حِفظ غيره، كما قال في التوراة: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾[المائدة: ٤٤][٢].

قال أحمد: ويحتمِلُ أن يـرادَ حفظُ ما يشيـنُهُ من تناقضٍ أو اختلاف، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢][٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢].

يلقيه في قلوبهم مكذباً به غير مقبول، كما لو أَنْزلتَ بلئيم حاجةً فلم يَقْضِها، قلتَ: كذلك أنزلناها باللئام، أي: أنزلناها بهم مردودةً غير مقبولة.

قال أحمد: المرادُ إقامةُ الحُجّة على المكذّبين بأنّ الله سلك القرآن في قلوبهم، وأدخله في سودائها، كما أدخله في قلوب المؤمنين؛ فآمن به هؤلاء وكذّب [به][٤] هؤلاء، وكلّ على علم وفهم؛ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: ٤٢]،

= والتقليل، والتكثير. انظر: الكليات (١/ ٧٣٥).

(١) «بأعلى الأعلى» في الأصل وفي (ز) «بالأذى على الأعلى».

(٢) وانظر: المحرر الوجيز (٣/ ٣٥١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «به» زيادة من (ز) و(ص).

[١٠٩/ أ] ولتقع الحجة على الكفار بعلمهم بوجه الإعجاز، كما فَهِمَهَا/ المُؤْمِنُونَ، وكذلك عقبها بقوله: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّواْ فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [الحجر: ١٤] الآية، أي: لو ظهر لهم أيّ وجه ظهر من إعجازٍ أو صعودٍ إلى السماء، لما آمنوا، وفي قوله: ﴿فَظَلُّواْ﴾ التي لا تكون إلا نهاراً إشعاراً بوضوح ذلك منكشفاً[١].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩].

إن كانَ استثناءً من قومٍ كانَ منقطعاً؛ لأنّ القومَ وُصِفُوا بالإجرام، وإن كان من المضمر كان متصلًا[٢]، كأنّه قال: أجرموا إلَّا آل لوط، فعلى الأول: يخرج[٣] آل لوط من الإرسال إليهم، ويكونُ المرادُ من الإرسالِ الإهلاك، كقوله: ﴿وَأَمْطَرْنَا[٤] عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾[الحجر: ٧٤] وأرسلَ عليهم حجارةً من سجّيل.

---

(١) الكشاف (٢/ ٥٣٧)، والنسفيّ (٢/ ١٣٥).

(٢) الاستثناء المتصل: هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه.
الاستثناء المنقطع: هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه. انظر: شرح متن الآجرومية (١/ ٣٢٧).
(إلا آل لوط): هو استثناء من غير الجنس؛ لأنّهم لم يكونوا مجرمين.
(إلا امرأته): فيه وجهان:
أحدهما ـ أنّه مستثنًى من آل لوط، والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ، كقولك: له عندي عشرة إلا أربعةً إلا درهماً، فإن الدرهم يستثنى من الأربعة؛ فهو مضاف إلى العشرة؛ فكأنّك قلت: أحد عشر إلا أربعةً أو عشرةً إلا ثلاثةً.
ثانيهما ـ أن يكون مستثنًى من ضمير المفعول في (مُنجّوهم). التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٨٥).

(٣) «لخرج» في الأصل و«يخرج» في جميع النسخ والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «أرسلنا» والصواب ما أثبتناه.

وعلى الثاني: يدخلون في الإرسال، والإرسال على بابه لا يراد به إهلاك[١].

قال أحمد: وجَعْلُهُ منقطعاً أولى وأمكن؛ لأنَّ الاستثناء معناه إخراج ما لولاه لدخلَ تحتَ حكم اللفظ الأول، و﴿إِلَىٰ قَوۡمٍ﴾[الحجر: ٥٨] نكرة، فعَوْده إلى الضمير المعرفة متعذِّر، وكذلك قَلَّ أن يُستثنى من النكرة إلّا في باب النفي؛ لأنّها تعمّ؛ فتتحقّق الدخول لولا الاستثناء، فلا يَحسُنُ: رأيت قوماً إلا زيداً، ويَحسُنُ: ما رأيت قوماً إلا زيداً[٢].

قال محمود: إنّما جاز تعليق[٣] ﴿قَدَّرۡنَآ﴾، والتَّعليقُ مختصٌّ بأفعالِ القلوب، فقال تعالى: ﴿قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٦٠]؛ لأنّه ضمّنه معنى العلم، وبذلك فسّر الله تقدير أعمال عبادِهِ بالعلم.

قال أحمد: هذا من دفائنهِ الاعتزاليّةِ في إنكارِ القضاءِ والقدر[٤]؛ فهم يمنعون تعلُّق القَدَر بالمعاصي، ويَجْعَلُونَ التقديرَ بمعنى العلم لا بمعنى الإرادة، ثمّ استدلّ على أنّ التعليق بمعنى العلم بتعلُّق فعله[٥].

---

(١) تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٤٧).

(٢) إعراب القرآن لابن سيده (٦/ ١١٠).

(٣) «بتعليق» في (ز)، و(ص).

(٤) وجل القول في القضاء والقدر عند المعتزلة، هو أنّهم يفصلون قولهم من عدة جوانب بناءً على سؤال أحدهم عن أفعال العباد، أهي بقضاء الله تعالى وقدره أم لا؟
كان الجواب: إن أردت بالقضاء والقدر الخلق، فمعاذ الله من ذلك؛ لأنّ أفعال العباد ليست مخلوقةً لله تعالى؛ إذ لو أنّنا أثبتنا خلقها له، لما استحق العباد عليها مدحاً ولا ذمّاً ولا ثواباً ولا عقاباً، ثمّ أيضاً للزم الرضا بها جمعاء، وفيها الكفر والإلحاد، والرضا بالكفر كفر.
وإن أُريد بها الإعلام والإخبار، فإنّ ذلك يصحّ على بعض الوجوه، غير أنّه لا يجوز لنا إطلاق هذه العبارة؛ إذ إنّ العبارة متى كانت مستعملةً في معنيَين أحدهما صحيح والآخر فاسد، فإنه لا يجوز إطلاقه إلا على من ثبتت حكمته وصحّ عدله. شرح الأصول الخمسة (٧٧١-٧٧٢) بتصرف.

(٥) انظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (٢٥٤).

وفي كلامه شاهدٌ على ردّه؛ لأنّ التّضمينَ من شأنِه إرادةُ المعنى الأول مضافاً إلى المعنى الثاني، فيريدهما جميعاً، فالتقدير كما أفاد العلم يفيد أيضاً الإرادة، على أنّ من الناس مَن جعل قوله: ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[الحجر: ٦٠] من كلام الله تعالى غير محكيّ عن الملائكة، وهو الظاهر، فإنّ القائل الأول يجعل نسبته إلى أنفسهم/ [١٠٩/ ب] باب قول خواصّ الملك: دبَّرنا كذا، وأمرنا بكذا، ويَعنون: دبّر المَلِك، وأمر المَلِك، وبذلك أَوَّلَ الزَّمَخْشَرِيُّ، لكنّ هذا لا يُحتاجُ معه إلى تأويل: وإنا إذا قدرنا علمنا إنها لمن الغابرين؛ فلا غرو في أن يعلم الملائكة ذلك بإعلام الله تعالى إياهم به، إنّما يحتاج إلى التأويل: من جعل قدَّرنا بمعنى قد قضينا، وجعله من قول الملائكة.

قلت: ردُّ أحمد على محمود ـ بأنّ التضمين[1] يقتضي إرادةَ الفعلينِ المضمَّن

---

(١) التضمين: قد يأتي التضمين في الشعر بأن يتعلق معنى البيت بما قبله تعلقاً لا يصح إلا به، وقد يأتي بالنثر؛ فيكون تضميناً مزدوجاً بأن يقع في أثناء قرائن النثر والنظم لفظان مسجعان بعد مراعاة حدود الأسجاع والقوافي الأصلية كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، وكقوله عليه السلام: «المؤمنون هينون لينون». انظر: التعريفات للجرجاني (١/ ٨٤).
وقرأ أبو بكر عن عاصم: ﴿قدَرنا﴾ بالتخفيف وكسرت همزة (أن) لتعليق الفعل بوجود لام الابتداء في المشهور من خواصّ أفعال القلوب، قال الزمخشريّ: «التضمن معنى فعل التقدير معنى العلم»؛ ولذلك فسر العلماء تقدير الله تعالى أفعال العباد بالعلم، والمراد بتضمنه ذلك قيل: المعنى المصطلح، وقيل: التجوز عن معناه الذي كأنه في ضمنه؛ لأنه لا يُقدر إلا ما يُعلم توجيهاً لكلام الزمخشري لبقاء معنى الفعلَين، نعم هو على أصلهم من أنّه كناية معلوم محقق لا مقدر مراد.
وقال القاضي: جاز أن يقال: أُجري مجرى القول؛ لأنّ التقدير بمعنى القضاء قول، أما أنا فلا أنكر على جار الله أنّ التعليق لتضمن معنى العلم، وإنّما أنكر نفي كونه مقدوراً مراداً. اهـ.
وإنّما أنكره؛ لأنّه اعتزال تأباه الظواهر، ومن هنا قال إبراهيم النخعيّ فيما أخرجه عنه ابن أبي حاتم: بيني وبين القدرية هذه الآية وتلاها.
والظاهر أنّ هذا من كلام الملائكة عليهم السلام، وإنّما أسندوا ذلك إلى أنفسهم، وهو فعل الله سبحانه لما لهم من الزلفى والاختصاص، وهذا كما يقول: حكاية السلطان أمرنا ورسمنا بكذا والأمر هو في الحقيقة، وقيل ولا يخفى بعده: هو من كلام الله تعالى فلا يحتاج إلى تأويل، قيل: وكذا لا يحتاج إليه إذا كان المراد بالتقدير العلم مجازاً. انظر: الآلوسيّ (١٤/ ٦٧).

والمضمَّن فيه معاً، فيمتنعُ التعلُّق في ﴿قَدَّرْنَآ﴾ لبقاء معنى التقدير ـ ردٌّ مردود؛ لأنّ التضمين وإن أريد فيه الأمران، فإنه يجوز أن يُؤتى فيه بما يقتضيه أحدهما دون الآخر، وكأنّه معمول أحدهما خاصّةً، ألا ترى إلى قوله: قد قتل الله زياداً أعني فمن قبله معنًى صرفه فأتى زياداً يعني التي هي معمول صرفه لا معمول قبله[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾[الأعراف: ١٠٥] ضمَّنها معنى واجبٍ إلى غير ذلك فلا يلزَمُ من إرادةِ الأمرين في التقدير أن يكون ما بعدهما يصلح لكل واحد منهما.

إنّما نهاهم أن يلتفت منهم أحد؛ لأنَّ الله تعالى بعث العذاب[2] ونجَّاه ومن آمن بدعوته فعليه أن يُفرغ بآله لشكرِ الله، وأمره ألَّا يتقدم بقوله: ﴿وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ﴾[الحجر: ٦٥] كيلا يشتغل قَلبُه بمن خلفه، وليطَّلع على أحوالهم فلا يفرط منه التفاتة كذلك، ولئلّا يتخلَّف أحدٌ منهم لحاجةٍ فيصيبه العذاب، وليكون مسيرُه مسيرَ الهارب الذي تقدَّم سِرْبه ويقرب منه.

قال أحمد: ولبعضِ هذه المقاصد عُتِبَ موسى على تقدّمه[3] فقال: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٣].

---

(١) «إنّما نهاهم أن» في (ز) و(ص).

(٢) «الغراب» في الأصل، وفي (ص) و(ز): «العذاب»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ حكاية لما جرى بينه تعالى وبين موسى عليه السلام من الكلام عن ابتداء موافاته الميقات بموجب المواعدة المذكورة، أي: وقلنا له: أي شيء أعجلك منفرداً عن قومك؟ وهذا كما ترى سؤال عن سبب تقدمه على النقباء مسوق لإنكار انفراده عنهم؛ لما في ذلك بحسب الظاهر من مخايل إغفالهم وعدم الاعتداد بهم، مع كونه مأموراً باستصحابهم وإحضارهم معه، لا لإنكار نفس العجلة الصادرة عنه ﷺ؛ لكونها نقيصةً منافيةً للحزم اللائق بأولي العزم؛ ولذلك أجاب عليه. انظر: إرشاد العقل السليم (٦/ ٣٣).

قال محمود: ونُهوا عن الالتفاتِ لئلَّا يَـرَوْا ما نزل بهم من العذاب فيرقّوا لهم، وليوطِّنوا أنفسهم على المهاجرة غير ملتفتين إلى ما وراءهم، كالذي يتحسَّر على مفارقة وطنه، فلا يزال يتلفت كما قال: [من الطويل]

تلَفَّـتُ نحو الحيِّ حتَّـى رأيتُني وضعت من الإصغاءِ لِيتاً وأخْدَعا

/ **قال أحمد**: اشتملتِ الآيةُ مع وجازتها على آدابِ المسافرين، من دِين ودنيا، وأمير ومأمور، وتابع ومتبوع(١).

قال محمـود: وجه اتصال قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ [الحجر: ٨٧] بقوله: ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ ﴾[الحجر: ٨٨] إني آتيتك نعماً بالنسبة إليها حقيرةً، وهي القرآن فعليك أن تستغني به، ومنه الحديث: «**ليس منّا مَن لم يَتَّغَنّ بالقرآن**(٢)» أي: يستغني.

قال أحمد: حملَ كثيرٌ من العلماءِ الحديثَ على معنى الغناء.

وقـالوا: تَغَنّـى [بالقـرآن](٣)، يعنـي من الغَـناء الممدود لا من المقصـور، قالوا: وفِعْل المقصـور استغـنى خاصّةً، وقد وجَـدْتَ بنا(٤)، تَغنَّى من الغنى(٥) المقصور، في الحديث الصحيح في صفة الخيل: «وأمّا التي هي له ستر، فرجل ربطها تغنّياً وتعفُّفاً»(٦) إنّما هو من المعنى المقصور، وهو مصدر تغنّى؛ فدلّ على جوازِ استعمال تغنّى في البناءَين المقصور والممدود جميعاً(٧).

---

(١) الكشاف (٣/ ٨١).

(٢) إسناده صحيح انظر: الحافظ ابن حجر (١/ ٧٤) للشيخ علي الشحود.

(٣) «بالقرآن» من (ز).

(٤) «وجدتَّ بنا» من الوجد والوله. لسان العرب باب الواو.

(٥) «الغنى» من (ز). يرجع إليها في المعجم لتحقيقها.

(٦) جزء من حديث طويل برواية أبي هريرة حديث متفق عليه وهذا لفظ مسلم. صحيح مسلم، باب إثم مانع الزكاة، دار الآفاق، بيروت.

(٧) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، باب غنو (٣٩/ ١٨٨).

ومن سورة النَّحل

قال محمود: في قوله: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[النحل: ٥].

قدّم المجرور؛ لأنّ الأكل: هو الأصل الذي يعتمده الناس في معايشهم، وأمّا الأكل في غيرها من الدّجاج والبطّ وصيد البرّ والبحر، فجرى مجرى التفكّه.

ويحتمِلُ أن يكونَ المرادُ إنّ طعمتكم منها؛ لأنّكم تحرثونَ بالبقرِ الحبّ والثّمار التي تأكلون منها، وتكسبون بإكراء الإبل، وتبغون نتاجها وألبانها وجلودها، وتعتاضون عنه المأكول(١).

قال أحمد: مدارُ بحثه على أنّ تقديمَ المفعولِ والمعمولِ يقتضي الحصر، فكأنّه قال: إنّما يأكلون منها(٢).

قال محمود: فإنْ قلت: كيف طابق قوله: ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ﴾[النحل: ٧]، قوله: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ [النحل: ٧] وهلّا قيل: لم تكونوا حامليها إليه.

قلت(٣): طباقه على المعنى، أي: تحمِلُ أثقالكم إلى بلدٍ قد علمتم أنّكم لا

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٧/ ١٧٣).

(٢) ومنها متعلقان بـ(تأكلون)، وتأكلون: فعل مضارع وفاعل تقديم الجار والمجرور وهو معمول للفعل يوجب حصره فيه. انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٥/ ٢٧٢).

(٣) هذا من تعليقات صاحب الكتاب عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري علَم الدين ابن بنت العراقي.

تبلغونه بأنفسكم إلا بجهد ومشقّة، فضلاً عن أن تحملوا أثقالكم على ظهوركم إليه[١].

[١١٠/ب] **قال أحمد:**/ ويحتمل أن يكون المراد: وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه بها إلّا بِشِقّ الأنفُس، فاستغنى بذكرِ البلوغ عن ذِكْر حملها؛ لأنّ العادة أنّ المسافر لا يستغني عن أثقال يستصحبها، والأول أولى[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨].

لمّا كان الركوبُ فعلَ المخاطبين، نسبَهُ إليهم فعلاً بخلاف الزينة؛ فإنّها[٣] خلق الله؛ فنصبها مفعولاً من أجله[٤].

قال أحمد: مُحالٌ[٥] أن تنتصبَ الزِّينةُ بغير لام؛ لأنّها فعلُ فاعلِ الفعلِ المعلَّل، وتعيَّنت اللام في ﴿لِتَرْكَبُوهَا﴾، وفيه نظر؛ لأنّه يمكن أن يؤتى فيها باللام.

والجوابُ القوي: أنّ الرّكوبَ هو المقصودُ الأصلي من هذه الأشياء، والتزيّن

---

(١) ذكر الإمام الآلوسي في تفسيره روح المعاني: «المعنى لم تكونوا بالغيه بها إلّا بما ذكر وحذف بها؛ لأنّ المسافر لا بد له من الأثقال. والمراد: التنبيه على بعد البلد». (١٤/ ١٠٠).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/ ٥٠٨). وقوله: والأول أولى. هذا من كلام أحمد ويُقصد به: ﴿لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ﴾، والثاني: احتمال أن يكون المراد: حاملوها إليه.

(٣) «فإنها» من (ز) وفي الأصل: «فإنَّ».

(٤) قال الإمام الآلوسي في تفسيره روح المعاني (١٤/ ١٠١) عن هذه الآية ما نصه: وزينة عطف على محل لتركبوها، فهو مثله مفعول لأجله وتجريده عن اللام دونه؛ لأنّ الزينة فعل الزائن، وهو الخالق تعالى، ففاعل الفعلين المعلل والمعلل به واحد، بخلاف فاعل الركوب وفاعل المعلل به، فشرط النصب الذي اشترطه من اشتراط موجود في المعطوف عليه قاله غير واحد.

(٥) في (ز): «فجاز».

تابع، فقرن باللام الصريحة؛ لأنّه أهم الغرضَين، وحُذفت من الزينة؛ لأنّها تبع(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾[النحل: ٩].

هدايةُ السّبيلِ واجبةٌ عليه، كقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾[النحل: ١٢]، وإنّما غيّر أسلوب الكلام بقوله: ﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾[النحل: ٩]؛ ليعلمَ ما يُضافُ إليه من السبيلين، وما لا يجوز، ولو كان الأمرُ كما زعمَتِ المُجبرة(٢) لكان: وعلى الله قصد السبيل، وعليه جائرها.

قال أحمد: أين يُذهب به عن تتمَّتها: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[النحل: ٩]، ولو كان كما قالت القدريّة(٣) لقال: وقد هداكم أجمعين، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ

---

(١) وفي روح المعاني (١٤/ ١٠١): قوله: وأمّا لزوم تخصيص الركوب الموجود بكونه؛ لأجل الزينة وكون الحكمة في خلقها ذلك، وكون ذلك هو المقصود الأصلي لنا، فلا خير فيه؛ لأنّ التجمل بالملابس والمراكب لا مانع منه شرعاً، وهو لا ينافي أن يكون لخلقها حكم أهم: كالجهاد عليها وسفر الطاعات، وإنّما خُصّ لمناسبته لمقام الاستئناف مع أن الزينة على ما قال الراغب: ما لا يشين في الدنيا ولا في الآخرة، وأمّا ما يزين في حالة دون أخرى، فهو من وجه مشين.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٣٢٤. وكتاب باب ذكر المعتزلة وطبقاتهم لأحمد المرتضى (ص٩).
وفي اللباب قال الجبائي: المجبرة تقول: إن الله تعالى يريد الكفر من الكفار، والسفاهة من السفهاء، والله تعالى وصف نفسه بأنّه حكيم ومن فعل السفه وأراده لا يكون حكيماً. وأجيب: بأن الحكيم هو العالم بعواقب الأمور، فمعنى كونه تعالى حكيماً أنّه عالم بجميع المعلومات وذلك لا ينافي كونه خالقاً لكلّ الأشياء ومريداً لها. اللباب في علم الكتاب (٣/ ٤٨٠).
والجبرية: من الجبر وهو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، والجبرية اثنان: متوسطة تثبت للعبد كالأشعرية، وخالصة لا تثبت للعبد كالجهمية. انظر: التعريفات للجرجاني (١/ ١٠١).

(٣) القدرية: قال الشهرستاني: المعتزلة يُسمَّون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية، =

﴿وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾[البقرة: ٨٥]، فإن فسّروهُ بالقَسْرِ والإلجاء حرَّفوا الكَلِم عن مواضعه، والمخالفةُ بين الأسلوبين؛ لإقامةِ حجّةِ الله على الخلق، وأنّه بينَ سبيلِ القاصدِ والجائر، وأنّه هدى قوماً اختاروا الهدى، وأضلّ قوماً اختارُوا الضلال، وقد تقدّم أنّ للفعلِ اعتبارين، كما يغني(١) عن إعادته(٢) هاهنا، فإضافته إلى الله باعتبار خلقه له، وإضافته إلى العبد باعتبار اختياره له فاختلاف الأسلوب؛ لإقامة الحجّة(٣).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾[النحل: ١٤].

[١١١/أ] هو السَّمكُ، وصفه بالطراءة؛ لأنّ الفساد/ يتسارَعُ إليه، فيُبادَر إلى أكله خيفة فساده.

قال أحمد: وفيه إرشادٌ إلى أكلِهِ طرياً، فقد قال الأطباء: أكلُهُ بعد ذهابِ طراوته من أضرّ ما يكون(٤).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾[النحل: ١٤].

= وذلك لإسنادهم الأفعال لقدرهم، وإنكارهم القدر فيها موافقة لرأي معبد الجهني وغيلان الدمشقي، وقال ابن الأثير: سُمّوا قدريةً لأنهم أسندوا للعبد قدرةً تُوجد الفعل بانفرادها واستقلالها دون الله تعالى. ونفوا أن تكون الأشياء بقدر الله وقضائه. سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢١)، وكتاب المعتزلة للعمرجي ص (٢٣).

(١) «كما يغني عن عادته» من (ز) و(ص).

(٢) «عن عادته» من (ز) و(ص).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٠٦ وما بعدها).

(٤) أجمع العلماء على جواز أكل القديد من الحوت مع أنّ الله خصّ اللحم الطري منه في قوله: ﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾؛ لأنّه ذكر اللحم الطري في معرض الامتنان، فلا مفهوم مخالفة له فيجوز أكل القديد مما في البحر. انظر: أضواء البيان (١/ ٣٥٥).

المرادُ يلبسهم لباسَ نسائهم؛ ولأنّهنّ من جُملتهم، ولأنّهنّ يتزينّ بها لأجلهم، فكأنّها من زينتِهم ولباسِهم.

قال أحمد: لله دَرُّ مالِك! حيثُ جعلَ للزَّوج الحَجْر على زوجتِه فيما لها فيه جَمَالٌ من مالها! وهو مقدّر بالثلث، ألحقه بالتجمّل[1].

وفي هذه الآية جعلَ حظَّ المرأةِ من زينتِها للزوج؛ فجعلَ لباسَها لباسه.

قلت: هذا كلام واهٍ بأول نظرة يُعرف أنّ الآية لا تعلُّق لها بالحجر، ولا اعتبار الثلث، فلا حاجة إلى إيضاح ما هو واضح[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل: ١٧].

أتى «بمَنْ» في «مَنْ لا يخلق» للمشاكلة[3] في ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ﴾، وقيل: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ﴾ من أولي العلم كمن لا يخلق منهم، فضلاً عن غيرهم، كقولهم: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾[الأعراف: ١٩٥] أي: الآلهة منحطة عن[4] حال من لهم أرجل يمشون بها، وأعضاء سالمة؛ لأن هذه أحياء، وهي أموات.

---

(١) انظر: بلغة السالك (٣/ ٢٤٠)، وحاشية الدسوقي باب أسباب الحجر (٣/ ٣٠٧).

(٢) نجد أن مجمل المفسرين يجعلون: ﴿حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ فيما يخصّ السياق وهو ما يُستخرج من البحر من الجواهر والأشياء الثمينة التي يتخذها الإنسان حليةً يتزين بها ويلبسها.
قال في روح المعاني: «والحلية التي تُستخرج من البحر المالح اللؤلؤ والمرجان ويلبس ذلك الرجال والنساء وإن اختلفت كيفية اللبس» (٢٢/ ١٧٩).

(٣) المشاكلة بين الألفاظ: من أساليب العربية بحيث يؤدي لفظ بغير معناه الموضوع له مشاكلةً للفظ آخر مقترن به في الكلام. أو: هي اتفاق الشيئين في الخاصة. انظر: الكليّات (١/ ٨٤٣).

(٤) في الأصل: «عند»، والمثبت من (ز) و(ص).

قال أحمد: يحومُ[١] على أنّ العبادَ يخلقون أفعالَهم.

والمراد: التفاوتُ بين مَنْ يخلق، ومَنْ لا يخلق منهم كالعاجزين والزَّمنى؛ حتَّى يثبت التفاوت بينهم وبين ما لا يخلق، فالأصنام أولى[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل: ١٧].

قياسُه أفمن لا يخلق كمن يخلق، ولكنّهم قد جعلوا الله من جنسِ المخلوقاتِ مشبَّهاً بها، فأنكر ذلك.

قال أحمد: تقدّم[٣] الكلامُ عليه عند قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾[آل عمران: ٣٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾ [النحل: ٣٥] إلى قوله: ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

قال: أشركوا بالله، وحرّموا ما أحلّ الله من بَحِيرة وسائبة، وأضافوا أفعالهم إلى الله، وقالوا: لو شاء الله ما فعلنا، وهو مذهب المُجبرة بعينه، وقد ردَّ الله مشيئة البشر بأنْ بعث في كلّ أمة رسولًا/ بالخير والإيمان، ونهى عن الشر وعبادة الأوثان، [١١١/ب]
فمنهم من أُهدِيَ[٤] للطف، ومنهم من خذله لعلمه أنّ اللطف لا يؤثر فيه خيراً[٥].

---

(١) «يحومون» في (ز).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٤٥). وآراء المعتزلة الأصولية للضويحي (ص١٠٨) وما بعد.

(٣) ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ قال أحمد: فيكون من كلام الله عزّ وجلّ وقيل: إنها قالت ليس الذكر كالأنثى فيما نذرت؛ لأنه عطف كلامها عليه بقوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ فقيل لقائله قياسه وليست الأنثى كالذكر، فإن القصد تنقيص الأنثى عن الذكر. الإنصاف مختصر الانتصاف: ج١ ص ٢٢٦.

(٤) في (ز) و(ص): «هُدِي».

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط (٤/ ٢٤٨).

قال أحمد: وَجْهُ استدلالِه بها أنّ الله تعالى قسَّم العباد قسمين، والأمر والنهي عنده يرجعان إلى المشيئة بناءً على زعمهم في إنكار كلام النفس، فعنده أنّ الله تعالى شاء أن يعبدوه، وشاء أن يجتنبوا الكبائر والطاغوت، ولم يشأْ إشراكَهُم، ومضى[1] استدلالهم على إنكار كلام النفس، والعجب غفلته عن قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾[النحل: ٣٦]، كما قال في الأنعام: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وتقدّم ما فيه فائدة، والإنكار إنّما هو لاحتجاجهم على الله، ولله الحجّة البالغة[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾[النحل: ٤٩].

سجود المكلَّفين مخالفٌ لسجود غيرهم، وإنّما جمعَهُمْ بلفظٍ واحد؛ لأنّ الانقياد يجمع الكل، فجازَ أن يشملها لفظ واحد.

قال أحمد[3]: استدلّ بها من أجاز استعمالَ المشتركِ في معنييه وفي حقيقته ومجازه شمولاً[4]، والزَّمَخْشَرِيُّ ينكرُهُ في مواضعَ من هذا الكتاب، فحمله على قدر مشترك، فجعله متواطئاً؛ ليسلمَ من الجمع بين الحقيقة والمجاز، ويبطله أنّ الآيَةَ آيةُ سجدة.

---

(١) «ومبنى» في (ز).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٤٥).

(٣) «لأن الانقياد... إلى قوله:...قال أحمد» ليست في (ز).

(٤) اختلف علماء العربية وعلماء أصول الفقه في جواز استعمال المشترك في أكثر من معنىً من مدلوله اختلافاً مبني على ترددهم في صحة حمل ألفاظ القرآن على هذا الاستعمال، وقد أشار كلام بعض الأئمة إلى مثار اختلافهم وهو عدم العهد بمثله عند العرب قبل نزول القرآن؛ إذ قال الغزالي وأبو الحسين البصري: يصحّ أن يراد بالمشترك عدّة معانٍ لكن بإرادة المتكلم وليس بدلالة اللغة. انظر: التحرير والتنوير (١/ ٩٨).

وفيه دليلٌ على أنّ المرادَ من السُّجود المذكور فيها منسوباً إلى المكلَّفين: هو الفعل المتعارف شرعاً، الذي يكون ذِكْره سُنةً معتادةً من عزائم السجود لا القدر المشترك(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * يَخَافُونَ﴾[النحل: ٤٩-٥٠].

يجوز أن(٢) يكون: ﴿يَخَافُونَ﴾ حالًا من الضمير في: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وأن يكون بياناً لنفي الاستكبار.

قال أحمد: الثاني أصحُّ؛ لأنّ الحالَ تعطي انتقالاً، وتوهِمُ تقييداً، والواقع عدم استكبارهم مطلقاً غير مقيّد بحال(٣).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[النحل: ٥٨].

أي: صار، كما يُستعمل «أصبح وأمسى وبات» بمعنى «صار»، ويجوز أن يكون على بابه من الظلول نهاراً؛ لأنّ أكثر الوضع يتفق بالليل فيظل نهاره مغتمًّا.

[١١٢/أ] **قال أحمد:** وكذا الاحتمالُ/ في قولِه: ﴿فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾[الحجر: ١٤]، إما صاروا، وإما أن يُرادَ به نهاراً لفضلِ المبالغةِ في الوضوح.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٨-٦٩].

---

(١) انظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون (١/ ٣٤٧٣).

(٢) «يجوز أن» من (ز) و(ص). وفي الأصل «أن زان»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) وفي الدر المصون: قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ﴾ يجوز أن تكون مفسرةً لعدم استكبارهم، كأنه قيل: ما لهم لا يستكبرون؟ فأُجيب بذلك، ويُحتمل أن تكون: حالاً من فاعل ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (١/ ٢٨٥٣).

لم يقلْ في الجبالِ والشجر[١] من كل، بل أتى بمِنْ التبعيضية، وألّا تبني بيوتها في كلّ شجر، ولا في كلّ جبل، وأطلق الأكل من الثمرات كلّها.

قال أحمد: كأنّه[٢] وكّل الأكل إلى شهوتها، فلم يحجُرْ عليها كما حَجَرَ في البيوت؛ لأنّ مصلحة الأكل حاملةٌ على الإطلاق فيه، وأمّا البيوتُ فلا يحصُلُ مصلحة في كلّ موضع؛ فلذلك دخلت [من[٣]]، ثمّ لتفاوت الأمر في الحُجَر في البيوت، والإطلاق في الأكل يقول: راعِ الحلال فيما تأكله، ثم كُلْ مما[٤] شئت[٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾[النحل: ٧٤].

هو تمثيلُ الشّريكِ والشّبيه؛ لأنّ من يضربُ مثلاً يشبِّه حالاً بحال، إنّ الله يعلم عملكم[٦] فيجازيكم، وأنتم لا تعلمون كُنْهه وكُنْه جزائه، فذاك هو الذي جزاكم؛ فهو نهيٌ عن التشريك.

ويجوز أن يكون: فلا تضربوا الأمثال لله؛ إنّ الله يعلم كيف يضربُها، وأنتم لا تعلمون، ثم علّمهم كيف يضربونها، فقال مثل الإشراك كذا.

قال أحمد: على الأول يتعلّق قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ بالأمثال[٧]؛ أي: فلا تُمثّلوا؛ أي: لا

---

(١) «وفي الشجر» في (ز) و(ص).

(٢) «وكأنه قال» في (ز).

(٣) [من] إضافة من المحققين.

(٤) «ما» في (ز).

(٥) انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٤٠٦).

(٦) «علمكم» في (ز). وهو تحريف.

(٧) انظر: إعراب القرآن، لدعاس (٢/ ١٦٨).

تشبهوا؛ فإنّ العالم يضرب المثل لغير العالم؛ ليبين له: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤][(١)].

قال محمود[(٢)]: إنّما قال: ﴿مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[النحل: ٧٥].

مع أنّ المملوكَ بهذه الصِّفة[(٣)]؛ [لأنّه أراد بذكر المملوك تميزه عن الحر، وأنّه لا يقدر على شيء؛ لأنّه ليس بمكاتب ولا مأذون[(٤)]][(٥)].

وقد اختُلف في العبد: هل يصح له ملك على أحد؟

قال أحمد: مالِكٌ يذهب إلى أنه يملك[(٦)] والآية تَعْضُدُهُ، أي: مملوكاً ليس ممن ملَّكه سيده، فملك، بل هو على أصل المملكة عاجزٌ، فلو لم يُتَصَوَّرْ له ملكٌ لكان قوله: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[النحل: ٧٥] تكراراً، وقوله: احترازٌ من المكاتَب بعيدٌ من فصاحة القرآن؛ إذ لو لم يملك من العبيد إلّا مكاتَب كانت[(٧)] إرادته باللفظ إلغازاً لا يليق بالبلاغة[(٨)]، [١١٢/ب] وأنكر إمامُ الحرمين[(٩)] حَمْلَ قوله عليه السلام: «أيّما امرأةٌ نكحتْ/ بغير إذنِ وليّها»[(١٠)]،

(١) انظر: تفسير النسفي (٢/ ١٧٠).

(٢) «قال محمود» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «قال أحمد»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) من «بهذه الصفة» إلى «اختلف» من (ص) و(ز).

(٤) انظر المغني مسألة: (ومن باع عبداً...) (٤/ ١٢٦). ولا مأذون تعني: أنه ليس مأذوناً بالتصرف من الوليّ. انظر: رد المحتار (١٧/ ٤٣).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من سائر النسخ.

(٦) في (ز): «صحة ملكه».

(٧) «كان» في (ز).

(٨) عن قتادة: «عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء» قال: هو الكافر، لا يعمل بطاعة الله، ولا ينفق خيراً. تفسير الطبري (١٤/ ٣٠٧).

(٩) إمام الحرمَين: هو عبد الله بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ)، انظر: الأعلام للزركلي (٤/ ١٦٠).

(١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها عن عروة عن الزهري(١١٠٢)، سنن الترمذي (٣/ ٤٠٧).

على المكاتَبَة[١]؛ لبعد القصد إليها على شذوذِها، أمّا المأذون، فيُبنى على أنّ المرادَ بالقدرةِ الممكنةِ من التصرُّفِ أو الملك، ويبعد الأول عن مطابقة قوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَـٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٧٥].

ولِقائل أن يقول: إنّ قوله: ﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٧٥] صفة لازمة[٢]، كالإيضاح لفائدة ضرب المثل، أي: إنّما ضربت المثل به؛ لأنّ حقيقته اللازمة له المعروفة به أنّه لا يقدر على شيء، ومنه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[المؤمنون: ١١٧] وكلُّ مدعوٍّ مع الله لا برهان به، إنّما المراد أنّه من لوازم دعاية مع الله إلهاً.

ولنا[٣] أن نقول في دفعه: الأصل في الصفة والحال التخصيص والتقييد، وما ورد بخلاف ذلك، فهو خلاف الأصل[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾[النحل: ٨٠].

أي: يخفّ حملها ونقلها، يوم ترحلون ويوم تنزلون، وتقيمون لا يثقل[٥] ضربُها، أو هي خفيفةٌ عليكم يوم السّفرِ والحَضَر، المراد باليوم: الوقت[٦].

---

(١) المكاتبة: هو أن يكاتب الرجل عبده أو أمته على مال ينجمه عليه، ويكتب عليه أنه إذا أدى نجومه في كلّ نجم كذا وكذا فهو حر، فإذا أدى جميع ما كاتبه عليه فقد عُتق وولاؤه لمولاه الذي كاتبه، وذلك أن مولاه سوغه كسبه الذي هو في الأصل لمولاه فالسيد مكاتِب والعبد مكاتَب. انظر: لسان العرب (٥/ ٣٨١٧).

(٢) وجملة «لا يقدر على شيء»: صفة ثانية، و«على شيء» متعلقان بـ﴿يَقْدِرُ﴾؛ أي: من التصرفات. انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٥/ ٣٣٩).

(٣) «ولنا» من (ص) و(ز).

(٤) انظر: الكليّات لأبي البقاء الكَفَوي فصل الألف والصاد (١/ ١٧٤).

(٥) «الانتقال» في (ز). و«مثقّل» في (ص).

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط (٥/ ٥٠٧).

قال أحمد: الأول أظهر؛ لأنّ ظهورَ المِنَّة في خِفَّتها في السفر أتمّ، وأمّا المقيم فلا عليه من نقلها[١].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

هي القُمصانُ وثيابُ الصُّوفِ والكُتَّان.

ولم يذكر البرد؛ لأنّ الحر عندهم أشدّ من البرد، لأنّه يسيرٌ محتَمل، وقيل: ما يقي الحر يقي البرد، فدلَّ ذكره عليه[٢].

قال أحمد: الأول أولى؛ لأنّه قدّم الظلال الواقية من الضُّحى بقوله: ﴿مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾[النحل: ٨١] فالأهمُّ إذا ذكر الحر، وليس كلّ ما يقي الحرّ يقي البرد، كشَفُوف القمصان، بل لو لبسَ الإنسانُ لبوسَ الحرِّ في البرد، أو عكس يُعَدُّ[٣] من الثقلاء[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[النحل: ٩٠].

العدلُ الواجب، والإحسانُ السنة[٥].

---

(١) «ثقلها» من (ز). وفي الأصل «نقلها»، والصواب ما أثبتناه. انظر: الوجيز للواحدي (١/ ٤٢٩).

(٢) قال الزجاجي: كلّ ما لبسته، فهو سربال من قميص أو درع أو جوشن أو غيره، والذي يدل على صحة هذا القول أنّه جعل السرابيل على قسمَين أحدهما ما يكون واقياً من الحر والبرد، والثاني ما يُتقى به عن البأس والحروب، وذلك هو الجوشن وغيره، وذلك يدل على أنّ كلّ واحد من القسمَين من السرابيل. تفسير الرازي (٢٤/ ٧٥).

(٣) في (ز): «العُدَّ».

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١٥/ ٧).

(٥) انظر: التحرير والتنوير (١٤/ ٢٥٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص ٣٠١). =

قال أحمد: جميعُهما[1] في الأمر، وتقديره: يأمركم، وفيه دليلٌ على أنّ المندوب[2] مأمورٌ به[3].

قال محمود: جعلَ الفرضَ عدلاً؛ لأنّه واقعٌ بقدر الطاقة.

قال أحمد: مذهبهم أنّ تكليف ما لا يطاق جَوْرٌ لا عَدْل[4]، وأهل السُّنَّة يجيزونه[5]، ويقولون:/ قضاءٌ[6] كلُّه عَدْل لا جَوْر، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[الأنبياء: ٢٣] والتكاليف كلّها [١١٣/أ]

= إنّ مرجع تفاصيل العدل إلى أدلّة الشريعة. فالعدل هنا كلمة مجملة جامعة؛ فهي بإجمالها مناسبة إلى أحوال المسلمين حين كانوا بمكة، فيصار فيها إلى ما هو مقرر بين الناس في أصول الشرائع وإلى ما رسمته الشريعة من البيان في مواضع الخفاء؛ فحقوق المسلمين بعضهم على بعض من الأخوة والتناصح قد أصبحت من العدل بوضع لشريعة الإسلامية.

أما الإحسان، فهو معاملة بالحسنى ممن لا يلزمه إلى من هو أهلها.

والحَسَنُ: ما كان محبوباً عند المُعَامل به ولم يكن لازماً لفاعله، وأعلاه ما كان في جانب الله تعالى مما فسر النبيّ ﷺ بقوله: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك» ودون ذلك التقرب إلى الله تعالى بالنوافل.

ثم الإحسان في المعاملة فيما زاد على العدل الواجب وهو يدخل في جميع الأقوال والأفعال ومع سائر الأصناف إلا ما حرم الإحسان بحكم الشرع. انظر: التحرير والتنوير (١٤/ ٢٥٥).

(١) «جمعهما» في (ز) و(ص).

(٢) المندوب: هو طلب الفعل طلباً غير جازم بحيث إن فعله نال الجزاء، وإن لم يفعله لم ينل شيئاً. تبيين الحقائق (٤/ ١٧٧) للزيلعي.

(٣) قال ابن مسعود: أجمع آية في كتاب الله هذه الآية. تفسير الثعالبي (٢/ ٣٢٠).

(٤) آراء المعتزلة الأصوليين للضويحي ص (٢٩٣) وما بعدها.

(٥) «يجيزونه» من (ز) وفي الأصل «يخبرونه» وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

(٦) «قضاء الله» في (ز).

لا تستطاع؛ إذ المُوجَدات كلّها إنّما توجد بقدرة[١] الله.

قال محمود: جمعَ الواجبَ والنّدب؛ لأنّ العبدَ لا يخلو من تقصيرٍ يجبرُه النّدب، قال عليه السلام للأعرابي الذي علّمه الفرائض، وحلَفَ: لا أزيد على هذا، ولا أنقص منه: «**أفلحَ إنْ صدق**»[٢].

حكمَ لهُ بالفلاحِ بشرطِ الصِّدقِ والسّلامة عن[٣] النقص.

قال أحمد: هذا جوابٌ حسنٌ عن[٤] السُّؤال المشهور في الحديث[٥].

---

(١) «لا توجد إلا بقدرة» في (ز).
اتفق الفقهاء على أن الاستطاعة شرط للتكليف؛ فلا يجوز التكليف بما لا يُستطاع عادةً، دلّ على ذلك كثير من نصوص القرآن والسنة؛ فقال عزّ وجلّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال ﷺ: «إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه ممّا يأكل، وليلبسه ممّا يلبس، ولا تكلّفوهم ما يغلبهم، فإن كلّفتموهم فأعينوهم». أخرجه البخاري، فتح الباري (١/ ٨٤).
وقد حكى في عمدة القاري عند كلامه على هذا الحديث الاتفاق على تحريم التكليف بغير المستطاع. (١/ ٢٠٨).
(٢) من حديث طلحة بن عبيد الله، البخاري (٩/ ٢٣)، ومسلم (١/ ٣١).
(٣) ونص الحديث كما في البخاري عن طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة. فقال: هل عليَّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع. فقال رسول الله ﷺ: وصيام شهر رمضان قال: هل عليَّ غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع: قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، قال: هل عليَّ غيرها قال: لا، إلا أن تطوع، فأدبر الرجل، وهو يقول والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص قال رسول الله ﷺ، أفلح إن صدق» (٣/ ١٨٠).
وعن ابن عباس: العدل لا إله إلا الله والإحسان أداء الفرائض. انظر: تفسير البحر المحيط (٥/ ٥١٤).
(٤) «عن» من (ز). وفي الأصل «على»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) «الجواب» في (ز).

قال محمود: والفواحش[١] ما جاوز الحدود، والمنكر ما تنكره العقول[٢].

قال أحمد: هذا اعتزال[٣]، والصَّواب ما أنكره الشَّرْع[٤].

قال محمود: والبغي طلب التَّطاول بالظُّلم[٥].

قال أحمد: أصله الطَّلب، ومنه ابتغاء مرضات الله ابتغاء وجه ربِّهم، وإطلاقه عند العرب مخصوص بالظُّلم.

قال محمود: وحين أُسقطَتْ لعنةُ عليٍّ على[٦] المنبر عُوِّضت هذه الآية[٧]،

---

(١) انظر: البحر المحيط (٥/ ٥١٢).

(٢) الفحشاء: اسم جامع لكل عمل أو قول تستفظعه النفوس لفساده من الآثام التي تفسد نفس المرء: من اعتقاد باطل أو عمل مفسد للخلق، والتي تضر بأفراد الناس. انظر: التحرير والتنوير (١٤/ ٢٥٧).

(٣) انظر: آراء المعتزلة الأصولية (ص ١٦٤) وما بعدها.

(٤) أدلة القائلين أن المنكر ما أنكره الشرع: قال القاضي أبو يعلى رحمه الله تعالى: «وطريق وجوب النظر والاستدلال في معرفة الله سبحانه، السمع دون قضية العقل، ولا مجال للعقل في تحسين شيء من المحسنات، ولا تقبيح شيء من المقبحات، ولا إثبات شيء من الواجبات، ولا تحريم شيء من المحظورات، ولا تحليل شيء من المباحات، وإنما يعمل ذلك من جهة الرسل الصادقين من قبل الله تعالى، ولو لم يرد الحكم والأمر من قبل الله تعالى، لما وجب على العقلاء معرفة شيء من ذلك». (المعتمد في أصول الدين) ص ٢١.

وقال إمام الحرمين الجويني رحمه الله: «من أحكام الشرع التقبيح والتحسين، وهما راجعان إلى الأمر والنهي، فلا يقبح شيء في حكم الله تعالى لعينه، كما لا يحسن شيء لعينه». انظر: المنخول ص(٨)، وانظر آراء المعتزلة الأصولية ص ١٧٣ وما بعدها.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٢٤)، ولسان العرب مادة (بغى).

(٦) «عن» في (ز).

(٧) ذكر الإمام السيوطي رحمه الله في كتاب تاريخ الخلفاء: كان بنو أمية يسبون علي بن أبي طالب =

فلقد كانتْ فاحشةً ومنكراً وبغياً ضاعف الله لمن سنَّ الأولى غضباً ومقتاً؛ إجابةً لدعاءِ نبينا: «**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**»[١].

قال أحمد: وفي تعويضِها لأجل عليٍّ مطابقة لفظاً؛ فإنّه نهى فيها عن البغي، وقد شهدَ له النبيّ ﷺ: «أنّ عماراً تقتله الفئة الباغية»[٢]، فقُتل مع عليٍّ يوم صِفِّين[٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [النحل: ٩٣].

= في الخطبة، فلما ولي عمر بن عبد العزيز، أبطله وكتب إلى نوابه بإبطاله وقرأ مكانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾، فاستمرت قراءتها في الخطبة إلى الآن. وانظر: المحلى (٥/ ٩٤-٩٥).

(١) جزء حديث عكرمة أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله: ائتيا أبا سعيد فاسمعا من حديثه، فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه، فلما رآنا جاء فاحتبى وجلس فقال: كنا ننقل لبن المسجد لبنةً لبنِةً، وكان عمار ينقل لبِنَتين لبِنَتين، فمر به النبيّ ﷺ ومسح عن رأسه الغبار وقال: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار». انظر: صحيح البخاري (٤/ ٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ٢١).

(٣) صِفِّين: موقعة كانت بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وصفين كلمة آرامية معناها أرض الحجارة وفي اللغة العربية: صخرة ملساء وهي مدينة بين الرقة وبالس تقع في الجهة الغربية من نهر الفرات مقابل قلعة جعبر من الجهة الشامية بينهما مسافة قليلة، وهي تقع في منطقة عالية مطلة على الفرات يصعب فيها استقاء الماء، وبينها وبين الفرات مسافة قليلة جداً مقدار رمية سهم، وهي تقع غرب سور الروم، وشرق بالس (مسكنة اليوم)، ويوجد بالقرب منها تلال صغيرة فيها قبور قتلى صفين وهي بترتيب الأماكن: من الغرب إلى الشرق كالتالي: بالس (مسكنة) ـ صفين ـ جعبر ـ دامان ـ الرقة. انظر: دراسة مقدمة من الباحث فرحان الحمادة، مجلة الفرات الإلكترونية.

أي: إلجاءً وقسراً.

قال أحمد: اعتزالُهُ قد سبقَ منه أمثاله، و«لو» تدل على الامتناع بالامتناع[١]، فدلّ على أنّ مشيئة هداية الله للخلق كلّهم ما وقعت، فحرّفه الزَّمَخْشَرِي لهواه[٢].

قال محمود: ويدلُّ عليه قوله: ﴿وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[النحل: ٩٣]، ولو كان يضطر عباده إلى الهدى وللضلال لما نسب إليهم عملاً يُسألون عنه.

قال أحمد: نحن ننسِبُ[٣] للعبدِ قدرةً يُميِّز بها بين الاختياريّ والقسريّ، بها تقوم حجّة الله على عباده.

قال محمود: إنّما وحّد القدمَ ونكّرها في قوله تعالى: ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ﴾[النحل: ٩٤]؛ تعظيماً لأن تزلّ قدمٌ واحدةٌ عن الحقّ بعد الثبوت، فكيف بأقدام[٤].

قال أحمد: ويقرب منه: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٢]،/ ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ﴾ [١١٣/ب] [الحشر: ١٨].

---

(١) حرف (لو) حرف امتناع لامتناع، أي: حرف شرط يدلّ على امتناع وقوع؛ لأجل امتناع وقوع شرطه، وشرط لو ملازم للزمن الماضي، فإذا وقع بعد لو مضارع انصرف إلى الماضي غالباً. انظر: الجنى الداني (١/ ٤٥).

(٢) انظر: تفسير البحر المحيط (٥/ ٥١٥). وعلى حسب مذهبه الاعتزالي القائل: إن العبد مختار ظاهراً أم باطناً يخلق أفعال نفسه الاختيارية، وإلا لو كان الفعل لله، لكان تعذيبه على المعاصي ظلماً وكلاهما باطل. انظر: شرح الصاوي (٢٤٠).

(٣) «نثبت» في (ز).

(٤) مذهب أهل السنة أن للعبد فعلًا اضطرارياً قسرياً، كسقوطه من جبل وحركة مرتعش وهذا الفعل لا تكليف فيه قطعاً؛ لأنه فعل الله اتفاقاً.
وفعلاً اختيارياً: وهو فعل الله أيضاً لكن باعتبار الإيجاد، ويُنسب للعبد باعتبار الكسب وهو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل فمن عظيم قدرته تعالى إيجاد الفعل عند قدرة العبد لا بقدرته وإرادته، وذلك كقطع السكين مثلاً فإن القطع عند مرور السكين لا بالسكين، فإنه يمكن تخلفه، فمقارنة قدرة العبد وإرادته لإيجاد الله هو المسمى بالكسب انظر: شرح الصاوي (٢٤٠، ٢٤١) وما بعد.

فتكونُ[(١)] الأُذن والنفسُ تقليلًا للواعي من النّاسِ والناظرِ في أمر المعاد[(٢)].

قلت: ويجوزُ أن يكونَ التنكيرُ في النّفسِ والأذن؛ لتعظيم شأنهما بوعي هذه عن الله، ونظر[(٣)] هذه في المعاد.

قال محمود: فإن قلت: ما معنى وقوعِ الإذاقةِ على اللباس[(٤)] في قوله: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ﴾[النحل: ١١٢]؟

قلت: الإذاقةُ وقعتْ موقعَ الحقيقة؛ لشياعها في البلايا، واللباس شُبِّه به؛ لاشتماله على اللّابس، وأمّا وقوعُ الإذاقة على لباس الجوع والخوف؛ فلأنّه لمّا وقع عبارة عمّا يغشى، ويلابس فكأنّه قال: فأذاقهم ما غشيهم [من لباس الجوع، ولهم في نحو ذلك طريقان، **أحدهما**: ينظرون فيه إلى المستعار له كهذه][(٥)] الآية، ومنه قول كُثَيِّر[(٦)]: [من الكامل]

غَمْـرُ الرداءِ إذا تبسَّـمَ ضاحكاً   غَلِقَـتْ لضحكتِهِ رقـابُ المالِ[(٧)]

---

(١) «فتكر» في (ص) و(ز).

(٢) توحيد القدم وتنكيرها والسرّ في ذلك استعظام أن تزل قدم واحدة عن طريق الحق بعد أن توطأ لها مهاده، وثبت عليه فكيف بأقدام كثيرة، انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش (٥/ ٣٦٣).

(٣) «ونظير» في (ز).

(٤) «اللباس» في (ز) و(ص).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وهو زيادة من (ص) و(ز).

(٦) كثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعة، ولد في آخر خلافة يزيد بن عبد الملك، تُوفي في الحجاز (٤٠- ١٠٥هـ).

(٧) انظر: إصلاح المنطق (١/ ٤).

والشاهد الاستعارة: استعارة الثوب في كثرة المعروف الذي يفعله صاحبه، فاستُعير الثوب للمعروف.

استعار الرِّداءَ المعروف(١)؛ لأنّه يصونُ عِرْض صاحبِهِ كالرِّداء، فوصفُهُ بالغَمْرِ الذي هو صفةُ المعروفِ لا وصف الرِّداء، والثاني النظر إلى المستعار كقوله: [من الوافر]

يُنَازِعُنـي ردائـي عبـدُ عمـرٍو رويـدَكَ يـا أخـا عمـرِو بـنِ بكـرِ
لِي الشـطرُ الـذي ملكتْ يميني ودونَـكَ فاعتجـرْ منـهُ بشـطرِ(٢)

وأرادَ بالرِّداء السّيف.

ثم قال: [من الوافر]

.... ودُونَـكَ فاعتَـجِـرْ مـنه بِـشَـطْرِ

نظر إلى الرِّداء المستعار، ولو نظر إليه في الآية لقال: فكساهم لباس(٣).

قال أحمد: وقد نظرَ إليهما جميعاً في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٦] الآيـة، استُعيـر الاشتـراء؛ لاختيـارِ الضّلالة مع التمكُّـن من الهـدى، ثُمّ لاحظ المستعار في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ ﴾[البقرة: ١٦] أثبت تجارةً وربحاً، ثُمّ لاحظ الحقيقة الأصلية بقوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾[البقرة: ١٦]، ولو قال: أولئك الذين ظلموا، وما كانوا مهتدين؛ لكان حقيقةً عاريةً عن ثوب الاستعارة، والنظر إلى المستعار في باب ترشيح المجاز في قوله: [من الوافر]

إذا الشَّيطان قـصعَ(٤) فـي قَفَاها تـنـفَّـقْـنَـاه بـالـحَـبْل الـتُّـؤَام(٥)

---

(١) «للمعروف» في (ز).

(٢) هذا الشعر لصاحب الكشاف يريد السيف، فالمستعار الرمي والإراحة منظور إليهما في لفظ السهم والعازب. نهاية الأرب في فنون الأدب (٧/ ٤٧).

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط (٥/ ٥٢٥)، واللباب (١٢/ ١٧٦).

(٤) قصّع: القصعة والقصعاء والقاصعاء كله جحر يحفره اليربوع. انظر: المحكم والمحيط الأعظم (١/ ١٥٠).

(٥) «النوام» في (ز). يقول صاحب التحرير والتنوير: أنشده محمود ولم أقف على تعيين قائله.=

جعلَ الشيطان في قفاها قاصعاً ثُم نافقاً، وجعلَهُ مستخرجاً بالحَبْل المُحكَم المُثنَّى، كما يُستخرج الحيوان/ من جُحْره[١]. [١١٤/أ]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾[النحل: ١٢٠].

أي: وحدَهُ أمة؛ لاشتمالِهِ على صفات الخير: [من المتقارب]

وليسَ علـى الله بمسـتكثرٍ ... أن يجمعَ العـالمَ في واحدِ[٢]

أو أمة؛ تؤمُّه الناس ليأخذوا منه.

قال أحمد: يقوِّي الثاني: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ ﴾[النحل: ١٢٣].

أي: أنت على جَلالةِ قَدْرك أُوحي إليك باتِّباعه.

قال محمود: وفيها من تعظيم محمد ﷺ[٣] وإجلالِ قَدْرِه، وأنّه أُوتي ما أُوتي الخليل من الكرامة، وأشرف ما أُعطي من النعمة أمر النبيّ عليه السلام باتباعه في ملته.

قال أحمد: يُلْغَى[٤] ذلك من (ثُمّ)[٥]؛ لأنّ أصل وضعها لتراخي المعطوف

= ويريد أنه لما استعار قصّع لدخول الشيطان، أي: وسوسته، وهي استعارة حسنة؛ لأنه شبّه الشيطان بضبّ يدخل للوسوسة ودخوله من مدخله المتعارف له وهو القاصعاء، وجعل علاجهم وإزالة وسوسته كالتنفق، أي: تطلب خروج الضب من نافقائه بعد أن يسد عليه القاصعاء، ولا تحسن هذه الثانية إلا تبعاً للأولى. انظر: التحرير والتنوير (١/ ٢٠١).

(١) انظر: الحيوان (٥/ ٢٧٧).

(٢) هذا البيت لأبي نواس مدحَ به هارون الرشيد. والشاهد فيه أنه ليس بمستغرب أن يجعل الله الإيمان في رجل واحد، وهو سيدنا إبراهيم عليه السلام والناس كلهم كافرون. انظر: بيان المعاني (٤/ ٢٥٨).

(٣) «فيها من تعظيم الله عز وجل لنبيه ﷺ» من (ز).

(٤) «تلقى» في (ز).

(٥) وفي (ثم) تراخٍ: وهو أن يكون بين المتعاطفَين مهلة دون الفاء، والتراخي في (ثم) عند أبي حنيفة =

عن المعطوف عليه زماناً، ثُم استُعيرت في علوّ الرتبة، فكأنّه بعد أن عدّد مناقب الخليل قال: وهاهنا ما هو أعلى[١] من ذلك وأشرف، وهو أنّ سيّد البشر ﷺ مأمورٌ بالوحيِ باتِّباعه، ونصيب نبينا ﷺ من هذا التعظيم أوفر وأكبر[٢].



= في التكلم، وعند صاحبيه في الحكم، ووجوب دلالة (ثم) على الترتيب مع التراخي مخصوص بعطف المفرد.

انظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق (١/ ٣٢٥).

(١) «أعظم» في (ز).

(٢) «أكثر» في (ز). وانظر: أضواء البيان (٤/ ٢٩٧).

ومِنْ سورةِ سبحان[١] (الإسراء)

قال محمود: لا يكونُ الإسراءُ إلّا في الليل، وإنّما قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[الإسراء: ١] ونكَّره؛ ليدلَّ على قلَّة مدَّة الإسراء، وأنّه في بعض الليل مسيرة أربعين ليلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بالشام[٢]، وقرأ عبد الله وحذيفة[٣]: (من الليل) هي تشهد لذلك، ومثله: وتهجَّد به؛ أي: بعض الليل.

قال أحمد: قد جرى ذكرُ اللّيلِ في موضعٍ[٤] لا يليقُ به هذا الجواب، وهو قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾[هود: ٨١] والظاهر أنّه ذكر الليل لتصوير السَّرْي بصورته، أو لأنّ السَّرْي دلَّ على أمرين: السير وكونه ليلاً، فأفرد أحدهما بالذكر بقوته له في ذهن المخاطب[٥].

قلت: ومثلُهُ تقويةُ الفعلِ بالمصدر.

قال أحمد: ومثله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[النحل: ٥١] فالاسمُ الحاملُ للتثنية دالٌّ عليها وعلى الحقيقة، وكذلك المفرد، فأكّد التثنية؛ لأنّها مقصودة بالإبطال، والوحدانية مراده، ولو اقتصر على قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾[النحل: ٥١]؛ لظنّ/ أنّ المهم هو [١١٤/ب]

(١) انظر: مفاتيح الغيب (٢٠/ ٢٨٣).
(٢) انظر: إرشاد العقل السليم (٥/ ١٤٩).
(٣) انظر: التحرير والتنوير (١٥/ ٥).
(٤) «مواضع» في (ز).
(٥) انظر: البحر المديد (٤/ ١٠١).

إثبات الإلهية، فلما قال: ﴿وَاحِدٌ﴾ دلّ على أنّ المراد الوحدانيّة(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾[الإسراء: ٥].

إنّما معناه خلَّينا بينهم وبين ما فعلوا، ولا يجوزُ أن يسلِّطَهم على ذلك.

قال أحمد: هذا السؤالُ يتوجَّه على قَدَريٍّ مِثْلِه، أما السُّنيّ، فيقول: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[الأنبياء: ٢٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء: ١٥].

أي: ما يصحُّ(٢) منّا صحّةً تدعو إليها الحكمة أن نعذّب قوماً حتى تجب(٣) عليهم الحجّة ببعثة الرسل، والحجّة لازمة قبل البعثة بأدلّة العقل، ولكن البعثة من جملة التنبيه على النظر في أدلّة العقل.

قال أحمد: هذا مذهبٌ باطلٌ اعتزالي، ومذهب أهل السنّة(٤) أنّه لا حُكْمَ للأفعال قبل الشرع، ولا تكليف إلّا به، ولا تجب الحُجّة إلّا بالبعثة، والآية دالّة لنا، فلا معنى لتحريفها(٥).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾[الإسراء: ١٦].

حقيقته؛ قلنا: افسُقُوا، وهذا ليس مراداً، فمجازه أنّ الله أنعمَ عليهم، فجعلوا النعمة سبب البطر، وأمّا من قال: أمرناهم بالطاعة ففسقوا، فهو إضمار ما لا دليل عليه،

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٣٩٩).

(٢) «تصح» في (ز).

(٣) «يوجب» في (ز).

(٤) «السنة»في الأصل وفي (ز) «أهل السنة»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) آراء المعتزلة الأصولية (ص١٧٦ وما بعدها).

وإضمار ما لا دليل عليه يأباه النظر؛ لأنّ المأمور به إنّما حُذف؛ لأنّ فسقوا دلّ عليه، وهو كلام مستفيض[1] بقوله: أمرته، فقام، أي: أمرته بالقيام، فقام، ولو رمت من يخاطبك أن يفهم غير ذلك كلفته شططاً، ونظير حذف ما عُلم حذف مفعول شاء وأرادَ[2] في قولك: لو شاء زيداً أو أراده حسن، ولا يردّ عليه أمرته فعصى؛ لأنّه منافٍ للأمر، ولا يكون ما ينافي الأمر مأموراً[3].

قال أحمد: فصْلٌ حسنٌ إلّا قولَه: أنعم عليهم ليشكروا، والحق أنّهم حولوها، وأُمروا بالشكر، ففسقوا، وكفروا مخالفةً للأمر لا للإرادة[4].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨].

أي: من كانت الدنيا همّه كالكفرة[5] والفسقة أعطيناهُ[6] على حكمِ المشيئة وقدرها.

قال أحمد: ومثله في الشُّورى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾[الشورى: ٢٠] أدخل «مِن» التبعيض دالة على ذلك[7].

[١١٥/أ] **قال محمود:** [قوله تعالى]:/ ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء: ٢٣].

---

(١) «مستفيض» من (ز).
(٢) «مفعول شيئاً وأرادَ» في الأصل.
(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش (٥/ ٤٠٩).
(٤) انظر: التحرير والتنوير (١٥/ ٥٤).
(٥) «كالكفرة» من (ز) و(ص).
(٦) في (ز): «أعطوا».
(٧) التفسير المظهري، لمحمد ثناء الله، تحقيق: غلام بني التونسي (٥/ ٤٢٩).

لقد بالغَ الله في التَّوصية(١) بالوالدين حيثُ افتتَحها بالتّوحيد، وقَرَن الإحسانَ إليهما بتوحيده، ونظمهما في سِلْك القضاء، ولم يرخِّص في كلمة تنفلت من متضجر مع موجبات الضجر بقوله: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء: ٢٣]، ثُم عطفه عليهما بافتقارهما اليوم إلى من كان أفقر خلق الله إليهما(٢).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٤].

يطلبُ من المعاهدِ أن يفيَ به، ولا ينكثُه، أو تخييلٌ كأنّه يُقالُ للعهد: لم نكثت؟ تبكيتاً للناكث(٣) كما يقال للموؤودة: لم قُتِلَتْ؟

قال أحمد: لفظُ التّخييلِ غلط، وقد تقدَّم إنكارُه، فينبغي إبدالُه بالتمثيل، والتأويلُ الأول أرجح، ويحذفُ المجرور الذي هو (عنه) تخفيفاً، وفي بقية الآية: ﴿كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٦]، ويعضِّد سؤال العهدِ على وجهِ التّمثيلِ وقوف الرّحم بين يدي الله عز وجل(٤) وسؤالها عمّن وصلها، وقطعها في الحديث الصحيح(٥).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

أي: لو تطاولتها، ولن تخرق الأرض بوطئك، وهو تهكُّم بالمختال.

---

(١) «بالتوصية» في (ز).

(٢) انظر: تفسير المراغي (١٥/ ٣٣).

(٣) «تنكيثاً للناكث» في (ز) و(ص).

(٤) «بين يدي رسول الله»، زيادة وخطأ في (ز).

(٥) الحديث: عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الرحم معلقة بالعرش تقول: من وصلني، وصله الله، ومن قطعني، قطعه الله». أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عروة (٨/ ٧).

قال أحمد: لقد حرس الله عوامَّ زماننا من هذه المشية[١] المنهيّ عنها، ووقع فيها قرّاؤنا وفقهاؤنا، متى حفظ أحدهم مسألتَين، أو جلس بين يدَيه طالبان، أو نال طرفاً من رئاسة مشى خيلاءَ، وودّ لو حكَّ بيافوخه السماء، يَمرُّون بهذه الآية وهم عنها مُعرِضون، ويقرؤونها وهم من تدبُّرها على مراحل.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[الإسراء: ٤٤].

تسبيحُهُمْ بلسانِ الحال، بأنّها تدلّ على الصّانعِ وقدرتِهِ وحكمته، كأنّها تنطقُ بذلك وتنزِّه الله به، وأما قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ مع أنّ هذا الذي ذكرناه معلومٌ، فإنّ الخطابَ للمشركين، وهم لم يستوضِحُوا منها الدلالة على الخالق.

قال أحمد: فما تصنع بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[الإسراء: ٤٤] ولا يُخاطب بها المشركون، فلا تكونُ المغفرة لهم، والظاهِرُ أنّ الخطاب للمؤمنين، وأما عدم فقهنا لتسبيحِ الجماداتِ فكنايةٌ عن عدم العمل بمقتضى تسبيحها، فلو تفطّن الإنسانُ [١١٥/ ب] أنّ النملةَ والبعوضة، وكلَّ ذرةٍ في الكون تُنَـزِّهُ/ الله سبحانه، وتشهدُ بجلاله وكبريائه وقهره لشغله عن قوته، فضلاً عن فضولِ الكلام، والغيبة التي هي فاكهة أهلِ زماننا هذا وذرات لسانِهِ الذي شغله بالمعصية[٢] مملوءة بتسبيحِ الله وتخويف عقابه، والظاهرُ أنّ الآيةَ وردَتْ على الغالبِ من أحوالِ المخاطبين[٣] الغافلين، وإنْ كانوا مؤمنين، فالحمدُ لله الذي كانَ حليماً غفوراً[٤].

قال محمود: من فيهنّ يُسبِّح حقيقةً، وهم الملائكة، وقد عطفَ على

---

(١) «المشيئة» في الأصل، وفي (ز) و(ص) «المشية»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «بالمعصية بالمعصية» في الأصل تكرار من الناسخ.
(٣) «والغافلين» في (ز).
(٤) انظر: التحرير والتنوير (١٥/ ١١٤).

السماواتِ والأرضِ وتسبيحُها مجاز؛ لأنّ التسبيح المجازيّ حاصلٌ في الجميع(١)، فحُمل عليه، وإلّا كان جمعاً بين حقيقة ومجازها دفعةً(٢).

قال أحمد: تقدَّم منه منع هذا، وبيّنا عند سجدةِ النّحل جوازه(٣)، لكن ذُكر هناك أنّه يشملُها الانقياد بطريق التواطؤ، وهاهنا(٤) جعله مجازاً، وقد يكون أراد التواطؤ مع المجاز كما يتفق التواطؤ في الحقيقة(٥).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٦٠].

شبّههم بها، إذ قالوا: كيف تكونُ شجرةٌ في النار؟ والنار تحرقُ الشَّجر وما ينكرون من ذلك، وأن يجعل الله شجرةً من جنسٍ لا تأكله النارُ كالسَّمْندَلِ(٦)، تُتّخذ منه مناديل إذا توسَّختْ طُرِحتْ في النار، فيذهبُ الوسخُ عنها، والنَّعام(٧) تبلعُ الحديدَ المُحَمَّى، وقد جعلَ الله في كلِّ شجرة ناراً.

قال أحمد: العهدة(٨) في ذلك أنّ النار لا تؤثِّر إحراقاً، إلّا أنّ(٩) الله أجرى

---

(١) «الجميع» من (ز) و(ص) و في الأصل «الجمع» والصواب ما أثبتناه.
(٢) الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية (١/ ٤٥٣).
(٣) سورة النحل، الآية: ٥٠.
(٤) «هنا» في (ز).
(٥) الإحكام في أصول القرآن (١/ ١٠).
(٦) السمندل: طائر بالهند يسقط بالنار فلا يحترق ريشه. انظر: الحيوان (٥/ ٣٠٩).
وفي المعجم الوسيط: السمندل حيوان من رتبة البرمائيات صغير الجسم غالباً وطائر بالهند لا يحترق بالنار فيما زعموا ونُسج من ريشه فلم يحترق. انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٥٢).
(٧) النعام: نوع من الطيور معروف، وفي الحيوان: النعام الذي يلتهم الجمر ويلتقم الحجارة، فيطفئ النار ويميع الحجارة. انظر: الحيوان (١/ ١٤٧).
(٨) «العمدة» في (ز) و(ص).
(٩) «لأن» في (ز).

العادة بأن يخلق الإحراقَ عقيبَ ملاقاتِها بعضَ تلكَ الأجسام[١].

قال محمود: وإنّما قيل: الشجرةُ الملعونةُ في القرآن؛ لأنّه لُعِنَ طاعموها في القرآن، أو لأنّها تنبت في أصلِ الجحيم أبعد[٢] شيء عن[٣] الرحمة، وقيل: الشجرةُ الملعونة: إبليس[٤].

قال أحمد: يبعده قوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[الصافات: ٦٥]، وقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَأَكِلُونَ مِنْهَا﴾[الصافات: ٦٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾[الإسراء: ٦٤].

كشفاعة الآلهة، وتسويف التوبة وجواز العفو دونها، والاتكال على الرحمة، وجواز الشفاعة في الكبائر، والخروج من النار بعد دخولها.

[١١٦/أ] **قال أحمد:** وعدَ الله المغفرة، وعلَّقها/ بالمشيئةِ من غير توبة، وجعلَها محمودٌ من وعودِ الشيطان، وكذلك وعدُ الصادقِ المصدوق بالشفاعة جعله من وعود الشيطان، ولعلّ عقوبة ذلك حرمانه إيّاها[٥].

---

(١) قال في المواقف للإيجي: «ولا علاقة بوجه بين الحوادث المتعاقبة إلا بإجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض، كالإحراق عقيب مماسة النار والري بعد شرب الماء، فليس للماسة والشرب مدخل في وجوب الإحراق والري، بل الكل واقع بقدرته واختياره تعالى... إلخ» (١/ ١٤٣).

(٢) «أبعد عن شيء» في الأصل وفي (ز) «أبعد شيء»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «من» في (ز).

(٤) انظر: تفسير السمعاني (٣/ ٢٥٥)، والمحرر الوجيز (٣/ ٤٦٨).

(٥) لم يقل محمود إن الله لم يعد بالمغفرة ولم يتكلم عند وعد الصادق المصدوق ﷺ بالشفاعة، إنّما كان سياق كلامه عن حال الشياطين الذين يعدون أولياءهم غروراً، فلا أدري لماذا تحامل أحمد على الزمخشري هاهنا ونسب إليه ما لم يقل.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾[الإسراء: ٧٠].

يريد[١] على من سِوَى الملائكة، والعجب من المُجبرة[٢] كيف بلغ بهم عكس كلّ شيء، فكاثروا، وفضّلوا البشرَ على الملَك، وقد عَلِمُوا أحوالَهم ومساكنهم، وأنّ منزلتَهم من الأنبياءِ كمنزلةِ الأنبياءِ من أممهم، حتى لفّقوا أخباراً بالجملة في تفضيلهم على الملائكة، وجعلوا كثيراً بمعنى كلٍّ، ولم يخشوا بشاعة قولهم: وفضّلناهم على جميع من خلقنا، وأنّه أسجى لقلوبهم[٣]، وأغضّ لصدورِهم وأقذى لعيونِهم، ولكن لا يشعرون، وانظر إلى تمحُّلهم وتشبُّثهم بالتأويلات البعيدة في عداوة الملأ الأعلى، كأنّ جبريل عليه السلام لما أهلكَ مدائنَ قوم لوط فتلك السخيمة[٤] لا تزال في قلوبهم.

قال أحمد: بلغ من السَّفَه إلى حدٍّ يوجب الحدَّ، فلا نجيبه إلّا بالعلم، ونعرضُ عن سفاهتِه، وحمل كثير على معنى جميع لا يُستبعد[٥]، كما حمل الزَّمَخْشَرِي القليل على العدم في قوله: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: ٨٨] وقد بلغَ بالشّاعرِ أنِ استثنى من قليلٍ كما يُستثنى من النفي[٦] في قوله: [من الطويل]

.... قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْـوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا[٧]

---

(١) «يورد» في الأصل وفي (ص) و(ز) «يريد». والصواب ما أثبتناه.

(٢) المجبرة: هم الجبرية الذين زعموا أن الإنسان لا اختيار له ألبتّة، وهو كالميت بين يدي المغسل. الفرق بين الفرق للبغدادي، ص ١٤.

(٣) «لجلوفهم» في (ز) و(ص).

(٤) «الشصيمة» في (ز) وهو خطأ.

(٥) انظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش (٦/ ٥٣٨)، والكشاف (٢/ ٦٨٠).

(٦) «كما استثنى من المنفي» في (ز) و(ص).

(٧) هذا الشعر لذي الرمة يقول:

أُنيخَـتْ فألقَـتْ بلدةً فـوق بلدةٍ قـليل بـها الأصـوات إلا بغامها

كأنه قيل: قليل بها الأصوات غير بغامها إذا كانت غير استثناء. انظر: الكتاب، لسيبويه (٢/ ٣٣٢).

وأراد لا أصواتَ بها، ولنا أن نبقيَهُ على ما هو عليه، فيقول غير الآدمي أكثر، فهم كثير فقوله: ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾[الإسراء: ٧٠] مرادف لقوله: على جميع من سوّاهم ممن خلقنا، فظاهر الآية إذن مع الأشعرية الذين سمّاهم مجبرةً، وسبّهم، وثلبهم، و﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[ق: ١٨].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[الإسراء: ٧١].

أي: بمَنِ ائتمُّوا به من نبيٍّ أو كتابٍ أو دين، ومن بِدَع التفاسيرِ أنّ الإمامَ جمع أُمّ، ويُدعَى الناس بأمهاتهم[1] إظهاراً لشرفِ الحسنِ والحسين، ورعايةً لحقِّ عيسى، ولئلّا يُفتضحَ أولادُ الزِّنى.

[١١٦/ب] **قال أحمد**[2]: ليت شعري! أيُّهما أبدعُ صحّةً: لفظُه أم دقّةُ حكمتِه؟! أمّا[3] بُعد/ لفظه فإن جمع (أُمّ) المعروف إنّما هو (أُمهات)[4].

وأمّا رعايةُ حقِّ عيسى بذكر أمهاتِ الخلائق ليذكر أمّه فيوهم أن خلق عيسى من غير أب غضٌّ من منصبه، وهو عكس الحقيقة، بل ذلك آية له وشرف[5].

---

(١) «بإمامهم» في الأصل، والصواب (بأمهاتهم) للسياق ومناسبة المعنى.
(٢) «قال محمود» في (ز)، والصواب ما أثبتناه.
(٣) «قال أحمد أما بعد» في (ز)، والصواب «أما بعد كما أثبتناه».
(٤) انظر: (جمع أُمّ أُمهات). المزهر في علوم اللغة (٢/ ٢٥٦)، والشافية في علم التصريف (٢/ ٥٨).
(٥) تأييد الله عز وجل للأنبياء بالمعجزات هذا ماضٍ كسنّة إلهية في جميع الأنبياء، ولكل نبي معجزة تتناسب مع عهده وعصره، ومعجزة خلق سيدنا عيسى من أُمّ فقط تماماً كخلق آدم من تراب: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص: ٧١]؛ إذ هي من إرادة الله عز وجل وفعله، ولا يجوز إنكارها؛ فهي ثابتة بالنقل المتواتر في كتاب الله، وقال الله في عيسى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

أي: من كان في هذه[١] غير مهتدٍ لطريقِ النجاة فهو في الآخرة كذلك، وقد جوزوا أن تكون الثانية بمعنى التفضيل[٢].

قال أحمد: لأنّه من عمى القلب لا من عمى البصر، فجاز أن تُبنى منه أفعل التفضيل.

قال محمود: ومن ثَمّ أمال أبو عمرو[٣] الأولى دون الثانية؛ لأنّ أفعل التفضيل تمامه «من» فكانت ألفُه حشواً كألف أعمالكم، وألف الأولى وقعت طرفاً.

قال أحمد: أو تكون[٤] هذه الآية قسيمة الأولى، أي: فمن أُوتي كتابه بيمينه فهو يتبصَّره ويقرؤُه، ومن كان في هذه أعمى غير متبصِّرٍ ولا ناظر في معاده فهو في الآخرة أعمى عن كتابه غير متبصر فيه، أو أشد عمىً على اختلاف التأويلين[٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا * إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤-٧٥].

في تقليلِ الكيدودةِ وإتباعِها الوعيدَ الشديدَ دليلٌ على أنّ القبيحَ[٦] يعظم بعظم شأن فاعله، ومن ثمّ استعظم مشايخ العدل والتوحيد نسبة المجبرة القبائح إلى الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) «في هذه» ليست في (ز).

(٢) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٥/ ٤٧٥).

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين المازني التميمي البصري، توفي عام (١٥٤هـ)، أحد القراء السبعة.

(٤) «وتكون» في (ز).

(٥) انظر: تفسير البغوي (٥/ ١١٠).

(٦) «القبح» في (ز).

قال أحمد: أمّا تقليلُ الكيدودةِ فيُحمَلُ على أنّ الله تعالى يعلم ما لم يكن أنْ لو كان كيف يكون، فعلمَ تعالى أنّ الكيدودة، وإن كانت قليلةً فهي عظيمة، فهو خبر عن الواقع في علمه، فلا يليق حمله على المبالغة؛ فإنّها لا تليق بالأخبار، فإنّه لو كان الواقع كيدودة ركون(١) كثير كان خُلْفه جارياً في الخبر، والذنب يعظم بحسب فاعله، وأمّا تعظيمُ مشايخِ المعتزلةِ نسبة القبائح إلى الله تعالى فقد استعظَمُوا عظيماً، ولكن جهلوا في اعتقادهم القبح وصفاً ذاتيًّا للقبيح، فكلُّ ما استقبَحُوه من العبيد استقبَحُوه من الله تعالى، والقبحُ عندنا ما نهى الله عنه، ولله تعالى أن يفعله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[الأنبياء: ٢٣]/ فالملِكُ يستقبِحُ من عبدهِ أن يجلسَ على كرسيِّ مملكته، [١١٧/أ] ولا يقبح ذلك منه، ولقد كان لمشايخِهِ بما لزمهم من الإشراك شغل عن هذا، ولكن زيّن لهم سوء اعتقادهم، فرأوه حسناً.

[**قال محمود**]: [في قوله]: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾[الإسراء: ٨٨]. العجبُ من النوابت، وزعمهم أنّ القرآن قديمٌ مع كونه معجزاً، والعجزُ يكونُ حيثُ تكون القدرة، فيقال: الله قادرٌ على خلق الأجسام(٢)، ونحن عاجزون عنه، ولا يقال في المعجوز عنه قادرٌ ولا عاجزٌ إلّا أن يكابروا، فيقولوا: هو قادرٌ على المحال، فرأس مالهم المكابرة وقلب الحقائق(٣).

[**قال أحمد**]: القديمُ هو مدلولُ العبارات، وهي صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذات الله

---

(١) «ركون» من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾ [الإسراء: ٧٤].

(٢) «الأجسام» في الأصل وفي (ز) «خلق الأجسام»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) المعتزلة مجمعون على أنّ القرآن مخلوقٌ محدث، واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] وقالوا: الآية تفيد العموم وبما أن القرآن شيء، فإنه داخل في عموم «كل» فيكون مخلوقاً، إذنْ لا دلالة تُوجب إخراج القرآن من هذا العموم فيجب دخوله فيه. المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (٧/ ٩٤).

تُسمّى قرآناً، وتُسمّى أيضاً الكلمات والألفاظ قرآناً، والمعجزُ الدّليل لا المدلولُ عليه، لكن يتحرَّزون من إطلاقِ المخلوقِ لوجهين: **أحدهما**: إيهامه[1]، **والثاني**: أنّ السلف الصالح كفوا عنه، وكم من معتقدٍ لا ينبغي التّصريحُ به خشيةً من إيهامه غيره، فلا يصح إلزام الزَّمَخْشَرِي[2].

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ ﴾ [الإسراء: ٩٥].

أي: مشي الإنس، لا يَطِيرون إلى السّماء، فيتعلَّمون منها ما يجب تعلمه ﴿ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾[الإسراء: ٩٥] يعلمهم الخير.

[قال أحمد]: نبّه على فائدة قوله: «يمشون» وأحسن فيه.

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾[الإسراء: ١١١].

إنّما ناسب الولد[3] التحميد؛ لأنّ مَنْ هذه صفاتُه، فهو القادرُ على كلّ نعمة، وهو المستحقُّ لجنس الحمد.

[قال أحمد]: أغفلَ هذا المعنى [عندَ] قوله[4] تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[الأنعام: ١] الآية.

(١) «إبهامه» في (ز).

(٢) موقف المعتزلة هذا من القرآن الكريم، مخالف لما هو عليه أهل السنة والجماعة. انظر: شرح الطحاوية ص ١٢٢: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، فأنزله على رسوله حياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية».

(٣) «ناسب نفي الولد» في (ز).

(٤) «قوله» في الأصل وفي (ز) «عند قوله»، والصواب ما أثبتناه.

فأجاز، ثَم أن [تكون](١): ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[الأنعام: ١] داخلةً(٢) تحت الصلة إيقاعاً للظاهر موضع المضمر، وقد ذكرته فيما تقدم، وإنّ هذه الكلمة لا يليق اقترانها بكلمة التحميد(٣)، فجدِّدْ به عهداً. [والله أعلم](٤).



(١) «أن تكون» من (ز).

(٢) «داخلًا» في (ز) و(ص).

(٣) «التحمد» في الأصل وفي (ز) (التحميد)، والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٧/ ١٢٨).

[سورة الكهف]

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾[الكهف: ٤-٥].

واتخاذ الولد محال في نفسه، وإنّما قال: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾[الكهف: ٥].

أي: هو مما لا يُعلَمُ لاستحالتِه، فعدَمُ العلم/ بالشيء إمّا للجهل بطريقه، وإمّا لاستحالته. [١١٧/ ب]

قال أحمد: مضى مثله في قوله: ﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾[الأعراف: ٣٣]

ونظيره قوله: [من الرجز]

وَلَا تَـرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ[١]

ويثبتُ أنّ الكلام حقيقة[٢].

قال محمود: أحصى[٣] في قوله: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ﴾[الكهف: ١٢] فعل ماض؛ لأنّ أفعل التفضيل لا تُبنى إلّا من فعلٍ ثلاثيٍّ[٤] وما وردَ بخلافِه فشاذٌّ لا يقاس عليه، نحو: «أعدى مِنَ الجَرَب»[٥].

---

(١) هذا البيت منسوب إلى عمرو بن أحمد الباهلي في وصف فلاة وأوله:
لا تفزع الأرنب أهوالها
انظر: شرح الرضيّ على الكافية (٤/ ٣٢٦)، وأساس البلاغة (١/ ٣٨٩).

(٢) حيث إنّ الفلاة لا أرنب بها ولا ضب فالمقصود نفي الحيوان أصلًا، انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١٠/ ١٩٢) ط. مكتبة الخانجي القاهرة.

(٣) «أحصى» ليست في (ز).

(٤) «وقد بينت» في (ز).

(٥) «أعدى من الجرب»: مثل عربي يُورد لامتناع القياس فيه على أفعل التفضيل، وهو شاذ ولا يقاس عليه، والقياس على الشاذ ممتنع في غير القرآن فكيف به. انظر: أضواء البيان (٢/ ٢١٠).

قال أحمد: جعل بعضُ النُّحاة بناءَ «أفعل» من المزيد فيه الهمزة قياساً مطرداً، ونسبه لسيبويه، وعلَّله بأنّ بناءه منه لا يغير نظم الكلمة، إنّما هو تبديل همزة بهمزة.

قال أحمد[1]: وأيضاً فلو جعلته للتفضيل، ونصبت ﴿أَمَدًا﴾ به فهو لا يعمل، أو يلبثوا، ولا يساعد المعنى عليه، أو بفعل مضمر، وأحصى ذاك كقوله: [من الطويل]

. . . . وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ الْقَوَانِسا[2]

فقد أبعدت المتناول وهو قريب، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً، ثم اضطررت فأضمرته.

قال أحمد: لقائلٍ أن ينصبَهُ تمييزاً؛ لقوله: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[الجن: ٢٨]، وإن كانت أحصى هناك فعلاً، ويؤيِّده الواقعة[3] في اختلافِ الأحزابِ في مدّةِ اللبث، ﴿إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾[طه: ١٠٤]، وأمثلهم طريقةً هو أحصاهم عدداً[4].

قلت: ولا بُعدَ[5] فيما[6] استبعَدُه الزَّمَخْشَرِيُّ من إضمارِ فعلٍ يدلُّ عليه المذكور، كما في: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧] فإنّا نحتاجُ إلى إضمارِ فعلٍ من جنس أعلم؛ لأنّ الإضافةَ ممتنعة، فإنّ أفعلَ بعض ما يضاف إليه، وللزمخشريِّ أن يقول هناك: قد اضطررنا إلى الإضمارِ وهاهُنا لا ضرورةَ بنا إليه؛ لإمكانِ جعلهِ فعلاً ماضياً،

---

(١) «أحمد» ليست في (ز).

(٢) البيت لعبّاس بن مرداس انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣١٨). ورواية صدره:
أكرّ وأحمى للحقيقة منهمُ

(٣) «أن الواقعة» في (ز) و(ص).

(٤) انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٥/ ٥٤٤).

(٥) «يبعد» في (ز).

(٦) «فما» في (ز).

وكـذلك[1] قـال فقد أبعدت المنـاول وهو قريـب[2].

قال محمود: دخلت الواو في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[الكهف: ٢٢].

وهي الواو الداخلة على الجملة الكائنة صفةً أو حالاً، كقولك: مررتُ برجل ومعه سَيف، وبالرَّجُل ومعه سَيف، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر: ٤] وفائدتُها توكيدُ لصوقِ الصِّفةِ والحال، والدلالة[3] على أنّ اتصافه/ بذلك أمرٌ ثابتٌ، [١١٨/أ] والقائلون: وثامنهم لم يقولوا ذلك رجماً بالغيب، كما قيل عمن قبلهم، واتبع هؤلاء قوله: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[الكهف: ٢٢] فهذه الطائفة هي المحقة[4].

[قـال أحمد]: هذا الصّواب، لا كمَنْ يزعمُ أنّها واوُ الثمانية، ويضيفُ إليها: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[الزمر: ٧٣] إذ[5] أبـوابها ثمانية، وعدّوا منه: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[التوبة: ١١٢] في التوبة، وهو الثـامن من قوله: ﴿التَّائِبُونَ﴾[التوبة: ١١٢] فهَبْ أنّ في اللغة واواً[6] تصحب الثمـانية، فأين ذكر العدد في أبواب الجنة؟ وفي التوبة ذكرت لربط الأمر بالمعروف بالنهي عن المنكر لما بينهما من التناسب، ومنه: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[آل عمران: ١١٠]، ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[لقمان: ١٧]، ومنهم من عدّ: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾[التحريم: ٥] وهو غلطٌ فاحش؛ فإنّها واوُ التّقسيمِ التي لو حَذَفها لم يصحَّ الكلام[7].

---

(١) «ولذلك» في (ز).

(٢) انظر: أضواء البيان (١٣/ ٢١٣).

(٣) «والدالة» في (ز).

(٤) انظر: إعراب القرآن (٥/ ٥٦٥)، والتحرير والتنوير (٥/ ٢٩١).

(٥) «إذ» من (ز).

(٦) «واواً» في (ز) و(ص).

(٧) انظر: التحرير والتنوير (١٥/ ٢٩٢)، والمحرر الوجيز (٣/ ٥٠٨)، وتفسير البحر المحيط (٦/ ١٠).

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۞ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

كان معناه إلّا أن يعترضَ مشيئةَ الله دونَ فعله، وذلك مما لا مدخلَ فيه للنّهي، وتعلُّقه به على وجهين: إمّا ولا تقولنّ ذلك القول إلّا أن يشاء، أي: متلبِّساً بمشيئة الله، أو قائلاً إن شاء الله.

[قال أحمد]: لولا حملُ الكلامِ على أحدِ المذكورين لكانَ معناه: ولا تقولنّ ذلك إلّا أن يشاء الله أن يقوله، وليسَ الغرضُ ذلك، بل الغرض النهي[١]، وليت شِعْري ما معنى قول محمود: إلّا أن تعترضَ[٢] المشيئة دونه؟

واعتقادُهُ أنّ مشيئةَ الله لا تعترِضُ على فعلِ أحد[٣]، فكم شاء عندهم فعلًا فتركَ تركاً يفعل[٤]، حتى إنّهم يقولون قول القائل: والله لا أفعل إلّا أن يشاء الله أن أفعلَهُ، كذب إذا كان مباحاً؛ لأنّ الله لا يشاؤه بزعمهم، فسحقاً لاعتقادهم[٥].

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[الكهف: ٢٤].

قيل: إذا نسيتَ كلمةَ الاستثناءِ تدارَكْها[٦] بالذِّكر، وعن ابن عبَّاس: ولو بعد سَنة، وعند عامة الفقهاء لا يؤثر إلّا متصلاً[٧].

---

(١) وقال في العواصم من القواصم (٦/ ٦٥): لا يصح حمله على مشيئة الإكراه؛ لأنها تناقض معنى الفاعلية، كما لا يصح الاحتجاج على الخبر، ونفي الاختيار بها لمثل ذلك.

(٢) «تعرض» في (ز).

(٣) «العبد» في (ز).

(٤) «ففعل» في (ز) و(ص). وتقدير العبارة: «فكم شاء فعلًا فترك وكم شاء تركاً ففعل»، ففيه فعل محذوف.

(٥) انظر: آراء المعتزلة الأصولية ص (٢٢١) وما بعدها.

(٦) «تداركتها» في (ص) و(ز).

(٧) عن محمد رجل من أهل الكوفة كان يقرأ القرآن، وكان يجلس إليه يحيى بن عباد، قال: =

[قال أحمد]: وظاهرُ الآية الأمر بتدارك المشيئةِ عند التّذكار وأمّا[1] حل اليمين بها، فلا دليل في الآية عليه[2].

[قال محمود]: ويجوزُ أن يكون[3] ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ﴾ تسبيحاً واستغفاراً إذا نسيت كلمة الاستثناء.

وقيل: / واذكر ربَّك إذا نسيت[4] بعضَ المأمورات[5]، إذا اعتراكَ النِّسيانُ ليذكركَ [١١٨/ب] بما نسيت، وقد حُمِلَ على أداءِ الصّلاةِ المنسيَّة عند ذكرها.

وقوله: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤].

أشارَ[6] لنبأ أصحاب الكهف، أي: عسى أن يؤتيَني ما هو أعظمُ منه.

قال أحمد: يؤيده قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ٩] الآية، افتتح[7] القصة بتقليل شأنها، ثُم ختمها بأمره عليه السلام أن يطلب أرشد منها.

قلت: وقد يسبقُ إلى الوهمِ أنّ قصةً ذُكِرتْ في الكتابِ العزيز؛ ليُتَّعَظَ بها، لا ينبغي أن يحتقرَ شأنها، ولا يُسألُ إنزالُ ما هو خير منها وأرشد.

= ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ قال: إذا نسي الإنسان أن يقول: إن شاء الله فتوبته من ذلك أن يقول: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٤٤٥).

(١) «ولما» في (ص) و(ز) «وأمل» في الأصل، و«أما» زيادة حتى يستقيم الكلام.

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٣/ ١٨٧ و ٧/ ٢٨١).

(٣) «أن يكون» ليست في (ز).

(٤) «تركت» في (ز).

(٥) «نسياً أو» في (ز).

(٦) «إشارة» في (ز) و(ص).

(٧) «الآية و» في (ز).

وجوابُه أن المشركين سألوا رسولَ الله ﷺ عن خبرهِم، وقالوا: هم فتية ذهبت بهم في[1] الأرض[2]، فقلَّل الله شأنها تحقيراً لما استعظموه، ولم يغضَّ[3] الله من شأنها إلا إعلام المشركين أنّ رسولَ الله ﷺ يتلقَّى الوحي من السماء، ولم تخلُ القصة من فوائد[4] ومواعد[5].

قال محمود: والظاهرُ أنّ المراد، وقل: إذا نسيت شيئاً[6] عسى أن يبدلني الله ربي عن هذا المنسيّ خيراً منه، كقوله: ﴿أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾[البقرة: ١٠٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ﴾[الكهف: ٢٨].

جعلناه غافلاً عن الذِّكْر بالخذلان، أو وجدناه غافلاً كقولك: أحمدتُه، وأنحلتُه وجدتُه كذلك.

قال أحمد: شمَّر هارباً من الحق، وتجرّأ على نَفْي ما نسبه الله إليه اتّباعاً لهواه.

قال محمود: أو من أغفل إبله إذا لم يجعل لها وسماً، أي: لم يسمها بالذِّكر، ولم يجعلها ممن كتب في قلوبهم الإيمان.

قال أحمد: وهذا ممكنٌ مع خلقِ الله الغفلة، فلا حاجةَ إلى صرفِ الكلامِ عن ظاهره.

قال محمود: فقد أبطلَ الله توهُّمَ المجبرة بقوله: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[الكهف: ٢٨].

---

(١) «بهم في» ليست في (ز).
(٢) «في الأرض مذاهب«» في (ص).
(٣) «يغض» في الأصل و (يقص) في (ز)، وهو الصواب.
(٤) «فوائد جمة» في (ز).
(٥) «مواعظ» في (ص) و(ز). وانظر: البحر المحيط (٦/ ٩٧).
(٦) «شيئاً» ليست في (ز).

قال أحمد: تقدّم وجهُ نسبهِ فعل[1] العبد إلى نفسه؛ لكونهِ مقروناً بقدرته، وإلى الله لكونِه مُوجِداً له، فأدلّةُ النِّسبة[2] متّبعة حيث سلكَ لا محيدَ له عنها.

قال محمود: قرئ[3]: ﴿الوَلَايَةُ لله الْحَقُّ[4]﴾[الكهف: ٤٤].

صفةٌ للولاية رفعاً، وبالجرِّ صفةً لله، وقرأ عمرو بن عبيد[5] بالنصب على النِّداء، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل، وهي قراءة فصيحة، وكان عمرو بن عبيد من أفصح الناس.

قال أحمد: قد تقدّمَ الإنكارُ/ عليه توهُّمَهُ أنّ القراءةَ موكولةٌ إلى رأي: الفصحاء، [١١٩/أ] ولا يجوزُ لأحدٍ أن يقرأ إلّا بما سمعه، ورواهُ متّصلاً عن النبيّ ﷺ، مخبراً عن إنزاله من السّماء، فلا وجهَ لفصاحةِ الفصيح، ولكن الزَّمَخْشَرِي لا يفوِّتُ الثناء على رأس البدعة ومَعدِن الفتنة عمرو بن عبيد، وهو من كبارِ[6] المعتزلة.

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾[الكهف: ٥٠].

قوله: ﴿كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾ مستأنف معلَّل لفسوقه، أي: لو كانَ مَلِكاً لما فسق، وهذا الكلامُ المعترضُ تعمّده الله صيانةً للملائكةِ عن الضّلال، فما أبعدَ مَنْ تعمّده،

---

(١) «نسبة» في الأصل وفي (ز) «نسبة الفعل»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «السنة» في (ز).
(٣) «منتهى» في (ز).
(٤) على قراءة أبي عمرو والكسائي.
(٥) عمرو بن عبيد مولى بني عقيل، كان جده من سبي كابل، وكان أبوه يخلف أصحاب الشرط بالبصرة، وكان شيخ المعتزلة في وقته. وفيات الأعيان (٣/ ٤٦٠).
(٦) «كبار» من (ز) و(ص) وفي الأصل «كتاب»، والصواب ما أثبتناه.

ومن قول من ضاده فزعم أنّه كان ملَكاً رئيساً على الملائكة فلُعن، وورّكوا[١] ذلك على ابن عباس.

[قال أحمد]: الحقُّ معه إلّا في قوله: تعمده الله؛ فإنّه يُطلَقُ على من يفعل حيناً خطأً، فلا يليق إطلاقه.

[قال محمود]: فإن قلت: كيف نسي يوشعُ[٢] الإخبارَ بخبر الحوت، وهو معجزة موسى وأمارة طلبته، وهو حياة السمكة المملوحة، وقيام الماء مثل الطاق.

[قلت]: الظاهرُ أنّ الشّيطانَ ذهبَ بفكره كلّ مذهب فجرّه إلى النِّسيان، وكثرة مشاهدته العجائب من موسى، فأَلِف قلة الاهتمام.

[قال أحمد]: ورد في الحديث: أنّ موسى لم ينصبْ إلّا منذ جاوز الموضع الذي حدّه الله[٣]، ولعلّ الحكمة في إنساء يوشع أن يتيقظ موسى لعون الله لمن سافر في طلب العلم أو العبادة، وتيسرها عليه، وإن كان موسى متيقظاً لمثله، فالغرض إيقاظ موسى لأمته، والمؤمنين من هذه الأمة حين يقصُّ عليهم هذه القصة، فما قصَّ القصص[٤] إلا لتتدبَّر، وتُقتَبَسَ أنوارُها عاجلًا وآجلًا.

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ﴾[الكهف: ٦٧].

نَفي الاستطاعة مؤكّداً نفيها بـ﴿لن﴾، كأنّها ممّا لا يصحّ، وعلَّله بأنّه يتولّى ما ظاهره منكراً، والرَّجل الصالح يتجرَّد للإنكار عند مشاهدة ذلك.

---

(١) وورّكوا: حملوا ذلك. انظر: معجم الأفعال المتقدمة بحرف (١/ ٢٥٢)، لطوس بن محمد ابن الملياني الأحمدي.

(٢) يوشع: هو فتى موسى انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦/ ٤١٠).

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٩٤).

(٤) «فقصّ الله القصص» في (ز) و(ص).

[قال أحمد]: يدلُّ على ذلكَ أنّه قال في غرقِ السفينة: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١]،/ ولم يقل: لِتغرقنا، فنسي نفسه، واشتغل بغيره في حالة يقول المرء [١١٩/ ب] فيها: نفسي نفسي.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[الكهف: ٧٩].

مسبَّبٌ عن الغصب.

[فإن قلت]: كان حقُّهُ أن يتأخّرَ عن السّببِ، فَلِمَ قُدِّمَ؟

قلْتُ: النيّة به التأخير، فقدّم اهتماماً به، أو لأنّ خوفَ الغَصْبِ ليسَ هو السَّببُ وحدَهُ ولكنْ مع كونِها للمساكين(١).

قال أحمد: كأنّه جعلَ السّببَ في إعابتها كونها للمساكين، ثُم بيَّنَ مناسبةَ السبب بذكر عادة الملْكِ في غصب السُّفن، وهذا هو التّرتيب إن ترتب الحكم على سبب، ثُم يوضِّح المناسبة فيما بعد، فلا يحتاج إلى جعله متقدماً.

وأسندَ الضّميرَ في الأول إلى نفسه، فقال: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾، وأسنده في الثاني إلى الجماعة أو العظمة: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا﴾[الكهف: ٨١]، ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٠].

والثاني مثلُ قولِ خواصِّ المَلِك: أمرنا بكذا ودبرنا كذا.

وقال في الثالث: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾[الكهف: ٨٢] فاختلفت أساليبها؛ لأنّ السَّمع يمجُّ الأسلوبَ الواحد(٢).

* * *

(١) انظر: البحر المديد (٣/ ٢٩٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢٩٦).

ومن سورة مريم عليها السلام

[قال محمود: إن قلت]: لِمَ طلبَ زكريا الولدَ مع عِتِيِّه وعُقْر امرأته؟ فلمّا وُعِدَ استبعَدَ.

[قلت]: ليُجابَ بما أحبَّ(١) تثبيتاً للمؤمنِ وردًّا للمبطل.

قال أحمد: لا يجوزُ لنبيٍّ النُّطق(٢) بما لا يجوزُ لطلبِ مثل ذلك، أو(٣) يمكن حصولُها بدونه، فإنّ زكريا طلبَ ولداً على الجملة، وليس في الآية ما يدلُّ على أنّه يوجد وهو هرم، ولا من زوجته، وهي عاقر، ولا أنّه تُعاد(٤) إليهما قوتهما وشبابهما كما فعل بغيرهما، أو يكون الولد من غير الزوجة العاقر، فاستخبَرَ عن ذلك فقيل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾[مريم: ٩] أي: يكون الولد وأنتما كذلك(٥).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]؛ لأنّ المعدومَ ليس بشيء، أو شيئاً لا يُعبأ به كقوله: [من البسيط]

.... إِذَا رَأَى غَـيْرَ شَيْءٍ ظَـنَّـهُ رَجُلا(٦)

---

(١) «أجيب» في (ز) و(ص).
(٢) «أن ينطق» في (ز).
(٣) «إذ» في (ز) و(ص).
(٤) «يعاود» في (ز) و(ص).
(٥) انظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد ص (٢٨٠).
(٦) هذا البيت للمتنبي يقول فيه:

وضاقت الأرض حتى كاد هاربهم إذا رأى غير شيء ظنّه رجلا =

قال أحمدُ: الأوَّل هو الحقُّ، خلافاً للمعتزلةِ القائلين بأنّ المعدُومَ الممكنَ شيءٌ، فلأجل ذلك/ زاغ إلى التأويل الثاني، فنفى كونه شيئاً معتداً به مع بقاء كونه [١٢٠/أ] شيئاً، وبقاءُ الآية على ظاهرها أولى(١).

قال محمود: إنّما استغفر إبراهيمُ لأبيه قبل أن يسمعَ النَّهي عنه؛ لأنّ العقلَ لا ينافي ذلك.

قال أحمد: الحقُّ أنّ التحسينَ والتّقبيحَ باطلان، فلا حاجةَ إلى هذا التعليل(٢).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ﴾[مريم: ٦٢].

يجوز أن يكون مثل قوله: [من الطويل]

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سيوفَهُمْ(٣) ....

= يصف الجبان وجيش الأعداء، وهو من بحر البسيط. وانظر: شرح شافية ابن الحاجب (٤/ ١٢٧).

(١) اختلف أهل السنة والمعتزلة في الشيء فالمعتزلة: يعتقدون أن الشيء يتناول الموجود والمعدوم الذي يصح وجوده، فلا يتناول المستحيل إذن. أما أهل السنة: فلا يتناول الشيء عندهم إلا الموجود، والآية تشهد لأهل السنة؛ لأنها صريحة في ذلك. انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٦/ ٧٣).

(٢) يقصد ابن المنيّر التحسين والتقبيح العقليّين.

(٣) هنا الاستثناء من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيه كقول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيوفَهُم بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

وإنما كان هذا الاستثناء من المبالغة في المدح؛ لأنه دلَّ به على أنه لو كان فيهم عيبٌ غيره لذكره، وأنه لم يقصد إلا وصفهم بما فيهم على الحقيقة. انظر: الخلاصة في علوم البلاغة (١/ ٧٢)، وفي تاريخ دمشق لابن عساكر يقول: البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها:

كِليني لهمٍّ يا أميمة ناصب وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

(١٨/ ٣٨٦).

أو يكون استثناءً منقطِعاً[١].

قال أحمد: والفرقُ بين القولَين أنّ في الأول جعل[٢] الفُلولَ عيباً مجازاً، أي: إن كان مَيْلُ السّيفِ عن القراعِ عيباً فهو منه، وإلّا فلا عيب.

قال محمود: ويجوزُ اتِّصاله؛ لأنّ السّلامَ دعاءٌ بالسّلامة، فيكون مفيداً لتحقيق السّلامة لولا ما فيه من الكرامة.

قال أحمد: فيكون متَّصلاً حقيقةً، وعلى الأول اتصاله مجازاً، وفي الثالث بُعد أو يقضي أنّ في الجنة لغواً أو فضولاً، حاش لله من ذلك[٣].

قال محمود: فإن قلت: كيف تجتمعُ اللام في لسوف مع سوف التي تدلُّ على الاستقبال واللام دالة على الحال؟

قلتُ: أُفرِدَتِ اللام للتَّوكيد، وسُلِبَتْ معناها الآخر، كما جُرِّدتِ اللّامُ للعِوَضيّة في اسم الله، وسُلِبتْ معنى التعريف.

قال أحمد: ولذلك منعَ الكوفيُّون اجتماعهما.

[قلت]: كيف يمنعون ذلك؟ وهذه الآية قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] دالّتان عليه.

قال أحمد: وجُرِّدت اللّام دون سوف؛ لاشتمالِ اللّامِ على معنيَين، فلو جُرِّدت سوف لَلَغت، واللّام يُنفَى فيها[٤] التوكيد[٥].

---

(١) انظر: إعراب القرآن، لمحيي الدين درويش (٦/ ١٢٤).

(٢) «أن جعل» في (ز).

(٣) انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٦/ ١٢٥).

(٤) «منها» في (ص)، و«عنها» في (ز).

(٥) أوردَ في إعراب القرآن: «ومن المفيد أن ننقل سؤالًا للزمخشري وجوابه قال: «فإن قلت: ما =

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ﴾[مريم: ٦٧]. إذا بدأه ـ وهو إيجاد من العدم ـ فالإعادة ـ وهي تأليف موجود مفرّق ومفكك ـ أولى، واستشهد على الأولوية بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[مريم: ٦٧].

قال أحمد: عندنا إعادةُ المعدومِ جائزةٌ عقلاً، واقعةٌ نقلاً، ووافقت المعتزلةُ عليه، لكن زعموا أنّ المعدوم له ذاتٌ ثابتةٌ في العدم تُسمّى شيئاً، فليس عدماً صرفاً قبل الوجود، وكأنّهم لولا ذلك/ لقالوا بقول الفلاسفة في نفي إعادة المعدوم، [١٢٠/ ب] والمطابق للآية معتقدنا؛ فإنّ النشأة الأولى لم يسبقها وجودٌ، ولا[1] كان المنشأ شيئاً، بخلاف النشأة الثانية في الأمرين، فظهر فرقُ ما بين[2] النشأتَين، والمعتزليّ إن قال: إنّ الأجسامَ يعدِمُها الله، ثُم يوجِدُها، فهو حق، لكن لا يتمّ فرق بين النشأتَين، فإنّ المعدومَ فيهما كان شيئاً، وإن قالوا: لا تنعدم الأجسام، بل تجتمع، ثُم تتفرق كما قال محمود، فقد أبعدوا، ومالوا إلى مهاوي الفلسفة، وتفطن محمود؛ لأنّ القولَ بإعدامِ الأجسامِ وإعادتِها تبطلُ الفرقَ بين النشأتَين، ولأنّها على هذا جمعٌ وتأليفٌ بخلافِ الأولى؛ فإنّها إيجاد[3]، فهرب من القَطْرِ فوقَع تحتَ الميزاب[4].

= معنى الجمع بين حرفَي التأكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة، وإن تأخر لما في التأخير من المصلحة»، وسوف: حرف استقبال، ويعطيك ربك: فعل مضارع مرفوع ومفعول مقدم وفاعل مؤخر» (١٠/ ٥١٠).

(١) «إلا» في (ز).

(٢) «بين ما بين» في (ز).

(٣) انظر: شرح كتاب الرد على الزنادقة للشيخ عبد العزيز الراجحي (١/ ١٧)، وشرح الطحاوية (١/ ٤١٠). والجديد في الحكمة (١/ ٢١٧) لسعد بن منصور بن كمونة.

(٤) «هرب من القَطْر فوقع تحت الميزاب» مثل عربي ورد في كتاب الثعالبي خاص الخاص (فر من القطر وقعد تحت الميزاب) (١/ ٣١).

قال أحمد: وللمفرِّق أن يفرِّق[١] بين النشأتَين، أنّ الأولى أَصعبُ بالنِّسبة إلى قياسِ العقل، والثانيةَ أسهلُ، إلّا أنّ ذلك راجعٌ إلينا، وإلّا فالكلُّ بالنِّسبة إلى القدرةِ الإلهية سواء.

قال محمود: والإنسانُ يحتملُ أن يُرادَ به العموم، وأن يُرادَ به الخصوص، وإنّما صحَّت إرادةُ العمومِ واللفظ ليس له؛ لأنّه من الجنس، كقوله:

بسيفِ بَنِي عَبْسٍ وَقَدْ ضَرَبُوا بِهِ تناشِـدُني وَرْقَاءُ عَـنْ رَأْسِ خالد[٢]

وكقولهم: قتلَ بنو فلانٍ فلاناً والقاتلُ أحدُهم.

قال أحمد: التبسَتْ عليه إرادةُ العمومِ بتناولِ العموم، فقال: أرادَ اللهُ بالإنسانِ العموم، ومعناهُ يريد الله نسبة كلمة الشك والكفر إلى كلِّ فرد من أفراد الإنسان، بأنّ الناطق بكلمةِ الشكِّ بعض الجنس، ففي عبارته خلل، والصحيح أن يُقال: يُحتمل أن يكون التعريف جنسياً، فيتناول العمومَ، والمرادُ الخصوص، ويحتملُ أن يكونَ عهداً فهو من أوّل وهلةٍ خاصٌّ[٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم: ٧١].

يُحْتَمَلُ أن يكونَ استئنافُ خطابٍ للنَّاس، ويُحتَملُ أنْ يكونَ التفاتاً.

قال أحمد: احتمالُ الالتفاتِ مفرَّعٌ على إرادة العمـومِ من الأول حتـى يتحد [١٢١/أ] المخاطبون، إلا أنّهم ذكروا أولًا/ بلفظ غيبة، وثانياً بلفظ حضور، وإن أردنا بالأول

---

(١) «أن يفرق» ليست في (ز).

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٨/ ٢١٩)، والبيت للفرزدق يهجو بني عبس لما فعلوا به وينعى عليهم قتل خالد بن جعفر بن كلاب بن زهير بن جذيمة.

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط (٧/ ١٦٥).

الخصوص لم يكن التفاتاً، بل عدولاً إلى خطاب العامَّة إلى[١] خطاب الخاصَّة المعينين[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[مريم: ٨٧].

يُحتَملُ أن تكونَ الواوُ في يملكون تعودُ على الناسِ المتّقين والمجرمين جميعاً[٣]، ويُحتَملُ أن يكون علامةً في مثلها في لغة[٤]: «أكلوني البراغيث»، لا بمعنى الجمع[٥].

قال أحمد: في هذا الوجهِ تعسُّف؛ لأنّه إذا جعلَهُ علامةً، وأعادَ على لفظِها الإفرادي بضمير اتخذ كان إجمالاً بعد إيضاح، وهو عكسُ طريقِ البلاغةِ التي هي الإيضاحُ بعد الإجمال، قالوا: وعلى إعرابه وإن لم تكن عائدةً إلى (من) إلا[٦] أنّها كاشفةٌ لمعناها كشف الضمير لعائده.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾[مريم: ٩٠].

---

(١) «عن» في (ز).

(٢) انظر: إعراب القرآن (٦/ ١٣٨)، والتحرير والتنوير (١٦/ ١٤٩).

(٣) انظر: البحر المديد (٣/ ٣٦٣).

(٤) «في لغة» من (ز) وفي الأصل «قوله»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) قال في الدر المصون: (لا يملكون) في هذه الجملة وجهان، **أحدهما**: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك. **والثاني**: أنها في محل نصب على الحال مما تقدم وفي هذه الواو قولان، أحدهما: أنها علامة للجمع ليست ضميراً ألبتة، وإنما هي علامة كهي في لغة: «أكلوني البراغيث»، والفاعل «من اتخذ»؛ لأنه في معنى الجمع. قال الزمخشري: وفيه بعد وكأنه قيل: لا يملك الشفاعة إلا المتخذون عهداً.

قال الشيخ المعروف بالسمين الحلبي: ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: إن اللغة ضعيفة (٧/ ٦٤٣). ولغة أكلوني البراغيث: هي لغة طيِّئ وأزد شنوءة، وهي موافقة الفعل لمرفوعه بالإفراد والتثنية والجمع. أرشيف منتدى الفصيح، ٢٠١٠م.

(٦) «إلى من إلا» من (ز) وفي الأصل «على»، والصواب ما أثبتناه.

أي: كدت أهدم السماوات، وأفطر الأرض عقوبةً لفظاعة ذكرهم وذكر غير ذلك.

قال أحمد: ويظهر لي أنّها استعارة؛ لدلالتِها على وجود الله، ووصفه بصفاتِ الكمالِ مسبحة بحمده في قوله: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ﴾[الإسراء: ٤٤] الآية، ومما دلَّت عليه هي وكلُّ ذرة أنّه مقدّسٌ عن نسبة الولد[١]، فالمعتقِدُ لذلك عطَّل وجهَ دلالتِها على تقديسِه ووحدانيته، فاستعير ما فيه من إبطال روح الدلالة التي خُلقت لأجلها إبطال صورتها بالهد والانفطار[٢].

قلت: واستشهد[٣] أحمدُ على دلالةِ الموجودات على وحدانية الله بقول الشاعر: [من المتقارب]

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَـهُ آيَةٌ تَـدُلُّ عَلَى أَنَّـهُ وَاحِد

وهذا الاستشهادُ يدلُّ على أنّ الموجوداتِ لها خالقٌ قادرٌ حكيمٌ عالمٌ؛ لأنّ الأثرَ دالٌّ على المؤثر، والمقدورَ على القدرة، وإتقانُ العملِ دليلٌ على العلمِ والقدرة، أمّا دلالةُ الموجوداتِ على الوحدانيةِ فلا وجهَ له، وأضعف ما يقهرُ به هذا الأصل قول شاعر: إنّ الموجودات تدلُّ على الوحدانيّة، وقد كانَ شيخُنا عزّ الدِّين بن عبد السلام[٤] ـ رحمه الله ـ ينكرُ على هذا القائلِ قوله، ويذكرُ هذا الوجهَ في إبطاله، والنكتة التي ذكرها أحمدُ إنّما تتمُّ على أنّ الموجوداتِ شاهدةٌ بنفي الولد، وقد ظهرَ / [١٢١/ ب] لك ما فيه.

---

(١) «الولد إليه» في (ز) و(ص).

(٢) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٦/ ١٨٣).

(٣) «استشهاد» في (ز).

(٤) الشيخ عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم شيخ الإسلام ولد سنة (٥٧٥ هـ)، انتهت إليه معرفة المذهب الشافعي، حتى بلغ رتبة الاجتهاد، ولُقِّبَ بسلطان العلماء بمصر. انظر: الأعلام (١/ ٣٦٣).

ومن سورةِ طه

[قوله تعالى]: [﴿طه * مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ١-٣]].

قال محمود: يُحتَملُ أن يكونَ المرادُ نفيَ إنزالِهِ سبباً لشقائه، وإثبات كون[1] التَّذكرة سبباً، فيكون استثناءً من غير الجنس، ويُحتمل أن يكون معناه[2]: ما أنزلنا عليك هذا للتَّعب[3] الشاقِّ إلّا تذكرةً، فيكون ﴿تَذْكِرَةً﴾ حالًا أو مفعولًا له.

قال أحمد: في الوجه الثاني بُعْدٌ، فيكونُ الشّقاءُ سببَ نزولِه بعيدٌ، ولو كانت لام الصَّيرورة لم يكن منه ما جرَتْ فيه عادةُ الله مع نبيّه من نهيه عن الشّقاء وضيق الصدر[4]، ﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾[الأعراف: ٢]، ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَخْفَى﴾ هي أفعلُ التفضيل[5]، وقيل: هو فعلٌ ماضٍ، يعلم السِّر وأخفاه، وليس بقوي.

قال أحمد: لأنّه يلزم منه عطفُ الجملةِ الفعليّةِ على الاسميّةِ إن عطفته على الجملة الكبرى، أو عطف الماضي على المضارع إن عطفته على الجملة الصغرى، هذا من اللفظ.

---

(١) «أن التذكرة» في الأصل ليست في (ز) و(ص) وفي (ز) و(ص)، «التذاكر»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «معناه المراد» في (ز).
(٣) «هذا» ليست في (ز).
(٤) انظر: فتح القدير للشوكاني (٣/ ٤١٩).
(٥) قال في التحرير والتنوير (١٦/ ١٩١): (وأخفى) اسم تفضيل.

ومن المعنى القصد هو: الحضُّ[١] على تركِ الجَهْر، وسقوط فائدته[٢] يعلم الله ما هو أخفى منه، وإذا جعلته فعلاً ماضياً خرج عن قصد السياق، ولو أفاد معنىً آخر، وليس كقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] إذ بين السياقين اختلاف[٣].

ذكر محمودٌ في كلامِ موسى: أنّه سمِعَ الكلامَ من الجهاتِ السِّت[٤]، وأنّه كان إذا دنا، أو بُعدَ لم يختلف عليه الصوت، فإن كان قصد بذلك التعصب لعقيدته في حدوثِ الكلام لم يبعد منه، وإنْ كانَ نقله كما وجده في كتب التفسير، فالمعتقد الحق أنّ الذي سمعه موسى ليس حرفاً ولا صوتاً؛ إذ لو كان صوتاً، فالصوت عَرَضٌ، فكيف يكونُ عرضاً واحداً في الجهات الست؟! فيكون موسى عبَّر بنفي لازِم كونه صوتاً عن نفي الصّوت، كقوله: «**وكلتا يديه يمين**»[٥] أي: لو كانا[٦] جارحتَين لكانت إحداهما يسرى، وأمّا الصوت الذي لا يختلف بقرب ولا بعد، فمما يجب أن تغلّط راويه، وإنّما يرويه الحشوية[٧]، ويقولون: إنّ موسى قال سبحانك أسمعُ صوتك، ولا أرى شخصك. فيثبتون صوتاً أو جسماً، والمعتزلةُ يروونه كما رواهُ محمود، فيثبتون/ صوتاً لا غير[٨]. [١٢٢/أ]

قال محمود[٩]: وقوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥].

---

(١) «الحظ» بالظاء المعجمة في (ز) وفي الأصل «الحط» والصواب «الحض» بالضاد فيستقيم الكلام.

(٢) «فائدة» في الأصل، وفي (ز) «فائدته»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: إعراب القرآن (٦/ ١٦٥).

(٤) انظر: البحر المديد (٣/ ٣٧٧).

(٥) رواه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٥٨).

(٦) «كان له» في (ز).

(٧) الحشوية: هم المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه وهم ضربان: أحدهما لا يتحاشى من إظهار الحشو، والآخر يتستر بمذهب السلف. انظر: طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٢).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميين (١٥٣ - ١٥٤).

(٩) «أحمد» في الأصل و«محمود» في (ز) و(ص)، والصواب ما أثبتناه.

قاربتُ، ألّا أقول: إنّها آتيةٌ وحيثُ قلت: إنّها آتيةٌ عَمِّيت وقتها، وقيل: أَكَادُ أُخْفِيهَا عن نفسي، وهو بعيد.

قال أحمد: خفاؤها عن الله محال، فكيف توصف بالقرب[١].

وقال أبو علي: أُخفيها لأُزيل[٢] خفاءَها، وأُظهرها، والخفاء: الغطاء، تقول: أخفيتُه أزلتُ خفاه، مثل: أشكيتُه، وأعتيتُه، فيستوي من فتحَ همزتَهُ وضمَّها[٣].

قال محمود: فائدة ﴿لِي﴾ في قوله: ﴿ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[طه: ٢٥].

أنّه قال: لي علم مجملاً، وفصّله، وفسّره[٤] بقوله: صدري، فكأنّه سألَ الشّرحَ مرّتَين إجمالاً وتفصيلاً.

قال أحمد: أو تكون بياناً؛ لأنّ نفعها عائدٌ إليه؛ فإنّ الله تعالى مقدّس عن الانتفاع به، بخلافِ رسولِ ملك يطلبُ إزاحة علته، فإنّ مقصودَهُ بالإزاحةِ بلوغُ غرضِ مرسله[٥].

قال محمود: والعامل في (إذ) من قوله: ﴿إِذْ تَمْشِيٓ أُخْتُكَ﴾[طه: ٤٠] إمّا ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾[طه: ٣٩] وإمّا ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾[طه: ٣٩].

قال أحمد: ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾ أولى؛ لأنّ معناه: أنّك محفوظٌ مكلوء، وزمانُ التربيةِ هو زمانُ ردِّه إلى أمه[٦]، وأمّا إلقاء المحبة عليه فقيل ذلك من أول ما أخذه فرعون[٧].

---

(١) البحر المديد (٣/ ٣٧٨).
(٢) «أزيل» في (ز) و(ص).
(٣) مختصر تاريخ دمشق (٦/ ٣٠٥).
(٤) «فسره» ليست في (ز).
(٥) انظر: إعراب القرآن (٦/ ١٨٧).
(٦) «إلى أمه» من (ز) وفي الأصل «الله»، والصواب ما أثبتناه.
(٧) انظر: إعراب القرآن (٦/ ١٩١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾[طه: ٤٥].

يعجل[١] بعقوبة، أو أن يطغى بكفرانك، إلّا أنّهما أطلقا الثاني؛ إجلالًا لله، وتهيُّباً أن ينطقا به ولو حكايةً.

قال أحمد: هذا يقوي أنّ قوله: ﴿ٱشْرَحْ لِى﴾[طه: ٢٥] أدب واعتراف بأنّ النِّعمةَ قاصرة عليه[٢].

قال محمود: إن جعلتَ ﴿مَوْعِدًا﴾ اسمَ مكانٍ لتطابقه[٣] مكاناً لم يطابقه ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾؛ لأنّ المكانَ لا يُخلف، ومنعه: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[طه: ٥٩] فأجاب بالزمان، وإنْ جعلتَهُ مصدراً نافرَهُ المكانُ والزمان، وطابقَهُ ضمير ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾، والظاهرُ أنّه يكونُ مصدراً بحذفِ مضاف، أي: مكان موعد لا نخلفُه، فالضميرُ عائدٌ على المصدرِ المضافِ إليه، و ﴿مَكَانًا﴾ بدل من المكانِ المحذوف، فطابقَ المكانَ بالزمان؛ لأنّه موسم يُجتمع فيه في مكان واحد، ويجوزُ ألّا يُقدّر مكاناً، ويكونُ (موعد)[٤] مصدراً ناصباً؛ لقوله: ﴿مَكَانًا﴾، أو تنصبه بفعل مضمر.

قال أحمد: في إعمالِ المصدر مع كونه موصوفاً بـ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ بُعدٌ، إلّا أنْ يجعل ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ معترضاً، وهو بعيد/ أيضاً؛ لأنّ وقوع الجمل بعد النكرة تجرها [١٢٢/ ب]
إلى الوصفية[٥]، ويُحتَملُ أن تجعل ﴿مَوْعِدًا﴾ اسم مكان، فيطابق مكاناً والزمان بما ذكره، ويعود ضمير ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ على المصدر المفهوم من ظرف المكان، إذ حروفه فيه، والموعد إذا كان اسم مكان أصله مكان وعد، وإذا كان اسم زمان كان وعد، وإذا

(١) «يعجل علينا» في (ص).
(٢) انظر: البحر المديد (١٦/ ٢١٠).
(٣) «لتطابقه قولك» في (ص) و(ز).
(٤) «وعد» في الأصل، وفي (ز) «موعد»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) «الوصفية» من (ز) و(ص)، وفي الأصل: «الوضيفة»، والصواب ما أثبتناه.

جاز عود الضمير إلى ما دلَّتْ عليه قوة الكلام فرجوعُهُ إلى ما هو في حكمِ المنطوقِ به أولى، قالوا: من صدق كان خيراً له. فأعادوا الضَّمير على مصدر صدق؛ لدلالة الفعل إليه، ويكون على هذَين التأويلَين جواب موسى من جوامع الكلم، سألوه مكاناً فعلم أنَّ الزَّمان لا بدّ أن يُسأل عنه، فأجاب بجواب مفرد كاف في الجميع، فإن قيل: المسؤول عنه حصل ضمناً، وأجابَ بما لم يُطلب مصرّحاً، فجوابه أنّ قرينة [الحال][1] سؤالهم قوت ذلك المضمر، وأمّا ما لم يسألوا عنه فصرح به أو لا قرينة معه[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ [طه: ٥٣].

هو من الالتفاتِ من الغيبةِ إلى التكلم؛ امتناناً وإيذاناً بأنّ الله هو القادرُ الذي تنقادُ المخلوقات لأمره[3].

قال أحمد: الالتفاتُ يكونُ في كلامِ رجلٍ واحد، وهاهنا حكى الله تعالى عن موسى قوله لفرعون: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾[طه: ٥٢] وقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾[طه: ٥٣] إمّا أن يكون من كلام موسى، فيكونُ كقولِ خواصِّ الملك: أمرنا، وفعلنا، يريدون: الملك، فلا يكونُ التفاتاً، وإنْ كانَ الله تعالى ابتدأ وصف ذاته فليس بالتفات، وهو انتقالٌ من حكاية إلى ابتداء خطاب، وعلى هذا توقَّف على قوله: ﴿وَلَا يَنسَى﴾ ويجوزُ أن يكونَ موسى وصفَ الله بهذه الصِّفةِ على لفظ الغيبة، وقال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾[طه: ٥٣] فلمّا حكاه الله عنه أسند الضمير إلى ذاته؛ لأنّ الحاكي هو المحكي عنه، فمرجع الضميرَين واحد[4].

---

(١) زيادة من (ز).

(٢) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٢٠٨)، والبحر المديد (٣/ ٣٩٦).

(٣) «إليه» في (ز).

(٤) الالتفات من الغيبة إلى لفظ التكلم على الحكاية لكلام الله عز وجل، والفائدة منه التنبيه على =

قال محمود: ألهمهم اللهُ حُسْنَ الأدبِ مع موسى في تخييره بقوله: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[طه: ٦٥].

قال أحمد: سبقَ أدبُهم في قوله: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾ [طه: ٥٨] جعلوا الموعد من موسى، والخُلف من أنفسهم، وألهم الله موسى/ أن يبدؤوا؛ ليكون إلقاؤُه قذفاً بالحق على الباطل فيدمغُه، وألهمَهُ أنْ جعلَ الموعدَ يومَ عيدهم؛ ليُفتضحوا على رؤوس الأشهاد[1]. [١٢٣/ أ]

قال محمود: وقال: ﴿مَا فِى يَمِينِكَ﴾[طه: ٦٩].

ولم يقل: عصاك إمّا تحقيراً لها في جنبِ قدرةِ الله تعالى.

قال أحمد: المقصودُ بتحقيرِ ما في جنبِ القدرةِ تحقيرُ كيدِ السّحرةِ من بابِ الأولى، وأهلُ البلاغةِ يمدحون الإنسانَ بتعظيمِ جيش عدوه، فصغّر الله أمر العصا لتصغيرِ كيدِ السّحرة.

قال محمود: أو تعظيماً لأمرها؛ إذ فيه تثبيت لقلب موسى بها.

قال أحمد: يدلُّ النظمُ على تحقيرها أولاً، وتعظيمها ثانياً؛ لأنّ ما في يمينك مبهم، والعرب تُبهم مرة للتحقير، وتُؤذن أنّه عند الناطق أهون من إيضاحه، ومرةً تعظم، وأنّه من العناية بشأنه مما يكتفي فيه بالرمز والإشارة[2]، ويحتمل وجهاً آخر: وهو أنّ

= ظهور ما في الأرض من الدلالة على كمال القدرة الإلهية والحكمة التي لا تطيش، وانقياد المخلوقات جميعاً لمشيئته، وقيل: لا التفات في الكلام؛ لأنه يُشترط في الالتفات أن يكون في كلام المتكلم الواحد بصرف كلامه على وجوه شتى، وما نحن فيه ليس من ذلك. انظر: إعراب القرآن (٦/ ٢٠٢).

(١) قيل: خيروه ثقةً منه بالقلب لموسى وكانوا يعتقدون أن أحداً لا يقاومهم في السحر. انظر: تفسير البحر المحيط (٦/ ٢٣٩)، وتفسيره المراغي(١٦/ ١٢٧).

(٢) فن الإبهام: فقد أبهمها لأمرَين متضادَّين أولهما: استصغار أمرها؛ أي: لا تبالِ بكثرة حبالهم =

موسى أول ما علم أنّ العصا آية من الله بقوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[طه: ١٧]، وأظهر فيها الآية، فلمّا دخل وقت الحاجة إليها قال: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾[طه: ٦٩]؛ لينيطَ[١] بهذه الصيغة الوقتَ الذي قيل له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾، وأظهر له معجزاتها، فآنسه[٢] بأنْ خاطبه بما خاطبه[٣] ووقت ظهورها آيتها، وهو وقت يحتاج فيه إلى الإيناس، لقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[طه: ٦٧][٤].

قال محمود: سبحانَ من فرّق بين الإلقاءَين: إلقائهم حبالَهم وعصيَّهم، وإلقائهم أنفسَهم ساجدين إيماناً.

قال أحمد: في تكرير لفظ الإلقاء والعدول عن قوله: ﴿فَسَجَدَ﴾ إشعار بلطفه[٥] في نقلهم من غايةِ الكفرِ إلى غايةِ الإيقان، ويحصل ذلك بتكرير لفظ واحد بمعنيَين متناقضَين، وفيه مناسبة لما قدمه من قوله: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾[طه: ٧٧].

قُـرِئَ بسكـون البـاء[٧]، وهي إمّـا أن تكـون مخـفَّفةً من المفتـوحة، أو صـفةً

ـــــــــــــــ

= وعصيهم وألق العُويد الفرد الصغير الجِرم الذي بيدك فإنه بقدرة الله تعالى يتلقّفها على وحدته. انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٦/ ٢١٦).

(١) في (ز) و(ص): «لينضبط».

(٢) «فآبشر» في الأصل وفي (ز) و(ص) «فآنسه»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «خاطبه به» في (ز).

(٤) البحر المديد (٣/ ٤٠١).

(٥) «بلفظه» في الأصل و(بلطفه) في (ز) و(ص)، والصواب ما أثبتناه.

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط (٦/ ٢٤١).

(٧) على قراءة الحسن بسكون الباء قال صاحب اللوامح: قد يكون مصدراً كالعامة وقد يكون بالإسكان المصدر، وبالفتح الاسم. انظر: تفسير البحر المحيط (٦/ ٣٤٥).

مفرداً[١]، أو جميعاً، كصاحب، وصَحْب وصف به المفرد مبالغةً في ثبوت الوصف نحو معاً جياعٌ، لفظ الجوع كأنّه اجتمع له جوع جماعة شتى.

[١٢٣/أ] / قال أحمد: أو[٢] قدَّر كلّ جزء من أجزاء الطريق طريقاً، وكانت كذلك، وكانت اثنا[٣] عشرة طريقاً، لكل سبط طريقٌ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾[طه: ٧٩].

أي: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ تهكُّم.

قال أحمد: إن قلت: التهكُّم أن يؤتى بعبارةٍ والمقصودُ[٤] عكسُ مقتضاه، كقوله: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[هود: ٨٧]، وأمّا ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ فهو إخبارٌ عن عدمِ الهداية[٥].

قلت: الأمرُ كذلك، لكن في العُرفِ ما هدى زيدٌ عمراً، إثباتُ كونِ زيدٍ مهديّاً عالماً بطريق الهداية، وفرعون أضلّ الضالّين، فكيف يُتوهم أن يهدي غيره، ولأن (أضلّ فرعون)[٦] كافٍ في المقصود ومن عدم الهداية زائداً عليه الإضلال، فإنّ من لا يهدي غير مضل.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[طه: ٨١].

الغضب عقوبة الله، والدليل عليه وصفه بالحلول[٧].

---

(١) «مفرداً» المفروض مفردٌ.

(٢) «وقدر» في (ز).

(٣) «اثنا» في الأصل وفي (ز) «اثنتي»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «والمقصود» في (ز) و(ص).

(٥) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٣٢٥).

(٦) «ولأن فرعون» في الأصل وفي (ز) «ولأن أضل فرعون»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) انظر: البحر المحيط (١/ ١٠٠).

قال أحمد[١]: لا يسعه أن يفسِّره إلّا بالعقوبة؛ لأنّه ينفي الإرادةَ في جملة ما نفاه من صفات الكمال، وعند أهل السُّنة يجوزُ أن يكونَ أرادَ به صفاتِ الذّات، أو عاملهم معاملةَ الغضبانِ صفةً لا[٢] فعلًا، ولا يأبى وصفه بالحلول أن يكون صفة ذات، ويكون كقوله عليه السلام: «**ينزل ربنا إلى سماء الدنيا**»[٣] بتأويله المعروف، أو عبّر عن حلول إثارة الإرادة بحلول الإرادة، كقولك: انظر إلى قدرة الله، أي: أثر قدرتِه[٤].

[قال محمود]: فإن قيل[٥]: سُئلَ عن سببِ العجلة، فقال: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾ فقال: ﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ وقوله: ﴿لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٤] هو الجوابُ فلمَ أخّره؟

قلت: السؤالُ تضمّنَ إنكارَ العجلة، فكانَ أهمُّ الأمرَين بيانَ أنّ العجلة إنّما هي مما لا ينفكُّ عنه الوفد من تقدم بعضهم على بعض بشيء يسير بقوله: ﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾، ثم بين سببها وهو طلب رضا الله[٦].

قال أحمد: والمرادُ بسؤالِ موسى تعليمُهُ آدابَ السفر، وهو أن يتأخّر رئيسُ القوم؛ ليحيطَ بصره بطائفته، وقد علّم ذلك لوطاً بقوله: ﴿وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ﴾[الحجر: ٦٥]على أنّ موسى إنّما أغفل عن[٧] ذلك لعلّه طلب الرضا بمسارعته إلى الميعاد الذي يود لو ركب إليه أجنحة الطير.

[قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾[طه: ٨٨]].

---

(١) «قال أحمد» في (ز) و(ص). وفي الأصل: «قال محمود»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «لأفعل» في الأصل وفي (ز) «فعل»، والصواب ما أثبتناه.
(٣) الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه في صحيح ابن حبان باب الأدعية (٣/ ١٩٨).
(٤) اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٩٧).
(٥) «وإن قلت» في (ز) و(ص).
(٦) انظر: تفسير المراغي (١٦/ ١٣٨).
(٧) «عن» ليست في (ز) و(ص).

قال محمود: فإن قلت: لم خلقَ العجلَ[(١)] فتنةً؟

قال أحمد: قد قدّمنا أنّ الله تعبّدنا/ بالبحث عن عِلَل أحكامه لا عن عِلَل أفعاله، وختم ذلك بقوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[الأنبياء: ٢٣] والزَّمَخْشَرِي يراعي قاعدة رعاية[(٢)] الأصلح.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣].

أي: كما أنزلنا عليكَ الآياتِ المنتظمة للوعدِ أنزلنا القرآنَ كلَّه، كذلك تكرّرَ فيه الآيات ليكونوا بحيث يراد منكم التقوى، وترك المعاصي[(٣)].

قال أحمد: ليكونوا على إرجاء التقوى، ولو أراد الله تقواهم لكان، والعجب أنّه نقل عن سيبويه في أول هذه السورة في: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[طه: ٤٤]، أو كوناً على رجائكما ثُمَّ كاعَّ[(٤)] عنه هاهنا لأجل معتقده[(٥)].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا﴾[طه: ١١٨] الآيتين.

ذكر وصفِ[(٦)] قوام الإنسان ينفي نقائضها، تنبيهاً على أنّ أضدادها من الشقاء، فتتجنّب.

قال أحمد: وفي الآيةِ من البلاغةِ قطعُ النّظيرِ عن النظير، بأنّ قطعَ الظمأ عن الجوعِ والضّحا عن الكسوة، والغرض به تعديد النعم وصفتها، ولو قرن كلًّا بشكله

---

(١) «العجلة» في (ز).

(٢) «رعاية» ليست في (ز).

(٣) انظر: البحر المديد (٣/ ٤٣٣).

(٤) كاعَّ: هو الذي لا يمضي في عزم ولا حزم، وهو الناكص على عقبَيه. تاج العروس (٢٢/ ١٢٩).

(٥) الذي هو الجبر: وخلق أفعال العباد لينفوا عنه تعالى الظلم والقبح، وأنه يريد من عباده جميعاً الطاعات، ويكره المعاصي. انظر: شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٨)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٧١).

(٦) في (ز): «أصناف».

لتوهم أنّ المقرونات جملةٌ واحدة[١]، كما قال الكندي الأول[٢]: [من الطويل]

كَأَنِّيَ لم أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ ... ولَمْ أَتَبطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خِلْخَالِ
وَلم أَسْبَإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ ولم أَقُلْ ... لِخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ[٣]

قطع ركوبَ الجوادِ عن قوله لخيله كري وتبطن الكاعب عن ترشُّف الكأس، ومعه الكندي الآخر[٤] فقال: [من الطويل]

وَقَفْتَ وَمَا في المَوْتِ شَكٌّ لناظرٍ ... كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهْوَ نَائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيْمَةً ... وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ[٥]

قال أحمد[٦]: فاعترضه[٧] سيفُ الدولة قطع[٨] الشيء عن نظيره، ولكن قصر فهمه عما طالت إليه يد أبي الطيب، وفي الآية مع هذا مراعاة رؤوس الآي[٩].

---

(١) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٢٥٨). وتفسير الآلوسي (١٦/ ٢٧٢).

(٢) الكندي الأول: امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، ولد بنجد وكان أبوه ملك أسد وغضفان وأمه أخت المهلهل الشاعر (ت: ٨٠ ق هـ). الأعلام (٢/ ١١).

(٣) أساس البلاغة (١/ ٤٣).

(٤) الكندي الآخر: أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، أحد مفاخر الأدب العربي، ولد بالكوفة ونشأ بالشام، وقال الشعر صبياً، وتنبأ في بادية السماوة، فتبعه كثيرون، وقبل أن يستفحل أمره خرج له أمير حمص، فأسره وسجنه ورجع عن دعواه (ت ٣٥٤هـ). الأعلام (١/ ١١٥).

(٥) قاله الكندي من قول امرئ القيس، وأورده على المتنبي في مجلس سيف الدولة. حاشية الشهاب (٦/ ٢٣٠).

(٦) «قال أحمد» ليست في (ز).

(٧) «فاعترض عليه» في (ز).

(٨) «إذ قطع» في (ز).

(٩) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٦/ ٢٣٠).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١].

أي: رزقُ الممتَّعين بالدُّنيا أكثره حرام، والحلال من كلِّ وجهٍ أبقى إذ لا يُنسبُ إليه إلّا الحلال.

قال أحمد: القدريّةُ يثبتون رازقاً غير الله، كما أثبتوا خالِقاً غيره، وعندنا كلّ ما قامت به البينة فهو رِزْقٌ حراماً كان أو حلالاً[١].



(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (٧٨٧).

ومن سورة الأنبياء

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء: ٤].

عَدلَ عن قوله: يعلمُ السِّر مع قوله[١]: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾[الأنبياء: ٣]؛/ لأنّ القول [١٢٤/ ب] أعم فيندرج السر فيه، والعموم مناسب للغرض، ومنه[٢] بقوله: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنبياء: ٤] أي: لذاته، فلا يخفى عنه خافية.

قال أحمد: قوله: ﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ إثباتٌ لصفتَين لله، والزَّمَخْشَرِيّ يحرِّفهما عن مواضعِهما فيقول، سميعاً لذاتِه وعليماً لذاته، والصِّفاتُ مشتقاتٌ من المصادر، ولا يثبت إلّا لمصادرها، فمن أنكر السّميعَ العليم فقد تسارع[٣] إلى إنكار السميع العليم، وتحقيق هذا في فنِّ الكلام، وإنّما الزَّمَخْشَرِيّ إذا ادّعى أنّ الآية ظاهرة له تبين خلافه، أو حرّف شيئاً عن موضعه نبّهنا عليه، وهذه الآية خاصةً تعسَّف فيها، وخالف نصها[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا ﴾[الأنبياء: ١٧] الآية.

معناه: سبحاننا أن نتَّخذَ لهواً أو لعباً، بل من عادتِنا وموجب حكمنا واستغنائنا عن القبيح أن نغلِّب اللعب بالجد.

---

(١) «مع قوله يعلم» في (ز).

(٢) «ونبه» في (ز).

(٣) «تسارع» من (ز). في الأصل «تكارع» والصّواب ما أثبتناه.

(٤) قال في آراء المعتزلة الأصولية للضويحي: «من عقيدة المعتزلة في تمحيص التوحيد، إنكار جميع الصفات لله تبارك وتعالى، التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ، وأجمع سلف الأمة وأئمة الهدى على وصفه تعالى بها على الحقيقة». ص٨٣ وبعدها.

قال أحمد: إنّه تعالى باستغنائه عن القبيحِ لا يقول بوجوب[١] رعاية المصالح، وفعل ما يظنونه حسناً بعقولهم، فلا يستغني الحكيم عن فعل الحسن، والحكمة تقتضي الاستغناء عن القبيح، يقولون: ليس في الإمكان أكمل من هذا العالم، ولو أمكن لفعله[٢] إذ لو تركه لكان إمّا بخلًا أو عجزاً، تعالى الله عنهما، والحقُّ أنّ الله مستغنٍ عن الأفعال، وله أن يخلقَ ما يتوّهمه القدريُّ حسناً أو قبيحاً، وليس في الوجود إلّا الله وصفاته وأفعاله[٣].

قال [محمود]: وفي قوله: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ ﴾[الأنبياء: ١٨].

استعارةُ القذف، وهو الدّفعُ بقوةٍ تصويرٍ لإبطال الباطل، وإهدارُهُ بالحقِّ كأنّه جسم صُلب قُذف على الباطل الرخو الأجوف، فدمغَهُ.

قال أحمد: وهذه نكتة حسنة قدّم قبلها تلك السيئة.

قال محمود: فإن قلت[٤]: لم استعمل الاستحسان في النفي، وهو أبلغ في الثبوت دون النفي في قوله: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]؟

قلت: لأنّ الغرضَ وصفُ الملائكةِ بالاجتهاد، وإنّ عبادتَهم الشاقّة تَقتضي الاستحسار وغاية الفتور[٥].

قال أحمد: وبمثله أُجيب: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[فصلت: ٤٦].

[قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾[الأنبياء: ٢١]].

---

(١) «بوجوب» من (ز) و(ص). وفي الأصل «بوجب»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «ولو أمكن لفعله»، تكرار في الأصل و(ص).
(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٠٦).
(٤) «قيل» في (ز).
(٥) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي (١/ ٥).

قال محمود إن قلت[1]: لِمَ أُنكِرَ عليهم اتخاذُ آلهةٍ موصوفةٍ بالإنسان،/ وهم ما [١٢٥/ أ] ادَّعَوا لآلهتهم ذلك؟

قلت: لأنّه لازمٌ على دعواهم الإلهية.

قال أحمد: فيكونُ المنكِرُ صريحَ الدّعوى ولازمَها، وهو أبلغ.

قال محمود: وقوله: ﴿هُمۡ﴾ فائدتها الخصوصية، أي: لا يقدر على الإنشار إلّا هم[2].

قال أحمد: في هذا نظرٌ، فإنّ آلاتِ الحصرِ مفقودة، وليس من قبيل (صديقي زيد) فإنّ المبتدأ في الآية أخصر شيء.

قال أحمد: وأيضاً؛ فلأنه لا يحصلُ من حصره الإنشار فيهم ونفيه عن الله مقصود السياق، فإنّه قال عقِبَها: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢]، ومعناه: لو كانَ فيهما غير الله لفسدتا، ومقتضى قولِ محمود: لو كانَ فيهما آلهة إلّا الأصنام لفسدتا، فلا وجهَ لما قاله محمود.

وعندِي أنّ فائدة قوله: ﴿هُمۡ﴾ الإيذانُ بأنّهم لم يتّخذوا الآلهةَ من الأرضِ ينشرون، و﴿هُمۡ﴾ استئناف كأنّه قال: أم اتخذوا آلهةً من الأرض فهم إذاً ينشرون، إذ هو لازم قولهم.

ومما يوضِّحهُ أنّ دليل التّمانع الذي اقتُبِسَ من نور هذه الآية أن يقال: لو فرض وجود إلهين فإمّا أن تتمّ لواحدٍ منهما القدرةُ على ما يشاء ـ ولا تتمُّ لواحدٍ منهما ـ أو تتمُّ لأحدِهما دون الآخر، وأدقُّ الأقسامِ إبطالاً أن يكونا قادرَين، فاقتصر في الكتاب العزيز

---

(١) «قال محمود» في الأصل وفي (ز) و(ص) «قال محمود إن قلت»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) انظر: السراج المنير (٢/ ٥٠٠).

عليه، وأفسده موجز اللفظ بقوله: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، فقوله: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾[الأنبياء: ٢١] ادّعاء صفة الإلهية لآلهتهم[١].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[الأنبياء: ٢٣].

لـمَّا بيَّن أنّه ربُّ الأربابِ وخالقُهم ومالكُهم وجبَ إجلاله؛ فإنّ الرعيةَ تهابُ ملوكها أن تسألهم، فما ظنك بخالق الملوك، مع أنّ الملوك يجوز عليهم الخطأ، والله لا يجوز عليه فعل القبائح، وأفعاله وفق دواعي الحكمة.

قال أحمد: ما أقبح قوله وفق دواعي الحكمةِ في حقِّ الله تعالى، والدَّواعي والصَّوارف تستعملُ في حقِّ المحدثين، وقوله: ولا يجوز عليه فعل القبائح، لقد نسيت وما بالعهد من قدم كما فرغنا من دليل إبطال التشريك[٢]، فجعَلَ مع الله شريكاً يخلق القبائح، وما الفرقُ بين أن يجعلَ لله شريكاً ملَكاً أو بشراً يخلق لنفسِه ما لا يشاءُ الله بل ما يشاءُ خلافه، والقدريةُ[٣] أقبحُ شركاء، فغيرهم أشركُ الملائكة، وهؤلاء أشركوا أنفسهم والجن والشياطين والحيوانات، نعوذ بالله من ذلك[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[الأنبياء: ٢٦].

مفضَّلُون على جميع عباده.

قال أحمد: جعلَ القرآنَ تبعاً لرأيه، وليس غرضنا إلّا بيانَ ذلكَ خاصةً، فإنّ لفظ مُكرَمون لا يعطي إلّا إكراماً مطلقاً أعمّ من كونه أعمّ من[٥] جميع الخلق، أو على بعضهم[٦].

---

(١) انظر: السراج المنير (٢/ ٣٩٣)، وما بعدها.

(٢) «الشريك» في (ز).

(٣) «فالقدرية» في (ز).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣١٩).

(٥) «على» في (ز) و(ص).

(٦) انظر: شرح الطحاوية (١/ ٢٨١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾[الأنبياء: ٣١].

كراهة أن تميد، أو تكون (لا) محذوفة لأمن الإلباس.

قال أحمد: وأولى من هذَين الوجهَين أن تكون مثل قولك: أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط، قال سيبويه: أي: أدعمُ الحائطَ بها إذا مالتْ. وقدم ذكر الميل؛ عنايةً بذكره، ولأنّه[1] السببُ في الإدغام، والإدغام سبب إعداد الخشبة، فعُومل سبب السبب معاملة السبب، وعليه حُمل قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قلنا هذا؛ أي: يثبِّتُها إذا مالت، وهو أولى من قول من قال: كراهة أن تميل؛ لأنّ مكروه الله محال الوقوع، ولأنّ المشاهدة خلافه، فكم من زلزلة أمادت الأرض، وعلى تقديرنا أنّ الله يثبِّتُ الأرض إذا مادَتْ بالجبال، وذلك لا ينافي الميد، وكذلك أن تضل إحداهما فتذكر لا تأبى وقوع النِّسيان من إحداهما، لكنّه ميدٌ يستعقبه التثبيت، كـأنّه كاللمحة، ويزول[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[الأنبياء: ٣٦].

الذكر يكونُ بخيرٍ وبخلافه[3]، ويتقيّدُ بالقرينة، فإنْ كانَ الذاكرُ صديقاً كان ذاكراً بخير، وإنْ كان عدوًّا كان ذاكراً بشرّ[4].

قال أحمد: ومنه: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾[يونس: ٧٧].

---

(١) «أو لأنه» في (ز).
(٢) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٣٠٥).
(٣) «بخير وبخلافه» في (ز).
(٤) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٣١٢).

معناه: أتعيبون الحقّ، ثم قال: ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾[يونس: ٧٧] فلم يجعله محكيّاً بالقول، فإنّ القولَ قد بيّنه بقولهم: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[يونس: ٧٦] وقد مضى فيه غير هذا، وإنّما لم يقل: أهذا الذي يذكر آلهتكم بكل سوء؛ استفظاعاً[1] منهم أن يحكوا ما قال من قوله: إنّها لا تسمعُ ولا تُبصر، ولا تنفع، ولا تضر[2]، فتحاشوها من نقل ذمه، ورمزوا إليه بالإشارة، كما يتحاشى المؤمنُ من حكاية كلمة الكفر فيومِئُ إليها، فسبحان من أضلَّهم فتأدّبوا مع الأوثان، وأساؤوا الأدبَ مع الرحمن[3]!

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[الأنبياء: ٨١].

[١٢٦/أ] ووصفَها بكونِها رخاء، فقد جمعت/ الوصفَين فهي رخاءٌ طيِّبة، وفي سرعة حركتها كالعاصف.

قال أحمد: كما وُصِفَتْ عصا موسى بأنّها ثعبان، وتارةً بأنّها جانّ، أي: هي في خفَّتها كالجانّ وفي عظمتها[4] كالثعبان[5].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾[الأنبياء: ٩١].

أي: نفَخْنا في عيسى الرُّوح في مريم، فأحييناهُ في جوفها.

قال أحمد: اختارَ محمودٌ في قوله: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ﴾ [طه: ٣٩] قال: الضمائر كلها ترجع إلى موسى؛ لأنّ التابوت إذا قذف في اليَمّ، وأُلقي التابوت إلى الساحل، وموسى فيه فقد قذف، وأُلقي، واختار غيره عود الضميرين الأخيرين إلى التابوت.

---

(١) «لأنه يكون استفظاعاً» في (ز).

(٢) «ولا تنفع ولا تضر» ليست في (ز).

(٣) انظر: إعراب القرآن (٤/ ٢٨٢).

(٤) «عظمها» في (ز).

(٥) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٤٦).

وهذه الآيةُ مصداقٌ لاختيارِ محمود هناك؛ لأنّه نزّل نَفْخَ الرُّوحِ في عيسى في جوفها منزلةَ نفخِ الرِّيح فيها(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ﴾[الأنبياء: ١٠٤] أوجدناه من عدم كذلك نعيده ثانياً من عدم.

قال أحمد: هذا عَوْدٌ إلى الحقِّ بعد غلَطه فيما قال في مريم(٢)؛ فإنّه فسّرَ الإعادةَ بجمَعِ المتفرق، ثم كدر صفوه بقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[الأنبياء: ١٠٤]؛ أي: قادرين على الفعل، ولا يلزمُ منه حصول الفعل؛ تحويماً منه على أنّ الموعود به ليس إعادةَ من(٣) عدم، بل إعادة تأليف ما افترق، والحقُّ بقاء الفعل على ظاهره، ويكونُ الباعثُ للزَّمَخْشَرِيِّ على تفسير الفعل بالقدرة أنّ الله تعالى ذكرها ماضيةً، لكنّ أحوالَ القيامة لـمّا كانتْ محقّقةً جاءَ أكثرُها بلفظِ الماضي؛ إيذاناً بتحقق وقوعها(٤).



---

(١) انظر: إعراب القرآن (٦/ ١٩٠).

(٢) مريم الآية: (٦٧) فليُراجع هناك.

(٣) «على» في (ز).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (١٧/ ١٥٨).

ومن سورة الحج

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾[الحج: ٢].

يقال: مُرضِع على النَّسب، ومُرضِعة على أصل اسمِ الفاعل[١].

قال أحمد: والفرق أنّ النسب لا يُلاحظ فيه حدوث الصفة المشتقّ منها، إنّما يُلاحظ فيه أنّه موصوف بها، وفي غير النَّسب يُلاحظ حدوث الفعل، وخروج الصفة عليه، وفي الآية إخراجُ[٢] الصِّفةِ على الفعل[٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾[الحج: ٢].

أثبتَ السُّكرَ مجازاً ونفاه حقيقةً.

[قال أحمد]: ومن علاماتِ المجاز صحّةُ سلبه[٤]، كما إذا قلتَ للبليد: حمار. [١٢٦/ب] يصحُّ سلبه، وكذا هاهنا نفي/ الحقيقة مؤكَّداً بالباء؛ لأنّ هذا السُّكر لم يُعهد مثله، والاستدراك بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾[الحج: ٢] تعليل لإثبات السُّكر المجازي لـمّا نفاه عنهم، فكأنّه قيل: فما هذا السُّكر[٥] التي هم فيها؟ فقيل: سببها شدة عذاب الله.

---

(١) عند أهل الكوفة: امرأة مرضعة إذا أُريد به الصفة، وإذا أرادوا الفعل أخلَوا الهاء فقيل: مرضع، التي ترضع ولدها. انظر: تفسير الثعالبي (٧/ ٦).

(٢) «أخرج» في (ز).

(٣) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٣٨٩).

(٤) ومن علامات المجاز صدق نقيضه كقولك: زيد حمار. انظر: إعراب القرآن (٦/ ٣٨٨).

(٥) «الحالة التعجبية التي هم فيها» في (ز) و(ص).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية.

يجوزُ أنَ يكون تشبيهاً مجموعاً ومفرَّقاً، فالمركَّب: تشبيه الشِّرك بحال من خرَّ من السماء، فتوزعته الطير في حواصلها، أو عصفتْ به الريح، فهَوَتْ به في مطاوحَ بعيدةٍ.

وإن كان تشبيهاً مفرَّقاً فقد شبّه الإسلامَ في علوّه بالسَّماء، ومن ترك الإيمان كالساقط من السماء والأهواء[١] التي توزعته كالطير التي اختطفته، والشيطان المضلّ بالريح العاصف الموقعة في المطاوح[٢].

قال أحمد: تقديرُ كونه متفرّقاً بتشبيه المشرك بالهاوي من السماء، إن كان ردّه كان كمثل من علا إلى السماء بإيمانه، ثُم هبط بارتداده.

وإنْ كان شركاً أصليًّا فقد عُدَّ تمكُّنه من الإسلام وعدولُه عنه بمنزلةِ الصّاعدِ إلى السّماء ثم الهابط، كما قال في حق الذين كفروا: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾[البقرة: ٢٥٧] وهم لم يدخلوا في النور، بل كانوا متمكنين منه[٣].

وفي قول محمود: الأفكارُ المتوزِّعةُ كالأهواء والشَّيطان كالرِّيح نظر؛ لأنّه يرجع بهما إلى أمرٍ واحد، فالأفكارُ من نتائج وسوسة الشيطان، والآية سيقت لجعلهما شبيهَين، والذي يتضح في التشبيهَين غير ذلك، فالكافرون قسمان: مذبذب شاكّ ليس بمصمِّم، فهذا مشبَّه بمن اختطفه[٤] الطير، فلا يستولي طائرٌ على مزعة منه إلا انتهبها منه آخر][٥]، كذلك المذبذب متى لاح له خيال اتبعه، وترك ما كان عليه، والقسم الآخر

(١) «والأهواء» من (ز). وفي الأصل «وإلا هو»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) انظر: التحرير والتنوير (١٧/ ٢٥٤).
(٣) تفسير النيسابوري (٣/ ٩٩).
(٤) «اختطفته» في (ز).
(٥) في الأصل: فلا يتولى طائر على مزعة منه إلا انتهينا منه، والعبارة محرفة والمثبت من مطبوعة الانتصاف.

مصممٌ لم[1] يرجع، وهو فرح بضلالته فهو مشبه باستقرار من ألقته الريح في واد فاستقرَّ فيه، ونظيره تسمية الضلال بالبعيد في قوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾[النساء: ١١٦]، و﴿فِي ضَلَٰلٍ بَعِيدٍ﴾[ق: ٢٧] أي: بعيد رجوعهم عنه إلى الحق[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾[الحج: ٤٤].

[١٢٧/أ] كرر ذكر[3] كذب/ في قصة موسى؛ لأنّ قومَهُ بني إسرائيل لم يكذِّبوه، وإنّما كذّبه القبط، أو لأنّ آياتِ موسى كانتْ ظاهرةً.

قال أحمد: ويُحتَمَلُ أن يكونَ نظر به لمَّا طال الكلام ولِيَلِي قوله تعالى: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[الحج: ٤٤] فيلي المسبَّب السببَ؛ لقوله في (ص): ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾[ص: ١٢-١٤]، وقوله في (ق) بعد تعديدهم: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[ق: ١٤] فربط العقاب والوعيد بكذب[4].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧].

فيه إيذانٌ بحلمِ الله ووقارِه واستقصارِه الأمد البعيد، حتّى إنّ يوماً واحداً كألف سنة[5].

قال أحمد: الوقار المقرّون بالحلم يُفهم منه لغةً: سكون الأعضاء وطمأنينتها عند المزعجات، ولا يجوزُ إطلاق ذلك على الله كالأناةِ والتُّؤَدة.

---

(١) «لا يرجع» في (ز) و(ص).

(٢) فتح القدير للشوكاني (٣/ ٥٣٤).

(٣) «ذكر» ليست في (ز).

(٤) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٤٤٤).

(٥) انظر: تفسير البغوي (٥/ ٣٩٢)، وروح البيان (٦/ ٤٧).

وأما قوله: ﴿لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[نوح: ١٣][1] فهو مقيس بالعظمة، فليس من هذا[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾[الحج: ٦٨].

أي: عالم بالذّات، لا يتعذّر عليه تعلُّق بمعلوم.

قال أحمد: قد تقدَّم إنكارُ حَمْلِهِ[3] على رأيه ما لا يحتَمِلُه، فالأعلمُ في اللغة: ذو العلم المفضَّل على غيره، ومنه فكيف يفسِّره بما ينفي صفة العلم ألبتّة[4]؟



(١) في (ز) زيادة: «ما لكم لا ترجون...».

(٢) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي (٦/ ٣٠٣).

(٣) «حمله القرآن» في (ز).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٤/ ١٠٢)، وشرح الأصول الخمسة، (ص١٥٦ وما بعدها).

ومن سورة المؤمنون

قال محمود: اختُلفَ في الإيمانِ فقيل: هو النطق باللسان ومواطأة[١] القلب بالشهادتَين، وقيل: هو صفة مدح لا يستحقها إلّا البرُّ دون الفاسق[٢].

قال أحمد: الأول مذهب الأشعرية، والثاني المعتزلة، ولو لم يبنوا عليه أنّ الفاسق يخلد في النار لكان البحث لفظياً، ونقل القاضي عن عمرو بن عبيد وطائفة أنّ الإيمان: التصديق بالقلبِ وفعل جميع فرائض الدِّين فِعلاً وتركاً. وعن أبي الهذيل[٣] أنّه: جميع فرائض الدين ونوافله.

وحُجّتنا أنّ الإيمان في اللغة مجرَّد التَّصديق، والأصلُ عدم النقل؛ لقوله: ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾[الأحقاف: ١٢].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾[المؤمنون: ٤][٤].

[١٢٧/ب] **قال محمود:**/ الزكاة تُطلَقُ على المُخرَجِ وعلى فِعل المُزكِّي وهو التزكية، والذي تعنيه التزكية، ثُم ضبط المصدر بأنّه الذي يصدق عليه فعل الفاعل، فالعين المخرجة مصدر بالنسبة إلى الله، كذا السماوات والأرض، وكلّ مخلوق من جوهر

---

(١) «وهو مواطأة» في (ز).

(٢) انظر: طريق الهداية، للدكتور محمد يسري.

(٣) أبو الهذيل العلاف من كبار المعتزلة: هو محمد، ويقال: حمدان بن الهذيل العلاف. انظر: الفهرست ص ٢٠٣- ٢٠٤، والفَرْق بين الفِرَق ص ١٢١.

(٤) انظر: التعريفات (١/ ٤٠).

وَعَرَضٍ، وجميع الحوادث لو قيل: من فاعلها؟ قلت: الله، أو بعض الناس[١].

قال أحمد: يقولُ السُّنِّي: الفاعلُ هو اللهُ وحدَهْ، وإذا سُئِلَ بصفةٍ مشتقّةٍ على طريق[٢] اسمِ الفاعل مَنِ القائم والقاعد؟ أجاب: بأنّه الذي خلق الله الفعل على يده، كزيد وعمرو.

قال محمود: النِّداء في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾[المؤمنون: ٥١] ليس على ظاهره وكيف؟ وإنّما بعثوا في أزمنة متفرقة، والمعنى: أنّهم نودوا في أزمنة متفرقة[٣].

قال أحمد: هذه نفحة اعتزالية، ومذهبنا[٤]: أنّ الله في الأزل متكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ، ولا يُشترطُ في الأمر وجود المأمورين، بل الخطاب أولاً، وعلى تقديرِ وجودِ المخاطبين.

والمعتزلة أنكروا قِدَمَ الكلام، فأولَوْا الآية على خِلافِ ظاهرها، فلِمَ يخصُّونَ هذه الآية؟ وما ذكروهُ عام في جميعِ الأوامر العامة للأمَّة[٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾[المؤمنون: ٧٠].

وكانوا كلهم[٦] كفرة؛ لأنّ بعضَهُمْ أبى الإسلامَ حذراً من مخالفة آبائه، ومن أنّ يقال صبأ كأبي طالب، لا كراهةً للحق[٧].

قال أحمد: أحسنَ من هذا أن يعودَ ضمير وأكثرهم على الجنسِ بجملته، كقوله:

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (١٨/ ١٢).
(٢) «مشتقة من الفعل على طريقة» في (ز).
(٣) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٢١).
(٤) «ومذهبه» في (ز). وهو خطأ.
(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ٥٢٨ و ٥٢٩).
(٦) «كلهم كارهون» في (ز).
(٧) انظر: البحر المحيط (٦/ ٣٨٢).

﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾[الشعراء: ٨]، ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:١٠٣]؛ لقوله: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[المؤمنون: ٧٠] وقد جاء به للناس كافّةً، ويُحتمل أن يُرادَ بالأكثرِ الكُلّ، كما حملَ القليلَ على النفي[١].

وقول محمود: من تركَ الإيمانَ لأجْلِ آبائه ليسَ كارهاً ليسَ بصحيح، فمن أحبّ شيئاً كرهَ ضدّه، فلمّا أحبُّوا البقاءَ على كفرهم كَرِهُوا الانتقالَ عنه، واستجرَّه الكلام إلى تحقيق موتِ أبي طالبٍ على الكفر؛ لأنّه أشهرُ عمومةِ النبيّ، ولو أسلم لاشتُهر إيمانه كحمزة والعباس وأجدر، ومن يُثبت إسلامه يعتذر بأنّه أسلم عند/ [١٢٨/أ] الاحتضار فلم يُشتهر، والظاهرُ أنّه لم يسلم؛ لشهادةِ النبيّ ﷺ أنّه في ضحضاحِ من النار يغلي رأسه من قدميه[٢]، ولا يكونُ ذلك من تعذيب العصاة؛ لأنّ من أثبت إسلامَهُ جعله قبيل الاحتضار فجبَّ ما قبله، وتلك الحالة لا تحتملُ فعلَ ماضٍ يوجب ذلك.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟﴾[المؤمنون: ٧٦].

استكان استفعل من الكون، أي: انتقلَ مِنْ حالٍ إلى حال.

قال أحمد: هذا أحسنُ من تأويلِ من جعله من السُّكون وجعله افتعل، وأُشبعت الفتحة فتولدت الألف كقوله: [من الكامل]

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ....[٣]

---

(١) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٢٧)، وما بعدها.

(٢) هذا الحديث في كتاب الإيمان لابن منده (٢/ ٨٩١): عن عبد الله بن خُباب، عن أبي سعيد، أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه، وفي المستدرك للحاكم بهذا اللفظ (٤/ ٦٢٥).

(٣) البيت في معلقة عنترة وهو: =

فإنّه غير فصيح، وهو من ضرورةِ الشِّعر، لكن تنظيرَهُ باستحالَ وَهْمٌ، فإن استكان عنده أحد أقسام استفعل الذي هو للتحول، كاستحجر واستنوق، ولـمّا استحال فثلاثيه من حـال يحـول، فأفـاد معنى الحَوْلِ من غيـرِ نقلٍ إلى استفعل، فاستفعلَ فيه بمعنى فعل.

ومعنى الآية: فما انتقلُوا من كونِ التجبُّر إلى كونِ الخضوع، فإنْ قيل: إنّما دلّ استكان على الانتقالِ من حالٍ إلى حال، أمّا كونه من تجبر إلى انخضع[1] أو عكسه فلا، فجوابه أنّ أصلها ذلك، لكن عُرف الاستعمال خصها بهذا[2]، وكان جدي أبو العباس بن فارس قد حكى[3] أنّه دخل بغدادَ زمنَ الناصر[4]، وجمع له العلماء ببغداد للمناظرة فجرى الكلام في هذه الآية، فسئل عنها، فقال جَدِّي: هو مشتق من قول[5] العرب: (كنت لك) إذا خضعت، وهي لغة هُذَيْلِيَّةٌ.

قال أحمد: نقلَهـا أبو عبيـدٍ في «الغريـبَيـن»، وهـو أحـسنُ محـامـل الآيـة، ويـكون استفعل بمعنى فعل، مثل: قرّ واستقرّ، وعلا واستعلى، وحال واستحال،

= يَنْبـاعُ مِـنْ ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْـرةٍ   زَيَّـافَـةٍ مِـثْـلِ الـفَنِيـقِ المُكْـدَمِ

قال ابن الأعرابي: ينباع: ينفعل من باع يبوع. وأنكر أن يكون الأصل فيه ينبع. وقال آخر: هو من نبع ينبع، ثم أشبع الفتحة فصارت ألفاً والذفريات: في أذنيها العظمان النابتان وراء الأذن، ومنتهى الشعر، والغضوب والغضبى: واحد، وأما غضوب للكثير كظلوم وغشوم والجسرة: الطويلة، وقيل: الماضية في سيرها. انظر: شرح المعلقات العشر (١/ ٢٣٥).

(١) «يخضع» في (ز) و(ص).

(٢) انظر: البحر المديد (٣/ ٥٩١).

(٣) «حكى في» في (ز).

(٤) الناصر لدين الله (٥٥٣ -٦٢٢) أحمد بن المستضيء بأمر الله الحسن بن المستنجد أبو العباس الناصر لدين الله خليفة عباسي بُويع بعد موت أبيه سنة (٥٧٥هـ)، وطالت أيامه حتى إنه لم يل الخلافة من بني العباس أطول مدةً منه، استمرت خلافته ٤٦ عاماً. الأعلام (١/ ١١٠).

(٥) «كلام» في (ز).

وسئلت لِمَ لا تجعله على هذا من استفعلَ للمبالغة نحو: استحسر واستعصم؟ فقلت: المعنى يأباه؛ لأنّ المقصود وصفهم بغايةِ القسوة، فلو جعلتها للمبالغة لمْ يُفِدْ ذلك؛ لأنّ نفي الأبلغ أدنى/ من نفي الأدنى، فيكونُ ذمًّا بأنّهم ما بلغوا في الضراعة [١٢٨/ ب]
نهايتها، وهم لم يتلفظوا بشيء منها، فكيف يَنفِي عنهم نهايتها[١].

قلت: له محمل صحيح، وهو أنّ ذلك العذابُ مقتضٍ لغاية الاستكانة، وقد ورد[٢] هذا السؤال في قوله: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾[الأنبياء: ١٩]؛ فإنّه للمبالغة، وأجاب بما ذكرته، وقد غَفِلَ عنه أحمدُ مع استشهاده بآية يستحسِرون، وتمثيله بها في معنى المبالغة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[المؤمنون: ٩٦].

أبلغ من ادفع بالحسنة؛ لموضع التفضيل، أي: ادفع غاية إساءتهم بغايةِ الإحسان؛ لتكون الحسنة مضاعفةً[٣].

قال أحمد: ما ذَكَره يقتَضِي مفاضلةً بين الحسنةِ والسيِّئة، ولا اشتراك بينهما، والمراد: أنّ الحَسنة في باب الحَسنات أزيد من السيّئة في باب السيّئات، فتكون أعمّ كقولك: العسل أحلى من الخَلّ، أي: هو في الأصناف الحلوة أجود من الخَلّ في الأصناف الحامضة، لا لاشتراك بينهما، ويُحكى أنّ أشعب[٤] قال: نشأت أنا

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي (٦/ ٣٤١)، وتفسير الآلوسي (٩/ ٢٥٦). وبها قرأ ابن مسعود (ليسجننه حتى حين) وإمالة ألفها، وهي لغة يمنية. الجنى الداني في حروف المعاني (١/ ٥٥٨).

(٢) «وقد ورد» من (ز) و(ص). وفي الأصل «وفذوذ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٤١).

(٤) أشعب: أشعب بن جبير، المعروف بالطامع، ويُكنى أبا العلاء من أهل المدينة كان مولىً لعبد الله بن الزبير، وتُوفي بالمدينة عام ١٥٤هـ. انظر: الأعلام (١/ ٣٣٢).

والأعمش[١] في حجر فلان فما زال يعلو وأستفل حتى استوينا، أي: بلغ كلّ واحد منا الغاية.

قال أحمد: وتحتمل الآية وجهَين[٢] من التفصيل أقرب، وهو المفاضلة بين الحسنات، فإنّها قد تدفع بصفح وإغضاء، وقد تدفع بإحسان، وقد يبلغ فيه غاية الاستطاعة، فهي أنواع كلها دفع وبعضها أحسن، فأمر بأخذ الأحسن منها في دفع السيئة[٣].

[قال محمود]: [قوله تعالى]: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أما يناقض قوله: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]؟

قال أحمد: يجبُ الأدبُ في إيرادِ الأسئلةِ على الكتابِ العزيزِ الذي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، ولو أورد هذا السؤال رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا السؤال[٤] كذا لأوجع ظهره بالدرة.

قال محمود: جوابُه: تنزيلُه[٥] على اختلافِ مواقفِ القيامة.

قال أحمد: الزَّمَخْشَرِيُّ عادته أن ينتهزَ الفرصةَ في إنكارِ الشفاعةِ إذا سمع: لا يقبل منها شفاعة، ويتغافل عن/ طريق الجمع بينه وبين ما يشهد بثبوتها، فلا يحمله [١٢٩/أ]
على اختلاف أحوال القيامة[٦].

---

(١) الأعمش: سليمان الأعمش بن مهران الأسدي بالولاء، الملقب بالأعشى تابعي مشهور، أصله من بلاد الري منشؤه ووفاته في الكوفة (١٤٨هـ). انظر: الأعلام (٣/ ١٣٥).
(٢) «وجهاً» في (ز).
(٣) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٤٢).
(٤) «هذا السؤال» ليست في (ز).
(٥) «تنزيله» ليست في (ز).
(٦) مقالات الإسلاميين (ص ٣٥٤ وبعدها).

قال محمود: قوله: ﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[المؤمنون: ١١٧].

إمّا صفةٌ لازمةٌ، أو كلامٌ معترضٌ، إذ في الصفة إيهامٌ أنّ إلهاً سوى الله يمكن أن يُقام به برهان.

قال أحمد: إنْ كانَ صفةً كان تهكُّماً، كقوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٥١]، وفي نفس الأمر لا سلطان منزلاً ولا غير منزل، ومثله في صرف الجملة بعد النكرة عن الوصف قوله: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا﴾[طه: ٥٨] حيثُ أعربَ الزَّمَخْشَرِيُّ موعداً مصدراً ناصباً لمكان، واعترضتُه بأنّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ إلّا على كره، واعتددتُ عنه بصرفِ الجملةِ عن الوصفِ وجعلها معترضةً مؤكدةً[١].



(١) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٥٤).

ومن سورة النُّور

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟﴾[النور: ٢].

الزانية مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: وفيما فرض عليكم، قاله الخليل وسيبويه، وقيل: الخبر فاجلدوا، ودخلت الفاء؛ لأنّ الألف واللام بمعنى الذي.

قال أحمد: حجّةُ الأول أنّ الكلام أمر، وهو موضع اختيار النصب، والأكثرون قرؤوا بالرفع، فلو جُعِلَ خبراً، وبني عليه المبتدأ لكان ما عده الفصحاء خلافه، ومثله سيبويه بقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥]، أي: وفيما يتلوه عليكم، وقوله: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ﴾ لا يكون خبراً عن ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾، وأما من المعنى فهو أتم على الأول؛ لأنّ الحكم مذكور جملةً وتفصيلاً، وهو أوقع في النفس من ذكره[1].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣].

الجملةُ الأولى صفةٌ للزّاني ورغبتُهُ في الفواجر، والثانيةُ صفةٌ للزانيةِ بأنها غير مرغوب فيها.

قال أحمد: ليسَ ما ذكرَهُ مُوضِّحاً لتطابقِ الجملتَين، وتوضيحه: أنّ الأقسام أربعة: الزانية لا ترغب إلا في زانٍ، الزاني لا يرغب إلا في/ زانية، العفيف لا يرغب [١٢٩/ ب] إلا في عفيفة، العفيفة لا ترغب إلا في عفيف، فذُكر منها قسمان دالّان على القِسمَين المسكوت عنهما:

---

(١) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٥٧ - ٥٥٨).

فالقسم الأول: دالٌّ على قرينة، وهو انحصارُ رغبة الزانية في الزاني.

والقسم الثالث: مفهم الرابع، وهو انحصارُ رغبة العفيف في العفيفة.

وعبر عن الزِّنى بما لا ينفك عن الزِّنى فمعنى الأول: العفيفة لا ينكحها زانٍ، فذكر الأعفّاء بسلب نقائصهم، وأسند النكاح في القسمَين المذكورَين للذُّكور، بخلاف قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾[النور: ٢]، وقدَّم الزانية في الكلام الأول؛ لأنّ الأصل في الزِّنى المرأة بما يبدو من إطماعِها، والثانيةُ في النكاح، والمعتبر فيه الرجال وهم البادئون بالخطبة، ولما كان الغرض تنفير الأعِفّاء عن الزِّناة[١] قَرَنه بالشِّرك[٢]، وكره مالك نِكاح المشتهرات بالفاحشة، ونقل بعض أصحابه إجماع المذهب: أنّ للمرأة ولوليّها فسخ نكاح الفاسق[٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾[النور: ١٢].

أو ظنّوا بالمؤمنين والمؤمنات الذين هم منهم خيراً، كقوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا أَنفُسَكُمْ﴾ [الحجرات: ١١].

قال أحمد: السِّرّ في هذا: تعطيفُ المؤمنِ على أخيه، ومنعُهُ من أذاه، وتصويره بصورة من قذف نفسه بالفاحشة[٤].

قال محمود: ونُقِلَ أنّ أبا أيوب قال لامرأته: ألا تَرَيْنَ مقالةَ الناس؟ قالت: لو كنتَ بدلَ صفوانَ كنتَ تخونُ رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قالت: فلو كنتُ أنا بدلَ عائشة ما خنتُك، فصفوانُ خيرٌ منك، وعائشة خيرٌ منّي[٥].

---

(١) «الزِّنى» في (ز).
(٢) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٥٥٩ - ٥٦٢).
(٣) المدونة (٢/ ١٧٣).
(٤) انظر: التحرير والتنوير (١٨/ ١٧٤).
(٥) انظر: السيرة الحلبية (٢/ ٦٢٥).

قال أحمد: ألهمها الله بنور الإيمانِ إثباتَ براءةِ عائشة وصفوان بطريق الأولى، ويُحتَملُ خلافُ ما قال محمودٌ أن تكون النفس باقيةً على حقيقتها.

ومعناها: أن مسيء الظن بغيره ينبغي أن يُسيء الظن بنفسه، فإن ادّعى وازعَ الإيمان في حق نفسه فهو حكمٌ لها بالبراءة خصوصاً بمجرد الهوى.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾[النور: ١٥].

فائدة ذكر الأفواه أنّ تلكَ الأقوالَ لم تصدُرْ عن عِلْمٍ قام بقلوبهم بل هي بمجرد قول باللسان.

/ **قال أحمد**: أو توبيخاً كقولك: تقول هذا بملء فيك؛ لأنّ القائل ربما رمز أو عرَّض، وربما تشدَّق حازماً كالعالم، وقد قيل: هذا قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[آل عمران: ١١٨]. [١٣٠/أ]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١٦].

تعجّب من عظيم[١] الأمر، وأنّ الإنسانَ إذا رأى: عجيباً من صُنْعِ الله سبّح، ثم استُعمِلَ في كلّ عجبٍ فاستُعمل هاهنا توبيخاً على ترك التعجب.

قال: وإنّما جازَ كون[٢] زوجةِ النبيّ كافرةً، ولم يجز كونها زانيةً؛ لأنّ الكفر في الزوجة غير منفِّر بخلاف الكشخنة[٣].

---

(١) «عظم» في (ز).
(٢) «أن تكون» في (ز).
(٣) الكشخنة: هي من أعظم المنفرات، والكشخان: الذي تحبب امرأته الرجال إلى نفسها. تفسير النيسابوري (٥/ ١٦٨).
وفي تاج العروس (٣٦/ ٥٥): الكشخنة: الدياثة وعدم الغيرة، وهي ليست عربيةً كما نقل عن الخليل. تاج العروس.

قال أحمد: لم أعلَمْ كلاماً أبرد[1] من هذا، وكيف يخفى مثلُه على ذي لبٍّ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ﴾[النور: ٢٣].

إمّا أن يُرادَ به الجميعُ من زوجاتِ النبيّ، ويكون هذا مخصوصاً بقاذفهن، أو عائشة وحدها، وجُمعت إرادةً لها ولبناتها كقوله: [من الرجز]

قَـدْني مِـنْ نَـصْرِ الـخُـبَيْبَيْنِ قَدِ ....

أراد عبد الله بن الزبير وأتباعه؛ إذ كان يكنى أبا خُبيب[2].

قال أحمد: الظاهرُ أنّه أرادَ عمومَ المُحصَنات، وتدخل عائشة بأبلغ الوجوه: إما بالأولى، أو لكونها صاحبة السبب، وقالت امرأة العزيز: ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: ٢٥] ومرادها يوسف؛ لأنّ التعميم أفخم[3].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ﴾[النور: ٢٦].

الآية يُحتمل أن تكونَ الخبيثة الكلمة من الإفك، والخبيثُ من إشاعتها، والطيبة من الصدق، أو الخبيثات الفواجر والطيبون الأعفّاء.

قال أحمد: فعلى الأوّل تكونَ تفصيلاً لما أجمل في قوله: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾[النور: ٣] فصرّحتِ الآيةُ بالأقسامِ الأربعة، وزيادة شهادة على أنّ عائشة زوجة أطيب الطيِّبين، فلا تكون إلا طاهرةً طيبةً مبرأةً، ويؤيد الثاني أيضاً وعدهم بالمغفرة والرزق الكريم، وهو الموعود به في قوله: ﴿نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا

---

(١) «أدبر» في (ز).

(٢) البيت من قصيدة لأبي نخيلة حميد بن الزبير يمدح فيها الحجاج بن يوسف والبيت هو:

قَـدْنِيَ مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْـبَيْنِ قَدِي لَيْـسَ أَمِـيرِي بالشَّـحيحِ المُلحِـدِ

انظر: لسان العرب (١/ ٣٤٤).

(٣) فتح القدير، للشوكاني (٤/ ٢٠).

﴿لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾[الأحزاب: ٣١] وقالت عائشة: أُعطيت تسعاً، فذكرت منها أنّها خُلقت طيبةً عند طيب[1].

قال محمود: في قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا﴾[النور: ٢٧].

إنّه من الاستئناسِ/ ضدِّ[2] الاستيحاش، أي: حتى يُؤذَنَ لكم فتستأنِسُوا، عبَّر [١٣٠/ب] عن الشيء بمرادفه، وحتى[3] يستعملوا من آنس إذا أبصر، ويجوز على بعد أن يكون: حتى تعلموا أنّ فيها إنساناً استفعل من الإنسان، والأول أظهر[4]، وعَدَلَ إلى المجاز تأديباً للمخاطَبين ببيانِ ثمرةِ الاستئذان من ميل[5] النفوس، والتَّنفير عن الاستيحاش بتقدير عدم الاستئذان[6].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾[النور: ٣١].

أي: مواضع زينتهنَّ، فجعل النهي عن إبداء الزِّينة نهياً عن إبداء مواقعها بطريق الأولى.

قال محمود: وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾[النور: ٣١] تحقيق أنّ إبداء الزينة مقصود بالنهي[7].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾[النور: ٣٢].

---

(١) انظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ١٤١).
(٢) «الذي هو» في (ز).
(٣) «أو حتى» في (ز).
(٤) «وعدول» في (ز).
(٥) «مثل» في الأصل وفي (ز) و(ص) «مثل»، والصواب ما أثبتناه.
(٦) السراج المنير (٢/ ٦١٣).
(٧) انظر: التفسير المظهري (٦/ ٤٩٣).

قال محمود: هذا أمرٌ للنّدبِ(١) وذكر قوله عليه السلام: «**مَنْ وَجَدَ نِكَاحاً ولم يَنكِحْ، فلَيْسَ مِنَّا**»(٢).

قال أحمد: هذا يدلُّ على الوجوبِ كقوله: «**مَنْ غَشَّنَا، فلَيْسَ مِنَّا**» وورد أيضاً مثله في الندب(٣).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿**إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ**﴾[النور: ٣٢] إن شاء(٤).

قال أحمد: شرطُ المصلحةِ على قاعدتهِ تحجيراً لرحمة الله، واحتجاجُهُ بالآية عليه لا له؛ فإنّ الآيَةَ شرطٌ فيها المشيئة لا المصلحة.

وهاهنا نكتة: وهي أنّا رأينا من يتزوَّجُ فلا يحصُلُ له الغنى، ووعد الله صدق، فلا بدَّ من تقدير مضمر، فهم يضمرون المصلحة، ونحن نضمر المشيئة، فمن لم يغنه الله بعد تزوجه فهو ممن لم يشَأ الله [إغناءهم](٥).

---

(١) المندوب: هو ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً غير حتم. انظر: علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع عبد الوهاب خلاف (١/ ١٠٦).

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل وأحمد وإسحاق والدارمي والطبراني وعبد الرزاق وابن أبي شيبة، كلهم من رواية أبي المفلس عن أبي نجيح رفعه: «من كان موسراً لأنْ ينكح فلم ينكح فليس منا»، وأخرجه الثعلبي من هذا الوجه، بلفظ المصنف، قال ابن راهويه: رواه بعضهم عن ابن جريج عن أبي المفلس عن أبي نجيح عمرو بن عبسة قال: سمعت رسول الله ﷺ. وهو غلط. وليس أبو نجيح هذا عمرو بن عبسة. وقد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن الحكم بن موسى عن الوليد بن مسلم عن ابن جريج حدثني أبو المفلس سمعت أبا نجيح السلمي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:..... فذكر نحوه.

(٣) أخرجه مسلم من رواية أبي هريرة (١/ ٦٩).

(٤) كذا في نسخة فاتح، ولعله علق الغنى على مشيئة الله، وفي نسخة علي باشا: «من فضله أي: شريطة الحكمة والمصلحة».

(٥) «لم يشاء الله إغناه» في (ز).

فإنْ قيل: فكذلك العُزَّاب أيضاً إغناؤهم متعلِّقٌ بالمشيئة، وليس ذلك كإضمارِ المشيئةِ في الغفرانِ للعاصي؛ فإنّ الغفرانَ شرطُهُ التوحيدُ وله ارتباطٌ بالمشيئة، فأفاد أنّ غيرَ الموحِّدِ لا يُغفَرُ له حتماً، والموحد مقيد بالمشيئة[١].

وهاهنا لا يقالُ غير الناكحِ لا يُغنيه الله، فجوابه أنّه قد[٢] ركز في الطباع الساكنة إلى الأسباب أنّ العِيَال سبب في الفقر، وعدمهم سبب يوفر المال، فأُريد قلع هذا الوهم المتمكن بأنّ الله تعالى قد نمّى المالَ مع كثرة العِيالِ التي هي من الوهم سبب نفاد المال، وقد يحصل الإقلال مع العزوبة، والواقع يشهد له، فدلّ على أنّ ذلك الارتباط/ الوهمي باطل، وأنّ الغنى والفقر بسبب من الله مسبب الأسباب لا يقف إلّا [١٣١/أ]
على المشيئة، فإذا علِمَ الناكحُ أنّ النِّكاحَ لا يؤثر في الإقلال لم يمنعه من الشروع فيه.

ومعنى الآية حينئذٍ أنّ النِّكاحَ لا يمنعهم من الغنى من فضل الله، فعبّر عن نفي كونه مانعاً من الغنى بوجوده معه، ولا يُبطل المانعية إلّا وجود ما يُتوهم كونه ممنوعاً مع وجود ما يُتوهم مانعاً ولو في صورةٍ من الصور[٣].

ومنه: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ ﴾ [الجمعة: ١٠] ظاهره أمرٌ بالانتشار عند انقضاء الصلاة، والمراد تحقيق زوال المانع، وأنّ الصلاة إذا قضيت فلا مانع، فعبّر عن نفس[٤] المانع عن الانتشارِ بما يقتضي تعاطي الانتشار مبالغة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ ﴾ [النور: ٣٣] الآية.

فإن قلت: لم أقحم قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾[النور: ٣٣] مع العلم بأنّ الإكراه لا يكون إلا إذا أَردن التحصن، إذ لولاه لكنَّ مطاوعات؟ ولم يذكر جواباً شافياً.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (١٨/ ٢١٧).

(٢) «قد» ليست في (ز).

(٣) انظر: تفسير آيات الأحكام للسايس (١/ ٥٩٧)، وروح المعاني (٩/ ٣٤٣).

(٤) «نفي» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «نفس»، والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: وعندي (إن) للإيقاظِ؛ لأنَّ السّامعَ ينبغي له أن ينتفي من هذه الرذيلة، وإن لم يكن وازع شرعي إشعاراً بأنّ أمته خير منه، ولولاه لما وقع الزاجر النفسي، وعسى هذه الآية أن تأخذ بالنفوس الدنيئة، فكيف بالنفوس العربية؟[١].

قال محمود: إنّما نكَّر (ماء) في قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥] وعرفه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠]؛ لأنّ المرادَ هاهنا أنّه خلق كلّ دابة من نوع من الماء، وهو النُّطفة، ثم خالف بين المخلوقين بحسب اختلاف النطف، فمنها كذا ومنها كذا، كقوله: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[الرعد: ٤]، والغرض أنّ أجناس الحيوانات كلها مخلوقة من الماء.

قال أحمد: تحريرُ الفرقِ أنّ في الأُولى من أنّ القدرةَ خُلِقَتْ من واحدٍ أشياء مختلفة، والثانية القصدُ منها خلق الأشياء المتفقة من جنس الماء المختلفة، فالأُولى إخراج مختلف من متفق، والثانية إخراج متفق من مختلف[٢].

قال أحمد: قوله: ﴿غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾[النور: ٦٠] لم يذكر فيه الزَّمَخْشَرِيّ شيئاً. وعندي أنّه من باب: «على لاحب لا مهتدي بمناره»[٣].

---

(١) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٦/ ٦٠٢).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٦٣٦).

(٣) البيت:

علـى لاحـبٍ لا يُهتـدَى بمنـاره إذا سـافه العـود النباطي جرجرا

فاللاحب هو الطريق الواضح، والمنار هو العلامة توضع على الطريق للهداية. انظر: إعراب القرآن (٦/ ٦٥٣).

وهذا البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس مطلعها:

سما لك شوقٌ بعدما كانَ أقصـرا وحلَّتْ سُلَيْمى بَطْن قَوٍّ فَعَـرْعَرا

انظر: الأعلام الجغرافية في الشعر الجاهلي. مجلة مجمع اللغة العربية. القاهرة، ١٩٩٥م.

أي: لا منارة فيه فيُهتدى به كذا هاهنا؛ إذ لا زينة لهنّ فيتبرجن بها؛ لأنّ/ [١٣١/ب] الكلام فيمن هنّ كذلك، فإذا كان استعفاف هو لا خيراً لهن فما ظنّك بذوات الزينة، وأبلغ من هذا جعله عدم وضع الثياب من القواعدِ من الاستعفافِ وإيذاناً بأنّ وضع الثياب لا مدخل له في العفة، هذا في القواعد فكيف في الكواعب(١)؟

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَوۡ صَدِيقِكُمۡ﴾[النور: ٦١].

الصديق يكون واحداً وجمعاً، والمراد هاهنا الجمع.

قال أحمد: قال محمود: في سرِّ إفرادِه في قوله: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٠١] أفرده دون الشافعين؛ تنبيهاً على قلّةِ الأصدقاء؛ فإنّ الإنسانَ قد يحتمي له، ويشفع فيه من لا يعرفه، ويُحتمل أن يُرادَ في الآيتَين الجمع، وأن يُراد في الآيتَين الإفراد، ويكون ذلك سره(٢).

قال محمود(٣): [قوله تعالى]: ﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾[النور: ٦١].

أي: على الجنس الذي منكم دِيناً وقرابةً.

قال أحمد: سمّاهم أنفساً؛ تنبيهاً على علة إباحة الأكل من بيوتهم، وأنّها للدّاخلِ كبَيتِ نفسه لاتحاد القرابة، فليطبْ نَفْساً بانبساطِه فيها.



(١) اصطلح المناطقة على الإشارة إلى هذا الفن بقولهم: «السالبة لا تقتضي وجود الموضوع»، فنفي الشيء لا يستلزم وجوده أصلاً، تماماً كالشرط، فإنه لا يلزم من إيراده جوازه فضلاً عن وجوبه. ويُطلق بعض علماء البيان اسم عكس الظاهر، وبعضهم يسميه نفي الشيء بإيجابه. انظر: إعراب القرآن (٦/ ٦٥٣).

(٢) انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٢٣٦).

(٣) «قال محمود» في (ص) و(ز). وفي الأصل: «قال أحمد»، والصواب ما أثبتناه.

ومن سورة الفرقان

قال محمود: يجوزُ أن يكونَ وصفُهُ بالفرقانِ لتفريقه بين الحقّ والباطل، وأن يراد نزوله مفرقاً كقوله: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾[الإسراء: ١٠٦].

قال أحمد: الثاني أظهر(١)؛ لقوله بعد آيات: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] الآية، فوصفَه بالفرقان في أولها مقدمةً كذلك.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [الفرقان: ١٢].

هو من قولك: دور فلانٍ تتراءى، على المجاز.

قال أحمد: لا حاجةَ إلى المجاز، فرؤيةُ جهنّم جائزة، وقد تظافرتِ(٢) الظواهرُ بوقوعِ هذا الجائز، وبقوله: ﴿تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢] وتحاجُّها مع الجَنَّة، وقولها: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[ق: ٣٠]، «واشتكت النار إلى ربِّها»(٣) ولو فُتِحَ بابُ التأويل في أحوالِ المعادِ لجرّ إلى مذهبِ الفلاسفة(٤)، ونحن متعبّدون بالظاهر ما لم يمنع مانع(٥).

---

(١) القول الثاني بأن يكون نزول القرآن مفرقاً.

(٢) «تظاهرت» في (ز).

(٣) قال رسول الله ﷺ: «تحاجّت الجنة والنار، فقالت النار: أُوثرتُ بالمتكبرين والمتجبرين وقالت الجنة: فما لي لا يدخلني إلا الضعفاء وسقطهم وغرتهم، فقال الله للجنة: إنّما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي. وقال للنار: إنّما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي ولكل واحدة منكما ملؤها». رواه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٠٣٧١).

(٤) ومن المؤوِّلين الزمخشري حيث قال: وسؤال جهنم وجوابها من باب التخيل الذي يُقصد به تصوير المعنى في القلب وتثبيته. انظر: مجلة جامعة المدينة (٢١/ ٤٦٢).

(٥) ومن العلماء الذين تعبدوا بالظاهر في هذا القرطبي وابن كثير ومجاهد. مجلة جامعة المدينة (٢١/ ٤٦٤).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧].

فيه كسرٌ بيِّن لمن يزعم أنّ الله يُضِلُّ عباده حقيقةً، حيث تبرَّأ المعبودون وقالوا: بل تفضلك على هؤلاء أوجب أن جعلوا بدل الشكر كفراً، فإذا برّأت الملائكة والرسل/ [١٣٢/أ] أنفسها من ذلك فهم لله أشد تنزيهاً، ولقد نزَّهوه حيث أضافوا الفضل إلى الله تعالى، والضلال الذي نشأ عنه إلى الضالّين، فهو شرح للإسناد المجازي في قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ولو كان حقيقةً لكان للمعبودين أن يقولوا أنت أضللتهم.

قال أحمد: اعتقاد أنّ الله خالق[1] الضَّلال توعيدٌ محضٌ، دلّ عليه قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] وقول موسى: ﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ [الفرقان: ١٧] ولو كان الضّلالُ مستحيلاً عليه لما جاز للكليم نسبه إلى ما لا يجوز، والملائكة لم يسألوا مَنِ المضلُّ لعباده مطلقاً فقال: من أضلّهم، بل قال: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]، ﴿هُمْ ضَلُّوا۟﴾ [الفرقان: ١٧] فليس الجواب أن يقولوا: أنت أضللتَهُمْ إنّما ذاكَ جوابُ من قال: من أضل هؤلاء؟ فعدولهم عنه لأجل عدم المطابقة لا لاعتقادهم خلاف هذا[2]، بل جوابهم حجة لأهل الحق، إذ

---

(١) «خلق» في (ز).

(٢) القول في الإضلال: على ثلاثة أقاويل:

١ـ قال أكثر المعتزلة: معنى الإضلال من الله يُحتمل: أن يكون لما ضلوا عن أمر الله سبحانه أخبر أنّه أضلّهم: أي: أنّهم ضلوا عن دينه. ويُحتمل أن يكون الإضلال هو ترك إحداث اللطف والتسديد والتأثير الذي يفعله الله بالمؤمنين، فيكون ترك ذلك إضلالاً، ويكون الإضلال فعلاً حادثاً. ويُحتمل أن يكون لما وجدهم ضلالاً أخبر أنه أضلهم، كما يقال: «أجبن فلان فلاناً» إذا وجده جباناً.

٢ـ وقال بعضهم: إضلال الله الكافرين هو إهلاكه إياهم، وهو عقوبة منه لهم، واعتلّ بقوله الله عزّ وجلّ: ﴿فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧] والسعر سعر النار. =

المعتقد أنّ للعبد اختياراً وليس العبدُ مكرهاً كحركةِ المرتعِش، وقد قدَّمنا أن الفعل الاختياريّ له نسبتان إلى الله إيجاداً، وإلى العبد كسباً فقالت الملائكة: ﴿مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾[الفرقان: ١٨] فنسبوا النسيان[1] إليهم؛ لأنّ الشهوات التي اختاروها استجرتهم إلى النسيان، ونسبوا[2] أصل الشهوات إلى الله بقولهم: ﴿مَتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ﴾ [الفرقان: ١٨] وهو استدراجهم ببسط النعم.

قال محمود: إنّما قدّم المفعولُ الثاني في قوله: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] اعتناء به، كقولك: «رأيت منطلقاً زيداً» إذا كانت عنايتك بالمنطلق.

قال أحمد: وفيه نكتةٌ أفادَها الحصر، فإنّ الجملة قبل ﴿أَرَءَيْتَ﴾ مبتدأ، وخبر المبتدأ ﴿إِلَٰهَهُۥ﴾، والخبر ﴿هَوَىٰهُ﴾، وتقديم الخبر ـ كما علمت ـ يفيد الحصر، فكأنه قال: أرأيت من لم يتّخذْ معبودَهُ إلّا هواه، وذلك أبلغ في ذمه وتوبيخه[3].

قال محمود في قوله: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

وأعين جمع قِلّة؛ لأنّ أعينَ المتَّقين قليلة بالإضافة إلى غيرهم: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

= ٣ـ وقال أهل الإثبات أقاويل؛ قال بعضهم: الإضلال عن الدين قوة على الكفر، وقال بعضهم: الإضلال عن الدين هو الترك، هذا قول الكوساني وقال بعضهم: معنى أضلهم، أي: خلق ضلالهم. وامتنعت المعتزلة أن نقول: إن الله سبحانه أضلّ عن الدين أحداً من خلقه. مقالات الإسلاميين (١/ ٢٠٨).

(١) «السيئات» في الأصل وفي (ز) «النسيان»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «ونسب» في (ز).

(٣) «وتوبيخه» من (ز) و(ص)، وفي الأصل «وهواه» والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: والظاهر أن المحكيّ كلامُ كلّ واحد من المُتَّقين، أي: يقول كلّ واحد منهم: اجعل لنا من أزواجنا وذرِّياتنا/ قرَّة أعين. وهذا أحسن من تأويله، فإنّ المُتَّقين [١٣٢/ ب] وإن كانوا قليلاً في أنفسهم فهم كثيرٌ في أنفسِهم، وقلتهم بالإضافة إلى غيرهم، والمعتبر في جمع القِلّة أن يكونَ الشيءُ قليلاً في نفسِه لا في النسبة[١].



(١) انظر: خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٦/ ١٢٦).

ومن سورة الشُّعراء

قال محمود: فائدةُ الجمعِ بين كلّ وكم في قوله: ﴿كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ﴾ [الشعراء: ٧].

أنّ كُلًّا: دلت على الإحاطةِ بأزواجِ النبات، وكم: دلّت على أن هذا المحاط به متكاثر مفرط في الكثرة(١).

قال أحمد: فيكون المراد بالتكثير الأنواع، والظاهر أنّ المراد به آحاد الأنواع والأزواج، فلو أسقطت كلًّا فقلت: انظرْ إلى الأرضِ كم أنبتَ الله فيها من الصِّنفِ الفلانيِّ لكنت مكثراً آحاد ذلك الصِّنف، فإذا دخلت كلّ أذنت بكثرة آحاد كلّ صنف لا آحاد صنف معين.

قال محمود: عدَّد فرعونُ نعمَهُ على موسى، ووبَّخه بما جرى من قتلِ خبازه وفَظَّعه عليه.

قال أحمد: وَجْهُ تفظيعِهِ أنه أتى به مجملاً مبهماً؛ إيذاناً بأنّه لفظاعته لا ينطق به كقوله: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ﴾ [الشعراء: ١٩] كقوله: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦] ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠](٢).

قال محمود: في قوله: ﴿فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: ٣١].

---

(١) كم: خبرية في موضع نصب على المفعولية بما بعدها وهي مفيدة للكثرة، وجيء بـ(كل) معها لإفادة الإحاطة والشمول، انظر: روح المعاني (١٩/ ٦٢).
(٢) انظر: روح المعاني (٧/ ١٩، ٦٩).

عَلِمَ فرعونُ أنّه لا يأتي بالمعجزة إلّا صادق في دعواه، وأنّها تصديق من الله لمُدّعي النَبوّة.

والحكمة: لا تُصدِّقِ الكاذب، والعجبُ أنّ فرعونَ لم يَخْفَ عليه هذا، وخفي عن(١) طائفة من أهل القِبْلة، فجوَّزوا القبيح على الله حتى لزمهم تصديق الكاذب بالمعجزات.

قال أحمد: بينا هو تعريضٌ بتفضيلِ فرعونَ على أهل السُّنَّة؛ إذ حكم على إخوانه المعتزلة بأنّهم فراعنة، وفيهم نصيب من ذلك، إذ كلّ واحد منهم يزعم أنّه خالق مبدع لأفعاله، وحجروا على الله أن(٢) يفعل إلّا ما واطأ عقولهم أنّه حسن في الشاهد، وأهل السُّنّة لا يُخرجونَ ممكناً عن القدرة، وأنّه يبتلي عباده فيضل، ويخلق المعجزة على أيدي(٣) الكاذبين، ولا يلزم من ذلك خرم في الدين، ولا خرم في معجزات النبيّين، ولا يقدح الجواز العقلي في العلم اليقيني، وإلّا لزم الشّكّ في/ أنّ [١٣٣/أ] جبال الأرض عادت تبراً أحمر، وأن تراب الأرض مسك إذفر، والبحار دمٌ عبيطٌ، وذلك ممكن في العقل، ومع ذلكَ لا شكَّ في عدمه، وأين الزَّمَخْشَرِيُّ من حديث: «الذي يشقّه الدجال نصفين، ويمشي بينهما ثم يقول: قم، فيمشي حيًّا، ثم يقول: ما تقول فيَّ؟ فيقول: ما ازددتَ فيك إلّا بصيرةً، أنت الدجّال الذي وصفه لنا رسول الله، فَيهمّ به مرةً ثانيةً فلا يُسلط عليه»(٤)، فقد لاقى هذا المؤمنُ انخراقَ العادة على يد أكذب الكاذبين، وما شكّكه ذلك في معلومه، ولم يتلكّأ في معاودتِه بالردِّ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[إبراهيم: ٢٧](٥).

---

(١) «على» في (ز).
(٢) «أن لا» في (ز).
(٣) «يد» في الأصل، وفي (ز) «أيدي»، والصواب ما أثبتناه.
(٤) رواه البخاري، كتاب الفتن، باب لا يدخل الدجال المدينة برقم (٧١٣٢).
(٥) تفسير الشيخ المراغي (١٩/ ٥٥).

قلت للزمخشريِّ أن يقول: إظهارُ المعجزةِ على يد مُدَّعي[١] الإلهيَّة جائز؛ لأن سِمات الحدث ظاهرة على مُدَّعيها فلا يحصل اللبس، بخلاف مُدَّعي النبوَّة فليس بأحمد حاجة إلى الاستدلال[٢] بالحديث.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الشعراء: ٣٦].

أَخِّره، والمُرجِئة[٣] الذين لا يقطعون بوعيد الفُسّاق ويقولون: هم مُرجَون لأمر الله.

قال أحمد: حرْف في تَبيين المُرجِئة، فأهل السُّنَّة هم الذين لا يقطعون بوعيد الفُسَّاق، ويُرجِعون بأمرهم إلى المشيئة، فإن كان المُرجِئة هم الذين يؤمنون بقوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: ٤٨] فاشهدوا بأنّا مرجئة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤].

قلَّلهم من أربعة أوجه: عبَّر عنه بِشِرذمةٍ وهي تفيد القلة، ووصَفَهم بالقِلّة، وجمع وَصْفَهم؛ ليُعلم أنّ كلّ حزب منهم قليل، واختار جمع السلامة المفيد للقلّة.

قال أحمد: ووجه خامس: وهو جمعُ الصِّفة وإفرادُ الموصوف، وهو قد يكون مبالغةً في لُصوقِ الوصف بالموصوف وتناهيه فيه، كقولك: معاً جياع.

والأصل (لشِرذمة قليلة)، كقوله: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩]

---

(١) «يد مدعي» في (ز)، وفي الأصل «مدعي»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «الاستشهاد» في (ز).

(٣) المرجئة: هم فرقة إسلامية خالفوا رأي الخوارج، وكذلك أهل السنة في مرتكب الكبيرة، وغيرها من الأمور العقدية، وقالوا: إن كلّ من آمن بوحدانية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر. انظر: الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي ص(٢٣٠).

لتناهيهم في القلة، ويبقى نظرٌ في أنّ هذا المعنى هل ينفي الوجوهَ الأربعةَ أو يُبقِي منها شيئاً؟ فتأمّله[١].

قلت: ينبغي ألَّا يُسقطَ منها شيئاً مبالغة[٢] في أحدها، وهو وصفُها بالقلّة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

أضافَ المرضَ إلى نفسِه؛ لأنّ كثيراً منه بتفريطِ الإنسانِ في مَطْعم ومَشْرب.

[١٣٣/ب] / **قال أحمد:** وقال غيره: هو أدبٌ مع الله بنسبة النِّعمة إليه، ولعلّ الزَّمَخْشَرِيَّ عدلَ عن هذا؛ لأنّ إبراهيم نسبَ الإماتة إلى الله وهي أشدّ من المرض، وهو أيضاً يرد على الزَّمَخْشَرِي؛ فإن الموت أيضاً قد يكون بتسبب وتفريط، ويمكن الفرق بين الموت والمرض بأنّ الموتَ قضاءٌ محتومٌ على كلِّ البشرِ بخلاف المرض، فكم من معافىً منه إلى أن يموت، فالتأسِّي بعموم الموتِ قد سقط أثر كونه بلاءً، فلا تكون نسبته إلى الله سوء أدب، بخلاف المرض فإنه بلاء محض، فنسبه إبراهيمُ لنفسِه، ويؤيِّده أن كلّ ما ذكر مع المرضِ ذكره جزماً وبتاً، وأمّا المرض فجعله مع شرط إذا مع إمكان أن يقول: وأمرض فيشفيني[٣].

قال محمود: وإنّما جَمَع الشَّافعين وأفردَ الصَّديق الحميم؛ لكثرة الشَّافِعين، فمن نزلَ به خطبٌ استشفعَ بمن يعرفه وبمن لا يعرفه، فأما الصَّديق فقليل.

قال أحمد: الصَّديق: يقع على الواحد والجمع، فما الدّليل على إرادة الواحد؟ ثُم لو سلّمناه كان أعم؛ لأنّه نفي، فيفيد نفي ما زاد عليه.

---

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين (٣/ ٢٧٦).

(٢) «إذ هو مبالغة» في (ز) و(ص).

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط (٨/ ١٦٦).

قال محمود: قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

المرادُ نوح وحده، كقولك: فلان يركب الدّوابّ، وما له إلا واحدة.

قال أحمد: لا حاجةَ إلى تأويل؛ فإنّ من كذب نبياً واحداً فقد كذب وجه دلالة معجزته على الصدق وهذا مشترك[1] بين الجميع، فقد كذب الجميع وهو معنى قوله عز وجل: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥][2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ١٢٨].

كانوا يهتدون في طرقهم بالنُّجوم، فاتَّخذوا في طرقهم أعلاماً فعبثوا بذلك؛ لأنّ النجوم تُغني عنه، وقيل: القصور المشيدة، وقيل: بروج الحمام.

قال أحمد: البروجُ المشيَّدةُ أظهر، وقد وصف النبيّ ﷺ من يأتي آخر الزمان بقوله: «**يتطاولون في البنيان**»[3] وكره مالك أن يكون في المحراب مكان مرتفع، وقال: لأنّهم يعبثون، فعبّر عنه بالعبث[4]، وأمّا عبثُهُم بالعلاماتِ مع الاستغناءِ بالنُّجوم فبعيد؛ لأنّ الحاجة تدعو إليه لغيم مطبق أو غيره، ولو فُعل ذلك في زماننا لما كان/ معيباً[5]. [١٣٤/أ]

قلت: ما ذكرَهُ أحمدُ من الاستدلالِ بمن يأتي آخرَ الزّمان، وأنّهم يتطاولون في البنيان، وأنّه من أشراطِ السّاعةِ لا حجة فيه؛ فإنّ أشراط الساعة منها ما هو حرام كالزِّنى والهَرج، ومنها ما هو مباح كولادة الأَمَةِ رَبَّتها؛ فإنّ التَّسرِّي ليس حراماً ولا

---

(١) «يشترك» في (ز).

(٢) قيل للحسن البصري: يا أبا سعيد، أرأيت قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، وإنما أُرسل إليهم رسول واحد؟ قال: إن الآخر جاء بما جاء به الأول فإذا كذبوا واحداً فقد كذبوا الرسل أجمعين. انظر: تفسير البغوي (٢/ ٦٧٥).

(٣) رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ. انظر: صحيح ابن حبان (١/ ٣٩١).

(٤) «بالبعث كما جاء في هذا الآية» في (ز).

(٥) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٦٧٦).

مكروهاً[١]، ولا يلزم من جعل شيء علامة على شيء كراهيته ولا تحريمه، فلا يوجد تحريم مطاولة البنيان من هذه الأحاديث.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم﴾ [الشعراء: ١٦٦].

يُحتمَلُ أنْ يكونَ بياناً أو تبعيضاً، ويُرادُ به العضو المباح، وقرأ ابن مسعود: (ما أصلح لكم من أزواجكم) وكانُوا يفعلون ذلك بنسائهم[٢].

قال [محمود]: استدل بذلك على تحريم وطء المرأة في غير المأتى؛ لأنّها لو كانت بياناً لكانت ذماً على تركِ الأزواج، وهو بمجرّده لا يكونُ مذموماً، إذ هو على التحلي من المكان، وإنّما يُذمُّ على إتيانِ الذكران، فيكون نهياً عن الجمع، فيكون النصب في الثاني متوجهاً على الجمع، إمّا متعيناً وإمّا أظهر.

وقد أجمعت القرَّاءُ على تركه، ولا يتّفقون على تَرْكِ الأفصح، فظهر أنّ هذا المعنى غير مراد، فثبت أنها للتبعيض؛ ليكون النهي عن إتيان الذكران، وعن ترك إتيان النساء في المأْتى، فتوجه الرفع لاستقلالِ كلّ واحدةٍ من المعصيتَين بالذكر.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مِنَ الْمُخْرَجِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٧].

من جملة من أخرجناه، ولعلّهم كانوا يُخرجون من أخرجُوهُ على أسوأ حال.

---

(١) التسرِّي: هو مأخوذ من السر، وأصله التسرر وهو الوطء؛ لأنه يكون سراً، وفي طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (١/ ١٠٠): التسري: هو اتخاذ الجارية سُرّيّا (بتشديد الراء والياء وضم السين)، وهي الأمة التي اتخذها مولاها للفراش وحصنها وطلب ولدها. وقال ابن قدامة المقدسي: ولا خلاف في إباحة التسري ووطء الإماء لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٥-٦] انظر: المغني (١٠/ ٤١١).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٦٧٨).

قال أحمد: كثيراً ما وردَ في القرآنِ خصوصاً في هذه السُّورة العدولُ عن لفظِ الفعلِ إلى الصِّفة المشتقة، وجعل الموصوف واحداً من الجملة: ﴿مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، ﴿مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾ [الشعراء: ١١٦]، ﴿مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، ﴿مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٧]، ﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾[الشعراء: ١٦٨]، وفي غيرها: ﴿بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]، ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٨٦]؛ لأنّ التعبير بالفعل يوهم وقوعه خاصةً، وأمّا بالصفة، وجعل الموصوف واحداً من جمع، فيفهم أمراً زائداً، وهو جعل ذلك سمةً للموصوف ثابتة التعلق به، كاللقب المشهور.

ولو قلت: رضوا بأن يتخلفوا لم تزد على الإخبار بتخلُّفهم، والمساق وهو مع الخوالف ألحقهم لقباً رديئاً وجعلهم نوعاً فَسْلًا رَذِلًا،/ وكذا ما يرد من أمثالها. [١٣٤/ ب]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧١].

المجرورُ صفة؛ أي: غابرة، ولم يكن الغبورُ صفتَها وقتَ التنجية[1]؛ أي: إلا عجوزاً مقدراً غبورها في الغابرين.

قال أحمد: ووجهُ العدولُ عن غابرة إلى من الغابرين، ما ذكرنا في المسألة قبلها[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٠].

إنّما نسبه إليه مكذوباً لأنّه مكّنه فكأنّه أمر به، أمَّا تركُ الإيمانِ، فقد أسنده إليهم بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [الشعراء: ٢٠١].

قال أحمد: بقاؤه على ظاهرهِ هو التّوحيد، وأنّ الله خلقَ قلوبَهم نائية عن الحق[3].

---

(١) من قوله: «وقت التنجية» إلى قوله: «نملة ذكر» في سورة النمل اللاحقة ليست في (ز).
(٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٣/ ١٧١).
(٣) وفي البغوي: «لا يؤمنون بالقرآن» (٢/ ٦٨٠).

قال محمود: واعلَمْ أنّ الآيات الأول مقدّمات لهذهِ الآية أنّه منزل بلغتهم التي لا يعرفون غيرها، على لسانٍ عربيٍّ لو أشكل عليهم فهم شيء منه لكان البيان عنده عتيداً، أو لو نزّله على لسان غير عربي فربّما اعتذروا بعدم فهمه، فأراح أعذارهم، ودحض حجتهم، وسلكه في قلوبهم، ومكّنهم من فهمه، بل قدر عليهم أنّهم لا يؤمنون به.

قال أحمد: يعني بقوله: قدر علم؛ لأنّ التّقدير عنده العلم، والحقُّ أنّ الله أراد أنهم لا يؤمنون، وهو جـوابٌ عن سؤالك إن قيل: إنّ قلوبَهم نائيةٌ عن الحقّ لا يلِجُها بوجه ولا سبب فكيف يلجُ الحقَّ فيها؟ فيجاب عنه بهذا.



ومن سورة النّمل

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾[النمل: ٣].

كرّر الضَّمير، أي: لا يوقن بالآخرة إلا الجامعونَ بين الإيمانِ والعملِ الصّالح[١].

قال أحمد: تكرّر منه أنّ إيقاع الضمير مبتدأً يفيد الحصر، كقوله: ﴿هُمۡ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١] أي: لا ينشر إلا هم، وعد الضَّمير من آلات الحصر ليس يثبت، مجدد به عهداً في سورة اقترب[٢]، وأمّا هاهنا فالضمير؛ لأنّ الأصل هم يوقنون بالآخرة، فقدّم المجرور للعناية فوقع فاصلاً بين المبتدأ والخبر، فأُريد أن يلي المبتدأ خبره، وقد حال المجرور بينهما فطوى ذكره ولم تعلَّق[٣] العناية بالمجرور حيث بقي مقدَّماً.

قال محمود في [قوله تعالى]: ﴿زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾[النمل: ٤].

إنّما أسندَ التّزيينَ إلى ذاته، وقد أسندُه إلى الشّيطانِ في هذه السورة؛ لأنّ الإسنادَ إلى الشّيطان مجازٌ وإلى الله حقيقة، قال الحسن[٤]: زيّنا لهم/ أعمال البر [١٣٥/أ] فعموا عنها.

قال أحمد: وهذا مبنيٌّ على قاعدةِ رعايةِ الصّلاح[٥]، ولو عكس فقال: الإسناد

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (١٩/ ٢١٨).

(٢) سورة اقترب: هي سورة الأنبياء.

(٣) «تفت» في (ص).

(٤) الحسن البصري رحمه الله، تابعي، إمام أهل البصرة (ت ١١٠ هـ). انظر: الأعلام (٢/ ٢٢٦).

(٥) انظر: روح المعاني (٥/ ٩).

إلى الله حقيقة وإلى الشّيطان مجازٌ لكانَ أصوب، واختار ما رواه عن الحسن لموافقته هواه، وقد أتى الله بنيانهم من القواعد، وقد ورد التزيين غالباً في الشر: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[الأنعام: ١٣٧] وورد في الخير قليلاً كقوله: ﴿وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[الحجرات: ٧]، ويبعد هاهنا الخير قوله: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٤] وهم لم يعملوا البر، وظاهر الإضافة يعطيها، فتأمل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧] أطلق الإيمان في موضعين عن إضافته إليهم؛ لأنّه ما صدر منهم.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾[النمل: ١٥].

معناه: طائفةٌ من العلم، وأخذَ التبعيضَ والتّقليلَ من التّنكير، وكما يردُ التّقليلُ من شأنِ المنكرِ فقد يردُ التّعظيمُ كما قال: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] والمعنى: من لدن أيّ حكيم عليم، وظاهر تنكير قوله: ﴿عِلْمًا﴾ في سياق الامتنان تعظيم العلم الذي آتاه، أي: علماً؛ أيّ علم وهو كذلك، فعلمهما مما يُستعظم فمنه منطق الطير، وسائرُ الحيوانات، وكلُّ علمٍ بالإضافة إلى علمِ الله فهو قليل[1].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ﴾[النمل: ١٥].

ولم يقولا على كلِّ عباده، ولا أكثر عباده، فتواضعا في ذلك وبجّلا نعمة الله في قوله: ﴿فَضَّلَنَا﴾.

قال محمود: قوله: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[النمل: ١٨] الآية.

---

(١) البغوي (٢/ ٦٨٥).

لمّا دخل قَتادة(١) التفّ عليه الناس، فقال: سَلُوني عمَّ شئتم، فقال أبو حنيفة ـ وكان شاباً ـ: سَلُوه عن النملة التي كلمت سليمان، أذكراً كان أم أنثى؟ فسألوه فأُفحم، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ ولم يقل: قال نملة.

قال أحمد: لا أدري العجبَ منه أم من أبي حنيفة، إنْ ثبتَ ذلك عنه؛ لأن النّملة كالحمامة، والشاة، تقعُ على الذكر والأنثى، فيقال: نملة ذكر ونملة أنثى، وحمامة وشاة كذلك، فلفظها مؤنث ومعناها محتمل، وتأنيثها لأجل/ لفظها، وإنْ كانَ المرادُ [١٣٥/ ب]
بها ذكر وهو الأفصح المستعمل، قال عليه السلام: «**لا يُضَحَّى بعَجْفَاءَ، ولَا بعَورَاءَ، ولا بعَمْياءَ**»(٢) أخرج الصفات على اللفظ مؤنثةً، ولا يعني الإناث من الغنم خاصةً، كذا هاهنا، وكيف يشكر أبا حنيفة بهذا ويفحم به قتادة مع غزارة علمه، والأشبه أنّ هذا لا يصح عنهما.

[قال محمود]: قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [النمل: ٢٧].

أي: أصدقْتَ أم كذبْتَ، إلّا أنّ هذا أبلغ؛ لأنّه إذا كان معروفاً بالكذب لم يوثَق به(٣).

قال أحمد: وهذا مما نبّهنا عليه في سورة الشُّعراء.

قوله تعالى: ﴿أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[النمل: ٤٢].

---

(١) قتادة بن دعامة بن عزير، أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ مات بواسط (٦١-١١٨هـ) انظر: الأعلام (٥/ ١٨٩).

(٢) وفي رواية الترمذي: أن البراء قال: قال النبيّ ﷺ: «لا يُضحَّى بالعرجاء بيِّن ظَلَعها، ولا العوراء بيِّن عورها، ولا بالمريضة بين مرضها، ولا بالعجفاء التي لا تنقي»، جامع الأصول (٣/ ٣٣٣).

(٣) «يوثق به» في (ز) و(ص) وفي الأصل «يوثق»، والصواب ما أثبتناه.

ولم يقل هذا عرشك(١) لئلاّ يكونَ بلُغتِنا.

﴿قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ ولم تقل هو هو، ولا ليس هو، فلم تقطع في أمر محتمل.

قال أحمد: وفي قوله: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢] ولم تقل هكذا هو نكتة حسنة، وإن كانت كاف التشبيه فيهما جميعاً، وتتميَّـزُ هكذا بالمطابقة، فحكمته أن كان عبارةَ من قوي عنده الشبه، فكاد يقول: هو هو وهكذا عبارة جازم بتغاير الأمرَين حاكم بوقوع الشبه بينهما، فالأول أشبهُ بحالِ بلقيس(٢).

وقول الزَّمَخْشَرِي، وليس بهو إن كان من لفظه فهو وهم.

والصّوابُ وليس به قوله تعالى: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ...﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [النمل: ٤٩]، وقالوا: إنهم صادِقُون مع علمهم أنّهم كاذبون؛ لأنّهم اعتقدوا أنّهم إذا بيّتوه هو وأهله، وجمعوا بين البياتَين فذكروا أحدهما كانوا صادقين؛ لأنّهم فعلوا البياتَين جميعاً، وفيه دليلٌ على أنّ الكذبَ قبيحٌ عند الكفرةِ الذين لا يعرفون الشّرع، فقصدوا قتلَ نبيِّ الله ولم يرضوا لأنفسِهم بأن يكونوا كاذبين حتى سووا(٣) للصدق حيلةً؛ لينفضوا عن عهدة الكذب.

قال أحمد: وحيلة الزَّمَخْشَرِي لتصحيح قاعدة الحُسْن والقُبْح بالعقل قريب من حيلتهم التي سمَّاها الله مُنكَراً، وغرضه أن يستشهدَ على صحّةِ مذهبِهِ بموافقةِ قومِ لوط عليها، وأنّى يتمّ له ذلك وهم كاذبون؛ فإنّهم فعلوا الأمرَين، ومن فعلَ أمرَين وجحد أحدهما فلا مرية في فريته، وإنّما تتمُّ الحيلةُ لو فعلوا أمراً واحداً فادعى عليهم

---

(١) «هذا» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «هكذا» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال مقاتل: عرفته لكنها شبهت عليهم كما شبهوا عليها، وقال عكرمة: كانت حكيمةً لم تقل نعم خوفاً من أن تكذب، ولم تقل لا خوفاً من التكذيب. انظر: البغوي (٢/ ٩٦٠).

(٣) «جعلوا» في (ز).

فعل أمرَين فجحدُوا المجموع، ولا يختلف العلماء في أنّ من حلفَ لا يضربُ زيداً، فضربَ/ زيداً وعَمراً أنه يكون[1] حانثاً، بخلاف مَن حَلَفَ لا يضرب زيداً وعَمراً [١٣٦/أ] فضربَ أحدهما، أو لا أكلم زيداً وعَمراً فكلم أحدهما فهو محل[2] خلاف العلماء في الحنث وعدمه، فإذا ثبت كذبهم في قوله: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩] فإن كانوا عقلاء فهذهِ الحيلةُ لا تجعلُ الكذبَ صدقاً، فبطلَ قولُ محمود: إنها حيلةٌ لينفضوا عن هذه[3] الكذب فإن كانوا غير عقلاء، فإنْ رَضِيَ محمودٌ بإثبات قاعدة التَّحسين والتَّقبيح التي هي من قواعد العقائد بموافقة[4] قوم غير[5] عقلاء على صحتها فحسبه، وما رضي به من دينه.

قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النمل: ٥٩].

قال محمود: معلومٌ أنْ لا خيرَ فيما أشركوه حتّى يوازنَ بينه وبين من هو خالق كلّ خير، وإنّما هو إلزام وتبكيت.

قال أحمد: كلامٌ مرضيٌّ لكن ضع مكان قوله: خالق كلّ خير كلّ شيء؛ فإنه مذهبُ قدريٌّ وإشراكٌ خفيٌّ.

قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾[النمل: ٦٢].

قال محمود: كم من مضطرٍّ لا يُجاب، ولكن الإجابة موقوفة على كون المدعو به مصلحةً، ولهذا لا يحسن دعاء العبد إلا شارطاً فيه المصلحة.

---

(١) «يكون كاذباً خائناً» في (ز).

(٢) «محمل» في (ص).

(٣) «عهدة» في (ص) و(ز)، وفي الأصل «هذه»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «الموافقة» في (ص) و(ز).

(٥) «غير» ليست في (ز).

قال أحمد: الإجابةُ معقودةٌ بالمشيئةِ لا بالمصلحة، والقدرية يقفونها على المصلحة لإيجابهم رعاية المصالح، وقوله لا يحسن الدعاء من العبد إلّا شارطاً فيه المصلحة غلط؛ فإنّ المشيئةَ شرطٌ بالاتفاق، وكذلك كره النبيّ ﷺ أن يقول[1]: اللهم اغفر لي إن شئت، وقال: «**إنَّ اللهَ لا مُكْرِهَ لَهُ**»[2].

قال محمود: قوله: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾[النمل: ٩١].

المرادُ بالبلدة مكة، وإضافةُ اسمِ الله إليها لتشريفها، وذكر تحريمها؛ لأنّه أخصّ أوصافها، وأسنده[3] إلى ذاته ليشرفها، ثُمَّ قال: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾[النمل: ٩١] أدخلَ كلّ شيء تحت ربوبيَّته وملكوته كالتابع لهذه البلدة المعظمة، وفيه إشارة إلى أ ملكاً ملك هذه البلدة، والمكرمة[4] وملك إليها كلّ شيء أنّه ملك عظيم الشأ

قال أحمد: وتحتَ قوله: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ فائدةٌ أخرى لما أضافَ اسمَهُ إلى هـ البلدة، أتبعه ملك كلّ شيء؛ كيلا يُتوهَّم/ اختصاصُ ملكها، ونبه على أن الإضافة [٦ الأولى قُصد بها التشريف، لا لأنّها ملك الله تعالى خاصةً.

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣].

قال محمود: العالِمُ بالذات لا يخفى عليه شيء، ولا يجوز عليه الغفلة.

قال أحمد: سبق له حُجّة العِلْم وإيهام أنّ سلب صفة العِلْم داخل في تنزيه الله

---

(١) «يقول العبد» في (ز).

(٢) انظر: السنن الكبرى للنسائي (٩/ ٢١٧)، وجامع الأصول (٤/ ١٥٨)، وفي الأدب المفرد «باب ليعزم الدعاء فإن الله لا مكره له» (١/ ٢١٣).

(٣) «وأضافه» في (ز).

(٤) «المكرمة» من (ز).

(٥) انظر: البغوي (٢/ ٦٩٦).

تعالى؛ لأنّه يجعل استحالة الغفلة عليه معلَّلةً بأن علمه علم بالذات لا بالعِلْم، والحقّ أنّ استحالة الغفلة عليه تعالى؛ لأنّ عِلمه لا يَعزُبُ عنه مِثقال ذَرَّةٍ في الأرض ولا في السماء، بل هو عِلم قديم عامُّ التعلّق بالكائنات والممكنات والممتنعات، ولا يتوقف تنزيهه سبحانه على تعطيل صفات كماله وجلاله، تعالى عن ذلك علواً كبيراً.



ومن سورة القصص

قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ [القصص: ١٢].

قال محمود: رُوِيَ أنّهم اتَّهمُوها لما قالت: ﴿وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ بمعرفة موسى فقالت: إنّما أردت وهم للملك فرعون ناصحون، فخلصت من التُّهمة.

قال أحمد: أوردت[١] هذه الحكاية استحساناً لها؛ فإنّها من بيتِ النبوة، وأخت النبيّ فحقيق ذلك بها.

قلتُ: ما ذكره محمودٌ وأحمد بعيد؛ لأنّ اللُّغة التي كانت تتكلم بها غير هذه اللغة، فالألفاظ المتلوّة في القرآن عبارة عن معنى الألفاظ التي قالتها، وهذا الاحتمال إنّما نشأ من تركيب الألفاظ العربية، واحتمال الضمير للأمرَين، فلا يلزمُ أن تكون هذه اللّفظة من[٢] لغتهم محتملةً للأمرَين، وهذه الرواية، وإن رواها البغوي[٣]، وحكاها الزَّمَخْشَرِي، واستحسنَها أحمدُ بعيدة؛ لما أوضحته.

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧].

قال محمود: تبرّأ من عظيم؛ لأنّ ظهيرَ المجرمين شريكُهم فيما هم فيه، يقال: «أين الظلمة وأعوان الظلمة؟ أين من لاق لهم دواةً، وبرى لهم قلماً؟ فيجعلون في تابوت من نار»[٤].

---

(١) «أوردت» في (ص) و(ز). وفي الأصل «أفحدت»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «في» في (ص) و(ز).

(٣) انظر: البغوي (٣/ ٥٤٢،٥٢٥).

(٤) انظر: تفسير الكشاف (٣٩٨/ ٣)، والحديث رواه ابن مسعود في كتاب الورع للإمام أحمد=

[١٣٧/أ] قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ / مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦].

قال محمود: هذا كلام حكيم لا يُزاد عليه إذا اجتمعت القوة والأمانة في القائم بأمرك فقد فرغ بالك، وساقت كلامها مساق المثل، ولم تقل: هو قوي أمين.

قال أحمد: وهو أمدحُ في مدحِ النِّساء للرِّجالِ من المَدْحِ الخاصِّ وأبقى للحِشْمة وخصوصاً إن كانت قد فهمت أنّ أباها يزوجها منه، وما أحسن ما أخذ الفاروق هذا المعنى فقال: أشكو إلى الله ضعف الأمين وخيانة القوي(١). ففي ضمن هذه الحكاية سؤال الله أن يتحفه بقوي أمين يستعين به.

وإبهامُ ابنةِ شعيب قد سلكتْهُ امرأةُ العزيزِ في أمرِ يوسف: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾ [يوسف: ٢٥]، ولكن شتان ما بين الحياء المجبول والمتكلف، ليس التكحل في العينَين كالكَحل، مرادها: ما جزاء يوسف في إرادته أهلك بالسوء إلّا أنْ تسجنه وتعذبه، وإنّما أوهمت زوجها الحياء والخفر، أي: إذا كان الحياء يمنعني من النطق بالفاحشة فكيف لا يمنعني من فعلها.

[قوله تعالى]: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧].

نُقِلَ من مذهبِ أبي حنيفة منع النِّكاح على خَدَمِهِ بنفسه، وجوازه على خدمةِ عبده سنةً، وفرّق بينهما بأنّ في [الأُولى](٢) هو مسلِمٌ نَفْسَهُ، وليس بمال، وفي الثَّانية مُسْلِمٌ غَيْرَه، وهو مال، والشَّافعي يجيز النِّكاح على المنافع المعلومة مطلقاً.

قال أحمد: وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال: المنع، والكراهة، والجواز، والآية

= (١/ ٩٣)، وفي كتاب الكبائر للذهبي من حديث ابن مسعود (١/ ١٠٤).

(١) انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٤٥١).

(٢) «الأولى» من (ز).

أجازت النِّكاح على منافع الحر، لكن حُجَّةُ المنع أنّ هذا شرع من قبلنا[١].

[قوله تعالى]: ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾[القصص: ٣٧] الآية.

قال محمود: العاقبة؛ أي: المحمودة، كقولك: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ [الرعد: ٢٢-٢٣]، وقوله: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾[الرعد: ٤٢].

والمراد الدنيا وعاقبتها أن يختمَ للإنسانِ بالرَّحمة والرضوان، ويلقى الملائكة بالبشرى، وإنّما اختُصَّت العاقبة بالخير دون الشر؛ لأنّ الله تعالى جعل الدنيا مجازاً للآخرة، وأراد من عباده ألّا يعملوا إلا[٢] الخير،/ وما خلقهم إلّا لأجله، كما قال: [١٣٧/ ب] ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] فالعاقبة الأصلية هي عاقبة الخير، وعاقبة الشر لا اعتداد لها؛ لأنّها من تحريف الفجار.

قال أحمد: تقدَّم من قواعدِ الحقِّ ما يُستضاءُ به وقوله: إنّ عاقبة الخير، وعبادة الله هي المرادة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] معارَض بأدلة أهل السُّنَّة: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] أي: خلقناهم لعذاب جهنم، وعن عمر أنّه قال: إنّكم آل المغيرة ذرءُ النَّار[٣]، أي: خلقها.

فإنْ حُمِلَتْ آية الذاريات ظاهراً على ما ذَكَره فقد دلّت آية الأعرافِ على أنّه خلق كثيراً من الثَّقلَين؛ لتكونَ عاقبتُهم جهنَّم جزاءً على[٤] كفرهم، فالجمعُ بين

---

(١) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (١٥٥ وما بعدها/ ٣٩).

(٢) «سوى» في (ز).

(٣) هذا جزء من كتاب سيدنا عمر لخالد بن الوليد: بلغني أن أهل الشام اتخذوا دلوكاً عُجِن بخمر، وإني لأظنكم يا آل المغيرة ذرء النار ـ ويقال: لمن كان غريقاً في بعض الأمور ما خُلق فلان إلا للنار. انظر: مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٢١٦).

(٤) «على» ليست في (ز).

الآيتَين يحتملُ عمومَ آيةِ الذّارياتِ على خصوصِ آية الأعراف، وأنّ المرادَ ما خلقت السّعيد من الثقلَين إلا لعبادتي، فثبت أنّ العاقبتَين كلاهما مراد، ووجه مجيء العاقبة المطلقة كثيراً وإرادة الخير بها أنّ الله هدى الناس إليها، ووعدهم ما في سلوكها من النجاة والنعيم، ونهاهم عن ضدها وتوعد عليه بالعقاب(١) الأليم، وركب فيهم عقولاً ترشدهم(٢) إلى عاقبة الخير، وأزاحَ عِلَلهم فكان من حقهم(٣) أن يسلكوا طريق الخير، وأن يجعلوها نُصْبَ أعينهم، فأُطلقت العاقبة للخير كذلك، إذ هي المأمور بها عوملت معاملة ما هو مراد، وإن لم تكن مرادةً، [فإن قيل]: لم لا يكون فهم جودة العاقبة لإضافتها باللام في قوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣] ﴿لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] وعاقبة السوء عليهم، واستعمال اللام هو الدال على كونها خيراً، وفي الشر يقال: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾[التوبة: ٩٨].

قلت: لولا ورود قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥]، لكان في ذلك مقنع.

[قوله تعالى]: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨].

قال محمود: عبَّر عن نَفْيِ المعلوم بِنَفْيِ العلم(٤)؛ لأنّ العلم لا يتعلّق بالمعلوم إلّا ما هو عليه، إن موجوداً فموجودٌ، وإن معدوماً فمعدومٌ، فعبّر عن نَفْيِ كونه موجوداً بِنَفْيِ كونه معلوماً(٥).

---

(١) «بالعذاب» في (ز).

(٢) «مرشدة» في (ز).

(٣) «حقهم» من (ز) وفي الأصل: «خلقهم».

(٤) إذ لو شمّ رائحة الوجود لعلم قطعاً. انظر: إرشاد العقل السليم (تفسير أبي السعود) (٤/ ٤٩)، وروح المعاني (٤/ ١١٨).

(٥) «معدوماً» في (ز).

قال أحمد: وهِمَ فيه محمود؛/ لأنّ الله تعالى عبّر عن نَفْيِ المعلوم بِنَفْيِ العِلم [١٣٨/أ] بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ٣٣] فظنَّ أنّ من سِرِّ[١] التَّعبير شامل لكل تعلق بالمعلوم، وليس كذلك، بل هذا التفسير لا يكون إلّا في علم الله تعالى؛ لعموم تعلقه حتى لا يَعزُبَ عنه أمرٌ، فما لم يتعلق العلم بموجود لزم ألّا يكون موجوداً[٢].

وعِلْم المخلوقين ليسَ له هذا التعلُّق لجواز ألّا يتعلَّق علمهم وهو موجود، وإنّما فرعون لعنه الله كان يدّعي الإلهية فعامل علمه معاملة علم الله تعالى في أنّه لا يعزب عنه شيء، فمن ثَمَّ طغى، وتكبر، عبّر بنفي[٣] علمه عن نفي المعلوم، ويناسب تعاظمه قوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾ [القصص: ٣٨] ولم يقل: فاطبخ الآجرّ؛ تعاظماً، كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الرعد: ١٧] ومِنْ تعاظُمِه نداؤه لوزيره باسمِه، وبحرفِ النِّداء، وتوسُّطُ ندائه خلالَ الأمرِ، وبناؤه الصرح، ورجاؤه الطلوع، دليلٌ على أنّه لم يكن مصمماً على الجحود[٤].

قال محمود: وذلك مناقِضٌ لما أظهره من الجحد الجازم بقوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] فإمّا أن يخفي هذا التناقض على قومه لغباوتهم، وإمّا أن يفطنوا لها، ويخافوا نقمته.

قال أحمد: ويجوزُ أن يُحمَلَ قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ على الشَّكِّ، ونَفْي عِلْمه خاصةً وإجراؤه مجرى سائرِ علومِ الخَلْق في أنّه لا يلزم من نفي تعلقه

---

(١) «شر» في (ز).

(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ١٣٨).

(٣) «عن نفى» في (ز).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٢٤/ ١٤٥).

بوجود أمر نَفْيِ ذلك الأمر؛ لجواز كونه عارياً عن عِلْمه، فلا يكون تناقضاً، وليس دفعَ التناقضِ عن كلامِه مقصودٌ لنا فهو أحقر من ذلك، بل الكلام في مقتضى اللفظ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ﴾[القصص: ٤٠].

مقابلة فعله الذي عظمه بأن شبهه بحصيات نُبِذْنَ في البحر.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١].

أي: دعوناهم أئمة دعاة إلى النار، كما تقول: جعلته بخيلاً فاسقاً إذا دعوته بذلك.

قال أحمد: لا فرقَ عندنا بين قوله: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾[الإسراء: ١٢]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[الأنعام: ١] وبين هذه الآية، فمن حمل الجعل على التسمية هاهنا/ فهو بمنزلة من حمله هناك[١]. [١٣٨/ ب]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[القصص: ٥١].

أي: إرادةُ تذكيرِهم؛ لأنّ الإرادةَ تُشبِهُ التّرجِّي، فاستُعير لها، أو أُريد ترجية موسى[٢].

قال أحمد: القولُ الأوّل قَدَريٌّ، والثاني هو الصَّواب.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾[القصص: ٤٧] الآية.

لولا الأولى امتناعية، والثانية تحضيضيَّة[٣]، والفاء الأولى عاطفة، والثانية

---

(١) «حمله على التسمية هناك» في (ز). وذلك قراراً من اعتقاد أن دعاءهم إلى النار مخلوق لله تعالى. انظر: الكشاف مع الحواشي (٣/ ٤١٦).

(٢) «أو أُريد ترجية موسى» من (ز) و(ص). قال ابن عباس رضي الله عنهما: بينما قال قتادة: أنزلنا آيات القرآن يتبع بعضها بعضاً. انظر: البغوي (٢/ ٧٠٦).

(٣) قوله: لولا تحضيضية: المراد به الأمر؛ لأنّ «لولا» إذا دخل على الفعل كان بمعنى التحضيض مثل: «هلا». انظر: اللباب (١٠/ ٢٤٠)، وخزانة الأدب، باب الاشتغال (٣/ ٥٥).

جواب، أي: لولا أنّهم قائلون إذا عذبوا لولا أرسلت إلينا رسولاً بذلك محتجين لما أرسلت إليهم أحداً.

قال أحمد[١]: كيفَ استقامَ جعلَ العقوبةِ بسببِ الإرسالِ لا القول بدخول حرفِ الامتناعِ عليها دونه؟ فإن قيل[٢]: العقوبةُ سببُ القولِ فهي سببُ السّبب، فجُعلت سبباً، وعطف السبب الأصلي عليها بالفاء المسببة[٣].

قال أحمد: وهذا كقولِه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولكن في جعلِ سببِ السّببِ سبباً، وعطف السّببِ الأصليِّ عليه أمران:

أحدهما: مزيدُ العنايةِ بسببِ السّبب؛ لكونه مقصودَ السِّياق، وهذا هو السرُّ الذي أبداه سيبويه.

والثاني: أنّ في هذا النظم تنبيهاً على سببية كلّ واحدٍ منهما.

أمّا الأول فلاقترانه بحرف التعليل وهو أن.

والثاني؛ لاقترانه بفاء السَّبب، ولا يُعطَى هذا المعنى إلّا من المقروء لا من قول القائل: أن تذكر إحداهما إذا ضلت.

وكان بعضُهم يُوردُ هذه الآية إشكالاً على النُّحاة وعلى أهلِ السُّنة من المتكلِّمين، ويقول: لولا تدلُّ على امتناعِ جوابها لوقوعِ ما بعدها، فيكون الواقعُ بعدها في الآية موجوداً، وهي عقوبةُ المذكورين بتقدير عدم بعثةِ الرُّسل، وجوابها المحذوف غير واقع، وهو عدم الإرسال؛ لأنّه ممتنع بالأول، ومتى لم يقع عدم الإرسال كان الإرسال واقعاً.

(١) «فإن قيل» في (ص).
(٢) «قلت» في (ص) و(ز).
(٣) الكشاف مع الحواشي (٣/ ٤١٦).

فيشكلُ على أهل السُّنَّة؛ لأنّهم يقولون: لا حُكم قبل ورود الشَّرع، فلا يتصور العقوبة بتقدير عدم البعثة، وذلك؛ لأنّها واقعة على مخالفة أحكام الشَّرع، فلا شرع ولا عقوبة[١].

[١٣٩/أ] / ويشكل على النُّحاة؛ فإنّه يقتضي عدمَ وقوعِ بعثة الرُّسل، والواقع خلافه، وكان مورد الإشكال بحيث بانَ فيه محذوف.

والأصل: ولولا كراهةُ أن تصيبهم، وحينئذٍ يزول الإشكال، وإنّما جاءَ الإشكال من حيث عدم تجويز النحاة لمعنى لولا بقولهم: هي تدل على أن ما بعدها موجود وجوابها ممتنع به.

والتَّحرير فيه أنّه يدلُّ على أنّ ما بعدها مانعٌ من جوابها، وأنّ معناها لزوم جوابها لما بعدها ثم المانع قد يكون موجوداً، وقد يكون مفروضاً، والآية من قبيل فرض المانع، وكذا اللُّزوم في لو فقد يكونُ الشيء الواحد لازماً لشيئَين[٢]، فلا يلزم من نفي أحدِ ملزوميه نفيه، وبه يزول الإشكال الوارد في قوله: «نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»[٣].

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ ﴾ الآية [القصص: ٥٩][٤].

قال محمود: هذا بيان لعدْلِهِ وتقدُّسِهِ عن الظُّلم، إذ لا يهلكهم إلّا إذا استحقوا العذاب، ولا إذا استحقوا حتى تتأكد الحجة ببعث الرسل.

---

(١) اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٤٥٨)، والفروع (١٠/ ٢١٧)، وحاشية الرملي على أسنى المطالب (٤/ ٤٨).

(٢) «السببين» في (ز).

(٣) سيأتي تخريجه ٢٧٢.

(٤) القرى، أي: الكافر أهلها. انظر: تفسير البغوي (٢/ ٧٠٧).

قال أحمد: هذا جواب ساقط عن سؤال وارد على القَدَريَّة، وهو لو كانت العقول تحكم بأحكام التكاليف، لقامت[١] الحُجَّة على الناس، وإن لم يكن بعث الرسل فلا يجدون عنه جواباً[٢].

قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾[القصص: ٨٣] الآية.

قال محمود: لا يعلّق الوعد بترك العلو والفساد، ولكن بترك إرادتهما، كما قال: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ﴾ [هود: ١١٣] علّق[٣] العقوبة على الركون، وعن علي: أنّ الرجل يعجبه أن يكون شراكه أحسن من شراك نعل أخيه فدخل تحتها[٤]، وكان عمر بن عبد العزيز يردِّدها حتى قُبض، وعن الفضيل: أنّه قرأها وقال: ذهبت الأماني هاهنا، ومن الطماع أن يجعل العلو لفرعون لقوله: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤]، والفساد لقارون لقوله: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٧٧]، ويقول: من لم يكن مثل فرعون وقارون فله مثل ذلك الدار الآخرة، ولا يتدبر: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص: ٨٣] كما تدبرها علي وعمر والفضيل[٥].

قال أحمد: هو تعريضٌ بأهلِ السُّنّة في أنّ كلَّ مُوحِّدٍ من أهل الجنة، وإنّما طمعوا فيما أطمعهم[٦]/ الله على لسانِ رسوله عليه السلام حيث قال: «مَنْ قَالَ لا إلهَ[١٣٩/ ب] إلا اللهُ، دَخَلَ الجنَّـةَ وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ» ثلاثاً، وفي الثالثة: «وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ»[٧].

---

(١) «لقلعت» في (ز).

(٢) انظر: الكشاف (٣/ ٤٢٤)..

(٣) «على» في (ز).

(٤) أخرجه الطبري والواحدي من رواية وكيع عن أشعث السمان عن ابن سلام الأعوج عن علي بهذا موقوفاً وإسناده ضعيف، وانظر: شرح نهج البلاغة (١/ ٢٠٢).

(٥) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي، أبو علي شيخ الحرم المكي، (ت:١٨٧هـ). انظر: الطبقات الكبرى (٥/ ٥٠٠).

(٦) «طمعهم» في (ز).

(٧) السنن الكبرى (١٠/ ١٨٩).

ومن سورة العنكبوت

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ [العنكبوت: ٣].

لم يزل يعلمهم معدوماً، ولا يعلمه موجوداً إلّا إذا وجد.

قال أحمد: هذا يُوهِم مذهباً فاسداً، وهو أنّ العِلْم بالكائن غير العِلْم بما سيكون، والحق أنّ عِلْم الله واحد يتعلَّق بالموجود زمان وجوده وقبله وبعده على ما هو عليه، وفائدة ذِكْر العِلْم التنبيه بالسبب على المسبب وهو الجزاء، أي: ليعلمهم فيُجازيهم بحسبِ علمِهِ فيهم(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٧].

المرادُ إمّا قومٌ مسلمون سيِّئاتهم صغارٌ مغمورةٌ بالحسنات، وإمّا قومٌ أسلموا بعد كفر، والإسلامُ يجبُّ ما قبله.

قال أحمد: هذا من تحجر رحمة الله الواسعة بناءً على مذهبه في وعيد أصحاب الكبائر، وقد سبق إبطاله.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا﴾ [العنكبوت: ١٢] الآية.

وبعضُ المُتَسمِّين بالإسلام إذا أراد أن يشجِّعَ صاحبَهُ على ذنبٍ قال: افعل هذا وإثمُهُ في عُنقي.

---

(١) انظر: «روح المعاني» (١٤٦/٢٩).

ويُحكى أنّ رجلاً دفعَ إلى المنصورِ[١] حوائجَ فقضاها، فقال: بقيتْ لي حاجةٌ هي العُظمى، وهي شفاعتك في المحشر، فقال عمرو[٢]: يا أمير المؤمنين، إياك وهؤلاء فهم قُطّاع الطريقِ في المأمن.

قال أحمد: عمرو بن عبيد أول[٣] القَدَريَّة المُنكِرين للشفاعة، والآية لا تُطابِق الحكاية، لكن محمود بنى على أنّه لا فرق بين اعتقاد الشفاعة واعتقاد أنّ الكفار يحملون خطايا أتباعهم، فساقهما[٤] شيئاً واحداً.

وفي قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [العنكبوت: ١٢].

نكتة، وهي أنّ الأمرَ قد جاء بمعنى الخبر، وأنّ بعض الناس أنكره، والتزم تخريج جميع ما ورد في القرآن على الأمر، ولا يتم له ذلك هاهنا؛ لأنّ التكذيب إنّما يتطرّق إلى الخبر.

قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

قال محمود: عَدَل عن قوله: تسع مئة وخمسين؛ لأنّه يحتمِلُ فيه/ إطلاق العدد على أكثره بخلافه مع الاستثناء. [١٤٠/أ]

قال أحمد: لأنّ الاستثناء استدراك، ونقص بعض الجملة تحريراً للعدد، فلا يحتمل المبالغة.

---

(١) المنصور: هو عبد الله بن محمد بن علي بن العباس، أبو جعفر المنصور، ثاني خلفاء بني العبّاس، (ت ١٥٨هـ). انظر: الأعلام (٤/ ١١٧).

(٢) عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء أبو عثمان البصري شيخ المعتزلة ومفتيها، (ت ١٤٤هـ)، انظر: الأعلام (٥/ ٨١).

(٣) «هو أول» في (ز).

(٤) «فساقهما مساقاً» في (ز).

قال محمود: وفيه نكتة أُخرى، وهي أنّ القصّة لبيانِ ما كابدَهُ نوحٌ من طُول المصابرة؛ تسليةً للنبي ﷺ، فذكر رأس العدد الذي لا رأس أكبر منه وأوقع.

وإنّما قالَ في الأول سَنَةً وفي الاستثناء عاماً اجتناباً للتكرار الذي لا يحمل إلا التفخيم.

قال أحمد: ولو فخَّم المستثنى أفادَ تنقيص(١) تفخيمَ المستثنى منه وتكثيره عند السامع.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩].

ليس معطوفاً على (يُبدئ)، بل إخبار كما قال: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] كقولك: ما زلت أوثر فلاناً وأستخلفه بعدي.

قال أحمد في قوله: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [النمل: ٦٤] هو معطوف؛ لأنّه لازمُ قولِهم وإنْ لم يقرُّوا به، والفرقُ أنّ هاهنا العطف يقتضي دخول الإعادة في الرؤية وهي لم تقع بعد، وليس كذلك في النمل.

ولقائلٍ أن يقول: وإن لم تقعْ إلا أنّها بإخبار الله كالمرئيّ، فعومِلَتْ معاملةَ المرئيّ، إلّا أنّ جعله خبراً مستأنفاً أوضح.

قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

أفصحَ باسمِ الله مع النشأة الأخرى؛ إذ هي المقصودة، وفيها تصطكُّ الرُّكبُ فكانتْ حقيقةً بذلك.

---

(١) في (ز): «فلا ينقص».

قال أحمد: الأصلُ الإظهارُ ثمّ الإضمار، ويليهِ لفضلِ[١] التفخيمِ الإظهارُ بعد الإضمار، ويليه[٢] أفخمُ الثلاثةِ الإظهارُ بعد الإضمار.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

أي: بالغرضِ الصَّحيح.

قال أحمد: اللفظ والمعنى فاسدان، ولو كانَ المعنى الذي قالوه صحيحاً لوجبَ اجتنابُ هذه الألفاظِ الرّديئة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

عدل عن الحياة إلى هذا[٣] البناء؛ تعظيماً لشأن حال الآخرة ودوامها.

قال أحمد: لأنّ هذا الوزنَ يختصُّ بالحركةِ كالثَّوَرَان والجَوَلَان[٤].



(١) «القصد» في (ز) و(ص).

(٢) «وهو» في (ز) و(ص).

(٣) «هذا» في (ز) و(ص)، وفي الأصل: «هذه».

(٤) هذه مصادر: ثوران وجولان كغليان، والجولان: قطع الجوانب، وجال في البلاد طاف غير مستقر فيها. انظر: المصباح المنير، مادة (جول).

ومن سورة الرُّوم

[١٤٠/ب] **قال محمود:** [قوله تعالى]:/ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦].

ظاهراً[١] هي بدلٌ من الأولى، وفيه نكتةٌ وهي إشعارٌ[٢] بالتَّسوية بين عدم العِلم وهو الجهل، وبين العِلم بظاهر الحياة الدنيا، فكأنَّهما شيء واحد، فأبدل أحدهما من الآخر، وفائدة تنكير الظاهر أنّهم لا يعلمون إلّا ظاهراً واحداً من جملة ظواهرها.

قال أحمد: وفي التنكير تقليل لمعلومهم ولِعلْمهم؛ لقربه من النفي حتى يطابق البدل منه، وعن الحَسَن: ينقر أحدهم الدِّرهم بإصبعه، فيعلم أجيِّد هو أم رديء.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤].

مفعولاً لها وإن لم يكن فعلُ فاعِلِ الفعل المعلَّل؛ لأنّ المفعولَين فاعلون تقديره: فيجعلكم رائين البرق، أو على حذف مضاف، أي: إراؤكم البرق خوفاً وطمعاً[٣].

قال أحمد: الخوفُ والطَّمعُ مخلوقان لله، فيلزمُ شرائط[٤] النَّصبِ فيهما، وهو كونهما مصدرَين متقارنَين، والفاعل الخالق واحد، فلا بدَّ من تخريجه على هذا الوجه، وهو أن قول النحاة: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل، أي: يكون متصفاً به،

---

(١) «يعلمون ظاهراً» في (ز) و(ص).
(٢) «الإشعار» في (ز).
(٣) انظر: روح المعاني (٢٦/ ١٤٩).
(٤) «اجتماع شرائط» في (ز).

فإذا قلتَ: جئتكَ إكراماً لك، فقد وصفتَ نفسكَ بالإكرام، أي: جئتكَ مكرماً[١] لك، والله تعالى، وإن خلق الخوفَ والطّمعَ إلّا أنّه تقدّسَ عن الاتّصاف بهما، فاحتيج إلى تأويل المصنف على المذهبَين[٢].

قوله تعالى: ﴿دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[الروم: ٢٥].

قال محمود: إنّما عُظِّمتِ الإعادةُ حتّى كأنّها فُضِّلتْ على قيامِ السّماوات والأرض، لكنّها هُوّنت بالنسبة إلى الإنشاء.

قال أحمد: يكفي[٣] تعظيمُها من ثُمَّ فإنّها تُؤذِن ببعد مرتبتها، وقوله في الجواب: هُوِّنت بالإضافةِ إلى النّشأة لا يخلص؛ فإنّ الإعادة ذُكرت عقيب قيام السماوات والأرض بأمره، وقيامها ابتداءً وإنشاءً أعظم من الإعادة، فيلزم تعظيم الإعادة بالنسبة إلى ما عُطِفَ عليه من الإنشاء، ويعود الإشكال، والمخلص منه بقاء ثُمَّ على بابها في تراخي الزمان، أو يسلَمُ تراخي المراتب على أنّ يكون مرتبةُ المعطوف عليه العليا، ومرتبةُ المعطوف هي الدُّنيا؛ تأكيداً في مجيئها فإنّ المعطوف بها/ حينئذٍ في أكثر المواضع أرفع درجةً من المعطوف عليه[٤]. [١٤١/أ]

قال محمود[٥]: [قوله تعالى]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧].

أُخِّرت الصِّلة هاهنا وقُدِّمت في قوله: ﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾[مريم: ٩]؛ فإنّ القصد[٦]

---

(١) «كرماً» في (ز).
(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ١٦٣).
(٣) «يكفى» من (ز).
(٤) انظر: التحرير والتنوير (٢١/ ٥٩).
(٥) «محمود» ليست في (ز).
(٦) «المقصود» في (ز).

هناك اختصاص الله بالمقدرة[١] على الإيلاد بين الهِمِّ والعاقِرِ، فلا معنى للاختصاص هاهنا، كيف والأمر على ما تعتقدونه في الشاهد أنّ الإعادة أسهل من الابتداء، فالاختصاص لغير المعنى.

قال أحمد: هذا كلامٌ نَفِيسٌ! لكن يُلغى[٢] فيه الاختصاصُ من التقديم على مذهبه.

قال محمود: الفعلُ إمّا ممتنعٌ عقلاً لذاته، أو ممتنع لصارف يصرف الحكيم عن فِعله، أو يفضل بتخيير الحكيم بين أن يفعل أو لا يفعل، أو أوجب[٣] على الحكيم فعله، فالإنشاءُ الأول يفضلُ والإعادةُ واجبةٌ على الله لأجلِ الجزاء، فكانت أبعد عن الامتناع لاتصافها بالوجوب، فلذلك وُصفت بالتسهيل، وأنّها أهون من الإنشاء.

قال أحمد: لقد ضلّ وصدَّ عن السّبيل، فلا يجبُ على الله شيء على أنّ ما ذكره من النَّزعات القَدَرية غير مستقيم على أصولهم المجتثة؛ فإنّ مقتضاها وجوب الإنشاء في الحكمة، إذ لولا مصلحة اقتضت الإنشاء لما وقع، وتلك المصلحة[٤] تُوجب متعلقها فوضح أنّه لا إلى السنة رقي، ولا على مذهب الاعتزال بقي[٥].



(١) «بالقدرة» في (ز).
(٢) «يلقى» في (ز).
(٣) «واجب» في (ز).
(٤) «المصلحة» في (ز)، وفي الأصل: «للمصلحة»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) انظر: مقالات الإسلاميين (١٦٥).

ومن سورة لقمان

قال(١) **محمود**: اختلافُ العلماء(٢) في نبوَّةِ لقمان(٣)، وذكر أنّه خُيِّر بين النُّبوَّة والحكمة، وفيه بعد بين، فالحكمة قطرة(٤) من بحر النبوَّة، وأعلى درجات الحكمة تنحطُّ عن أدنى مراتب النُّبوَّة، وليس من الحكمة اعتبار الحكمة المجرَّدة عن(٥) النبوَّة.

قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[لقمان: ١٥].

أي: ما ليسَ بشيءٍ، عَبَّر بنفي العِلْم عن نفي المعلوم.

قال أحمد: وهو من باب:

على لاحبٍ لا يُهتدى بمنارِهِ(٦)

أي: ما ليس بإله فيكون لك به علم، وليس كما ذكره في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨].

/ **قال محمود**: [قوله تعالى]: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ ﴾ [لقمان: ١٤].

---

(١) «ذكر» في (ز).
(٢) «العلماء» ليست في (ز).
(٣) انظر: كتاب بيان المعاني (٤/ ١٩٨)، وشرح خليل الخرشي (٩/ ١٤٠).
(٤) «قطرة» في (ز) و(ص).
(٥) «على» في (ز).
(٦) يريد أنها كناية عن نقص الموصوف بنفي صفته الملازمة. وهو قول لامرئ القيس يريد لا منار فيه. وتكملة البيت:

إذا سافه العود النباطي جرجرا

انظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٣٠٤)، والبحر المحيط (١١/ ٢٧٥).

خصّ الأمّ بعد ذلك بالذِّكر؛ لتأكُّد حقِّها، وهو مطابق لبدايته في الحديث بالأمر ببرِّها.

قال أحمد: هو من قولِ الفقهاء: تعليلُ الحكمِ يفيدُهُ تأكيداً.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ﴾ [لقمان: ١٦].

هذا من التَّتميم البديع تمَّم خفاءها في نفسِها بخفاءِ مكانها من الصخرة، فهو من وادي قولها: [من البسيط]

وَإِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأْسِهِ نَارُ(١)

في قوله: ﴿ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ﴾ [لقمان: ٢٤]، شبّه إلزامهم التّعذيبَ باضطرارِ المضطرِّ إلى الشيء، فلا يقدرُ على الانفكاكِ عنه.

قال أحمد: تفسيرُ هذا الاضطرارِ أنّهم لشدّةِ ما يكابدون من النّار يطلبون البرد، فيُسلّط عليهم الزمهرير، فيكون أشد عليهم من اللّهب، فيسألون العود إلى اللهب اضطراراً، فهو اختيار عن اضطرار، وبأذيال(٢) هذه البلاغة تعلق الكندي في قوله: [من الوافر]

يَرَونَ المَوْتَ قُدَّاماً وخَلْفاً فَيَخْتَارُونَ والمَوْتُ اِضْطِرَارُ(٣)

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ﴾ [لقمان: ٣٣].

---

(١) هذا من قول الخنساء ترثي أخاها صخراً. انظر: خزانة الأدب (١/ ٤١٣)، وجواهر الأدب (٢/ ٨) لأحمد الهاشمي.

(٢) «وبإدراك» في (ز).

(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي (٧/ ١٣٩)، وشرح ديوان المتنبي (١/ ٢٨٦).

أُكِّدت هذه الجملة دون الأُولى؛ لأنّ أكثر المسلمين كانوا حينئذٍ قد مات آباؤهم على الكفر، وغناء الكافر عن المسلم بعيد، فلم يحتج إلى تأكيد، وغناء المسلم عن الكافر ممّا يقع في الوهم فأكّد نفيه.

قال أحمد: هذا الخطاب يتوقّف على أنّ الخطابَ للموجودين حينئذٍ، والصحيح أنّه عامٌّ لهم ولكلِّ مَن ينطلق عليه اسم الناس.

والجواب الصحيح أنّ الله تعالى أوجبَ على الأبناء برّ الآباء، وقرن النهي عن عقوقهم بالشِّرك، وأوجبَ على الولدِ أبيه، فقطع هاهنا وهم الوالد عن أن ينفعه ولده في الآخرة كما كان في الدنيا، فلما كان جزاء الولد عن الوالد مظنة الوقوع ومطلوباً في الدنيا كان حقيقاً بتأكيد النّفي.



سورة السجدة

[١٤٢/أ] **قال محمود**: [قوله تعالى]:/ ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾ [السجدة: ٣].

لأنّ قريشاً لم يتقدَّم بعث نبيٍّ إليهم، فإن قلت: بِمَ قامت الحُجَّة عليهم؟ قلت: أما قيام الحُجّة بالشرائع التي لا تُدرك إلا بالأنبياء فلا سبيل إليه، وأما قيامها بمعرفة الله وتوحيده وحكمته فنَعَم؛ لأن أدلَّة العقل معهم في كلّ زمان.

قال أحمد: مذهبنا أنّه لا تُدرك الأحكام التكليفيَّة إلّا بالشَّرْع، وقاعدة الحُسْن والقُبْح قد تكرَّر إبطالها، فأعرض عمّا يقوله محمود فيها حتى يخوض في حديث غيره، وإنّما قامت الحجة على العرب بمن تقدم من الرسل كأبيهم إسماعيل، وقوله: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم﴾ يعني في زمنه عليه السلام[١].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٤].

من الكفر أو من الكبائر.

قال أحمد: مذهب السُّنّة[٢] أنّ الموجبَ للخلود الكفر[٣] خاصةً، والمسألة سمعيَّة وأدلَّتها من الكتاب قطعيّة[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

---

(١) انظر: روح المعاني (٥/ ٥٢).
(٢) «أهل السنة» في (ز).
(٣) «هو الكفر» في (ز).
(٤) انظر: روح المعاني (٧/ ١٧).

قال: فيه حسم لطمع المتمنّين.

قال أحمد: يشير إلى أهل السُّنَّة واعتقادهم أنّ المؤمنَ العاصي موعودٌ بدخول الجَنّة، لا بدّ له منها وفاءً بوعد الله؛ فإنّ أحداً لا يستحق على الله شيئاً بعمله.

فأخذ من قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ شاهداً لمذهبه.

وقول النبيّ ﷺ: «لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنكُمُ[1] الجَنَّـةَ بعَمَلِهِ» قيل: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يَتَغَمَّدَنيَ اللهُ بفَضْلٍ[2] مِنهُ ورَحْمَةٍ»[3]؛ فوجب حمل الآية على أنّ المراد منها قسمة المنازل بينهم في الجنَّة، فهي على حسب الأعمال، وليس بالقوي؛ فإنّ المذكور في الآية مجرد الدخول.

وأمّا أن يُحمَلَ وهو الأظهر على أنّ الله لمّا وعد المؤمن الجَنَّة، ووعده[4] الحقَّ صارت الأعمال بالوعد كالأسباب، فعبّر عنها بها تأكيداً لصدق الوعدِ في النُّفوس، وتصويره بصورة المستحق بالعمل كالأجرة من مجاز التشبيه.

ذكرَ محمودٌ/ الحديث المشهور: «أَعْدَدْتُ لعِبَادِي الصَّالِحينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ[١٤٢/ ب] ولَا أُذُنٌ سَمِعَتْ...» وقال في آخره: «اقْرَؤوا إنْ[5] شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾»[6].

---

(١) «أحدكم» في (ز).

(٢) «بعفو» في (ز).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٧٣/ ٥ رقم ٦١٠٢)، ومسلم في صحيحه (٢١٧١/ ٤، رقم ٢٨٢٨).

(٤) «ووعده» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «ووعد»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «ما» في (ز).

(٦) رواه البخاري عن أبي هريرة في صحيحه (٤/ ١١٨).

قال أحمد: كان جَدِّي يختارُ أن يقرأ بعد الحديث: ﴿ما أُخْفِيْ﴾ ـ بسكون الياء ـ لمطابقةِ صدرِ الحديثِ بقوله: «أَعْدَدْتُ» فيكونُ الضميران عائدين إلى الله.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١].

أي: يتوبون، فإنْ قيلَ: لعلّ من الله إرادةً، ولو أراد شيئاً لكان، وتوبتهم مما لا يكون؛ لأنّهم لو تابوا ما عُذبوا العذاب الأكبر.

قلت: إرادةُ الله إنْ تعلَّقتْ بأفعالِهِ كان، ولم يمتنع القدرة[1] وحصول الداعي.

وإن تعلَّقت بأفعال عباده فإن أرادها، وأراد قسرهم عليها فهي كأفعاله، وإن أرادها وهم يختارونها وهو عالم أنّهم لا يختارونها لم يقدح ذلك في اقتداره، كما لا يقدح في اقتدارك إرادتك أن يختار عبدك الطاعة لك وهو لا يختارها؛ لأنّ اختيارها لا يتعلق بقدرتك، فلا يكون فقده عجزاً منك.

قال أحمد: هذا فصلٌ رديءٌ وشِرْك جليّ لا خَفِيّ، وجره ذلك إلى تحريف كلمة (لعلّ) إلى الإرادة، والحقُّ فيها أنّها لترجِّي المخاطبين؛ لامتناعِ التّرجيِّ على الله تعالى، وكذا فسّره سيبويه فيما تقدَّم ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠].

قال محمود: سبَّب نزولها: أنّه شجر بين علي والوليد بن عقبة يوم بدر كلام، فقال له الوليد: اسكت؛ فإنّك صبي، أنا أشب منك شباباً، وأجلد جلداً، وأذرب لساناً، وأحد سناناً، وأشجع جناناً، وأملأ حشواً في الكتيبة، فقال له علي: اسكت فإنّك فاسق[2].

---

(١) «القدرة» من (ز)، وفي الأصل: «القدرية».

(٢) رواه الواحدي في أسباب النزول. انظر: تخريج الأحاديث، والآثار الواقعة في تفسير الكشاف (٣/ ٨٧).

قال محمود: فنزلت عامةً للمؤمنين والكافرين، فتتناولهما جميعاً.

قال أحمد: ذكر السَّبب المحتقر، والمراد بالفاسق وبالذين فسقوا الكفار، فأدرج فيها المؤمن؛ تعصُّباً لمَذهبه في وجوب خلود الفُسَّاق.

قلت: ولم يشفِ أحمدُ في الجواب؛ فإنّ الاعتبارَ بعموم لفظ الآية لا بخصوص
سببها، والفسق يطلق على المؤمن بقوله: ﴿بِئْسَ / ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [١٤٣/أ]
[الحجرات: ١١] و(فاسق) نكرة في الشرط فيعمّ، والجواب الصحيح تسليم العموم وتخصيصه بالآيات والأخبار الدالَّة على اعتبار الطاعةِ وحصولِ الشفاعة، كقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] والأحاديث الثابتة في الشفاعة، وأنه لا يبقى في النار مَنْ في قلبه أدنى مثقال ذَرّةٍ من إيمان[1].



(١) من حديث الشفاعة. انظر: النووي على مسلم (٤/ ٥).

ومن سورة الأحزاب

قال محمود: قوله: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ ﴾[الأحزاب: ٤].

أشدُّ ما ذُكِرَ فيه أنّهم كانوا يدَّعون لابن خطل[١] قلبَين فنفى الله صِحَّة ذلك، وقَرَنه بأقاويلهم الباطلة، وهي جعلهم الأدعياء أبناء والزوجات أمهات، **ففي الأول**: يلزم قيام أحد المعنيَين بالآخر، كالعِلْم والجهل والأمن والخوف، **وأمّا الثاني**: فالزوجة في مقام الامتهان والأم في مقابلة الإكرام، **وأمّا الثالث**: فلأن النبوَّة أصالة، والدعوة علاقة عارضة، فالكلُّ متنافٍ، وذكر: ﴿فِي جَوْفِهِۦ ﴾؛ تصويراً بصورة اجتماع القلبَين ليبادر إلى إنكاره.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ ﴾[الأحزاب: ٧].

قُدِّمَ نبيّنا ﷺ على نوح؛ لأنّهم ذكروا للتّفضيلِ تخصيصاً بعد التّعميم، فقُدِّم أفضلُ المخصوصين.

قال أحمد: ليس التَّقديمُ[٢] بالذِّكرِ مقتضياً ذلك، ألا ترى إلى قوله في تقديمه:
[من الطويل]

بَهَاليلُ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ ومِنْهُمْ أَحْمَدُ المُتَخَيَّرُ[٣]

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٢/ ٧٣٩)، والخازن (٥/ ٢٢٩).

(٢) «في التقديم» في (ز).

(٣) هذا البيت لحسان بن ثابت عندما رثى جعفر بن أبي طالب. انظر: التعازي والمراثي، للمبرد (١/ ٧٦). وتاريخ دمشق (٢/ ٢٠).

ختمَ به ﷺ تشريفاً، فالسرّ[١] أنّه هو المخاطب بهذا[٢]، والمنزَّلُ عليه هذا[٣] المتلوُّ فكان أحقّ، ثمّ جرى ذكر الأنبياء بعده على الترتيب[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾[الأحزاب: ٣٢].

أي: لستُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ من النِّساء، أي: إذا تقصّيت جماعات النساء واحدةً واحدةً لم تساوها منهنَّ واحدة في التفضيل[٥] والسابقة/ ومنه: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾[البقرة: ١٣٦]، ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾[النساء: ١٥٢]. [١٤٣/ب]

قال أحمد: أرادَ المطابقةَ بين المتفاضلَين، فإنّ نساء النبيّ جماعة[٦] وقد كان مستغنياً عن ذلك، فحمل المعنى على حده ويكون أبلغ، أي: ليستْ واحدةً منكنّ كأحد، أي: كواحدة من آحاد النساء، فيلزم تفضيل الجماعة على الجماعة، ولا يلزم ذلك في عكسه فتأمّله، وجاء التفضيل هاهنا كمجيئه في قوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] وفي قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقد مضتْ فيه نكتة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾[الأحزاب: ٥٦].

إن جَعَلْتَ يُصلِّي بمعنى يترحَّم، فما بالُ عطفِ الملائكة عليه؟ وأجاب: بأنّهم لمّا كانوا يدعون بالرحمة ويستجيب دعاءهم جُعلوا كأنّهم فعلوا الرحمة، تقول: حيّاك الله، بمعنى: أحياك، ثمّ تقول: حييته، كأنّك دعوت بذلك فاستجيب.

---

(١) «في تقدمه» من (ز).
(٢) «بها» في (ز).
(٣) «هو» في (ز).
(٤) انظر: الكشاف (٣/ ٥٢٥).
(٥) «في الفضل» في (ز).
(٦) «النبيّ واحدة جماعة» في (ز).

قال أحمد: هو مَفَرٌّ من إرادةِ الحقيقةِ والمجاز معاً بلفظ واحد، وقد التزمه هاهنا بجعل الصلاة رحمةً من الله حقيقةً، ومن الملائكة مجازاً.

قلت: يصلُّون فيه ضمير جمع، فهو ينزل[1] منزلة تكرار لفظ يُصلي، فليس هذا من إرادة الحقيقة والمجازُ بلفظٍ واحد، فلا حاجة إلى اعتدادِ محمود، ولا لجوابِ أحمد.

قال أحمد: قوله تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠] الآية.

قال محمود: المرادُ بقوله: ﴿قَلِيلًا﴾ ريثما يتلقَّطون عيالهم وأنفسهم لا غير، فيه دليلٌ على من يوجه عليه إخلاء منزل مملوك للغير بوجه شرعي يُمهل[2] ريثما ينقل نفسه ومتاعه وعياله، وحتى يتيسر له موضع آخر.



---

(١) «يتنزل» في (ص) و(ز).

(٢) «يتمهل» في (ز).

ومن سورة سبأ

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ١].

قال محمود: الحمدُ الأوّلُ واجب؛ لأنّه على نعمةٍ متفضَّلٍ بها، والثاني ليس بواجب؛ لأنّه على نعمة واجبة على المنعم.

قال أحمد: الحقُّ في الفرق أنّ الأوّلَ عبارةُ تكلُّف بها، والثانية لا تكليف فيه، إنّما هو في الآخرة كالأمور الجلية في الدنيا، كما جاء: يلهمون التسبيح كما يلهمون النفس[1]، وإلا فكلتا النعمتَين فضل.

/ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبأ: ٢٤]. [١٤٤/أ]

قال محمود: ألزمهُمُ الحجّةَ من قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ﴾ [سبأ: ٢٢] إلى هذه الآية، وهذا الإلزام إن لم يرد على إقرارهم بألسنتهم لم يتقاصَرْ عنه أمر[2]، يقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] وهذا من الكلام الذي يبادر كلّ سامع له من مخالفٍ أو موافقٍ أن تقول: قد أنصفكَ خصمُك، وهذا أوصَلُ للغرض وأقطَعُ للشّغب، ومنه قول حسان: [من الوافر]

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفءٍ   فَشَرُّكُمَا لِخَيرِكُمَا الفِدَاءُ[3]

---

(١) من حديث جابر، رواه مسلم برقم: (٢٨٣٥) (٤/ ٢١٨).

(٢) «أمر عمله» في (ز).

(٣) انظر: شذرات الذهب (١/ ٥٤)، والزهرة (١/ ٢٤١)، لابن داود الأصبهاني.

قال أحمد: وهو تفسيرٌ مهذَّبٌ وافتتانٌ مستعذَب، فلا ينكر على الفقهاء قولهم في المجادلات: أحد الأمرين لازم، فهو غير بعيد من هذا الوادي.

قال محمود: وإنّما جرَّ الهدى بـ(على) والضلال بـ(في)، كأنّه جعل المهتدي كالمستعلي على فرس جواد، وصاحب الضلال كالمنغمس في ظلام مرتبك فيه.

وقوله: ﴿لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا﴾ [سبأ: ٢٥] الآية، أدخل في الإنصاف مما قبلها، حيثُ أسندَ إلى النفسِ وأراد بالزّلات الصغائر، وأسند العمل إلى المخاطبين والمراد به الكفر.

قال أحمد: عبّر عن الهفَواتِ بما يُعبَّر به عن العظائم، وعن العظائم بما يُعبَّر به عن الهفَوات للإنصاف، وذكر الإجرامَ المضافَ إلى النّفسِ بصيغة الماضي التي تعطي معنى التحقيق، وعن العمل المنسوب إلى الخصم بما لا يعطي ذلك.



ومن سورة الملائكة [فاطر][١]

قال محمود: محلّ: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [فاطر: ٣].

رَفْعُ صفةٍ لخالق، أو لا يكون له محلٌّ تفسيراً، أو يجعل: ﴿مِّنْ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: ٣] تفسيراً الفعل دل عليه يرزقكم، أي: هل ﴿يَرْزُقُكُم﴾ خالق غير الله، وجُعلت ﴿يَرْزُقُكُم﴾ كلاماً مبتدأً.

قال أحمد: الأخير أوجَهُ، قال: ولا يُطلَقُ على غير الله الخالق على الأول، إمّا على الوجهين الأخيرَين الوصف والتفسير/ فقد يقيد بالسّماوات والأرض، وخرج [١٤٤/ ب] من[٢] الإطلاق فكيف يُستشهد به على نفيه مطلقاً؟

قال أحمد: القَدَريُّ يقول: نَعَم، خالق غير الله؛ فكلّ أحد عندهم يخلق، فلقد أوسع الدائرة وأتى بالأوجه النافرة.

والذي تحقَّقَ الوجه الثالث المانعُ من إطلاقِ الخالقِ على غير الله أنّ المخاطبين مشركون، إذا سُئلوا: مَنْ خَلَقَ السماواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وإذا سُئلوا: من يرزقكم من السماء والأرض؟ قالوا: الله، فقرّروا إقامة الحُجَّة عليهم بإقرارهم، ولو

---

(١) سُميت بسورة «فاطر» في كثير من المصاحف في المشرق والمغرب وفي كثير من التفاسير، وسُميت في صحيح البخاري وفي سنن الترمذي «سورة الملائكة» لا غير، وقد ذكر لها كلا الاسمين صاحب الإتقان. فوجه تسميتها سورة «فاطر» أن هذا الوصف وقع في طالعة السورة، ولم يقع في أول سورة أخرى. ووجه تسميتها «سورة الملائكة» أنه ذكر أولها صفة الملائكة، ولم يقع في سورة أخرى، وهي مكية. انظر: التحرير والتنوير (٢٢/ ٢٤٧).

(٢) «عن» في (ز).

كان كما قاله محمود لكانَ مفهومُهُ إثباتَ خالقٍ غيرِ الله، لكنّه لا يرزقُ منهما، وهؤلاء الكفرة قد تبرَّؤوا منه فلا وجه لتقريعهم بما لا يلائم قولهم، وأيضاً فإنّ من يرزقكم، ولا إله إلّا هو جملتان سِيْقَتا مَسَاقاً واحداً، والثانية مفصولة اتّفاقاً، فكذا الأولى.

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾ [فاطر: ٥].

قال محمود: أي: لا يقولنّ لكم الشيطان اعملوا [ما شئتم][١]، فإنّ الله غفور رحيم يغفر كلّ كبيرة، ويعفو عن كلّ خطيئة.

قال أحمد: يُعرِّضُ باعتقادِ أهلِ السّنة، وهذا لا يناقِضُ مذهبهم؛ فإنّ الله وعد العفو عن الكبائر، وقرن الوعيد بالمشيئة في حق الموحدين في مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢].

قال محمود: يعني بالمُصطَفَين أُمةَ محمّدٍ ﷺ[٢]، ثُمّ انقسَمُوا إلى[٣]: ظالم لنفسه وهو المرجأ لأمر الله، ومقتصد خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً، وسابق.

ثُمّ قال: فإن قلت: كيفَ جعلَ جناتٍ بدلاً من الفضل الكبير؟

قلت: الإشارةُ بالفضلِ إلى السَّبق في الخيرات وهو السبب في الجنات ونيل الثواب، فأقيم السبب مقام المسبب، وفيه اختصاصُ السابقين ذكر الجزاء دون الآخرين[٤] ما يوجب الحذر، فليحذر المقتصد، وليهلك الظالم لنفسه وعليها بالتوبة النَّصوح، ولا يغترَّ بقوله عليه السلام: «سَابِقُنا سَابِقٌ وَمُقْتَصِدُنَا/ نَاجٍ وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ [١٤٥/أ]

(١) «اعملوا ما شئتم» في (ز).
(٢) انظر: الكشاف (٣/ ٦١٣).
(٣) «إلى» ليست في (ز).
(٤) «الآخرين» من (ز) و(ص)، وفي الأصل: «الآخر».

لَهُ»(١) فشرط(٢) صحة التوبة فلا تعلَّل نفسك بالخُدَع.

قال أحمد: قد(٣) صُدِّرتِ القصة بذِكْر المصطَفين من عباد الله، ثُمّ قسمتهم إلى ظالم ومقتصِد وسابق، فيلزم اندراج الظالم الموحِّد في المصطَفين، وإنّه لَمِنْهم، وأي: نعمة أعظم من اصطفائه للتوحيد وللعقائد السليمة من البِدَع، فما بال المصنف يطنب في التسوية بين المُوحِّد المصطفى وبين الكافر المُجترِئ، وقوله: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [فاطر: ٣٣] عائد إلى المصطَفين عموماً، وإعرابها مبتدأ، ويدخلونها خبره، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ [فاطر: ٣٣] إلى آخر الآية خبر بعد خبر، وخير على خير(٤).



(١) رواه البيهقي في كتاب البحث والنشور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال البيهقي: فيه إرسال بين ميمون وعمر قال: وقد رُوي موقوفاً من وجه غير قوي. انظر: موسوعة أطراف الحديث (١/ ١٧٤).

(٢) «فشرطه» في (ز) و(ص).

(٣) «قد» ليست في (ز).

(٤) انظر: أضواء البيان (١/ ٤١٧).

ومن سورة يس

قال محمود: فإنْ قلت: قد عُلِمَ لكونه من المرسَلين أنّه على صراطٍ مستقيم، فما فائدته؟

قلت: الغرضُ وصفُهُ ووصفُ ما جاء به، كأنّه قال: إنّك لمِنَ المرسلين الثابتين على طريقٍ ثابت، وفي تنكير الصِّراط دليلٌ أنّه صراطٌ لا يكتنه وصفه، ولم يزد أحمد على أن قال تقدم أنّ التنكير يفيد التفخيم(١).

قال أحمد(٢): قوله: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ [يس: ٦] صفة لقوم، أي: لم ينذروا، وقيل: إن (ما) مصدرية أو موصولة، فالفاءُ على الأول تعلَّقتْ بالنفي جواباً له، وعلى الثاني والثالث هو كقولك: أرسلتك لتنذر فلاناً فإنّه غافل، وعلى هذا يجاب من يعترض بقوله تعالى: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [القصص: ٤٦] إنّها لنفي إنذارهم لا لنفي إنذارِ الآباء القدماء من ولدِ إسماعيل، ثُمّ قال: ولمّا كون التفسير الأول نافياً، والآخران مثبتان، والآباء الأبعدون منذرون والأدنَون غير منذرين، ثُمّ مثّل تصميمهم على الكفر بأنْ جعلهم كالمغلولِ للمقمحِ لا يطأطئ رأسه، والحاصل بين سدّين لا يبصر ما أمامه وخلفه، والضمير للأغلال في (فهي)؛ لأنّ طرفي الغُل تحت الذقن فيه حلقة فيها رأس العمود يمنعه(٣) أن يطأطئ.

---

(١) انظر: البغوي (٤/ ٥).

(٢) «قال محمود» من (ز) و(ص).

(٣) «تمنعه» في (ز).

قال أحمد: يكون تصميمهم على الكفر مشبهاً بالأغلال، واستكبارهم/ مشبَّه [١٤٥/ ب] بالإقماح[١]؛ لأنّ المُقمح لا يُطأطِئ رأسه، وقوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨] تتمة للزوم الإقماح، وعدم النظر في القرون الخالية مشبَّه بالسد من خلفهم، وعدم النظر في العواقب المستقبلة مشبه بسَدٍّ[٢] من قُدَّامهم.

قال محمود: فما قولك ممَّن جعل الضمير للأيدي؛ لأنّ الغُلّ مانع لليد والعنق، وكذلك سمي جامعه[٣].

قلتُ: هو بعيد؛ لأنّه جعل الإقماح نتيجة قوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨] ولو كان للأيدي لم يكن معنى الأقماح ظاهر.

قال: ويُحتمل أن تكون الفاء للتعقيب كقوله: ﴿فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾، وللتسبب وضغط اليد مع العنق يوجب الإقماح، فإنّ اليد تبقى ممسكةً بالغُلّ تحت الذقن رافعةً لها، ولأنّ اليد إذا كانت مطلقةً[٤] كانت راحة المغلول، وربما يحيل بها على فكاك الغل، فيكون تنبيهاً على انسداد باب الحيلة عليهم.

قال محمود: ذكر ما دلّ على انتفاء إيمانهم مع الإنذار، ثم قفاه[٥]: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ [يس: ١١] وإنّما كانت التَّقْفيةُ تصحُّ لو كان الإنذار منفياً، وأجاب بأنّ التَّقفية المطلوبة بالإنذار منتفية عنهم، وهو الإيمان، فكأنّه قال: إنّما تحصل بغيةَ الإنذار ممن اتبع[٦].

---

(١) الإقماح: من المجاز أقمح الرجل إذا رفع رأسه وغض بصره، قاله الزجاج. انظر: تاج العروس قمح (٧/ ٦٣)، وانظر: لسان العرب (٥/ ٣٧٣٤).
(٢) «مشبه بسد» في (ز). وفي (ص) «مشبهاً بسد».
(٣) انظر: تفسير ابن زمنين (٤/ ٣٩).
(٤) «رافعة مطلقة» في (ز).
(٥) «قفاه بقوله» في (ز).
(٦) انظر: روح المعاني (٢٢/ ٢١٥).

قال أحمد: في سؤاله سوءُ أدبٍ، وكان ينبغي أن يُقال: ما وجه ذِكْر الإنذار في معرض المخالفة للأول؟

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]، ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

أثبتوا اللّام لمّا كان جواباً للإنكار، وهو في الأول ابتداء إخبار.

قال محمود: أخبر عن كلّ بجميع في قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]؛ لأنّ كلاً يفيد الإحاطة، وجميعاً يفيد الاجتماع.

قال أحمد: ومن ثَمَّ وقعَ أجمعُ في التوكيد تابعاً لكل.

قال محمود: في قوله: ﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾ [يس: ٣٣].

يجوز أن يكون ﴿أَحْيَيْنَٰهَا﴾ صفةً للأرض؛ لأنّ المرادَ بالأرضِ الجنسُ، لم يرد أرضاً بعينها، وأن يكون بياناً لوجه الآية فيها.

قال أحمد: غيره يمنع وقوعَ[1] الجملةِ وصفاً للمعرفة وإن كان جنسياً، ويراعي المطابقة اللفظية، ومنه: [من الكامل]

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي ....[2]

[١٤٦/أ] قلت: قد أورد محمود هذا شاهداً على الجواز في تفسير الفاتحة،/ فجدِّد بِهِ عهداً.

---

(١) «من وقع» في (ز).

(٢) رواية البيت:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيتُ عَنْهُ وقُلْتُ لا يَعْنِينِي

والشاعر هو من بني سلول. انظر: الخزانة (١/ ١٧٣).

قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠] الآية.

قال محمود: معناه لا يدخل أحدُهما على الآخر في سلطانِهِ فيطمس ضوءه، فيتعاقبان، وإنّما جعَل الشَّمسَ غير مدرَكة والقمرَ غير سابق؛ لأنّ الشّمسَ بطيئةُ السير تقطع فلكها في سنة، والقمر يقطع فلكه في شهر، فكانت الشمس لبطئها جديرةً بأن تُوصف بالإدراك، والقمر لسرعته حقيق بأن يوصف بالسبق.

قال أحمد: يُؤخَذُ من هذه الآية أنّ النهار تابع للَّيل، إذ جعل الشمس التي هي آية النهار غير مدركة للقمر الذي هو آية الليل، فينفي الإدراك الذي يمكن أن يقع وهو يستدعي تقدم القمر تتبعه الشمس، فإنّه لا يقال: أدرك السابق اللاحق، لكن يقال: أدركَ اللّاحق السابق، والليل[1] إذن متبوع والنهار تابع.

فإن قيل: فالآية صرحت[2] بأنّ الليل لا يسبق النهار.

أنّه مُشترِك الإلزام؛ إذ الأقسامُ المحتملة ثلاثة: إمّا بتبعية النهار للَّيل كمذهب الفقهاء، أو عكسه وهو المنقولُ عن طائفةٍ من النُّحاة، أو اجتماعهما فهذا القسم الثالث منفي بالاتفاق، فلم يبق إلّا تبعية الليل للنهار، وعكسه[3].

والسؤالُ واردٌ عليهما لا سيّما من قال: إنّ النّهار سابقٌ للَّيل يلزمُهُ من طريق البلاغة أنْ يقول: ولا اللَّيل يُدرِكُ النهار؛ فإنّ المتأخرَ إذا نُفي إدراكه كان أبلغ من نفي سبقه، مع أنّه نأى عن قوله: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠] نأياً ظاهراً، فالتَّحقيقُ أنّ المنفيَّ السبقيّة الموجبة؛ لتراخي النّهارِ عن الليل، وتخلل زمن آخر بينهما فثبت التعاقب، أمّا سبقُ أولِ المتعاقبَين الآخر فغير معتبر، وقد أجاب

---

(١) «فالليل» من (ز).

(٢) «صيغت» في (ز).

(٣) انظر: الكشاف (٤/ ١٧).

موسى بقوله: ﴿هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [طه: ٨٤]، عذراً عن قوله: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ﴾ [طه: ٨٣] سهل أمر العجلةِ بكونهم على أثره، فكيف لو كان مقدماً، وهم على عقبه ليس بينهم مسافة، فذاك لو اتفق لكان سياق الآية لا[١] يوجب إلّا بعد عجلة، ولا سبقاً، فحينئذٍ يكون القول سبق النهار الليل مخالفاً لصدر الآية، وأن يبقى عدم الإدراك الدالّ على التأخُّر والتَّبعية وبين السَّبق بَوناً بعيداً، ولو كان الليل تابعاً متأخراً/ لكان حرياً أن يوصف بعدم الإدراك، ولا يبلغ به عدم السبق، فتقدّم الليل على النهار مطابق لصدر الآية صريحاً، ولعجزها بتأويل حسن[٢]. [١٤٦/ ب]

قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [يس: ٤٣] الآيتين فإنّ هاهنا أخذ أبو الطيّب قوله: [من الوافر]

فـإنْ أسْـلَمْ فَـمَا أَبْقَـى ولَكِـنْ سَـلِمْتُ مِنَ الحِمَامِ [إلَى] الحِمَامِ[٣]

لأنّه تعالى أخبر إن أُسْلِمُوا من موتِ الغرق، فتلك السّلامة إلى أجل يموتون فيه لا بُدّ[٤].

قوله تعالى: ﴿فِى شُغُلٍ﴾ [يس: ٥٨].

في تنكيره وتنكير ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا﴾ [يس: ٣] وتنكير قوله: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦١] للتفخيم، أيْ: أيّ شغل وأيّ سلام وأيّ صراط، قال كثير: [من الطويل]

---

(١) «لا» ليست في (ز).

(٢) انظر: الكشاف (٤/ ١٧).

(٣) «الحمام» في الأصل وفي (ز) و(ص) «إلى الحمام» والصواب ما أثبتناه. البيت لأبي الطيب:

ولـم أسـلم لكـي أبقـى ولكـن سـلمت من الحمـام إلى الحمـام

(٤) انظر: تفسير أبي السعود (٥/ ٤١٦).

فَـإِنْ كَانَ يَهْدِي بَرْدَ أَنْيَابِهَا العُلا   لأفــقـرَ مِــنِّي إِنَّـنِــي لَـفَقِيرُ(١)

أي: بالغَ في الفقر.

قال محمود: ويجوزُ أن يكونَ هذا صراط أقلّ الأحوال فيه يعتقد أنّه مستقيم كقول الرَّجل لولده: هذا ـ فيما أظن ـ قول نافع غير ضار؛ توبيخاً على إعراضه.

قال محمود: في قوله: ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ ﴾ [يس: ٦٨].

فيه مناسبة لقوله: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ ﴾ [يس: ٦٦] لأنَّه استدلال بقدرته على رده لأرذل العمر، والضعف بعد القوّة على أنّه قادرٌ على طَمْسِ أعينهم.



(١) من شعر كثيّر وهو: كثيّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي. انظر: الأعلام (٥/ ٢١٩).

ومن سورة الصافات

قال محمود: المقسَمُ به طوائف الملائكة و[١] نفوسها: والمرادُ به[٢] صفُّهم في الصلاة وزجرهم السَّحاب أي: سوقه، وتلاوتهم ذكر الله، والعلماء: التصاق أقدامهم في الصلاة، وزجرهم بالمواعظ، وتلاوتهم الذِّكر، أو الغزاة: يصفّون، ويزجرون الخيل ذاكرين الله، والفاء لتعاقب وجود الصّافّات كقوله: [من السريع]

يَا وَيْحَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[٣]

أو لتفاوتِ بعضِ الوجوه، كقولك: اعمل بالأحسن فالأحسن.

أو لترتيب الموصوفات[٤]، كقوله: «رَحِمَ اللهُ المُحَلِّقِينَ فالمُقَصِّرِينَ»[٥]، فإن وجدت الموصوف/ كان الترتيب[٦] بفاضل الصِّفات، وإن ثنيته دل على تفاوت الموصوفات فيه، ويجوز أن يكونَ أُولى الصِّفات أفضلها، وعلى العكس ومعنى [١٤٧/أ]

---

(١) «أو» في (ز) و(ص).

(٢) «به» ليست في (ز).

(٣) والشاهد في هذا البيت هو تعاقب هذه الأوصاف، وأنهم جامعون لها؛ أي: الذي صبح العدو فغنم فآب. والفاء هي العاطفة فإما أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود. والشعر هذا لعمرو بن الحارث ابن همام، ويعرف بابن زيّابة. انظر: اللآلي (١/ ١٤٥)، لأبي عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤/ ٢٩٧).

(٥) حتى لا يشكل على القارئ الكريم فالنص هذا «رحم الله المحلقين فالمقصرين» لم أجده في كتب الحديث بهذا اللفظ إنما نص الحديث فيما رواه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله، قال: والمقصرين». رواه البخاري في صحيحه (٢/ ١٧٤).

(٦) «الترتيب» في (ز).

نسبها أن تجعل كلّ صفة لطائفة، فالتفاوتُ إمّا لأنّ الطائفة الأولى، أو الأخيرة أفضل.

قال أحمد: جعل الأول أفضل بداية بالأهمِّ، وعكسه مراعاةً للترقِّي، ومنه قوله: [من الطويل]

بَهَالِيلُ مِنهُمْ جَعفَرٌ وابْنُ أُمِّهِ   وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ[١]

ولا يُقالُ في البيت: إنّ الواو لا تقتضي ترتيباً؛ فإنّ هذا عذر، وما ذكرناه إيضاح لما فيه من البديع، وفي هذه الآية دليل على صحَّة مذهب الخليل وسيبويه أنّ الواو الثانية في مثل قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢]، واو عطف لا واو قسم، وغيرهما يراها حرف قسم، ووقوع الفاء[٢] هاهنا مع أنّ المراد العطف، ولم يفترق الحال إلّا بما أعطته الفاء من تفاوت الرُّتَب دليل لهما.

قوله عز وجل: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [الصافات: ٨].

أبطل محمود أن يكونَ صفةً؛ لأنّ الحفظَ من شيطانٍ لا يسمع لا معنى له، وأبطل أن يكون أصلاً لئلا يسمعوا، فحذف اللام، وحذفها كثير، ثم حذف (أن)كقوله: [من الطويل]

أَلَا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغى   ....[٣]

استعادَ الحذفَ حرفَين، وإن جازَ حذفُ كلِّ واحدٍ منهما منفرداً، وأوجب أن يكون استئنافاً.

---

(١) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ٢٥٢)، باب فضل صلاة الفجر في جماعة.

(٢) «الواو» في (ز). والصواب ما أثبتناه لقوله: «فالمقصرين».

(٣) هذا البيت لطرفة بن العبد، وهو شاهد على جواز النصب في حال حذف أن،إلا أن البصريين يرفضونه؛ لأن عوامل الأفعال خفيفة لا تعمل مع الحذف، فجاز نصب أحضر ورفعه.انظر: الروض الأنف (٢/ ٢١٥).

قال أحمد: وكِلا الوجهين صحيحٌ، وعدمُ استماعِ الشَّيطانِ إنّما كان بسببِ الحفظ، فحاله عند الحفظ أن لا يسمع فيصير موصوفاً حالة الحفظ، لذلك ومثله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾ [النحل: ١٢] فالعامل في مسخَّرات ـ وهي حال ـ قوله: ﴿وَسَخَّرَ﴾ فالحال التي سخَّرها فيه ملازمة لكونها مسخرة.

وقد أشار محمودٌ في هذه الآية إلى قريب من هذه النكتة، وذكر معه تأويلاً آخر كالمبعد لهذا الوجه، فجعله جمع[١] مسخر مصدراً كممزق، وجعل معناه أنواعاً من التسخير.

ومن هذا النمط: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وليسوا/ رسلاً إلّا بعد الإرسال، وأمّا إنكاره اجتماع حذفَين فقد ساغ في قوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] أي: لئلّا تضلوا. [١٤٧/ب]

قوله تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصافات: ٤٥] إلى قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٥٠] يتحادثون على الشراب، قال: [من الوافر]

ومَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَّاتِ إلا أحَادِيْثُ الكِرَامِ عَلَى الشَّرَابِ[٢]

وقال في قراءة[٣]: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ * فَأَطَّلِعَ﴾ [الصافات: ٥٤-٥٥].

مضارعاً منصوباً معناه: أنّي لا أستبدُّ بذلك دونكم، وهو من أدب المجالسة.

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

قال محمود: أي: وما تعلمون من الأصنام كقوله: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

---

(١) «جمع» من (ز)، وفي الأصل: «أجمع».
(٢) هذا البيت لمحمد بن فياض انظر: كتاب المغرب في حلى المغرب (١/ ١٨٤).
(٣) هذه قراءة أبي عروة. انظر: كتاب السبعة في القراءات (١/ ٥٤٨).

﴿ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، ويكون الشيء الواحد مخلوقاً لله معمولاً لهم، كقولك: عمل النَّجّار الباب؛ أي: عمل شكله لا جوهره.

ولا يصحُّ أن تكونَ (ما) مصدريّةً لأدلَّة العقل، ولأنّ الله احتجَّ عليهم بكونه خالقاً للعابد والمعبود، فكيف يعبد مخلوق مخلوقاً، فلو قال: وخلق عملكم لم يكن طباق، ولأنّ قوله: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] موصولة، والفرق بينهما وبين الثانية تعسف.

ولا يصحّ أن تكون موصولةً بمعنى: وما تعمَلُون من أعمالكم، فوافق الأُولى في كونها موصولةً لبقاء الإلزامَين في عنقك لا يفكهما إلّا ادعاؤك[1] للحقّ، فإنّها وإن كانت موصولةً فقد أردت بها المصدر الذي هو العمل، وأردت بالأولى غير المنحوت، وفيه فكّ النظم كما لو جعلتها مصدريةً.

قال أحمد: يتعيَّنُ حملُها على المصدريَّة؛ إذ لم يعبدوا الأصنامَ من حيث هي حجارة عارية عن الصورة، ولولاه لما خصوا حجراً دون حجر، بل عبدوها باعتبار أشكالها، وهي أثر عملهم، فعلى الحقيقة إنّما عبدوا عملهم، فوضحت الحجة في أنّهم وعملهم مخلوقان لله، فكيف يعبد مخلوق مخلوقاً.

قوله: هي موصولة، والمرادُ عمل أشكالها مخالفةً للظاهر، واحتياج إلى الحذف أعني حذف المضاف؛ أي: وما تعملون شكله وصورته، وهو موضع ليس فإذا جعل المعبود نفس الجوهر كيف يطابق توبيخهم ببيان أنَّ المعبود/ من صنعة العابد، وهم [١٤٨/أ] يوافقون أنّ جواهر الأصنام ليست من خَلْقهم، فيكون على هذا ما هو من عملهم ليس بمعبود، أو ما هو معبود وهو الجوهر ليس عملاً لهم.

---

(١) «إلا ادعاؤك» في (ز) وفي الأصل: «أعانك»، والصواب ما أثبتناه.

قوله: المطابقة تنفكُّ على رأي أهل السُّنَّة لا يصحُّ، فإنّا نحمل الأُولى على المصدر، وهم على الحقيقة عبدوا نحتهم؛ لأنّها قبل النحت لم[١] تعد بالمطابقة، والإلزام على هذا أبلغ، ولو كان كما قال لقامت الحجة لهم، ولكافحوا وقالوا: ما خلق الله ما نعمل ما عملنا من الشكل والصورة[٢]، ولله الحجة البالغة، ولهم الأكاذيب[٣] الفارغة.

قال محمود: فإن قيل: رأى في المنام أنّه يذبحُ ولدَهُ ولم يذبح، فكيف قيل: ﴿صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[الصافات: ١٠٥]؟ وأجاب بأنّه بذل وسعه من بطْحِهِ وإمرار الشفرة على حلقِهِ لكن مُنع، فهو مصدِّق للرؤيا، ولهذا لم يعصِ، ولم يفرِّط، بل هو مطيع مجتهد، كما لو ذبح، وليس هذا من ورود النسخ قبل الفعل ولا قبل وقته في شيء كما وهم فيه قوم.

قال أحمد: يجوزُ النَّسخ قبل الفعل عندنا[٤]؛ لأنّ التكليفَ ثابتٌ قبل الفعل، فجاز نسخه كالموت، ولأنّ القدرةَ على الفعلِ عندنا تقارنُ الفعل، ثُم ثبت وقوعه بهذه الآية، فإنّ إبراهيم أُمر بالذبح لقوله: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢] ونُسخ قبل التمكين بدليل الفداء[٥].

فإن أشار محمود إلى أنّ المأمور به مقدِّمات الذبح فباطل بقوله: ﴿أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقوله: ﴿ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾.

قلت: وبالاحتياج إلى الفداء.

---

(١) «لا» في (ز).
(٢) كذا في نسخة علي باشا، وفي الفاتح: «ما خلق الله ما نعمل لا ما عملنا من التشكيل والصورة».
(٣) «الأحاديث» في (ز).
(٤) انظر: شرح التحرير (٦/ ٢٩٩).
(٥) انظر: البحر المحيط (٧/ ٣٥٥) وما بعدها.

قال أحمد: وإنْ أراد أنه لم يتمكَّن، وسلّم أنّه أُمر، ولكن مُنِعَ بأمرٍ من الله فهو نسخ، وهو عين ما أنكر، فلما ظهر عاد المعتزلة في هذا، قال بعضهم: كان يذبح، ويلتحم وهو باطل؛ لأنّه مخالفة للظاهر.

قلتُ: ويُبطِله الاحتياجُ إلى الفداء(١).



---

(١) لقوله تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧].

ومن سورة ص

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

أي: يريده/ الله، وما أراد فلا مردّ له. [١٤٨/ب]

قال أحمد: الكفَّار يعترفون أنّ مراد الله لا مردّ له، والقدرية تنكره، ويقولون: أكثر أفعال العباد مخالفة للإرادة القديمة، فقد أقرّ الزَّمَخْشَرِي بما عادته إنكاره(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

بعدُ ولو ذاقوه لآمنوا اضطراراً حيث لا ينفع الإيمان.

قال أحمد: لمّا ينفي بها ما يتوقَّع وجوده، قال سيبويه: هي جواب قد فعل، ولم لنفي ما توقَّع، ولم يدخلْ قد على مبنيِّه، وقوله عليه السلام: «**الشُّفْعَةُ فِيْمَا لَمْ يُقْسَمْ**»(٢)، دليلٌ على أنّ الشفعةَ مخصوصة بما يقبل القسمة.

وقال لي قائل: غاية ما في الحديث إثبات الشُّفْعة فيما بقي عند القسمة، أمّا إنّها تقبلها أو لا تقبلها فلا تعرض له، فأبطلت ذلك بأنّ آلة النفي المذكورة مقتضاها قبول المحل للفعل المنفي، ويتوقَّع وجوده، تقول: الحجر لا يتكلم، ولا تقول: لم يتكلم.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾ [ص: ١٠].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٤١).

(٢) انظر: صحيح البخاري، باب الشفعة فيما لم يقسم (٣/ ٨٧).

فيه تهكُّم، أي: إن كانوا يصلحون لقِسْمة رحمة ربِّك، ويعرفون الأحقَّ بالنبوَّة، فليرتقوا في المعارج الموصلة إلى العرش حتّى يستَوُوا عليه، وينزلون(١) بالوحي على من يختارون، ثم خَسَأهم بقوله: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٌ﴾ [ص: ١١] أي: ما هو إلّا جند متحاربون عمَّا قليلٍ يهزمون.

[قال أحمد]: الاستواء المنسوب إلى الله ليس ممّا يُتوصَّل إليه بالصُّعود في المعارج، فليس استواؤه استقراراً، بل لمّا خلق الله الخلق فعل منه فعلاً سمّاه استواء، وعبارة محمود هنا ليست بجيدة(٢).

[قوله تعالى]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَحۡزَابُ﴾ [ص: ١٣].

قال محمود: اعلم أنّ الأحزاب الذي جعل الجند مهزوماً منهم هم الذين وُجد منهم التكذيب.

قال أحمد: وكرّر لفظَ الأحزابِ في الموضعين، تنبيهاً على أنّ الأولين والآخرين من وادٍ واحد(٣) في التحزب على الأنبياء.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤].

[١٤٩/أ] ذكر تكذيبهم هاهنا مُثْبتاً بعد إجماله أولّا، وجعل/ هاهنا التكذيبَ من كلّ واحد؛ لأنّ من كذّبَ واحداً منهم فقد كذَّب جميعهم، قال: وفي تكرار تكذيبهم تطرية لمّا طال الكلام، كقوله: ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤] في سورة الحج.

قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ [ص: ١٨] حين يصفو نورُها، وهو وقت

---

(١) «وينزل» في (ز).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢١١).

(٣) «واحد» ليست في (ز).

الضُّحى، وأمّا الشروقُ فهو الطُّلوع، شرقتْ طلعتْ، وأشرقتْ أضاءتْ وصفَتْ، ومن ثَمَّ أخذ ابن عباس منها صلاة الضحى(١).

ويُحتمل أن يكون من: أشرق القوم، دخلوا في وقت الشروق، والمراد: صلاة الفجر؛ لأنّها تنتهي بشروق(٢) الشمس.

قال أحمد(٣): العَشِيّ ظرفٌ بلا إشكال، فلو حُمِلَ الإشراقُ على الدُّخول في الشُّروق لكان مصدراً لا ظرفاً؛ لأنّه فعل المظروف على الأول، وإن كان مصدراً إلّا أنّه ظرف؛ لأنّه فعل الشمس، وهو يستعمل ظرفاً كالطلوع والغروب.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿يُسَبِّحْنَ﴾ [ص: ١٨].

الفعلُ يدلُّ على حدوثِ التَّسبيحِ شيئاً بعد شيء، كأنَّ السامعَ محاضرٌ لها، قال الأعشى: [من الطويل]

إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرَّقُ(٤)

وَلَو قَالَ: مُحْرِقَة لم يَكُنْ شَيْئاً.

قال أحمد: قال سَحْنون(٥): إذا قال: أنا مُحرِم يوم كذا ـ بصيغة اسم الفاعل ـ

---

(١) انظر: البغوي (٢/ ٧٩٩)، وفي صلاة الضحى يذكر العلماء مذهبَين الأول: القائل بفرضيتها عن النبيّ ﷺ، والمذهب الثاني وهو الجمهور القائل: بعدم فرضيتها. انظر: مواهب الخليل (٣/ ٣٩٣)، ونهاية المحتاج (٦/ ١٧٥)، وتلخيص الحبير (٣/ ١١٨).

(٢) «منتهى شروق» في (ز).

(٣) «قال محمود» في (ص).

(٤) هذا البيت من شعر الحطيئة، والشاهد هو كلمة (نفشه) بمعنى الإعراض. انظر: تاج العروس، مادة (نفش).

(٥) سحنون: عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، قاض وفقيه، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب، أصله شامي من حمص، ومولده القيروان. تُوفي (٢٤٠هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٥).

يكون محرماً عند وجود التعليق، ولا كذلك بصيغة المضارع كما إذا[١] قال: أنا أُحرِمُ يوم كذا لا يكون محرِماً حتى[٢] يجدِّدَ الإحرام.

واختلف المتأخِّرون من أصحابنا في معنى قول سحنون في اسم الفاعل يكون مُحرِماً يوم يفعل[٣]، فمنهم من قال: أراد الفور فيُنشِئ إحراماً، ومنهم من قال: يكون مُحرِماً بالتعليق الأول، ومالكٌ رحمه الله سوَّى بين اسم الفاعل والفعل[٤]، ولمّا كان حشر الطير دفعةً واحدةً أدل على القدرة لم يكن لاستعمال[٥] الفعل وجه.

قلتُ: تأمَّلْ ما قاله أحمدُ فليسَ فيه إلّا نقلُ فرعٍ على مذهب مالك لا يمس بالآية، ثم إخبار أن مذهب مالك خالف[٦] ما جاء من بديع الآية فليت شعري أراد الرد على فصاحة الآية، أو رد على العامة الذي يقدره.

فما يعني به قوله تعالى: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾ [ص: ٢١] كان أهل/ [١٤٩/ ب] داود يسأل بعضهم بعضاً النزول عن زوجته فيتزوَّجها، وقد كانَ الأنصارُ يواسون المهاجرين بمثل ذلك، فرأى داود امرأة أوريا فأعجبتْهُ امرأته، فسأله إيثاره بها؛ ليتزوجها فنزل عنها استحياءً فتزوَّجها وأولدها سليمان، فقيل له: إنّك مع كثرة

---

(١) «كما إذا» في (ز).

(٢) «إلا إذا جدت» في (ز).

(٣) «فعل» في (ز).

(٤) وفي شرح خليل للخرشي في فقه الإمام مالك يقول: إذا قال أنا مُحرم ـ بصيغة اسم الفاعل ـ يوم كذا بحج أو عمرة، فإنه يجب عليه إنشاء الإحرام من ذلك اليوم. وكذلك الحكم فور وقوع هذا الشيء، ولا يؤخره لأيام الحج لوجود رفقة؛ لأنه ضيق على نفسه. انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٩/ ٤٠٤).

(٥) «لاستعمال» في (ز) و(ص). وفي الأصل «لاستكمال» والصواب ما أثبتناه.

(٦) «يخالف» في (ز).

نسائك كان الأولى ألّا تسأل ذا زوجةٍ واحدةٍ النزول عنها، وأن تقهر هواك، وقيل: خطبها (أوريا)، ثُم خطبها داود فآثروه.

وقيل: تمنَّى منزلة آبائه الأنبياء فقيل له قد ابتُلوا فصبروا فسأل الابتلاء ليصبر فقيل: إنّك مبتلًى يوم كذا فاحترسَ فأغلقَ عليه محرابه[١]، فتمثل له الشَّيطان في صورة حمامة ذهب فمدَّ يده ليأخذها لولد له صغير فتبعه فرأى المرأة المذكورة قد نقضَتْ شعرَها، فبعث إلى أيوب[٢] صاحب البلقاء أن قدّم أوريا، وكان من قدم على التابوت يحرم عليه الرُّجوع حتَّى يفتح عليه[٣] أو يستشهد، فقدمه فيسلم ثم أمره بتقديمه أخرى ثم أخرى فقُتل فلم يحزن عليه كحزنه على الشهداء، فتزوَّج امرأته.

فهذا ونحوه يقبح الحديث به عن مُتَّسم بالصَّلاحِ من آحادِ المسلمين فضلاً عن أعلام[٤] الأنبياء[٥]، وعن عليّ: «من حدَّثَ قصةَ داود كما ترويها القُصّاصُ جُلِدَ مئةً وستّين حدّ الفِرية مضاعفاً».

وحدّث عمر بن عبد العزيز بهذه القصة وبحضرته عالم محقق فكذَّبها، وقال: إن كانت القصة على ما في كتاب الله فالتماس خلافها فِرْية، وإن كانت بخلاف ذلك فإظهار ما ستره الله قبيح.

فقال[٦]: لَسماعي هذا الكلام أحبُّ إلي مما طلعت عليه الشمس، والمثل الذي ضُرب لداود ليس فيه إلا سؤال النعجة إلى نِعاجه، فهو أشبه بسؤال النزول عن زوجة.

---

(١) «حجراته» في (ز).
(٢) «أبواب» في (ز).
(٣) «يفتح عليه» في (ز)، وفي الأصل «يفتح»، والصواب ما أثبتناه.
(٤) «آحاد» في (ز).
(٥) انظر: القرآن ونقض مطاعن الرهبان (١/ ١٢٨).
(٦) «فقال عمر» من (ز) و(ص).

قال أحمد: نبّه الزَّمَخْشَرِيُّ على محبِّي الإنكار على طريق التمثيل، فإنّ التعريض داعٍ إلى التأمّل، وفيه اجتناب المجاهرة بالإنكار إبقاءً للحِشْمة، ينكر الوالد على ولده حاله بالتمثيل ليجعله منتقلًا في استقباح/ أمر المخالفة، وتبقى الحِشْمة. [١٥٠/أ]

قال: وجاء على وجه المحاكمة ليحكم بقوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] فتقوم عليه الحجة.

وقوله: ﴿أَخِى﴾ [ص: ٢٣] فإنّ الأخوة لصداقة أو دين أو شركة وخلطة يمنع الاعتداء.

وقوله: ﴿فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: المخاطبة، أي: أتاني بما لا أقدر على ذِكْره من الجدال، أو من الخطبة، أي: خطبَ فأوثر عليَّ، وهو مصدر المفاعلة؛ لأنّ الخطبة صدرت من كلّ واحد منهما.

قلتُ: هذا جاء في المثلِ المضروبِ في النِّعاج، ولم تكن فيه خطبة من مالكها إلا تقديراً، وأمّا في قصة داود فهو ممكن، وجوابُ محمودٍ الذي يأتي ليس بجيِّد على ما ستراه.

عاد كلام محمود، ومثَّلوا بالنِّعاج إشعاراً بأنّه مما يُستحيا من التَّصريح به، فالوجه إذا جعلنا الخطاب من الخطبة أن تجعل النعجة استعارةً للمرأة، كقوله: [من الكامل]

يَا شَـاةُ مَا قَنْصٌ لِـمَنْ حَلَّتْ لَهُ ....(١)

إلّا أنّ لفظَ الخلطاء يأباهُ إلّا أن يكونَ ابتداءَ تمثيلٍ من داود.

قال أحمد: إذا جُعِلَ تمثيلاً كان الذي إلى(٢) فهم داود من التَّمثيل ظاهره في

---

(١) تمام البيت:

يا شـاة ما قنـصٌ لـمَـنْ حلّتْ له حُرِمَـتْ عـليَّ وليتَها لـمْ تـحرُمِ

والبيت لعنترة. انظر: تاج العروس (٣٦/ ٤٢٣).

(٢) في (ز) و(ص): «سيتوالى».

النِّعاج والشِّياه، ثم انتقل عنه إلى فهم تمثيله بحاله، وعلى الاستعارة يكون قد فهم التحاكم في النساء استشعر أنّه المراد.

قال محمود: وإنّما صحَّ من الملائكةِ الإخبارُ بما لم يتلبّسوا به على سبيل الفرض يقول في تصوير المسألة: لي[١] أربعون شاةً ولعمر أربعون خلطناها، وليس لك ولا له شيء، وقرأ ابن مسعود: (ولي نعجة أنثى) قال: يقال: امرأة أنثى للحسناء الجميلة، أي: عريقة في لين الأنوثة، وتكثيرها كوصفهم إياها بالمكسال، قال: [من المتقارب]

فَتُورُ القِيَامِ قَطُوعُ الكَلَامِ ....[٢]

قال أحمد: وقوله: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ [ص: ٢٣] أوردَهُ لتقليلِ ما عنده وحقارته، فكيف يليق وصف ما عنده بالجنس الذي يوجب عذر خصمه في طلبه؟

ولذلك جاءت القراءةُ المشهورةُ بخلاف ذلك.

ويُجابُ عنه: بأنّ امرأة أوريا كانتْ مشهورةً بالحسن، [فاعتُمد في النعجة][٣] زيادةً في التطبيق.

قال محمود: فإن قلت: فكيف صدّق أحد الخصمين قبل سماع/ كلام الآخر؟ [١٥٠/ب]

قلت: إنّما حكمَ بعد سماعِ[٤] كلامه، لكن [حذف] اختصاراً[٥] أو تقديره إن كنتَ صادقاً فقد ظلمك.

---

(١) «لي» في (ز) و(ص).

(٢) تمام البيت:

فتورُ القيامِ قطوعُ الكلامِ تفترُّ عن ذي غروبٍ خَصِرْ

من شعر امرئ القيس. انظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر (١/ ٥٥).

(٣) «فاعتمد في النعجة» من (ع).

(٤) «بعد سماع» في (ز) و(ص). وفي الأصل «بسماع» والصواب ما أثبتناه.

(٥) «حُذف اختصاراً» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «اختصاراً»، والصواب ما أثبتناه.

وقيـل: إنّ القـصّةَ كـانتْ بيـن خليـطَي غَنَم حقيقةً، أحدهمـا مُـوسِر له نسـاء كثيـر، والآخر ذو امـرأة واحدة، وفـزع داود إنّمـا هو من[١] خوفه أنّهما كانا مغتـالَين محـتالَين إذ دخـلا في غير وقت القضاء، وذَنْب داود تصديق أحدهما قبل سماع كلام صاحبه.

قال أحمد: قـصد هذا القـائل تنـزيه داود عـن ذَنْـب تبـعته عليـه شهوة النساء فأجـرى الآيـة على ظـاهرها، وجعل الذَّنْب عجيلةً في الحكم؛ لأنّ الباعث عليها التهاب الغضب للحق، وهو أخفُّ من الأول ويؤيِّده وصية داود عليه السلام بعد ذلك بقوله: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [ص: ٢٦]، فما وردت الوصيَّة بعد ذلك إلّا والذي صدر منه من هذا النوع، والمختار: أنّ الأنبياء منزّهون عن الصغائر، والتماس المخلص لمثل هذه القصة هو الحقّ الأبلجَ والسَّبيل الأنهج[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ﴾ [ص: ٣١].

التي تقومُ على ثلاث وعلى طرف الرابع، وقيل هذا المتحتِّم، والصَّافن: الذي يجمع يديه[٣]، ووصفت بذلك؛ لأنّها تختصُّ بالعِراب الخلص غالباً، أو وصفها في حال الجري[٤] بالجودة، وفي الوقوفِ[٥] بالصُّفونِ والسُّكون؛ لأنّه من لوازم الصفون غالباً.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾ [ص: ٤٩].

---

(١) (في) في (ز)، و«من» زيادة حتى يستقيم المعنى.
(٢) البغوي (٣/ ٨٠١).
(٣) معاني القرآن للزجاج (٤/ ٣٣٠).
(٤) «الجري» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «يجري»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) «الوقوف» من (ز).

أتى به ليذكرَ عقيبه ذكراً آخر، وهو ذكرُ الجنةِ وأهلها، يقول الجاحظ في كتابه[(١)]: «هذا باب»، ثم يشرع في بابٍ آخر.

قال أحمد: يقولُ الفقيهُ عند تمامِ دليله[(٢)]: هذا دليل، الثاني كذا... إلى آخر ما في نفسه، وكذا لمّا فرغ من كلام أهل[(٣)] الجنة قال: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ ﴾ [ص: ٥٥].

[قوله تعالى]: ﴿فَزِدۡهُ عَذَابٗا ضِعۡفٗا ﴾ [ص: ٦١] وفي موضع: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ﴾ [الأحزاب: ٦٨] والقصة واحدة.

قال محمود: يدلُّ على أنّ الضعفَين اثنان من شيء واحد؛ لأنّ المراد بقوله: ﴿فَزِدۡهُ عَذَابٗا ضِعۡفٗا ﴾ المراد مثل عذابه، وقوله: ﴿ضِعۡفَيۡنِ ﴾ أي:/ عذابان[(٤)]. [١٥١/أ]

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: ٦٤] قوله: ﴿لَا مَرۡحَبَۢا بِهِمۡ ﴾ [ص: ٥٩] من قول المستكبرين، وقوله: ﴿بَلۡ أَنتُمۡ لَا مَرۡحَبَۢا بِكُمۡ ﴾ [ص: ٥٩] من قول الأتباع، فالخصومة من الجهتَين، فيوافق قوله: ﴿تَخَاصُمُ ﴾ [ص: ٦٤] خلافاً لمن قال: إنّ الكلام الأول من كلام خزنة جهنم، والثاني من كلام الأتباع، فإنّ الخصومة تكون من أحد الفريقين.

قلت: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]؛ لمّا كانت اليد لها[(٥)] تباشر الأعمال أُطلقت على ما يُباشَرُ بغيرِ اليدين، حتى قيل في عمل القلب: هذا ما عمِلَتْ يداك.

قال محمود: فرأى إبليس للنَّار فضلاً على الطِّين، وزلّ عنه أنّ الملائكة

---

(١) «كلامه» في (ز).
(٢) «كلامه بالدليل» في (ز).
(٣) «كلام أهل» في (ز).
(٤) وقال ابن مسعود: يعني حيات وأفاعي. انظر: البغوي (٢/ ٨٠٤).
(٥) «لها» ليست في (ز).

المقربين وهم أعظم منه لم يمتَنِعوا أن يسجدوا لهذا الذي استكبر عليه فقيل: ما منعك أن تسجد لهذا المخلوق لهذا[١] الذي خلقته بيدي، كما[٢] وقع لك مع أنّه امتثال لأمري كفعل الملائكة، فذكر له العلة المانعة من السجود وهو الكبر.

ومثاله: أن يأمرَ الملكُ وزيرَهُ أن يزورَ بعضَ سقّاطِ حَشَمه، فيمتنع لأجل سقوطِ ذلك، فيقال: ما منعك أن تتواضعَ لمن لا يخفى عليَّ سقوطُه؟

قال أحمد: أطال في[٣] هذه الآية فارًّا من معتقدَين: **أحدهما:** أنّ اليدين من صفة الذات أثبتها السمع، هذا مذهب الشيخ أبي الحسين[٤] والقاضي[٥]، وأبطلا حَمْلَ اليدين على القدرةِ بأنّ اليدين تثنية، وقدرة الله واحدة، وأبطلا الحمل على النعمة بأنّ نعم الله لا تحصى فكيف يعبر عنها بالتَّثنية[٦]، وأمّا غيرهما من أهل السُّنّة كإمام الحرمَين[٧] وغيره فأجاز الحمل على النعمة والقدرة.

وأجاب عما ذكراه بأنّ المرادَ نعمةُ الدُّنيا والآخرة، فبهذا يتحقَّقُ تفضيلُه على إبليس؛ إذ لم يخلق لنعمة الآخرة، وقد يُراد بالتثنية التعظيم.

والمعتقَدُ الثاني: أنّ النبيّ أفضل من الملك، والزَّمَخْشَرِيّ شديد التعصُّب فيه؛

---

(١) «لهذا» ليست في (ز).
(٢) «فما» في (ز).
(٣) «في» ليست في (ز).
(٤) أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي توفي سنة (٥٠٠هـ). انظر: معجم شيوخ ابن عساكر (١/ ٤٥٠) والإعجاز البياني للقرآن (١/ ٣٠٠).
(٥) القاضي أبو بكر الباقلاني توفي سنة (٤٠٣هـ). إعجاز القرآن والبلاغة (١/ ١٠٦).
(٦) مقالات الإسلاميين (٢١٧ - ٢١٨).
(٧) إمام الحرمَين الجويني عبد الملك بن عبد الله تُوفي سنة (٤٧٨هـ) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٥)، والأعلام (٢/ ١١).

[١٥١/ ب]فلا جرم مثل قصة آدم في انحطاط رتبته ببعض سُقَّاط الحَشَم مثالًا/ لآدم الذي هو عنصر الأنبياء، وأقام لإبليس عذره وصحّح اعتقاده في أنّه أفضل من آدم.

وإنّما غلطَ من جهة أنّه لم يجعل نفسه أسوة الملائكة مع علمهم بأنّ آدم ساقط المَنزِلة، والمراد ضدّ ما ذكره الزَّمَخْشَرِي، وهو تعظيم معصية إبليس حيث لم يُعظّم مَنْ كَرَّمَهُ الله عليه وخلقه بيديه، وذلك تعظيم لا تحقير، وفي حديث الشفاعة يقولون: «أَنْتَ آدَمُ خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ وأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ»(١) وذلك كلّه تعظيم لآدم وخصائصه.



(١) انظر: أمالي ابن سمعون (١/ ٢٩).

ومن سورة الزُّمر

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى مَنۡ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

قال محمود: يؤيِّدُ[١] منعَ الألطافَ تسجيلًا عليهِ كأنّه[٢] لا عليه أنّه لا يهديهم، وأنّهم عنده من الهالكين.

قال أحمد: يجِبُ حملُ الآية على ظاهرها، فالله خالق الإيمان والضلال.

قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّـٰرُ﴾ [الزمر: ٥].

قال محمود: للتائبين.

قال أحمد: ولمن شاء من المُصِرِّين ما دون الشِّرك على ما سبق.

قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ﴾ [الزمر: ٦].

عطف بثُم؛ لأنّ الخلق الأول: فيه[٣] تشعَّبتْ أنفسٌ كثيرةٌ من نسلِ آدم وصار عادةً، والثاني: خلقُ حوّاءَ من قُصَيراه[٤]، ولم تَصِرْ عادةً فكانت أعجب، فعطفها لتراخي الرتبة.

قال أحمد: منعه من حمل ثُمَّ على الزمان أنّها وقعتْ من خلق الذُّرية، وخلق

---

(١) «يريد» في (ز)، وفي (ع) «يؤيد».

(٢) «بأنه» في (ز).

(٣) «منه» في (ز)، وفي (ع) «فيه».

(٤) وفي عمدة القاري (٣٢/ ١٣٤): «قال مقاتل بن سليمان: نام آدم نومةً في الجنة، فخُلقت حواء من قصيراه من شقه الأيمن من غير أن يتألم...».

حواء، وخلقها متقدِّم على الذُّريّة، وجعلها في وجه متعلِّقة بواحدة، أي: خلقكم من نفس واحدة(١)، ثم جعل منها زوجها، فتكون لترتيب الوجود.

قال محمود: إنّما جعلَ الأنعام منزلةً؛ لأنّ قضاياه موصوفةٌ بالنُّزول من السماء؛ لأنّها مكتوبة في اللّوح، أو لأنّ الأنعامَ لا تعيش إلّا بالنبات، وهو لا يقوم إلّا بالماء فكأنّه أنزلها.

قال أحمد: من هذا النمط قول الراجز: [من الرجز]

أَسْنِمَـةُ الآبَـالِ فـي سَحَـابِهْ ....

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

لا يريده لعباده كلّهم. ثم قال: ولقد تمحَّل بعض الغواة ليثبتَ لله ما نفاه عن نفسه من رضى الكفر فقال: هذا عام أُريد به الخاص.

[١٥٢/أ] والمراد: عباده الذين للشّيطان عليهم سلطان؛ لقوله:/ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

قال أحمد: إنّ المُصِرَّ على قلبه رَيْنٌ، وفي ميزان نظره غَيْنٌ، فلا يخفى أنّ وجود المشروط قبل الشرط مُمْتَنِعٌ عقلاً ونقلاً، فإرادة الله الشكر تقدِمة لوجوده منهم، فكيف يسوغُ حملُ الرِّضى على الإرادة، وقد جعلَ في الآية شرطاً وخبراً، وجعلَ وقوع الشُّكر شرطاً والرضى جزاءً؟ فيلزم تقدم الشكر على الإرادة.

والزَّمَخْشَرِيُّ أحد من يقول: إذا كان الجزاء ماضياً محضاً لزمته الفاء، تقول: إنْ تكرِمْني فقد أكرمْتُكَ.

قيل: وقد عُرِّيت الآيةُ عن الحرفَين المذكورين، على أنّه لا بدّ من تأويلٍ يصحِّح

---

(١) «واحدة» من (ز). وفي الأصل «وحدث» والصواب ما أثبتناه.

الشّرطية، فإذا بطل حَمْلُ الرِّضى على الإرادة؛ تعيَّن حمله على المجازاة على الشكر بالكرامة، أي: إن تشكروا يجزكم عليه جزاءَ المرضي عنه، والمجازاة مستقلة بالنسبة إلى الشكر، ومثله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ﴾ [الزمر: ٧] ولا يجازي عليه جزاء الراضي للمرضي عليه، بل جزاء المغضوب عليه.

قوله تعالى: ﴿وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩].

قال محمود: سُئل الحسنُ عمَّن[1] يستمر على المعاصي، ويرجو، قال: هذا تَمنٍّ، وإنّما الرجاء ما في هذه الآية: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩] الآية.

قال أحمد: كلامُ الحَسَنِ صحيحٌ أراد به الزَّمَخْشَرِيُّ باطلاً.

فمـرادُ الحَـسَنِ أنّ حق المُـصرِّ أن يـغلب خـوفه رجـاءه، ولم يُـرِدْ إقناطَه من رحمة الله، ويظهر من حال الزَّمَخْشَرِي واعتقاده أنّ هذا العاصي لا يدخل الجنة، فلا وجه لرجائه، فأورد قول الحسن رمزاً لهذه العقيدة، فلا ينفع القانِتَ قُنوتُه إذا أودى به قنُوطه.

قال محمود: إنّما عطف: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢] على قوله: ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ﴾ [الزمر: ١١] وكلاهما واحد؛ لاختلاف جهتهما، فالأول للتكليف به، والثاني ليُحرِزَ قصَب[2] السبق، فنزل ذلك منزلة اختلافهما، وأجاز في اللاّم أن تكون تعليلًا وأنْ تكون مزيدةً.

قال أحمد: ولا تُزادُ إلّا مع (أنْ) دون صريح الاسم عِوَضاً عما تُرك من وجه استعمال الكلام، كما زادوا السِّين في استطاع عوضاً عن الأصل[3] وهو أطوع، ويشهد لزيادتها/ ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النمل: ٩١] بغير لامٍ وأحسن من ذلك أن [١٥٢/ ب]

---

(١) في الأصل: «عن»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) «لتحرز قصبات» في (ز).

(٣) «الأصل» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «الأهل»، والصواب ما أثبتناه.

تكون للتمييز عن الملوك الذين يأمرون بما لا يفعلون، فبيّن أنّه أول من يفعل ما أُمر به.

قلت[1]: قوله: إنّها لا تُزاد إلّا مع أن ليس بصحيح فمن مسائلها: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾[2] [غافر: ٦٦] فلو اقتصر على أنّها لا تُزادُ مع الاسم الصَّريحِ لكان أوجه.

قال محمود: إنّما كرر قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤] لما فيه من التغاير.

فالأول: إخبارٌ عن العبادة والإخلاص، **والثاني**: إخبارٌ بأنّه خصّ الله وحده بالعبادة مخلصاً له، وكذلكَ قدّم المعبود في الثاني وأخّره في الأول؛ لأنّ الأول في الفاعل، والثاني فيمن فُعل لأجله، ولذا رتب عليه: ﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ١٥].

قال أحمد: قَوِيَ معنى الحَصْر الذي أفادَهُ التّقديمُ بقوله: ﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾؛ لأنّه لما قابله بعدم الحصر[3] أوجبَ كونَهُ للحصر.

قال محمود: بوُلِغ في خُسرانهم باستئناف جملته واستفتاحها بِحرفي التنبيه والتأكيد، وتوسيط الفصل وتعريف الخسران ووصفه بالمبين.

وفي الطاغوت وجوهٌ بين المبالغات: تسميةٌ بالمصدر، وبناؤه على فعلوت للمبالغة، كالرّحموت والرهبوت والملكوت، وتقديمُ لامِهِ على عينِه ليفيدَ اختصاصَه بالشيطان، ثم قال: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ﴾ [الزمر: ١٨] فدخل تحته اختيارُ أجود المذاهبِ وأثبتها دليلاً.

ولا يكون كما قيل: ولا تكنْ مثلَ عَيْرِ قيدِ فانقادا[4]، يريدُ التّقليد.

---

(١) في الأصل: «قوله تعالى» وهو سهوٌ من الناسخ، والمثبت كما في سائر النسخ.

(٢) في الأصل: «لا يسلم»، وهو تحريف.

(٣) «كونه للحصر» في (ز).

(٤) هذا مثل عربيّ يقصد به اتباع وتقليد المقلد. انظر: أضواء البيان (٧/ ٣١١).

قال أحمد: ملأ كتابه من العقائدِ الفاسدة، وهو يظنُّ أنّه قد أجاد، فلا مطمعَ في رجوعه عن ضلاله، نسألُ الله العصمة.

قال محمود: أصلُ الكلامِ أَفَمَنْ[1] حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ[2] أفأنت[3] تنقذه[4]؟! فدخلتْ همزةُ الإنكار على الشّرط ثم فاءُ العطفِ على محذوفٍ؛ أي: أنت مالكُ أمرهم، وكرر الهمزةَ مع الجوانبِ تأكيداً للإنكار، وأوقعَ من في النار موقع الضمير المتصل في قوله: ﴿تُنقِذُ﴾ [الزمر: ١٩] ثم قال: ﴿ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ/ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، ولم يقلْ إلى ذكر رحمة الله؛ لأنّها سبقتْ غضبَه، فإذا ذُكر الله لم يخطر بالبال إلّا كونه رؤوفاً رحيماً. [١٥٣/أ]

وأفردَ الجلودَ أوّلاً، وأعادها مع القلوب ثانياً؛ لذكرِهِ الخشيةَ التي محلُّها القلبُ أوّلاً، فأغنى ذكرُها عن ذكر محلِّها، وعند الرحمة تُستبدَلُ قلوبهم بالرحمة رجاءً، وجلودُهم بالاقشعرار ليناً، وأول قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[الزمر: ٢٣] بما يعتقده.

وعندنا هو على ظاهره، وقوله: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ﴾ [الزمر: ٢٤] محذوف الجزاء؛ أي: كمَنْ لا يتّقي، واتِّقاؤه بوجهه خلافَ المعهودِ في الدُّنيا من وقاية الوجه الأعزِّ بكلِّ ما أمكنَ من الأعضاء، والمُلقى في النار مغلولٌ لا يستطيع ذلك.

قال أحمد: لم يقصد الاتِّقاء بوجهه، لكنّه ما وجدَ ما يتّقي به النارَ غير وجهه، ولو وجد لفعل، فحالُهُ كحالِ من يتقي بوجهه، فسمّاه متقياً بوجهه مجازاً تمثيليًّا.

قال محمود: والعُدُول عن قوله: غير معوج إلى ﴿غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]؛

---

(١) في الأصل: «من»، والمثبت كما في سائر النسخ.

(٢) سورة الزمر الآية: ١٩.

(٣) «أفأنت» في (ز). وفي الأصل «فأنت» والصواب ما أثبتناه.

(٤) «تنقذ» في (ز).

ليتبيّن أنّه من العِوَج ـ بكسر العين ـ الخاص بالمعاني، ومُعوَجّ يصح من المفتوح والمكسور، ولأنّ عبارة الآية أمدح وأسهب فاختيرت.

قال أحمد: تـقدّم له في (طـه) الاعتذارُ عن استعمـال العِـوَج المكسـور في الأشخاص في قوله: ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ [طه: ١٠٨] بأنّ الأشياء التي تستوي في العادة لا تخلو عن عوج، وإنْ دقّ عن البصر(١) ينفردُ بإدراكه العقل.

وبيّن أنّ الأرض لو بلغتْ من الاستواء إلى الحدِّ الذي لا يدرك العقل فيه خللاً(٢)، فعبّر عنه بالمكسورِ العين؛ لكونه شبيهاً بالمعاني.

قال محمود: قرئ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزمر: ٣١]. و(مائت)، والفرقُ أنّ ميتاً صفة لازمة كسيد، ومائت صفة حادثة، تقول: زيد مائت غداً، أي: سيموت، كما تقول: سائد غداً، أي: سيسود.

قال أحمد: فاستعمالُ ميِّت مجازٌ؛ إذ الخطابُ مع الأحياء، ومائت حقيقة، إذ لا يعطي اسم الفاعل حال الخطاب.

قلت: وَهِمَ أحمد فيه، و(مائتٌ) أيضاً مجاز، فإنّ اسم الفاعل حقيقة(٣) عند بقاء ما اشتُقّ منه اسم الفاعل، والمختارُ أنّ استعمالَهُ فيما مضى مجاز، وأما استعمالُهُ/ [١٥٣/ب] في المستقبل فمجازٌ بلا خلافٍ بين(٤) الأصوليِّين(٥).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]. هو في الوعيد نظير: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] في الوعد.

---

(١) في الأصل: «البصير» و«البصر» من (ز).
(٢) «خللًا» في (ز). في الأصل «جدلًا» والصواب ما أثبتناه.
(٣) «أيضاً حقيقة» في (ز).
(٤) «عند» في (ز).
(٥) انظر: روح المعاني (٣٣/ ٢٦٣)، والبحر المحيط (٧/ ٤٠٨).

وقال: قوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ [الزمر: ٤٩] أي: على عِلْمٍ من الله بي وباستحقاقي، أو على عِلْمٍ مني بوجوهِ الكَسْب، كما قال فرعون: ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٧٨].

قال أحمد: كذلك يقول هو وإخوانه القدرية: إنّ الإثابة على الله واجبةٌ يؤتاها على علمٍ من الله باستحقاقه[١]، حتّى قال: ﴿وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [سبأ: ١] في سبأ ما قد ذكرته عنه، لكن صدقَ الله بقوله: ﴿بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ﴾ [الزمر: ٤٩] إنّما سَلِمَ منها أهلُ السنة الذين جعلوا الثّوابَ فضلاً لا استحقاقاً؛ تصديقاً لقوله ﷺ: «ولا أنا إلا أن يتغمّدني الله برحمته»[٢].

قال محمود: قال في هذه الآية: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [الزمر: ٤٩] وفي أول السُّورة: ﴿وَإِذَا مَسَّ﴾ [الزمر: ٨] بالواو؛ لأنّ[٣] هذه الآية مسبَّبة عما قبلها، أي: هم مشمئزُّون من ذكر الله مستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مسّ أحدُهم[٤] ضُرٌّ دعا، وما بين الآيتَين من دعاء الرسول مؤكّد الوعيد، وما بعدها من الوعيد على الاشمئزاز، والآية أول السُّورة جملة ناسبتْ ما قبلَها، فعُطِفَتْ بالواو نحو: قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو، وإنّما كان اشمئزازُهم من ذكر الله سبباً لدعائهم عند الشدة، وإن كان مقتضياً لضده؛ لأنّك تقول: زيدٌ مؤمنٌ بالله، فإذا مسّه الضُّرُّ، التجأ إلى الله؛ فهذا سببٌ ظاهر، وتقول[٥]: زيدٌ كافرٌ[٦] بالله، فإذا مسّه ضرٌّ التجأ إلى الله، أقمْتَ كُفْره مقامَ الإيمان في جعله سبباً للالتجاءِ إلى الله، أتيتَ بما عكسَهُ الكافر تعجُّباً منه وإنكاراً له.

---

(١) انظر: آراء المعتزلة الأصولية (١١٧).
(٢) إسناده صحيح على شرط الشيخَين. انظر: صحيح ابن حبان (٢/ ٦٠).
(٣) في الأصل: «ولأن»، والمثبت من (ز) و(ص).
(٤) «منهم» من (ص).
(٥) «تقول» من (ز) وفي الأصل «يقول» والصواب ما أثبتناه.
(٦) في الأصل: «كَاف»، والمثبت من (ز) و(ص).

قال أحمد: هذا كلام ما فهمَهُ[١] غريرٌ، فضلًا عن مُنشِئه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ﴾[الزمر: ٦٠].

فدعـوا له شركـاء وولـداً ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠] ولا يـبعد عنـهم قومٌ نسبوهُ إلى القبائح، وأن يخلق خلقاً لا لغرض، وأن يعذّب بريئاً، ويكلّف ما لا يُطاق، ويجسِّمونه بكونه مرئياً معايَناً مدرَكاً بالحاسة، ويثبِّتون له يداً وقدماً وجنباً[٢]، ويتستَّرون بالبلكفة[٣] ويجعلون له/ أنداداً بإثباتهم معه قدماء[٤]. [١٥٤/ ب]

قال أحمد: عدا طورَهُ فنقيم عليه حد الرّدِّ؛ لأنّه قد أبدى صفحته.

أما نسبةُ أهل السُّنة إلى أنّهم ينسِبُون القبائحَ إلى الله، فلم ينسبوا إليه قبيحاً، فإنّ التصرُّفات في المُلْكِ لا توصفُ بالقبح، وفي هذه السورة[٥] ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢].

وأمّا هو وإخوانُهُ فيقولون: ليس خالقُ كلِّ شيء؛ لأنّ أفعالَ العباد شيء، وليس مخلوقاً له عندهم، ويخلق لا بغرض[٦]؛ لأنّه الفعَّال لما يشاء، وعندهم ليس فعّالًا لما يشاء، بل لأنّ الفعل إما مُنْطَوٍ على مصلحة فيجب عليه فعله، أو مفسدة فيجب عليه تركه، فأين أثر المشيئة له[٧]؟

---

(١) في (ص): «فاهمه».
(٢) «وجسماً وجنباً» في (ز).
(٣) البَلْكَفَةَ: هـي من قـول أهل السنة بلا كيـف، وقد تستر بها كلّ من جـعل الله جسماً سبحـانه وتعالى، وبها أخذ الزمخشري وفرق كثيرة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٥)، والكليّات لأبي البقاء (١/ ٨٦).
(٤) انظر: روح المعاني (٩/ ٤٧).
(٥) في الأصل: «الصورة» والمثبت من سائر النسخ.
(٦) «لغرض» في (ز).
(٧) انظر: آراء المعتزلة (١٠٨).

وأمّا اعتقادُ تكليفِ ما لا يُطاقُ تظليماً فباطل؛ لأنّه من لازمَ خَلْقَ الله الأعمال، ولازمَ الحقَّ حق، وإنّما الظُّلمُ التصرُّفُ في مِلْكِ الغير بغير إذنه.

وقوله: يجوّزون الآلة لا لغرض، فما يقول في إيلام البهائم والأطفال، وليس بسبب سابق ولا في البهائم لثواب لاحق، وأمّا الرّوايةُ التي دلّ عليها قول النبيّ الصادق ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَونَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»[1]، نصٌّ لا يقبل التأويلَ بالتهاويل، والتستر بالبلكفة ستر لا تستُّر، وليس كالتهتُّك بالباطل الذي اعتمده.

وتعريضه بأنّهم أثبتوا قدماً، بأنّهم أثبتُوا لله صفاتِ الكمال كلًّا، والله ما جعل له أنداداً إلّا القدرية الذين جعلوا أنفسهم يخلقون ما يريدون، على خلاف مراد ربِّهم تعالى حتّى شاء ما لم يكن، وكان ما لم يشأ، فمَنْ أثبتَ من صفاتِ الله ما شهد به كتابه، فلا طعن عليه ولو كره الكافرون.

أما إثباتُ القدم واليد والجنب ففرية لم يقل بها أحد من أهل السنة، وإنّما أثبت القاضي[2] صفاتٍ سمعيةً وردت في القرآن، ولم يتجاوز في إثباتها ما وردتْ به السُّنة، وغيره حمل اليد على النِّعمة والقدرة، والوجه على الذات، فلا وجه لإساءة أدبه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ [الزمر: ٦٦].

أصلُ الكلامِ إنْ كنتَ عابداً فاعبد/ الله، فحذفَ وجعلَ تقديمَ المفعولِ عوضاً عنه. [١٥٤/ ب]

قال أحمد: مقتضى كلام سيبويه أنّ الأصل بنيّة فاعبدوا الله، فحذفوا الفعل الأول اختصاراً فاستكبروا الابتداء بالفاء ومِنْ شأنها التوسط فقدموا المفعول،

---

(١) رواه البخاري في صحيحه باب فضل صلاة الفجر (١/ ١١٥).

(٢) هو القاضي أبو بكر الباقلاني.

وصارتْ ألفاً متوسطة لفظاً ودالة على المحذوف، وليضافَ[١] إليها فائدةُ الحصر؛ لإشعار التقديم بالاختصاص.

قوله عز وجل: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال محمود: الغرضُ تصويرُ عظمته وكنه جلاله من غير ذهابٍ بالقبضة واليمين إلى حقيقة أو مجاز، وكذا الحديث: «إن حبراً من اليهود قال: إن الله يمسك السماوات على إصبع[٢]...» الحديث[٣]، فضحك رسول[٤] الله ﷺ تعجُّباً ممّا قال الحبر، وإنّما ضحك أفصحُ العرب؛ لأنّه فهم منه ما فهمه علماءُ البيانِ من غير إمساك، ولا يد، بل فهم من أول وهلة الزبدة والخلاصة، وهي الدلالة على القدرة الباهرة على طريقة التخييل، وأكثرُ كلامِ الأنبياء والكتبِ السّماويةِ تخييلٌ زلَّتْ فيه الأقلامُ[٥] قديماً.

قال أحمد: ذكرَ التّخييلَ وهي عبارةٌ موهِمة[٦] تقدَّمَ إنكارُها[٧].



(١) «ولينضاف» في الأصل، والأفصح ما أثبتناه، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وانظر: جامع الأصول (٢/ ٣٣٨).

(٣) «الحديث» ليست في (ز).

(٤) «النبيّ» في (ز).

(٥) «الأقدام» في (ز).

(٦) «موهمة» في (ز). وفي الأصل «مموهة» والصواب ما أثبتناه.

(٧) تقدم إنكارها عند الآية ١٥ من سورة الإسراء.

سورة غافر

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣].

معرفة؛ لأنّه صفةٌ لازمة، وليستْ لحدوثِ[١] الفعلِ حالًا أو استقبالًا.

وأمّا ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ فلا شكّ[٢] أنّ إضافته غير حقيقية؛ لأنّه من الصِّفات المشبَّهة، فجعله الزّجاجُ بدلاً، وانفرادُ البدل من الصِّفات ينبو ظاهراً، فجميعها أبدال غيرُ أوصافٍ[٣] لوقوعِ هذه النكرة.

قال أحمد: وهذا كما يُقتضَى بالخاصّ على العام؛ لأنّه جمع بين الدليلَين، وفيه وجهٌ أن يكون صفاتٍ[٤] معارفَ، ويكون ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ محذوفَ الألف واللام؛ ليجانسَ ما قبله، وقال الخليلُ[٥] في قولهم: ما يحسُنُ بالرجل مثلك وبالرجل خير منك أن يفعل كذا: إنّه على [نية][٦] الألف واللام[٧]، وأجاز وجهاً آخر أن تكون صفةً قُصِد تنكيرُها/ لما في الإبهام من الدلالة على فَرَطِ الشِّدة، ولعلّ هذه النكتةَ هي الداعيةُ [١٥٥/أ]
إلى اختيارِ البدل[٨] إذا سُلِكَتْ طريقةُ الإبدال، والواو في ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ [غافر: ٣]

---

(١) «لحدوث» من (ز). وفي الأصل «بحدوث»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «إشكال» في (ز).
(٣) «صفات» في (ز).
(٤) «الصفات» في (ز).
(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ). انظر: الأعلام (٢/ ٣١٤).
(٦) زيادة من سائر النسخ.
(٧) «اللام» في (ز).
(٨) «البدل» في (ز) و(ص) وفي الأصل «البلد» والصواب ما أثبتناه.

أفادتْ رحمتي الجمع من مغفرةِ[١] الذّنبِ وقبول التوب[٢].

قال محمود: الجدال المذمومُ هو الجدالُ بالباطل؛ لإدحاض[٣] الحق، وإطفاء نور الله؛ فلذلك قال: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

أمّا الجدال لإيضاحِ الملتبس وحلِّ المشكل، وردّ أهل الزيغ، فأعظمُ جهادٍ في سبيل الله، وعلى هذا يُحمَلُ قوله عليه الصلاة والسلام: «**إن جدالاً في القرآن كفر**»[٤].

قال محمود: وإنّما قال في حملة العرش: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧] ـ ولا يخفى على أحدٍ إيمانهم ـ؛ إظهاراً لشرف الإيمان، كما وصف الأنبياء بالصّلاح في غير موضعٍ من كتابه لذلك، وكما عقّبَ أفعال البرِّ بقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧].

وفائدة أخرى: أنّه لو كانَ جسماً لكانَ حملة العَرْشِ ومن حولَهُ مشاهدين لا مُصدِّقين؛ لأنّ الإيمانَ إنّما هو بالغيب، فعُلم أنّ الإيمانَ في هذا لا يكونُ إلّا بالعلم واليقين.

وفيه تنبيهٌ: على أنّ الإيمانَ يجبُ أن يكونَ أقوى داعٍ إلى النُّصحِ والشَّفقةِ وإنِ اختلفت الأجناسُ وتناءتِ الأماكن، كما رأيتَ من حول العرش لمن فوقَ الأرضِ الاشتراكَ في الإيمان.

قال أحمد: استدلالُهُ على أنّه لا يشاهدون[٥] لقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٧]

---

(١) «مغفرة» في (ز) و(ص)، وفي الأصل: «مغرفة».
(٢) انظر: البغوي (٢/ ٨١٦).
(٣) «لإدحاض الحق» إلى قوله: «بالباطل» ليست في (ز).
(٤) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١٧/ ١١)، والحديث: رواه أبو هريرة مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٥٨)، والمستدرك (٢/ ٢٢٣)، وانظر: كتاب تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٢١٦).
(٥) «يشاهدون» في (ز)، وفي الأصل «شاهد»، والصواب ما أثبتناه.

لا يصح؛ لأنّ الإيمانَ هو للتّصديق، ولا يُشترَط فيه غيبة المصدِّق به بدليلِ الإيمان بالآياتِ المشاهدة من انشقاقِ القمر(١)، وقلبِ للعصا(٢).

قلت: الإيمانُ بالآياتِ المشاهدة ليس إيماناً بوجودها، بل إيماناً بأنّها دالةٌ على صدق النبيّ المتحدِّي بها.

عادَ كلامُ أحمد قال: في قلب محمود مرضٌ وهميٌّ(٣)، ولكن جاوز للغرض، وقصده نفي صحة الرؤية قوله: لو كانت الرؤية صحيحةً لرأته حَمَلةُ العرش، لا يلزم؛ فالرؤية عبارةٌ عن إدراكٍ يخلقه الله، ويجوزُ ألّا يخلقَ لهم رؤية هذا الإدراك.

قال محمود:/ [قوله تعالى]: ﴿وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]. [١٥٥/ب]

ثُم ذكرَ أثرَ الرّحمةِ ولم يذكرْ أثرَ العِلْم؛ لأنّه أراد: فاغفِرْ للذين علمْتَ منهم التوبة برحمتك.

﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾: الذي لا يفعل شيئاً إلا بمراعاةِ الحِكْمة، ﴿وَقِهِمُ﴾ جزاء السيئات؛ أي: الصغائر والكبائر بالتوبة، وفائدةُ الاستغفارِ لمن تاب، وقد وعد بالمغفرةِ كفائدةِ الشفاعةِ في زيادةِ الكرامة.

قال أحمد: أخطأ من وجوهٍ [أُخَر أحدها](٤): اعتقاد وجوبِ مراعاةِ المصلحة.

---

(١) عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه حدثهم أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آيةً، فأراهم انشقاق القمر. رواه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٠٦).

(٢) قلب العصا حيةً كان لسيدنا موسى عليه السلام معجزةً وتأييداً من الله عز وجل. انظر: سبل الهدى والرشاد (٩/ ٤٠٥).

(٣) «وهمي» من (ز). وفي الأصل «فرمى» والصواب ما أثبتناه.

(٤) زيادة من (ز).

واعتقادُ أنّ اجتنابَ الكبائر يكفِّر الصغائر وجوباً من غير توبة. واعتقادُ امتناعِ غفرانِ الكبائرِ بلا توبة، واعتقادُ وجوبِ قبول التوبة على الله، وجَحْدُ الشّفاعةِ في العفو، وأفصحُ ما فيه وأقبحُهُ قوله: إنّ المرادَ بالاستغفارِ زيادة الكرامة، مع أنّ صريح السؤال إنّما هو المغفرة ووقاية عذاب الجحيم.

قال محمود: إحدى الإماتتين في قوله: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١](١) إيجادُهم أمواتاً، والثانية عند الأجل، وتسميةُ الإيجادِ موتاً هو كما يقال: سبحانَ من صغَّر جسم البعوضة، وكبَّر جسمَ الفيل، ويقال: الحفّار ضيّق فَمَ الرَّكيّة، ووسّعَ أسفلها، وليس ثَمَّ نقل من صغر إلى كبر، ولا من ضيق إلى سعة، ولا عكسه، إنّما أُريد الإنشاء على هذه الصفات، فجعلت اختياره(٢) أحد الجائزَين مع التمكن من الآخر صرفاً عن الآخر.

وأعاد أحمد ذكر مسألة الأُوزّتَين المذكورة في سورة البقرة عند قوله: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] فجدَّد به عهداً.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١].

أي: هل إلى نوعٍ من الخروج سريع أو بطيءٍ سبيل قط، أم اليأس واقع، وهي حالُ من غلبَ عليه اليأس، فقال ذلك حيرةً، فقيل: ذلكم التحيُّر بسببِ أنّه إذا دُعِيَ الله [وحده كفرتم](٣).

قال أحمد: وعلى هذا بنى الشعراء قولهم: [من مجزوء الرّمل]

هَـلْ إِلَى [نَجْـدٍ] رَسُـولُ أَمْ عَلَى الخَيْفِ(٤) نُزُولُ(٥)

---

(١) قوله: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾) ليست في (ز).

(٢) «اختيار» في (ز).

(٣) زيادة من سائر النسخ.

(٤) هو بطحاء مكة، وقيل: مبتدأ الأبطح، وهو الحقيقة فيه؛ لأن أصلها ما انحدر من الجبل وارتفع من المسيل. انظر: معجم البلدان (٣/ ٥٠٠).

(٥) وقد عنون لهذا المقام صاحب إعراب القرآن لهذه المسألة بقوله: الاستفهام بمعنى اليأس، =

أي: أنّ هذا أمرٌ غَلَبَ فيه اليأسُ على الطمع.

قلت: ليس المثالُ الذي ذكرَهُ أحمدُ بمطابق؛ فإنّ في الآيةِ خروجاً[1] وسبيلًا نكرتان، أي: لا طريقَ من الطّرقِ إلى نوعٍ من الخروج،/ وفي الشعر: الخيف، ونجد [١٥٦/أ] معرفتان، لكن حصلَ اليأسُ في أحدِ الأمرين دون الثاني.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]. فيُحتمل أن يكونَ المنفيُّ الشفيعَ الموصوفَ بالطاعة، وأن يكونَ المنفيُّ الصفة.

قال أحمد: نفيُ المجموعِ يصحُّ بنفي جزئه وبنفي كله.

قال محمود: فإن كان المرادُ نفيَ الأمرَين؛ فذِكْرُ الصِّفةِ كالعلّة لنفي الذات، أي: لا طاعة فلا شفاعة، أو لا ذات فلا صفة.

قال أحمد: فيكونُ النفيُ مرّتَين من وجهَين مختلفَين.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩].

إمّا صفةُ النظرة، أو مصدرٌ كالعاقبة، ولا يجوزُ أنْ يكونَ المرادُ الخائنة من الأعين؛ لأنّها في مقابلةِ نفسِ الصُّدور، لا ما تخفيه الصُّدور، وعلى الأول يتطابق[2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾[غافر: ٢٦].

كان إذا همّ بقتله كفَوه، قالوا: هذا ممّا لا يُخاف، هو ساحر، إنّما يقاومه ساحرٌ مثله، فيظنُّون إذا قتلته إنّما قتلته خوفاً منه، والظاهر أنّه كان عالماً بنبوته خائفاً من

= وأورد هذا الشعر في هذا المقام. انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٨/ ٤٥٢).

(١) «خروجاً» وهو الصواب؛ لأنه اسم إنّ. وفي الأصل «خروج» والصواب ما ذكرناه.

(٢) قال مجاهد: نظر الأعين إلى ما نهى الله عنه. انظر: البغوي (٢/ ٨١٩).

قتله، راغباً في إهلاكه لولا الجزع، وأراد أن يكتم خوفه[(١)] منه، قوله: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٦]، وهذا من شقائه[(٢)].

قال أحمد: هو مثل قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء: ٥٤] يوهم قلة الاحتفال بهم، وأنّ قتالهم إنّما هو لأجل أنّهم لنا غائظون، ومن عادتنا الحذر على دولتنا بحسن التحفظ وحماية حوزة المملكة، ولقد كذب، كان فؤادُهُ مملوءاً رعباً.

قال محمود: الرّجلُ[(٣)] المؤمنُ من آل فرعون[(٤)].

وقيل: من آل فرعون متعلّقٌ بـ(يكتم)، وكان من بني إسرائيل، وهو بعيد؛ لأنّ إيمانَ بني إسرائيل كان فاشياً ثم قوّى المؤمنُ قولَ موسى بأنه جاء بالبينات، وبدأ بتقدير كونه كاذباً؛ لأنّه أقرب إلى إصغائهم، وليبعد كونه متعصباً[(٥)]؛ إذ هو كلام من لم يعطه حقه؛ ولهذا قال في قسم الصِّدق: ﴿يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]، وإنّما يصيبهم على تقدير الصِّدق الكل لا البعض.

قال أحمد: نظيرُ تقديم الكاذب: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦]/ قدّم ما يصدق المرأة لرفع التُّهمةِ وإبعاد الظن، ولم [١٥٦/ب] يضره تأخير المقصدِ لهذه الفائدة، وقريب منه: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦] ويقال: إنّه لمّا أتى إلى وعاء أخيه قال: ما هذا بوجهِ سارقٍ ليبعد التُّهمة، فقالوا: لا بدّ من تفتيشِ وعائه.

---

(١) «بقوله: ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ ليكفوه فينسب الانكفاف إليه لا إلى خوفه، ويدل على خوفه منه» في (ص) و(ز).

(٢) «تويهاته» في (ز).

(٣) «إن الرجل» في (ز).

(٤) اختلفوا في هذا المؤمن، قال مقاتل والسُّدِّي: كان قبطياً ابن عم فرعون، وقال قوم: كان إسرائيلياً، وكان اسمه حزبيل عند ابن عباس وأكثر العلماء. انظر: البغوي (٢/ ٨١٩).

(٥) «متعصباً متغرضاً» في (ز).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]. ويجوزُ أن يكون في معنى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وهذا أبلغ؛ لتنكير ظلماً، وإذا لم يرد الظلم كان عن فعله أبعد، قال: ويجوزُ أن يكونَ ولا يريد[١] لعباده أن يظلموا؛ لأنّه ذمَّهم على كونهم ظالمين.

قال أحمد: هذا من الطِّراز الأول، وقد سبقَ من إبطاله[٢] ما يُغنِي عن إعادته.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [غافر: ٣٥].

بدل مِنْ ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ [غافر: ٣٤] فحملَ البدلَ على المعنى، والضميرَ على اللّفظ، وفاعلُ كبُر ضميرُ يجادلون.

قال أحمد: فيما ذكره عودٌ إلى لفظ من بعد معاملة معناها، وأهل العربية يجتنبونه، فالأَوْلى ألّا يُعتمَدَ في إعرابِ القرآن.

والصواب: أنّ فاعل كبُر ضميرُ مصدرِ يجادلون، أي: كبُر جدالُهم مقتاً.

أو يجعل الذين مبتدأً بتقدير حذفِ المضاف، أي: جدال الذين يجادلون، والضمير في كبُر يعود إلى الجدال المحذوف، والجملة[٣] مبتدأ وخبر، ومثله في حذف المضاف، وعود الضَّمير إليه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٩] في أحدِ تأويلَيه، ومثله كثير، وفيه[٤] وجوهٌ توجِبُ السّلامةَ عما ذكره محمود، فالأَوْلى العُدولُ عنه.

قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [غافر: ٤٢].

---

(١) في الأصل: «يريده»، والمثبت من سائر النسخ.

(٢) «بطلانه» في (ز).

(٣) «والجملة» في (ز) و(ص). وفي الأصل «الجملة» والصواب ما أثبتناه.

(٤) «وفيه» في (ز)، وفي الأصل «ومنه» والصواب ما أثبتناه.

قال محمود: إرادتُهُ نفيُ المعلوم، أي: ما ليس بإله، فكيف يصحُّ أن يعلم إلهاً؟

قال أحمد: هو مثل: [من الطويل]

عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهتَدى بِمَنَارِهِ[1] ....

أي: لا منارَ له فيُهتدى به، وكلامه هاهنا أجود من قوله في قوله تعالى: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [غافر: ٤٣].

عند البصريِّين لا ردّ لما دعاه[2] إليه قومه، وجرم: كسب؛ أي: كسب دعاؤهم إليه بطلان دعوته، أي: ما حصلَ إلّا بطلان دعوته، واختار أن لا جرم نظير لا بُدَّ، والجرم القطع، كقولك: لا بدّ أن تفعل،/ وللندِّ من التنديد؛ أي: التفريق؛ أي: لا مفارقة لك من [١٥٧/أ]
فعل كذا، وكذا لا جرم لانقطاع بطلان دعوة الأصنام، بل هي باطلة أبداً.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩].

ولم يقل: لخزنتها تهويلاً وتفظيعاً، ويجوزُ أنْ يكونَ جهنَّم أبعد النار قعراً من قولهم: بئرٌ جهنّام بعيدةُ القعر[3]، وكانَ النابغةُ[4] يُسمّى الجهنّام؛ لبُعْدِ غَوْرِهِ في الشِّعر.

قال أحمد: والأول أظهر، والتّفخيمُ فيه يوضع الظاهر موضعَ المضمر، ولأنّ جهنم أفظع من النار، إذ النار مطلقة وجهنم أفظعها.

---

(١) هذا من شعر امرئ القيس، وفي كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني (١/ ١٣٦) جعل له باباً أسماه: باب نفي الشيء بإيجابه فقوله: لا يهتدي بمناره لم يرد أن له مناراً لا يهتدي به، ولكن أراد أنه لا منار له فيهتدي بذلك المنار.

(٢) «دعائهم إليه» في حاشية النسخة (ز).

(٣) البغاوي (١/ ٩٦).

(٤) «النابغة» من (ز). وفي الأصل «النائحة» والصواب ما أثبتناه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ [غافر: ٥٠].

لمّا احتجوا بقولهم: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠]، فاعترفوا قالوا: فادعوا أنتم فقد خلعتم أسبابَ إجابةِ الدعاء وراءكم، ونحنُ لا نستطيع أن ندعوَ لكم، وفيه قطع رجائهم عمّا يطلب[١]، إذ كان الملكُ المقرّبُ لا يسمعُ دعاءه فكيف الكافر؟

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢].

إمّا أن يعتذروا، فلا ينفعُ الاعتذار، وإمّا لا يعتذرون، ولو جاؤوا بها لم تقبل.

قال أحمد: هما الاحتمالان في قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] لكن هاهنا يصيرُ المعنى على عكس الآخر على تقدير ألّا يكون لهم عذرٌ ينفي صفةَ المعذرةِ وهي المنفعة، أي: إذا لم تحصلْ ثمرةُ المعذرةِ فكيف تقعُ ما لا ثمرة فيه؟

و في تلك الآية جعلَ نفي الموصوفِ تبعاً لنفي الصِّفة، فهاهنا الأولى بالنفي الصفة، وفي هذه الأولى بالنفي الذات.

قال محمود: وجهُ اتِّصال [قوله تعالى]: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ﴾ [غافر: ٥٧]، ممّا قبله؛ لأنّ مجادلتَهم في آياتِ الله كانتْ إنكاراً للبعث، فاحتجَّ عليهم بخلق السّماوات والأرض، وكانوا مقرِّين بعظمتها، وأنّ الله خالقها، فمن قدر عليها فهو بالقدرة على خلقِ الآدميِّ أولى.

قال أحمد: الأولوية ثابتةٌ بدرجتَين: إحداهُما ما ذكره من عظمتها، والثاني أنّ الإعادة أهون من الابتداء، فابتداء[٢] خلق العظيم أعظم من ابتداء خلق الحقير،

---

(١) «عما يطلب» من (ز).

(٢) «فابتداء خلق...» إلى «.... خلق العظيم» ليست في (ز).

وإعادةُ خلقِ الحقير أهونُ بدرجتين من ابتداء خلق العظيم، وإلى هذا وقعتِ الإشارةُ
[١٥٧/ ب] بقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ / إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أي: قيام السماوات والأرض من آياته، فكيف ما هو أحط عنها بدرجتين، فعطفه، ثُم بناها على تراخي إعادة البشر عن إنشاء خلق السماوات والأرض، فلما قرّر ذلك قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فهذا الباب المراد.

قال محمود: قال: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[غافر: ٦١].

ولم يقل: أكثرهم، فأعادَ الظّاهرَ تنبيهاً على اختصاصِ كفر النِّعمةِ بالإنسان، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٦]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[العاديات: ٦]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[إبراهيم: ٣٤].

قال محمود: النبيُّ ﷺ قد اتَّضحتْ له أدلةُ التوحيد قبل مجيء الوحي، فما معنى لمّا في قوله: ﴿إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِىَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّى﴾ [غافر: ٦٦]؟

قال: هو تقويةٌ له، كقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٥-٩٦] ونحوها ممّا يقوّي أدلّة العقل؛ لتظافر الدليلَين[1].

قال أحمد: معرفةُ الله ووحدانيته معلومان[2] بالعقل، وقد تردُ الأدلةُ العقلية في مضمون السّمعية، أما وجوبُ عبادةِ الله وتحريمُ عبادةِ الأصنام فحكمٌ شرعي، فقوله: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ﴾ أي: حرَّم علي، وهذا إنّما يتحقّق بعد البعثة خلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ

---

(١) في الأصل: «الدليلان»، وهو لحسن.
(٢) «معلومات» في (ز).

وأتباعه في الإيجاب قبل الشرع للتحسين والتقبيح[١]، ثُم قوله: إنّه يُقوِّي أدلة العقل، باطل؛ لأنّ القطعي لا يقبل التقوية والتأكيد.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ﴾ [غافر: ٧٦].

وكانَ القياسُ فبئسَ مدخل، كما تقول: زُرْ بيتَ الله؛ فنِعْمَ المزار. ولكن الدُّخولَ المقدَّر بالخلود في معنى المَنْوِيِّ.

وقال في قوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [غافر: ٧٧].

المصحّح لدخولِ نون التوكيد دخول ما على الشرط، ولولاها لم يجز.

قال أحمد: لأنّ النون المؤكدة مخصوصةٌ بغير الواجب، والشرطُ من قسم الواجب إلّا أنّه إذا أكد قوِيَ إبهامه فساغ دخول النون.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ [غافر: ٧٧].

إمّا أن تشتركَ مع الأول في الشَّرط، ويكون[٢] قوله: ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧] جزاءً مشتركاً بينهما، فلا يستقيمُ المعنى.

[١٥٨/أ] / وإمّا أن يجعل فإلينا يرجعون مختصّاً بالثاني، فيبقى الأول بلا جزاء، واختار أن يختصّ بالثاني[٣] وجواب الأول محذوف، أي: فإمّا نرينّك ما حلّ بهم يوم بدر، فقد رأيت ما يسرّك، أو نتوفينك فإلينا يرجعون، فننتقم منهم.

قال أحمد: إنّما حذف الأول دون الثاني؛ لأنّ الأول إذا وقع فهو في[٤] غاية

---

(١) التحسين والتقبيح العقليين.

(٢) «ويكون» في (ز) و(ص) وفي الأصل «وكون» والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الثاني فيبقى الأول» في (ص).

(٤) «في» من (ز).

الأمل في إمكانهم، وإن لم يقع وقع الثاني وهو الذي يحتاج إليه في التسلية.

قال: ومثله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[الزخرف: ٤١] الآيتين؛ ليستشهدَ به على أنّ جزاء الأول محذوف.

قال محمود: فإنْ قلت: لم لا؟ قيل: لتركبوا منها ولتأكلوا ولتبلغوا عليها؟

قلت: لأنّ الركوبَ يكونُ في الحجِّ والغزو[1] والهجرة لدين أو علم، وهو إمّا واجب أو ندب، وأما الأكل فمباح لا تتعلق به الإرادة.

قال أحمد: بناهُ على أنّ الأمرَ راجعٌ إلى الإرادة، والحقُّ أنّه لا ربط بين الأمر والإرادة[2].

والجواب الصحيح: أنّ المهمَّ في الأنعامِ الركوبُ وبلوغ الحوائج في السفر والنُّقلة، فقُرِنا باللّام، أما الأكلُ وبقيةُ المنافعِ كالأصوافِ والألبانِ وغيرها فهي تابعةٌ بالنسبة إلى الركوبِ والحمل؛ فلذلكَ جُرِّدتْ عن لام العلة.

قوله عز وجل: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥].

معنى كان هاهنا[3] مثل: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥] ما استفهام[4]، وما صحّ.

قال أحمد: فائدةُ دخولِ كان المبالغةُ في نفي الفعلِ الداخلة عليه، بتعديدِ جهةِ نفيه عموماً باعتبارِ الكون، وخصوصاً باعتبارِ النفع في هذه الآية مثلاً، فهي نفيٌ مرتين.

---

(١) «الغزو» من (ص). وفي الأصل «والعرف»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٤١ - ٤٢).
(٣) «هنا» في (ز).
(٤) «استقام» في (ز) و(ص).

سورة فُصِّلَتْ

قال محمود: فائدةُ (مِنْ) في قوله: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] الدلالةُ على أنّ الحجابَ ابتداءً من جهنم، ومن جهته أيضاً حجاب، فالمسافةُ المتوسِّطةُ أيضاً مملوءةٌ بالحجاب، ولولا ذكر من لكان معناها أنّ في المسافة حجاباً فقط.

قال أحمد: المعنى لم يُحْمَلْ[١] عمّا كان عليه؛ إذ مقتضى كلامه أن تكون (من) مقدرةً على تبيين الثانية؛ لأنّه/ جعلها مفيدةً للابتداء، فكأنّه قيل: ومِنْ بيننا ومِنْ [١٥٨/ ب] بينك حجاب، وهو غلط؛ فإنّ (بين) لا يصح معها إعادة عامل؛ لأنّه يجعل (بين) داخلةً على المفرد، ومن شأنها الدخول على متعدِّد.

وقد زادَ محمودٌ على هذا بأن جعل **الأولى**: لحجاب من جهتهم. **والثانية**[٢]: من جهته وليس كذلك، والأُوْلى هي الثانية بعينها، وهي عبارةٌ عن الجهةِ المتوسّطة بين المضافَين، وتكرارها إنّما كان؛ لأنّ المعطوفَ عليه مُضْمَر مخفوض[٣] يوجب تكرار خافضه.

ولا تفاوت بين قولك جلست بين زيد وعمرو، وجلست بين زيد وبين عمرو، وإنّما ذكرها مع الظاهر جواز ومع المضمَرِ وجوب، فالصَّحيحُ أنّها هاهنا مثل: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [يس: ٩] للإشعارِ بأنّ الجهةَ

---

(١) «يحل» في (ز) و(ص).

(٢) «والثانية» من (ز).

(٣) «مخصوص» في (ز).

المتوسِّطة بين النبيّ ﷺ وبينهم مبدأُ الحجابِ ووجود من قريب من عدمها، كقوله: ﴿جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا﴾ [الإسراء: ٤٥] بغير (مِنْ).

وفي هذهِ الآيةِ مبالغات بِثلاثة حجب: أحدُها الحجابُ الخارج، ثُمّ حجابُ الصَّمم، ثُمّ حجابُ أكنّةِ القلوب، نعوذُ بالله من ذلك!

قال محمود: إنّما كان قوله: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [فصلت: ٦] جواباً لما سبق.

قال: لما أبَوا المقبولَ منه كلّ الإباء قال: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [فصلت: ٦] لا قدرةَ لي على إظهارِ المعجزات، بل تخصُّ القدرة عليها بالله تعالى تصديقاً له[1] عقبه بأهمّ المقصودِ وهو التَّوحيد، وأدرجَ تحتَ الاستقامة جميعَ تفاصيلِ الشرع، وتمّمه بإنذارهم على ترك القبول بالويل الطويل، وإنّما خصّ الزكاة؛ لأنّ المال شقيق الروح، فبذله مصداق الاستقامة، وما خدع المؤلفة إلّا بلمظةٍ[2] من الدنيا وما بظاهرِ أهل الردة[3] إلّا منع الزكاة.

قال أحمد: كلامٌ حسنٌ بعد تبديلِ خدع المؤلفة، فتأليفٌ على الإيمانِ ليس خداعاً، إنّما التأليفُ ملاطفةٌ لا خديعة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت: ١٠] في يومَين آخرَين[4]،

---

(١) «لي» في (ز) و(ص).

(٢) «بلمضة» في (ز). ومنه قيل: «فرس ألمظ» إذا كان بجحفتله شيء من البياض، والمحدثون يقولون: لمظة بالفتح. وأما كلام العرب فبالضم «لمظة» مثل: دهمة وشبهة وحمرة وصفرة وما أشبه ذلك. وقد رواه بعضهم: لمطة بالطاء، فهذا لا نعرفه ولا نراه حُفِظَ. انظر: غريب الحديث (٣/ ٤٦٠). وفي الوسيط: «ألمظه»: جعل الماء على شفته. (٢/ ٨٣٨).

(٣) «الردة» من (ز). وفي الأصل «الزيادة» والصواب ما أثبتناه.

(٤) «آخرين من» في (ز).

فتلك أربعة أيام، سواء كاملة مستوية من غير زيادة.

ونُقِلَ عن الزَّجاج[١] أنّه قال: معناها في تتمّة أربعة أيام.

وقوله: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] يتعلَّق بمحذوف، أي: هذا الحصر لأجل سؤال من سأل: في/ كم خُلقت الأرض؟ وما فيها؟ [١٥٩/أ]

أو يتعلّق بمقدر[٢]، أي: قدر فيها الأقوات للسائلين، أي: المحتاجين من المقتاتين، وهذا الوجهُ لا يستقيمُ إلا على رأي الحجاج.

قال أحمد: وجه امتناعه على الأول أن قوله: ﴿أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠] فذلكة[٣] من شأنها الوقوعُ في طرفِ الكلام، فلو جعلَ للسائلين متعلقاً بمقدَّر[٤] على تأويل حذف التتمّة تعلق الظرف بالمظروف، فيلائم إتمام الكلام.

وتفسيرُ الزَّجاجِ أرجحُ؛ إذ هو يشتملُ على ذكرِ مدّةِ خلقِ الأقواتِ بالتأويل الذي قدّره، ومضمن ما يقوم مقام الفذلكة، إذ قد ذكر جملة العدد الذي هو طرف تخلُّقها وخلق أقواتها.

وعلى اختيارِ الزَّمَخْشَرِيِّ تكونُ الفذلكةُ مذكورةً من غير تقديم تصريح بجملة[٥]

---

(١) الزّجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة، ولد ومات ببغداد سنة (٣١١هـ). انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٤٠).

(٢) «بمقدار» في (ز).

(٣) الفذلكة: مجمل التفصيل وخلاصته. انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٧٨)، وفي الكليّات (١/ ٦٩٧)، فصل الفاء: (فذلكة): يطلق على كلّ ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حساباً كان أو غيره.

(٤) «بمقدار» في (ز).

(٥) «بجملة» من (ز). وفي الأصل «لجملة» والصواب ما أثبتناه.

تفاصيلها، فلم يذكرْ سوى يومَين، والفذلكة يتقدَّمها النص على جميع أعدادها، كقوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

هو من[١] مجازِ التمثيل، جعلَ انطياعَها كامتثالِ المأمورِ المُطيعِ أو تخيلًا.

والعرضُ تصويرُ أثرِ القدرة في المقدور وإن لم يكنْ خطاب، كقولهم: قال الحائط للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني[٢] لم يتركني، ورائي الحجر الذي ورائي.

قال أحمد: تقدَّم إنكارُ لفظِ التخييل على كلامِ الله لما فيها من الإيهام وسوء الأدب.

قال محمود: وإنّما قال للسّماء والأرض: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا﴾ [فصلت: ١١]، وانتظمها بلفظ واحد والأرض خُلقت قبل السماء بيومَين؛ لأنّه خلق جرم الأرض غير مدحوة ثُم دحاها، أي: ائتيا على ما ينبغي من الشكل، ائت يا أرضُ قراراً مدحوّةً، ويا سماء سقفاً مقبباً.

وقوله: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١].

تمثيل للُزومِ تأثير القدرة، كقولِ الجبّارِ لمن تحت يده: تفْعَلْهُ شئْتَ أو أبيْتَ.

وإنّما لم يقلْ طائعتَين[٣] على اللفظ، أو طائعاتٍ على المعنى؛ لأنّهن خُلقن[٤] مخاطبات ومجيبات وطائعات فقيل: طائعين، كقوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

قال أحمد: في الآية سؤالان: أحدهما: لِمَ ذكَّرها وهي مؤنثة؟

---

(١) «من» ليست في (ز).

(٢) من أقوال العرب وأمثالهم: انظر: اللباب (٩/ ٣٨١).

(٣) «طائعين» في (ز).

(٤) «جعلن» في (ز).

الثاني: لِـمَ جمعها جمع السلامة للعقلاء؟

فأجاب عن السؤال الأول: وهو لم يذكره، ونزل/ الجواب عن الثاني[1]: وهو [١٥٩/ ب] قد ذكره. ونظّره بقوله: ﴿سَٰجِدِينَ﴾[2]؛ فإنّ الكواكب مُذكّرة والشمسُ مُؤنّثة، لكن غلب المذكر، وفي هذه الآية كلّ ما ذكر مؤنث.

والجواب: أنّه لمّا قصدَ وصفَها بصفاتِ العقلاء، وليسَ في جمع[3] المؤنث ما يخصُّ العقلاء، عدلَ إلى جمعِ الذُّكور[4] الدالِّ على العقلاء، وتأويل السماوات بتأويل الأفلاك مثلاً أو ما في معناها، ولا يعدم مثل هذا التأويل في الأرضين أيضاً.

قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

قال محمود: خلقَ اللهُ السماوات وما فيها في يوم الخميس والجمعة، وفرغَ آخر ساعة، وخلَق آدم في تتمة اليوم، وفيه تقوم القيامة[5]، فلو قال: في أربعة أيام مكان يومَين لم تعلم أنّهما يومان كاملان أم ناقصان.

قال أحمد: استدلَّ بأن خلقَ السماواتِ والأرضِ لم يكنْ في يومَين كاملَين، فلذلك[6] خلق الأرض بما فيها، لو فضلها لم يكنْ فيه دليلٌ على استيعابِ الخلقِ لجميعِ اليومَين على ما نُقل في السماوات.

قال أحمد: لا يتمّ ما ذكره، ولقائل أن يقول: كان خلقُ السماوات بما فيها في يومَين كاملَين، فإنّ آدم لما كان في السّماوات حينئذٍ فخلقَهُ كمل اليومان.

---

(١) «الأول وهو لم يذكره، ونزل الجواب عن»، ليست في (ز).

(٢) «لي ساجدين» في (ز).

(٣) «جمع» من (ز). وفي الأصل «جميع» والصواب ما أثبتناه.

(٤) «المذكور» في الأصل و(ز).

(٥) «الساعة» في (ز).

(٦) «فكذلك» في (ز).

قال محمود: القوةُ شدّةُ البنية، نقيضُها الضعف، والقدرةُ بابها يصحُّ الفعل، ونقيضها العجز، فلمّا جاء قوله: ﴿أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] على معنى أنّه قادر لذاته على ما لا يقدرون.

قال أحمد: فسَّر القدرةَ بخلاف ما قاله المتكلِّمون، ثُمّ عاد إلى تفسيرها بالقدرة، وجعل الفرق بينهما أنّ قدرة الله لذاته، وقدرة المخلوقين بقَدَرِه، فهو كمن قال: زيد أفضل من عمرو، وبمعنى سلب القدرة عن زيد الأفضل.

والحقُّ أنّ قدرةَ العبدِ مقارنةٌ لفعله لا قبله ولا بعده، غير مؤثِّرة في إيجاد، وقدرة الله ـ جلَّتْ قدرته ـ مؤثرة في جميع المقدورات أزلاً وأبداً عامة التعلق.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

بيّنا لهم، وإنّما ساغ استعمالُه في ذلك مع أنّ الأصل فيه أن يطاوعَ هُدى اهتدى،/ يقول: هديته فاهتدى. [١٦٠/أ]

لأنّه: مكّنهم وأراح عللهم، فكأنَّ البغية حصلتْ بحصولِ موجبها.

قال: ولو لم يكن في القرآن حجة على القدرية الذين هم مجوسُ هذه الأمة بشهادة نبيِّها ـ وكفى به شهيداً ـ إلّا هذه لكفى به حجةً.

قال أحمد: أنطقَهُ الله الذي أنطقَ كلَّ شيء.

القدريةُ مجوسُ هذه الأمة، الهُدى من الله تعالى، خلق الهُدى في قلوبِ المؤمنين، والإضلالُ خلقُ[١] الله الضلالَ في قلوبِ الكافرين، وقد استُعملا مجازاً في غير ذلك، ففي هذه الآية المراد البيان.

---

(١) «خلقه» في (ز).

وقد اتفق الفريقان على أنّ الهُدى هاهنا[١] مجازٌ، غير أنّ أهل السنة يحملونه في كثير من المواضع على الحقيقة.

والمعتزلةُ يجعلونه مجازاً في جميع موارده، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وأيّ دليل في هذه الآية لأهل البدعة.

قال محمود: وإنّما جاز أنْ نقيِّضَ لهم قرناء، وهو ينهاهم عن اتِّباع خطواتهم؛ لأن منعهم التوفيق وخذلهم، فبقيت للشيطان قرناء، كقوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦].

قال أحمد: الآيةُ على ظاهرها، فالله تعالى ينهى عمّا يريدُ وقوعُه، وبذلك صرَّحت هذه الآية، فيقول لمن يخرجها عن وضعها: ولو لم يكنْ في القرآنِ حجّة على القدريّة الذين هم مجوسُ هذه الأمة بشهادةِ نبيِّها ـ عليه السلام ـ سوى هذه الآية[٢] لكفى بها، فهذا موضعُ هذه المقالةِ التي أنطقه الله بها.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٤٤].

أجازَ في هذه الواو أن تكون قد[٣] عطفت (الذين) على (الذين) و(وقر)[٤] على (هدًى) من العطفِ على عاملَين، وأنْ تكونَ مستأنفَة بإضمار هو، وقد تقدّم كلامٍ في العطفِ على عاملين.



(١) «هنا» في (ز).
(٢) «سوى هذه الآية» ليست في (ز).
(٣) «قد» ليست في (ز).
(٤) «ووقر» في (ز).

من سورة الشُّورى

قال محمود: الضَّميرُ في ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ [الشورى: ١١].

عائدٌ على الأنعام والأنفسِ، فغلب المخاطبون العقلاءَ على الغيب مما لا يعقل، وهي من الأحكام ذات العلَّتَين.

قال أحمد:/ الصحيحُ أنّهما حكمان متباينان غير متداخلَين، **أحدهما:** مجيْئهُ على نعتِ ضميرِ العقلاء أعمّ من كونه مخاطباً أو غائباً، **والثاني:** مجيْئهُ بغير ذلك على نعت الخطاب فالأول لتغليبِ العقل، والثاني لتغليب الخطاب.

قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

قال محمود: يقال: ما مثلك بمنحلٍّ، ينفون عن مثله، والمراد نفسه.

ويقال: بلغت أترابه، ويراد بلوغه، وفي كلامهم: الطاهرُ لذاته، أي: طاهر هو[١]، فلا فرق أن تقول: ليس كذا شيئاً، أو ليس كمثله شيء إلّا ما تقتضيه الكناية من فائدتها، كقوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، معناها: هو جوادٌ من غير قبض ولا بسط، حتى يُستعملَ فيمن لا يمين له، كذا هاهنا استُعمل فيمن لا مثل له، ولك أن تزعم أن كاف التشبيه وردت[٢] للتأكيد: كقوله: (وصاليات ككما يُؤْثَفَيْنْ)[٣]، (فأصبحوا، مثل كعصف مأكول)[٤].

---

(١) «هو» ليست في (ز).

(٢) «قررت» في (ز).

(٣) هذا من شعر حطام المجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين ... ولا يعتقر مثله للولدين

انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤٠٨)، واللباب على البناء والإعراب (٢/ ٢٣٩).

(٤) هذا من شواهد سيبويه: فأصبحوا مثل كعصف مأكول، قال ابن جني في سر الصناعة: وأما =

قال أحمد: الوجهُ الثاني مردودٌ لما فيه من الإخلالِ بالمعنى؛ لأنّ التأكيدَ يصلحُ أن يكون في النفي، وهاهنا التأكيد وقع في حصول التشبيه.

فإذنْ إهمالُ تأكيدِ المماثلةِ أقوى في هذا المعنى من تأكيدها، ونفيُ المماثلةِ المهملة أبلغُ من نفي المماثلة المؤكدة، فلا يلزمُ من نفي مماثلة محققةٍ نفي أصل المماثلة بخلاف عكسه، والكاف من[1] حيث وردت إنّما تؤكد المماثلة لا النفي، فليس تنظيرُ الآية بشطرَي البيتَين[2] مستقيماً[3]، والوجه الأول أصح عنده، وقال كذلك في الثاني، ولك أن تزعم، فافهم!

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ﴾ [الشورى: ٢٠] الآية.

فرَّقَ بين عمل العاملَين، فالأول موفق مضاعف له عمله، والثاني يعطي ما لا يريده، ولكن ما قسم له، وفرغ منه ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، ولم يذكر في[4] عامل عمل الآخرة أن رزقه واصل إليه[5] لا محالة؛ لاستهانة ذلك في جنبِ ما هو بصددهِ من ثوابِ المآب.

= قوله: «فصيروا مثل كعصف مأكول»، فلا بد من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾. انظر: خزانة الأدب (١٠/ ٢٠٠).

(١) «من» ليست في (ز).

(٢) شطر البيت الأول:

وصـاليـات ككمـا يـؤثـفيـن ....

شطر البيت الثاني:

.... فأصبحـوا مثل كعصـف مأكول

انظر: المزهر في علوم اللغة (١/ ١٧٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٦٧).

(٣) «مستقيماً» ليست في (ز).

(٤) «في» ليست في (ز).

(٥) «له» في (ز).

وقال في قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٣٣] ولم يقل مودة القربى؛
لأنّهم جعلوها مكاناً للمحبة ومقراً لها بقول: لي[١] في آل فلان/ هوًى وحبٌّ شديد، [١٦١/أ]
وليس صلة المودّة، بل معناها إلا المودّة ثابتة في القربى.

قال أحمد: وهذا المعنى بقوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] وهو عِوَضٌ من قوله: يذرؤكُمْ به.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩].

والدوابُّ وإن كانتْ في الأرضِ وحدها، فإنّه يجوزُ نسبةُ الشيء إلى الجميع المذكور وإن وُجد في بعضه، كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وإنّما يخرجُ من الملح، ويجوزُ أن يكون للملائكة مشي مع الطيران، فيوصفون بالدَّبيب كالأناسيّ.

قال أحمد: إطلاقُ الدابّة على الأناسيّ بعيد من عُرْف اللغة فكيف بالملائكة، والأول أصحّ، وقد جاء مفسّراً كما في قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] إلى أن قال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فهذا دليلُ اختصاص الدوابّ بالأرض.

قلت: ذكرَ الزَّمَخْشَرِي في قوله: ﴿وَبَثَّ﴾ قولَين: **أحدهما**: أنّه معطوف على ﴿فَأَحْيَا﴾، أي: فأحيا، وبث فيها من كلّ دابّة؛ لأنّ الماء سبب[٢] حياة الحيوان، أو به نباتُ العشب الذي به حياتهم، فعلى هذا لا حجّةَ لأحمدَ في الآية؛ إذِ المرادُ الماءُ وما حصلَ بسببه من النباتِ وحياةِ الحيوانات.

والثاني: أنْ يعطفَ على أنزل، فيكون فيه بعضُ المتمسَّك لأحمد، وإن كان

---

(١) «لي» ليست في (ز).

(٢) «الماء سبب» من (ز). وفي الأصل «المناسب»، والصواب ما أثبتناه.

تخصيصُ الشيء بالذِّكر لا يدل على نفيه عما عداه، لا سيما إذا كان ضميراً يعود على اسم جامد، فقوله: ﴿فِيهَا﴾ يعود على لفظ الأرض، ولم يخالفْ في مفهوم الاسم الجامد، إلا أبو بكر الدقاق(١)، فلا تُبْنَى الحجة على مثل هذا الحرف الهادي(٢).

[قوله تعالى]: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

قال محمود: الآيةُ مخصوصةٌ بالمجرمين، ولا يمنع(٣) أن يستوفي الله بعضَ عقابِ المجرم ويعفو عن بعض، أمّا من لا جرم له كالأنبياءِ والأطفالِ والمجانين، فآلامهم للعوض والمصلحة.

قال أحمد: عند هذه الآية تلبَّسَ القدريةُ؛ فإنَّهم حملوا: ﴿وَيَغْفِرُ / مَا دُونَ ذَٰلِكَ [١٦١/ب] لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] على التائب، وذلك لا يمكن هاهنا؛ لأنّه قد بعّض العفو، فإن كان تائباً وجب العفو عن جميع ذنوبه، وإلّا وجب الأخذ بجميع ما يُرغِمُه(٤)، فدلّ على أن العفو راجع إلى المشيئة.

وقول الزَّمَخْشَرِيّ إنَّ الآلام لها أعواض، ويريد وجوبها على الله، وقد أخطأ أصلاً وفرعاً؛ لأنّ المعتزلة ـ وإن أخطأت في إيجاب العوض ـ لم يقولوه في الأطفال والمجانين، فإنّ القاضي أبا بكر(٥) ألزمهم قبح إيلام الأطفال والبهائم، فقالوا: لا عِوَضَ لها، وليس مترتِّباً على استحقاق سابق، وهذا إنّما يتم لموافقتهم له(٦).

قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣].

---

(١) أبو بكر الدقاق: محمد بن محمد بن جعفر البغدادي. انظر: طبقات الشافعية (١/ ١٩٧).
(٢) انظر: إعراب القرآن لابن سيده (١/ ٣٤٣)، والبحر المحيط (٢/ ٨٠).
(٣) «تمتنع» في (ز).
(٤) «بزعمه» في (ز).
(٥) سبقت ترجمته ص١٨٩.
(٦) مقالات الإسلاميين (٧٣ - ٧٤).

قال محمود: أي: ثوابت على ظهرِ البحرِ لا يجرين.

قال أحمد: وهم يقولون: إنّ الريحَ لم تردْ في القرآن إلّا عذاباً بخلاف الرياح، وهذه الآية تخرم الإطلاق، فهاهنا الريح رحمة ونعمة، وسكونها شدة على أصحاب السفن، ولا ينكر أنّ الغالب في ورودها مفرده ما ذكر، وكذا في قوله: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»[1]، بناءً على الأغلب.

قلت: وكذلك جاء في القراءات السبعة: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيْحَ﴾[فاطر: ٩]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، والمراد به الذي ينشر السحاب.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا﴾ [الشورى: ٣٤].

معطوفٌ[2] على يسكن، كأنه قال: أو يعصفُها فيوبقهنّ، وإدخالُ العفوِ في الجُزْمِ على معنى: أو إن نشأ نهلكْ ناساً ونُنجِّ ناساً، على طريق العفو عنهم.

وأمّا: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ [الشورى: ٣٥] فجزمُهُ على العطف، ورفعُهُ استئناف، ونصبُهُ على تعليل محذوف، أي: لينتقم، ويعلم، كقوله: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾[مريم: ٢١] ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢] ويضعفُ قولُ الزّجاجِ في النّصبِ بإضمار أن؛ لأنّ سيبويه ضعّفه وألحقه بقوله:

وألحق بالحجاز فأستريحا

وتوجيهه نصب المذكور بعد الجزاء؛ فإنّ فعلَ الجزاءِ غيرُ واقعٍ إلا بتقديرِ وقوع الشرط[3]، فهو قريبٌ من الاستفهام.

---

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٥)، وقال: رواه الطبراني، فيه حسن بن قيس وهو متروك وبقية رجاله رجال الصحيح. وانظر: المعجم الكبير للطبراني (١١/ ٢١٣).
(٢) «هو معطوف» في (ز).
(٣) «وقوع الجزاء الشرط» في (ز).

وشبّهه مما ليس بواجبٍ، ومع ذلك لا يسلمُ من ضعف/ يأبى حمل القراءة [١٦٢/أ] المستفيضة عليه، والمعنى على الجزم إنْ يشأ يجمع بين أمور ثلاثةٍ إهلاك قوم، وإنجاء قوم، وتحذير آخرين.

قال أحمد: هذا كلامٌ مستوعبٌ كافٍ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠].

ربما كان المقتصُّ ظالماً إذ لا يخلو الاستيفاء من تخفيف(١)، لا سيما حال التهاب الحميَّة.

قال أحمد: هذا يصلح جواباً عن قائل: ما وجه ذكر الظالمين هاهنا والانتصار ليس بظلم؟ فما وجه قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؟

ويؤيده: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي: أخذاً(٢) بالأحوط، وترك المجازاة خشية أن يكون من الظالمين ولا يشعر.

قال محمود: وفي(٣): ﴿تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨]، ذكر؛ ليسجِّل على هذا الجنسِ بذلك، ولم يقل: وإنّهم، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦].

قال أحمد: وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟﴾ [الزمر: ١٥] الآية لم يُفِدْ(٤): إلّا أنّهم في عذاب مقيم، بل قال: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٥] وضع الظاهر موضع المضمر، وإن أغفله محمود.

---

(١) «تخفيف» في (ز).
(٢) «أخذ» في (ز).
(٣) «وفي» ليست في (ز).
(٤) «يقال» في (ز) و(ص).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا﴾ [الشورى: ٤٩].

قدّم الإناثَ في الأُولى؛ لأنّه سبقَها[١] ذكرُ البلاءِ[٢] وعقَّبهُ بذكرِ سلطانه، وفعلَ ما يشاءُ لا ما يشاؤونه، فالإناثُ أخصُّ بما لا[٣] يشاؤونه، ولأنّهم عند العرب بلاء، ثُم تداركَ تقديمَهُمْ في الآية الثانية؛ لأنّه أحقُّ بالتّقديمِ في قوله: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَـٰثًا﴾ [الشورى: ٥٠] كأنّه قال: ويهبُ لمن يشاءُ الفرسان الأعلامَ المشاهيرَ الذين لا يخفون، وكذلك[٤] عرفهم، ونكّر الإناث.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١].

معنى سماعِ كلامه أنْ يخلقَ الكلامَ في بعضِ الأجرام فيسمعه، وجعلَ سماع موسى الكلام من هذا. وهو مذهبُهُ في حجّةِ الكلام القديم.

قال أحمد: والحقُّ أنّ كلامَ الله قديم، سمعَهُ موسى، وسمعَهُ نبيُّنا ﷺ، والحجابُ المذكورُ يذكر باعتبارِ المخلوقِ لا باعتبارِ الخالق، ويستنبطُ من هذه [الآية][٥] أنّ من حلف لا يكلم فلاناً فراسله حنث؛ لاستثنائه، يقال: الإرسالُ من الكلام.

قال محمود: قد علم أنّ الكتاب ما كان يدريه قبل الوحي، وأمّا الإيمان؛ فالتّوحيدُ معلومٌ بالأدلةِ العقلية، والأنبياءُ لا يحطُّهم ذلك قبل الوحي، وقوله: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ [يريد به الإيمان][٦] بما طريقه السمع، كما قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم، فسمّاها إيماناً.

---

(١) «نسقها» في (ز).

(٢) «البلاء» في (ز) و(ص). وفي الأصل «البلاغة»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «لا» ليست في (ز).

(٤) «ولذلك» في (ص) و(ز).

(٥) «الآية» من (ز) و(ص).

(٦) «يريد به الإيمان» زيادة من (ز) و(ص).

قال أحمد: معتقد الزَّمَخْشَرِيّ أنّ فعلَ الطاعاتِ من الإيمانِ حتّى يخرجَ تاركها، ومرتكب الكبيرة من الإيمان، وظنّ هذه الآية حجةً له، إذ لو كان مجرَّدُ التوحيدِ والتَّصديقِ لما انتفى عن النبيّ قبل البعث؛ لكونه مصدِّقاً قبل المبعث، فوجبَ حملُ الإيمان المنفي على التَّصديقِ وفعل الطاعاتِ التي لم تتحقَّق قبل النبوة[١].

وجوابه: أنّ التَّصديقَ إنّما يُعنَى به الإيمان بالله وبرسوله[٢]، والنبيُّ مخاطبٌ بالإيمان برسالةِ نفسه، كما أنّ إيمانَ أمته كذلك، وقبل البعثةِ لم يكنْ عالماً بنبوّةِ نفسه، فاستقامَ[٣] نفيُ الإيمانِ عنه قبل البعث.



(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١٤٠).
(٢) «برسله» في (ز).
(٣) «فاستفهام» في (ز).

سورة الزخرف

قال محمود: أقسمَ بالكتابِ أنّه جعلَ القرآنَ عربياً، فناسبَ المقسَمَ به ما أقسم عليه، كقول أبي تمام: [من الخفيف]

وثنـايـاكِ إنّـهـا إغـريـضُ[1] ....

جعلَ المُقْسَمَ عليه مُصَحِّحاً للقسم.

وفسّر: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] بالإرادة، وقد بيّنا فساده، والصَّحيحُ أنّ معناه: لتكونوا بحيث يُرجى منكم التعقل، وهو تأويلٌ مطَّرد قاله سيبويه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

هذه الآيةُ وما بعدها إنْ كان من قولهم، فما تصنع بقوله: ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١]؟ وإنْ كانَ من قولِ الله فما وجهه؟

وأجاب: بأنّه من كلامِ الله، أي: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩] الذي من صفته كذا[2].

قال أحمد: بل بعضه من قولهم، وهو قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾

---

(١) من بيت أبي تمام:

وثناياكِ إنـها إغـريضُ ولآلِ تومٌ وبرقٌ وميضُ

والشاهد هو استعظام المقسم عليه. انظر: خزانة الأدب (٥/ ٧٧).

(٢) انظر: البغوي (٢/ ٨٤٢).

[الزخرف: ٩]، كقولهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨] ثُم وصفَ اللهُ نفسَهُ بذلك، وسيق سياقاً[١] واحداً؛ فلذلك حذف الموصوفَ من كلامه، كما لو قلت لرجل: من أكرمك؟ فقال: أكرمني زيد[٢]، قلت:/ أنت الجواد [١٦٣/أ] الكريم، [ثُم][٣] جاء أوله على الغيبة وآخره على الانتقال إلى التكلم في: ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١] افتناناً في البلاغة، ومثله قول موسى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى * الَّذِي جَعَلَ﴾ [طه: ٥٢-٥٣] إلى أن قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا﴾ [طه: ٥٣] انتقلَ الكلامُ عن موسى، ووصفَ اللهُ ذاتَهُ بما وصف، وجاء[٤] على الغيبة والتكلم فهي مطابقة لهذه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢].

ركبتُ الدابّة وركبتُ في الفُلْك، فكيف يقول[٥]: ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]؟

قلت: لتغليبِ المتعدِّي بغير واسطة.

قال أحمد: قوله: غلب المتعدِّي ليس بمحرر؛ فإنّ الفعلَ المتعدِّي إلى الفُلْك هو المتعدِّي إلى الأنعام، غير أنّ العربَ خصّته في بعض مفاعيله بواسطة، والاختلافُ في آلاتِ التعدِّي أو في عددِ المفاعيلِ لا يوجبُ اختلافَ المعنى، فالفعلُ الواحدُ يُعدُّونه تارةً، ويقصِرُونه أخرى، نحو: شكرتُ وأخواتها، ويجعلون الأفعال مرادفةً، وإن اختلفت متعلقاتها، نحو: «صلّى[٦] على آل أبي أوفى ودعا لهم»[٧]، ويجعلون (عَلِمَ) وإن تعدّى إلى مفعولَين مُرادِفاً لعرفِ المتعدِّي إلى واحد.

---

(١) «مساقاً» في (ز).

(٢) «ولد» في (ز).

(٣) زيادة من (ز).

(٤) «وجاء به» في (ز) و(ص).

(٥) «قيل» في (ز) و(ص).

(٦) «صلى» في (ز) وفي الأصل «صلّ»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن أبي أوفى (٤/ ١٥٩٢).

والأولى أنْ يقال: تقديره: وجعلَ لكُم منَ الفُلكِ والأنعامِ ما تَركبون، وفيه، أو يـقـال: غلبَ أحدُ اعتبـارَي الفعلِ على الآخر، وهو أسهلُ من التغليـبِ في قـوله: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] على أحد التأويلَين؛ فإن بيان أجمع في الأمر وجمع الشركاء ظاهر.

قال محمود: وجه اتصال: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٤] أنّه كم من راكبِ دابّةً عثرتْ به أو شمسَتْ[١] فهلك، وراكبِ سفينةً غرق، فحقُّه إذا كانَ قد اتّصلَ بأسبابِ التّلفِ أن يتذكّر أنّه هالكٌ فينقلبُ إلى الله.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] الآية.

بيَّن أنّهم جمعوا بين ثلاثِ كفرات: نسبوا الولد إلى الله، وجعلوا له أخسّ النوعَين، وجعلوا الملائكةَ إناثاً، وقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠] كفرثانٍ، أخبر بأنّ عباده الملائكة، ونسبة ذلك إلى مشيئة الله كما يقول إخوانهم المجبرة[٢].

قال: فإنْ قلت: قالوا ذلكَ مستهزئينَ ولو/ قالوه محقِّين، لكانوا مؤمنين؟ [١٦٣/ب]

قلت: لا دليلَ عليه، وادِّعاءُ ما لا دليلَ عليه باطل، على أنّ الله حكاهُ عنهم على وجه الذَّم في سياقِ ما ذمَّهم عليه مِنْ جَعْلِهِمْ له من عباده جزءاً وعبادة الملائكة.

فيلزمُ أن يكونَ ما سبقَ إيمانٌ عنده، فإنْ جعلَ الأخيرَ وحدَهُ مقولاً على وجه الهزء، فما بهم إلّا تعويجُ كتابِ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديهِ ولا من خَلْفِه، ولكان قوله: ﴿يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] أي: يكذبون غير مطابق.

---

(١) وفي لسان العرب (٤/ ٢٣٢٤): وشمست الدابة والفرس تشمس شماساً وشموساً وهي شَموس، شردت وجمحت ومنعت ظهرها.
(٢) انظر: التحرير والتنوير (١٥/ ١٠٧).

فمَنْ قال: لا إله إلّا الله مستهزئاً يُنكر[1] استهزاؤه، ولا يجوزُ تكذيبه، ولا يمكن أن يرد قوله: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الزخرف: ٢٠] إلى قوله: إنّ الملائكةَ بناتُ الله؛ فإنّه بمحلّ مبطل، وتحريفِ مكابر، ونحوه: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ثُم قال: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

قال أحمد: هذه الآيةُ تزيدُ معتقدَنا تمهيداً، وقول الكافر: لو شاء الله ما فعلت، كلمةُ حق أريد بها باطل.

أمّا أنّها كلمة حق فلقوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] وأمثالها، ولأدلة العقل.

وأمّا إرادته بها الباطلَ فزعْمُهُ أنّها حُجّة له على الله؛ كيلا[2] يعاقبه كما توهّمه القدريّة فأشركوا بربهم، بل اعتقدوا أنّ مشيئتَهُمْ تغلِبُ مشيئةَ ربّهم، فالذين أشركوا بالملائكة أرفع درجةً منهم، فإنّما ردّ اللهُ في هذه الآيةِ احتجاجهم؛ فإنّ مقالتهم صدرت عن ظنٍّ كاذبٍ وتخرص، فلذلك قال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقال في أختِها في الأنعام: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فشبّه حالَهم في الخرصِ واتّباع الظنّ بحال أوائلهم، وبين[3] أنّ مقالتَهم ناشئةٌ عن خيالٍ وتوهُّم، فلا حجّةَ فيها على الله، بل لله الحجةُ البالغةُ عليهم.

---

(١) «كثير» في (ز).
(٢) «كي» من (ز) و(ص).
(٣) «وبين» من (ز) و(ص).

وبيّن أنّ الردَّ راجعٌ إلى اعتقادِهم لا إلى نفسِ ما قالوه بتصحيحِ قولهم لقوله: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]؛ فإنّ (لو) معناها الامتناعُ للامتناع، فلم نشأْ هدايتَهم، ولو شاءَ لما ضلُّوا، ولكسب العبد ولهبتِهِ صارت الأفعالُ مناطاً للتكليف للفرق و[1] الضروريِّ بين الاختياريِّ والقسريّ، ولمّا دقَّ هذا على الأفهام، غلت القدريّة، فاعتقدوا العبد فعّالًا لما يريد، وجارت الجبريّة؛ فاعتقدتْ/ ألّا قدرة للعبد ولا اختيار[2]. [١٦٤/أ]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٨].

أي: سَيُدِيمُ الهداية لي؛ فإنّه ورد: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] ومرةً: ﴿سَيَهْدِينِ﴾، فالجمع بينهما بذلك.

وقُرِئ: ﴿بَلْ مَتَّعْتَ﴾[الزخرف: ٢٩] [3] بالفتح، ووجهُهُ أن يكونَ اللهُ اعترضَ على ذاتِه.

قال أحمد: أي: أتى بالكلام[4] معترضاً على اصطلاحِ النُّحاةِ في ذلك.

قلت: ظاهرُ كلامِ محمود: أنّه لا يريدُ الجملةَ المعترضة؛ فإنّه لم يقع هذا الكلامُ بين جملتَين فاصلاً إحداهما عن الأخرى، وأنّه أراد أنّ هذا الكلام في صورة ما يعترض به على فعل الفاعل، أو ردّه على نفسه تعالى؛ فإنّه قال: والتاءُ للخطاب، فإذا متَّعتهم بالنِّعم فحقُّهم التوحيدُ والشكر، فمثاله: أن يشكوَ الرجلُ إساءةَ من أحسن إليه،

---

(١) «و» ليست في (ز).

(٢) لسان الميزان (٢/ ١٥٤) لابن حجر، وكتاب أراء المعتزلة الأصولية (١٠٨).

(٣) برواية قتادة: أخرج عبد بن حميد، وابن المنذر عن قتادة رضي الله عنه (بل: متعتَ هؤلاء وآباءهم حتى جاءهم الحق ورسول مبين)، قال: هذا قول أهل الكتاب لهذه الأمة وكان قتادة رضي الله عنه يقرؤها: (متعتَ هؤلاء). انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١٣/ ١٩٩).

(٤) «بكلام» في (ز).

ثُمّ يقبل على نفسه، فيقول: أنت السببُ في ذلك، بمعروفك وإحسانك، وغرضه توبيخُ المسيءِ لا تقبيحُ إحسانه، فتأمّل كلام محمود أين[١] هو من الجملة المعترضة[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [الزخرف: ٢٩].

جعل العلامة[٣] مجيء الحقِّ فوجبَ أن ينتهوا بعدها.

وأردفه بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٠] فما وجهُ الغاية؟

وأجابَ: بأنّ المرادَ اشتغالُهم بالاستماعِ عن التّوحيد، فخيل بهذه[٤] الغاية أن ينتهوا عندها عن الغفلة، ثُمّ ابتدأ قصتهم عند مجيءِ الحقِّ بما هو شرٌّ من الغفلة من العناد ومكابرةِ الله في اختيارِ الرسل، فقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الزخرف: ٣١].

قال أحمد: كلامٌ حسنٌ إلّا قوله: خيل، وتجانس مجيء الغاية هكذا مجيء الإضراب في قوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] ليس إضراباً عن الأول، بل الثاني أُكد مما قبله مع التوافق ومثله كثير[٥].

قال محمود: قوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٢].

إن قلت: منهم من يأكُل الحرام[٦]؟

---

(١) «وأين» في (ز) و(ص).
(٢) انظر: البحر المحيط (٨/ ١٤).
(٣) في الأصل: «العامة»، والمثبت كما في سائر النسخ.
(٤) «بهذه الآية» في (ز).
(٥) انظر: البحر المحيط (٨/ ١٤).
(٦) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٥٧).

قلت: قسّم الله لكلّ عبدٍ معيشَته، وشرطَ عليه وكلّفه أن يسلكَ طريقاً[١] معيّناً، فإن سلكها أكل ورزقه حلال، وسُمِّيتْ رزقَ الله، وإن عدل عنها بتناولها حراماً، ولم يكن من رزق الله.

[١٦٤/ب] **قال أحمد**: الرزق عند أهل/ السنة ما تقومُ به البُنْيَةُ حلالاً كان أو حراماً[٢].

قال محمود: [قوله]: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً﴾ [الزخرف: ٣٣].

لو لا كراهة أن يجتمعوا على الكفر، أي: لوسَّعْنا على الكفار الدُّنيا.

قال أحمد: هي مثل: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾ [القصص: ٤٧] إمّا أن يصحِّحها بتقديرِ كراهة، وإما ألا[٣] يقدِّرَ محذوفاً ومعناها إجماعُهم[٤] على الكفر مانع من بسط[٥] الدنيا، وهو معنى لو لا المطَّرد، لكنّ المانعَ قد يكونُ موجوداً تحقيقاً، فيمنع الجواب، كقوله: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤].

وقد يكون تقديراً فيمنعُ الجواب؛ لأنّه لو وُجد تقديراً لوُجد مانعه مقدَّراً معه، وعلّةُ الآية لو وُجِدَ بسطُ الرِّزقِ للكافر مقدَّراً لوُجِدَ مانعُه، وهو للاجتماعِ على الكفر معه وما أدّى وجوده؛ أي: وجودُ مانعِه لم يُوجَدْ.

قال محمود: فإن قلت: فحين[٦] لم يوسّعْ على الكفّار لذلك، فهلّا وسَّع على المسلمين؛ ليجتمعوا على الإسلام.

---

(١) «طريقاً» في (ز) و(ص). وأما نسخة الأصل فلم يكتبها الناسخ إلا بهذا الشكل. (يقأ)، وسها عن كتابة الطاء والراء.

(٢) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٨٥، ٢/ ٢٢٩)، ورد المحتار (١/ ٥٢٤).

(٣) «أن» في (ز).

(٤) «اجتماعهم» في (ز).

(٥) «بسط» من (ز). وفي الأصل «سيط» والصواب ما أثبتناه.

(٦) «فحين» ليست في (ز).

قلت: الدخولُ في الإسلامِ لأجلِ المالِ مفسَدةٌ أيضاً، وهو دينُ المنافقين.

قال أحمد: قاعدتان فاسدتان: مراعاة المصلحة، ويبطلها: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وأنّه أراد الإيمان من الخلق، ويبطلها: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩][(١)].

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦] الآيات.

قال محمود: جمع ضمير الشيطان بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾ [الزخرف: ٣٧]؛ ليتناولَ جنسَ العاصي، والشيطانُ منهم أيضاً في جنسِه، فلمّا جاز[(٢)] أن يتناولا لإيهامهما غيرَ واحدٍ جازَ أن يرجعَ الضَّميرُ إليهما.

قال أحمد: في هذه الآية نكتتان:

إحداهما: أنّ النكرة في سياق الشرط تعمُّ[(٣)].

وفيها اضطرابٌ للأصوليّين، فإمامُ الحرَمين يختارُ العموم، واستدركَ على الأئمةِ قولهم: «النكرة في سياقِ الإثباتِ تخصّ»، فإنّ الشرطَ [يعمُّ][(٤)] فيه، وهو إثبات، وردّ عليه الأبياريّ[(٥)] في شرح كتابه رداً عنيفاً، وهذه الآية حُجّة للإمام من وجهَين:

أحدهما[(٦)]: لأنّه وجد الشيطان، ولم يُرِدْ إلّا الكلّ؛ لأنّ كلّ إنسان له شيطان، فكيف بالعاشي عن ذكر الله؟

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٣٦٨).
(٢) «جاز» من (ص) و(ز)، وفي الأصل: «جاوزا».
(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٧/ ٤٤٢).
(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ز).
(٥) الأبياريّ: عليّ بن سيف بن علي بن سليمان، أبو الحسن، نور الدين، تُوفي بدمشق سنة (٧٥٣؟ - ٨١٤هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢٩٣).
(٦) «من وجهَين أحدهما» من (ز). «أحدهما» ليست في الأصل.

والثاني: أنه أعادَ عليه الضَّميرَ مجموعاً في قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ ﴾ ولولا عمومُ الشُّمول، / [١٦٥/أ]
لما جاز عَوْدُ ضميرِ الجمعِ على واحد، فهذه [نكتة][1] تُوجِبُ للمخالفين سكتةً.

ثانيهما: أنّ فيها[2] حُجّةً على مَنْ زعمَ أنّ العودَ على معنى مَن يمنعُ من العَوْدِ على لفظها بعدها، محتجّاً بأنّه إجمالٌ بعدَ البيان، وقد نقضَ الكنديُّ هذا بقوله: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١] ونقضَ غيره لقوله: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾ [لقمان: ٦-٧].

واستخرج جَدّي[3] من هذه الآية نقض ذلك، فإنّه أعاد على اللفظ في قوله: ﴿يَعْشُ﴾ و﴿لَهُ﴾ مرتين، ثُمّ على المعنى ليصدّونهم، ثُمّ على اللفظ في قوله[4]: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا ﴾ [الزخرف: ٣٨]، وقدّمت أنّ الذي منع ذلك قد يكون اقتصرَ بمنعِهِ إذا جاءَ في جملةٍ واحدة، أما إذا استقلّتْ كلُّ واحدة بنفسها فلا يمنع، فردْدتُ على الزَّمَخْشَرِيِّ في قوله: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٨٧]؛ فإنّ الجملة واحدة، فانظرهُ في موضعه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣٨].

يريد المشرقَ والمغرب، فغلَّبَ، كالقمرَين[5]؛ أي: في تباعُدِ المشرقِ من المغرب.

قال أحمد: ألجأه إلى تقديرِ البُعدِ بالتباعُدِ إضافتُهُ إلى المشرقَين جميعاً، ولو

---

(١) زيادة من (ز) و(ص).
(٢) «فيها» من (ز). وفي الأصل «منها».
(٣) أي: جد أحمد: «منصور بن محمد بن المنيّر»: انظر: الأعلام (١/ ٢٢٠).
(٤) «قوله» في (ز).
(٥) «كالهمزتَين» في (ز). وفي (ص) «كالقمرَين».

بقي على ظاهره لأفاد بعد المشرقَين من غيرهما، والظاهر أنّه من اللفّ[1]، وأصلُهُ بُعْدُ المشرقِ من المغرب، وبُعْدُ المغربِ من المشرق، ثُم لفّه كقوله: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١][2].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩].

بدلٌ من اليوم، وإن كانَ المرادُ باليوم القيامة، وبادٍ في حياتهم في الدنيا، فالمراد ليس وقوع الظلم، بل تحقُّقه، ونسبتُهُ إليهم، كقولك: [من الطويل]

إِذَا مَـا انْتَسَـبْنَا لَمْ تَلِـدْنِي لَئِيمَـةٌ ....[3]

أي: ظهر ذلك.

[قال محمود][4]: [قوله تعالى]: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: ٤٥] أي: افـحَصْ في شـرائعهم[5] ومللهم، والسؤالُ مجازٌ عن النظر حيثُ لا يصحُّ السؤالُ حقيقةً، كثير في سؤال الشعراء الأطلال، ويقال: سَلِ الأرضَ مَنْ شَقّ أنهارك وغرس أشجارك؟

/ فإن لم تجبك حواراً، أجابتك اعتباراً وقيل: وسل أمَمَ[6] من أرسلنا؛ أي: أهل الكتاب. [١٦٥/ ب]

---

(١) اللفّ: هو أن تلف شيئَين، ثم تأتي بتفسيرهما جملةً، ثقةً بأن السامع يرد إلى كلّ واحد منهما ما له. انظر: التعريفات للجرجاني باب اللام (١/ ٢٤٧).

(٢) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٦٦١).

(٣) قول زائد بن صعصعة الفقعسي:

إذا مـا انتسـبنا لم تلـدني لئيمـة ولم تجـدي مـن أن تقـرِّي بـه بُدّا

انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١٥)، وإعراب القرآن (٨/ ٢٢) لابن سيده.

(٤) «قال محمود»: بياض في الأصل، وهي زيادة من بقية النسخ.

(٥) في الأصل: «شعرائهم» وهو تحريف.

(٦) «أمم» من. وفي الأصل «أثم» والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: يشهدُ له قوله: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

قال محمود: وقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: ٤٧].

جازت إجابة لمّا بإذا للمفاجأة[١]؛ لأنّ فعل المفاجأة مقدَّرٌ معها، وهو العامل فيها النصب، أي: فاجأت[٢] وقت ضحكهم.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨].

كيف تكونُ كلُّ واحدةٍ فاضلةٍ مفضولة؟

فأجابَ بأنّ الغرضَ وصفُها بالكبرِ لا بالتّفاوت، ومثلُهُ يُطلَقَ مبالغةً، وبيتُ الحماسة: [من البسيط]

مَنْ يَلْقَ مِنْهُمْ يَقُلْ لَاقَيْتُ سَيِّدَهُمْ ... مِثْلَ النُّجُومِ التي يُهْدَى بِهَا السَّارِي[٣]

قال أحمد: الظاهرُ أنّ الذي سوّغَ هذا الإطلاقَ أنّ كلّ آية أفردتها استغرقت عظمتها الفكرة[٤]، وبهرتْهُ حتّى يجزمَ أنّها النهاية، وأنّ كلّ آية دونها، فإذا نُقِلَ الفكرُ إلى الأخرى كانت كذلك، وحاصله ألّا يقدر الفكر أن يجمع بين آيتين لتميز الفاضلة من المفضولة.

قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٤٨].

---

(١) في الأصل: «المفاجأة» والمثبت من (ز).

(٢) «فاجأت» من (ز). وفي الأصل «فأجاب» والصواب ما أثبتناه.

(٣) هذا من إنشاد أبي بكر عن أبي حاتم عن أبي عبيدة العرندس أحد بني بكر بن كلاب يمدح بني عمرو الغنويين قال: وكان الأصمعي يقول: هذا المحال كلابي يمدح غنوياً. انظر: الأمالي في لغة العرب (١/ ٢٤٤). والحيوان (٢/ ٩٢).

(٤) «الفكر» من (ز)، وفي الأصل «الفكر»، والصواب ما أثبتناه.

قال محمود: أي: أرادَه، وسألَ فقال: لو أراد فكان؟

وأجابَ بأنّ الإرادةَ لفعلِ الغيرِ اختيارٌ لا يلزمُ منهُ الإيجاد.

قال أحمد: (لعلّ) يرادُ بها صرفُ الرّجاءِ إلى المخلوقين، وهو تأويلُ سيبويه، والزَّمَخْشَرِيّ لا يتحامى[١] أن يقولَ: يريدُ اللهُ شيئاً فلا يكونُ اعتقاداً بأنّ الأمرَ هو الإرادة، وأنّ العبدَ يوجد فعلَهُ فهذه ظلماتٌ بعضها فوق بعض.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١].

قال محمود: أي: إن صحّ ببرهانٍ قاطعٍ فأنا أوّلُ مَنْ يعظِّمُ الولَد، كما يعظِّمُ ولدُ الملكِ تعظيماً لأبيه، وهذا واردٌ فرضاً مبالغةً في نفي الولد، وأن تضمحِلّ شبهة المخالف؛ لأنّه علّقَ العبادةَ بكينونةِ الولد، وهي محالٌ؛ فكان المعلَّق عليها محالاً، فصورته إثبات وهو أبلغ النفي، كما يقول العدلي[٢] المقلد: إنْ كانَ اللهُ خالقاً للكفر في القلوب، ومعذِّباً عليها عذاباً شديداً؛ فأنا أوّل من يقول: إنّه شيطان، وليس بإله[٣].

ولمّا قال الحجاجُ[٤]/ لسعيدِ بن الجبير[٥]: لأبدلنّكَ بالدُّنيا ناراً تلظّى، قال: لو [١٦٦/أ] علمتُ أنّ ذلك بيدك[٦] ما عبدتُ غيرَكَ.

---

(١) في (ز): «يتحاشي».

(٢) العدلي: يقصد المعتزلة. انظر. نص الشهاب الخفاجي عند قوله: «زعمت المعتزلة أنهم العدلية» (٥/ ٣٦٢).

(٣) أضواء البيان (٧/ ١٦٠).

(٤) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد قائد داهية ولد ونشأ بالطائف، وانتقل إلى الشام، ولّاه عبد الملك مكة والمدينة والعراق (٤٠-٩٥ هـ). انظر: الأعلام (٢/ ١٦٨).

(٥) سعيد بن جُبير الأسدي بالولاء الكوفي أبو عبد الله، تابعي كان أعلمهم على الإطلاق (٤٥-٩٥ هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٩٣).

(٦) «بيدك» من (ز)، وفي الأصل «يبذل».

وقد جهِلَ النّاسُ هذا الأسلوبَ المليء بالفوائد، فقالوا: فأنا[١] أوّلُ الآنفين من عبد إذا أنفوا، وقيل: إنْ نافية، فأنا أول العابدين، استئنافٌ للعبادة على التوحيد.

قال أحمد: لقد اقتحمَ عظيماً في تمثيله، فيقال له: فقد ثبت قطعاً وعقلاً أنّه خالق لذلك في القلوب، وفاءً بأنّه لا خالق إلا هو، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فيلزمه قرط[٢] أذنه وعلى عنقه أن يُلحَدَ في الله إلحاداً لم يسبقه إليه أحدٌ من عبادِه الكفرة، ولا تجرّأ عليهِ ماردٌ من الفجَرة[٣].

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

قال محمود: ضمَّن اسمَهُ عزَّ وجلَّ معنى وصفٍ تعلَّقَ به الظرف، وهو قوله: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، تقول: هو حاتم في طيِّئ[٤]، تضمَّنه معنى الجواد، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣][٥] يُضمّنه معنى المعبود، والراجعُ إلى الصِّلةِ محذوفٌ بطولِ الكلام، كقولك: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وزاده طولاً أنّ المعطوفَ داخلٌ في الصِّلة.

قال أحمد: ومما سهلَ وصف الرّاجع وقوعُ الموصولِ خبراً عن مضمر لو ظهرَ الراجع لكانَ كالتّـكرارِ المستكرَه، «وهو الذي هو في السماء» ولا يُنكَر إذِ الراجع إذا حُذِفَ كان الكلام أخفّ، وإنّما حذف على قلةِ حذفِ مثله لأمرٍ متأكد؛ فإنّه لم يردْ في الكتاب العزيز إلّا في قوله: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] وفي أي: موضعين على رأي.

---

(١) «فأنا» من (ز) و(ص). وفي الأصل «فإن» والصواب ما أثبتناه.
(٢) «فرط» في (ز) و(ص).
(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه (٩/ ١١٥) لمحيي الدين درويش.
(٤) «حاتم في طيئ» في (ز). وفي الأصل «جاثم في قلبي»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) في (ز): «وهو الله في السماء إله وفي الأرض إله».

عاد كلام محمود، قال: ويجوز أن يكون (في السماء) صلة (الذي) بتأويل الإلهية والربوبية لا على الاستقرار، وقوله: ﴿إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] خبر مبتدأ محذوف بياناً لمعنى الصلة.



سورة الدُّخان

قال محمود: كانَ الكلامُ معهم في الحياةِ دونَ الموت، فلمَ قال: ﴿لَيَقُولُونَ * إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٣٤-٣٥] ولم يقولوا: ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾[الأنعام: ٢٩]؟ وما معنى الأولى حتّى كأنّهم وُعِدُوا موتةً أخرى؟

وأجابَ[1] بأنّه قيل لهم: تموتون موتةً يتعقبها حياة، كما تقدمت لكم موتة/ يعقُبُها حياةٌ في قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فقالوا: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾[الدخان: ٣٥] أي: ما الموتةُ التي يتعقّبها حياة إلّا موتتنا الأولى؛ فلا فرق بين هذا وبين قوله: ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

قال أحمد: أظهر من ذلك أنّهم وُعِدُوا بعد الحياةِ الدُّنيا حالتَين: موتٌ ثُمّ بعث؛ فآمنوا بأُولاها وهي الموت، ونفوا الثانية وسمّوها أُولى، وإن لم يعتقدوا شيئاً بعدها؛ لأنّهم نزلوا جحدهم على الإثبات، وهذا أولى من حملِ الموتةِ الأُولى على السابقة على الحياةِ الدُّنيا؛ لأنّهم يعتقدون الحصرَ في هذهِ الموتة؛ لأنّهم اعتقدوا الموتَ الذي تعقّبه الحياةُ الدنيا.

وحملُ الحصرِ المباشرِ للموتِ في كلامهم على صفةٍ لم تُذكَرْ عدولاً عن الظاهر بلا حاجة، أو لأنّ الموتَ السابقَ على الدُّنيا لا يعبَّر عنه بالموتة؛ لأنّ فيها إشعاراً بالتجدّد، والموتُ السابقُ مستصحبٌ لم يتقدَّمه حياة، هذا مع أنّ في الآية: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ * إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٣٤-٣٥] و في أخرى: ﴿لَا

---

(١) في (ز): «أجيب».

يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان: ٥٦]، فوجبَ حملُ هذهِ الآية على ذلك.

قلت: إنّما تعيَّن ذلكَ في هذه الآية؛ لقرينةِ قوله: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ﴾ فالموتة الأُولى لم يذوقُوها.

ويبطلُ قولُ أحمد: أن الأُولى والأُخرى لا تُستعمَلان إلّا فيما يشتركُ فيه مع ما قُرِنَتْ به بالشيء المذكور، فلا يصحُّ أنْ يُقال: جاءني رجلٌ وامرأةٌ أخرى، والموتةُ مغايرةٌ للحياة؛ فلا يصحُّ أن يُقال فيها: أُولى بالنِّسبة إلى الحياة.

قوله تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان: ٥٦].

قال محمود: أصلُ الكلام لا يذوقونَ فيها الموتَ ألبتّة؛ فوقع قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ موقعُ ذلك؛ لأنَّ الموتةَ الأُولى محالٌ ذوقُها في المستقبل؛ فهو تعليقٌ بالمحال، أي: إن كانتْ الأُولى يمكنُ ذوقُها في المستقبلِ فإنّهم يذوقونها.

قال أحمد: هذا مبنيٌّ على أنّ الموتةَ بدلٌ على مذهبِ بني تميم الذين يجوِّزون البدلَ من غير الجنس، والحجازيُّون ينصبونَهُ بالاستثناءِ المنقطع[1]، وسرّ اللغةِ التميميةِ في قولهم: ما في الدار أحدٌ إلّا حمار، أي:/ إن كان الحمار من الأحد ففيها[2] أحد، وبه [١٦٧/أ]
فسر الزَّمَخْشَرِيُّ هذه الآية.

وقوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] [3].

قال محمود: وقرأ رجلٌ على أبي الدرداء: ﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾[الدخان: ٤٤]، فلم يستطِعْ أن يقولَها فقال: طعام اليتيم، فأعادَها عليه، فلمّا عجزَ قال: قل: طعامُ الفاجر،

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٦٧).

(٢) «ففيها حمار» في (ز).

(٣) انظر: مناهل العرفان (١/ ١٣٣)، وأحكام القرآن للجصاص (٥/ ٣٣٧).

وفيه دليلٌ على قراءةِ القرآنِ بالمعنى، وهو مذهبُ أبي حنيفة.

قال أحمد: لا حُجّة فيه، وقولُ أبي الدّرداء محمولٌ على إيضاحِ المعنى عوناً على أن يأتي بالقراءة كما أُنزلت، هكذا حملَهُ القاضي أبو بكر في كتاب[1] «الانتصار».

(ولم يذكر في الجاثية شيئاً).



(١) «باب» في (ز).

سورة الأحقاف

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ ﴾[الأحقاف: ٥].

استفهامُ إنكارٍ أن يكونَ في الضّلالِ أبعدَ من عُبّادِ الأصنام، يتركون دعاء السّميعِ البصيرِ القادرِ، ويدعون من لا شعور له ولا قدرة، وإذا قامت القيامة كان وبالاً على داعيه.

وإنّما قال: ﴿وَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ لأنّه أسندَ إليهم ما يُسنِدُ إلى أُولي العلم من الاستجابة والغفلة، ويجوزُ أن يريدَ كلّ معبودٍ من الجِنّ والإنس والأوثان؛ فغلّب العقلاء.

قال أحمد: في قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] نكتةٌ، وهو أنّه جعل غاية عدم الاستجابة القيامة وهي مستمرّة، لكن أشعرتْ بأنّ ما بعدها أُريد مِنْهُ زيادةً بيِّنَةً تلحقه بالمُباين؛ أي[1]: تتجدّد[2] العداوة؛ فهو ممّا مضى في الزخرف: ﴿حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ وَرَسُولٌ مُّبِينٌ ۞ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُواْ هَـٰذَا سِحْرٌ﴾ [الزخرف: ٢٩-٣٠].

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ ﴾ [الأحقاف: ٧].

اللّام في (للحقّ): مثلها قوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أي: لأجل الذين آمنوا، ولأجل الحقّ، والمرادُ بالحقّ الآيات، وبالذين كفروا المتلوّ عنهم؛ فوضعَ الظاهرَ موضعَ المُضْمَر.

---

(١) «أي» من (ز). وفي الأصل «إذ» والصواب ما أثبتناه.

(٢) «تتحد» في (ز).

قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٨].

قال محمود: معنى الهمزةِ في (أم)؛ لأنّها منقطعةُ الإنكار، والتعجُّب؛ أي: دعْ ذا واسمعْ أعجبَ منه إنكارَهم بعد/ ظهورِ المعجزة. [١٦٧/ ب]

قال أحمد: هذا الإضرابُ مثلُ الغايةِ التي ذكرتها؛ لكونها أزيد من الأُولى، فنزلت له لزيادتها[١] عليها كالمنافية لها؛ إذ تكذيبُ الآياتِ أبلغُ من قولهم: إنّها سحر[٢].

قال محمود: ومعنى إسناد الفعلِ إليهم في قوله: ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي﴾ [الأحقاف: ٨]، أنّ الذي جاءهم به نصحٌ وإشفاق، فإن كنتَ كاذباً فأنتم أيُّها المنصوحون لا تقدرون على[٣] دفع عقوبة الافتراء عنّي.

قال أحمد: الكلامُ جرى فرضاً وتقديراً، ومتى فُرِضَ الافتراء، امتنعَ كونُهُ ناصحاً؛ فلا مصلحةَ للمكلَّفِ في العملِ بالمفترى، بل يتمّ ذلك على قاعدةِ المعتزلة: أنّ العقلَ يوصِلُ إلى معرفةِ حكمِ الله[٤]، فيُتصوَّرُ النُّصحُ مع الافتراءِ إذا أُمِرَ بالتوحيدِ مثلاً.

ولو قال: حكمُ الله لوجوبِ التّوحيدِ، وأنا رسولٌ كانَ محقّاً عندهم، وهي قاعدةٌ[٥] باطلة.

---

(١) «لزيادتها» من (ز)، وفي الأصل «بإذنها» والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم (٤/ ١٩١).

(٣) «على» في (ز). وفي الأصل «في» والصواب ما أثبتناه.

(٤) ذكر في كتاب «آراء المعتزلة الأصولية»، تفصيلًا أجمله فيما يلي:
«المعتزلة جعلت العقل معرّفاً للأحكام وكاشفاً لها قبل مجيء الشرع، لكنهم يتفاوتون بتعريف العقل؛ فيرون أنّه عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلَّف، صحّ منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كُلِّف». بتصرف.

(٥) «قاعدة» من (ز) و(ص). وفي الأصل «عدة» والصواب ما أثبتناه.

والجوابُ عن الآية عندنا: أنَّ إسنادَ الفعلِ إليهم تنبيهٌ بالشَّيء على مقابله بالمفهوم، أي: إنْ كنتَ مُفترِياً فالعقوبةُ واقعةٌ لي لا بدّ منها، أي[1]: وإنْ كنتَ محقّاً وأنتم المفترون فالعقوبةُ واقعةٌ بكم لا أقدرُ على دفعِها عنكم؛ لقوله: ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُجۡرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥][2].

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩].

قال محمود: أجودُ ما قيلَ فيه حملُهُ على الدِّراية المفصَّلة، وإنْ كانَ يدري أنَّ مصيرَهُ إلى النَّعيم[3] ومصيرَهُم إلى العذاب.

فإنْ قلت: ما يُفعل مثبت فحقُّه بي وبكم فما وجه دخول لا؟

قلت: ابتُدئ بالنفي[4] فتناول ما، وما في خبرها، فجازَ كقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ...﴾ إلى قوله: ﴿... بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣] أدخل الباء في الخبر؛ لاشتمال النفي الأوّل عليه، وقال: [من الوافر]

فما رجعَتْ بخائبةٍ[5] ركابٌ   حكيمُ بنُ المسيِّبِ مبتغاها[6]

قال أحمد: إنّ المجرورَ قد عُطِفَ على مثله، وأنّهما جميعاً في صلةِ موصولٍ واحد.

ولو قيل: المجرورُ الثاني في صلةِ موصولِ محذوفٍ معطوفٍ على مثله، «وما

---

(١) «أي» ليست في (ز).
(٢) البحر المحيط (٨/ ٥٣).
(٣) «التنعيم» في (ز).
(٤) «بالمنفى» في (ز).
(٥) «لغائبه» في (ز).
(٦) هذا من شعر القحيف العقيلي. انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٨٩).

أدري ما يُفعَلُ بي ولا ما يُفعَلُ بكم»، يفتقر إلى تأويل، وحذفُ الموصولِ وبقاءُ صلتِهِ صحيحٌ،/ قال: [من الوافر] [١٦٨/أ]

فمَنْ يهجُو رسولَ الله منكُمْ ويمدحُهُ وينصرُهُ سَـواءُ(١)

أي: مَنْ يهجُوهُ ومَنْ ينصرُهُ سواء.

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠] الآية.

قال محمود: الآية الأُولى عاطفة (كفرتم) على الشرط كما عطفتها (ثُمّ) في قوله: ﴿ثُمَّ كَفَرْتُم﴾ [فصلت: ٥٢]، وكذا الواو الأخيرة(٢) في قوله: ﴿وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠] على ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [الأحقاف: ١٠] وأمّا واو (شهد شاهد) وما معه، فقد عطفها على ﴿كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] ونظيره: إن أحسنت إليك فأسأت، وأقبلت فأدبرت.

أي: أخبِرُوني إنِ اجتمعَ كونُ القرآنِ من عندِ الله مع كفركم، واجتمعَ شهادةُ أعلمِ بني إسرائيل على نزولِ مثلِهِ مع استكباركم(٣) على الإيمانِ، ألستم أفضلَ الناس؟!

قال أحمد: لم يوجِّهِ المعطوفاتِ(٤) إلى جهةٍ واحدة؛ لأنّه قد يكونُ العطفُ بمجموعِ مفرداتٍ على مجموعِ مفرداتٍ للتقابل بين المفردات، ومنه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١].

---

(١) من شعر حسان بن ثابت رضي الله عنه جامع الأصول (٥/ ١٧٤).
(٢) «الآخرة» في (ز) و(ص).
(٣) «استكباركم» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «استكبارهم» والصواب ما أثبتناه.
(٤) في الأصل: «المعطوفان»، والمثبت من (ز).

لا يعمل فسيقولون في (إذ)؛ لتدافع الاستقبالِ والحال، فعامِلُهُ محذوف، أي: وإذْ لم يهتدوا به ظهرَ عنادُهُمْ فسيقولون، ويكون ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ مُسَبَّباً عنه حتَّى يصحّ، كما أنْ صحَّ بأن قوله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] لمصادفةِ حتَّى مجرورها، والمضارع ناصبه.

قال أحمد: إن لم يمنع عمل ﴿فَسَيَقُولُونَ﴾ إلّا الاستقبال، فلا مانع؛ لأنّ الاستقبالَ إنّما جاءَ للإشعارِ بدوامِ ما وقع، وأنّهم حرَّفوا وقالوا: هذا أساطيرُ وإفكٌ قديم، ولمعناها وقالوا: إذ لم يهتدوا به هذا إفكٌ قديم، وداموا عليه، فعبّر عن الوقوعِ والدّوامِ والاستقبالِ بالسِّين، كقول إبراهيم: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٧] وهذا طريق الجمع بين قوله: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨] وقوله: ﴿سَيَهْدِينِ﴾ ولولا دخول الفاء على الفعل لتعيَّنَ هذا، لكن الفاء دلّت على تسبُّبِها على محذوفٍ هو السبب، وقطعت الفعل عن الظرف؛ فتعين ما ذكره الزَّمَخْشَرِيّ لأجل الفاء، لا لأجل السين.

[قوله تعالى]:/ ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الأحقاف: ١٢]. [١٦٨/ ب]

نصبَ حالاً عن كتاب؛ لتخصيصه بالوصف، والعاملُ الإشارةُ، أو حالاً من الضمير في مصدق، والعاملُ مصدِّقٌ.

قال أحمد: أو نصبَ على الاختصاصِ، كقوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٥].

قال محمود: قوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥].

معنى الظَّرفيةِ جَعْلُ الذُّرية محلَّها ومكاناً للإصلاح، كقوله:

بجرحٍ في عراقبها(١) نصلِّي

(١) في (ز): «عواقبها».

قال أحمد: ومثله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١٧].

زعمَ بعضُهم أنّ المرادَ بالآيةِ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي بكر[١]، وهو مردودٌ بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨] فأخبر عنهم بالجمع.

قال أحمد: والصَّحيحُ أنّ المرادَ الجِنسُ، لكنْ لا يُرادُ بهذا الوجه؛ فيجوزُ أن يُقال: أرادَ عبد الرّحمنِ وأمثاله كقول العزيز لزليخا: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ﴾ [يوسف: ٢٨]، ثُمّ عاد إلى خطابها بقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولكنّ وجهَ الردّ أنّ الذين حقَّ عليهم القولُ هم المخلَّدون في النار، وعبدُ الرّحمنِ كانَ من أفاضلِ المسلمين.

قال أحمد: وفي الآية ردّ على من زعم أنّ المفرد الجنسي لا يُعامل معاملة الجمع لا في الصفة ولا في الخبر؛ فلا يُقال: الدينار الصفر خير من الدرهم البيض، وهو مردودٌ بأنّ خبرَ (الذي) المفردَ جاء على نعتِ خبرِ المجموع[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

إمّا من قولهم: عُرِضَ بنو فلانٍ على السَّيف، أي: قُتلوا، أو من عُرِضَتِ الناقة على الحوض، أي: عُرِضَتِ الحوضُ على الناقة؛ فيقلبون[٣].

قال أحمد: إنْ كان عُرِضَتِ الناقة على الحوض مقلوباً، فعرضُ الذين كفروا على النارِ ليسَ مقلوباً؛ لأنّ الحوضَ جمادٌ لا إدراكَ له، والناقةُ هي المدرِكة، وأما النار فقد ورد أنّها مدركة إدراك أولي العلم؛ فهو كقولك: عرضتُ الأسرى على الأمير.

---

(١) انظر: أضواء البيان (٧/ ٢٢٤). وعبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة القرشيّ مات قبل عائشة، له صحبة روى عنه أبو عثمان النهدي وابنته حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٤٧١).

(٢) انظر: الكاشف (٤/ ٣٠٣).

(٣) القلب: هو جعل المعلول علّةً والعلة معلولًا. انظر: التعريفات (١/ ٢٢٩).

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

قال: فيه (إن) نافيةٌ وأنّه أحسنَ في اللّفظِ من تكرارها[١]؛ لما فيه من البشاعة، ولأجل ذلك قلبوا الألفَ هاءً في مهما، ولقد أغثّ/ أبو الطيب[٢] في قوله: [١٦٩/أ]

لعمرك ما [ما] بان منك لضاربٍ

وما ضرَّهُ لو اقتدى بعذوبة التنزيل فقال:

«لعمرك ما [إنْ] بان منك لضارب»

قال أحمد: بيتُ المتنبِّيّ ليسَ كما أنشده، بل هو: [من الطويل]

يرى أنّ ما ما بانَ منكَ لضاربٍ   بأقتلَ ممّا بانَ منكَ لعائبِ

ولا يستقيمُ إلّا كذلك؛ لأنّ قبله هو ابن رسول الله وابن صفية وشبههما [شبهت بعد التجارب]، ولو أتى أبو الطيب بأن يُقال: يرى أنّ أن ما بانَ عنْكَ، وهذا التكرار أثقل من تكرار ما، وانتقاد الزَّمَخْشَرِيّ بناء منه على أنّ البيتَ كما أنشدَهُ على أنّه لو كان كما قال، لوردَ عليه دخولُ الباء، وهي لا تدخلُ إلّا في ليسَ وما الحجازية العاملة، وألا تعملَ على الأصحِّ ولا تدخلُ الباء، ولا أبرِّئ المتنبيّ من التقعر[٣]؛ فإنّه كانَ مغرماً بالغريبِ من النظم، ورأى الزَّمَخْشَرِيّ في الآية وجهاً أن يجعل (إن) زائدةً مثلها في: [من الوافر]

يُرجّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ   ويعرِضُ دُونَ أدناهُ الخُطُوبُ[٤]

---

(١) «تكرارها» من (ز)، وفي الأصل «تكرار ما»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قوله: «أغثّ أبو الطيب»: في الصحاح «أغثّ»، أي: رَدُؤَ وفسد، تقول: أغثّ الرجل في منطقه. (١/ ٢٨٨).

(٣) التقعر في الكلام التعمق. لسان العرب (٥/ ٣٦٩١).

(٤) انظر: غرائب الاغتراب (١/ ٢٢) للآلوسي.

قال: ويكونُ معناه مكّناكم، في مثل ما مكّناكم، ورُجِّح الأوّلُ بأنّه أبلغُ في التوبيخ كقوله: ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم: ٧٤] ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ﴾ [الروم: ٩] ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾ [غافر: ٨٢].

قال أحمد: والأخصُّ(١) بهذهِ الطّائفةِ قولهم: ﴿مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

أحدُ مفعولَي اتّخذَ الضميرُ الراجعُ إلى الموصول، والثاني (آلهةً) و(قرباناً) حال، ولا يصحُّ أن يكون (قرباناً) مفعولاً ثانياً، (وآلهةً) حال منه.

قال أحمد: لأنّه يـصيـرُ المعنى على تـركِ اتِّخـاذِ الله متقـرباً به؛ لأنّك إذا قلت لعبدك: اتخذت فلاناً سيّداً دوني، لمته على نسبة السيادة لغيره، والله تعالى لا يُتقرَّب به، لكن يُتَقَرَّب إليه.

قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١] الآية.

قال محمود: إنّما بعض المغفرة؛ لأنّ من الذُّنوبِ ما لا يغفرُها الإيمانُ كالمظالم.

قال أحمد: الحربيّ(٢) إذا نهبَ الأموالَ وسفكَ الدِّماءَ ثُمّ حَسُنَ إسلامه، جَبّ الإسلامُ ما قبله(٣).

ويقال: إنّه لم يرد وعدَ المغفرةِ للكافرِ على تقديرِ الإيمانِ في كتاب الله إلّا مبعَّضةً وهذا منه، ولعلّ سرّه أنّ مقام الكافر قبض لا بسط؛ فلذلكَ لم يُبسطْ رجاؤه في مغفرةِ كلِّ الذنوب.

---

(١) «والأخص» في (ز) و(ص).

(٢) الحربيّ: هو من دخل إلينا بغير أمان. انظر: الموسوعة (٣/ ٣٠٠).

(٣) «تقدم» في (ز) و(ص). عملًا بالحديث الذي قال فيه ﷺ لعمرو: «يا عمرو، بايع، فإن الإسلام يجبّ ما كان قبله... الحديث» مسند أحمد (٢٩/ ٣١٥).

قلت: مقامُ الكافرِ عند/ ترغيبه في الإسلامِ بسطٌ لا قبض، وقد أمرَ اللهُ موسى[١٦٩/ ب] أن يقولَ لفرعونَ قولاً ليّناً، وقد ورد: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وهي غيرُ مبعَّضة، وما للعُموم، ولا سيّما وقد وقعتْ في الشّرط[١].



(١) ذكر الإمام الآلوسي في تفسيره «روح المعاني» (٢٦/ ٣٢): أنّ أجِلّة المحقِّقين على أنّ الحربيّ وإن كان إذا أسلم لا تبقى عليه تبعة أصلاً، أما الذميّ، فإذا أسلم، تبقى عليه حقوق الآدميين.

سورة محمد ﷺ

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١].

أي: جعلَها كالضالّة مُضَيّعةً إذْ لم تُقبل، وجعلَها ضالّةً في كُفرِهم ومعاصيهم كما يضلُّ الماءُ في اللبن، وأعمالُهم ما يسمُّونها مكارمَ من صلةِ رحمٍ وفكّ أسيرٍ وقِرَى ضيف.

قال أحمد: الثاني قَوِيَ لمقابلتِه في الذين آمنوا يكفِّر عنهم سيِّئـاتهم؛ لأنّ الكفارَ ضلَّتْ أعمالُهم الصّالحة في غَمْرةِ سيِّئاتهم، والمؤمنونَ سترَ اللهُ أعمالَهم السيئةَ في كَنَفِ الصّالحة، وإليه وقعتِ الإشارة لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٣].

قال محمود: قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥].

هو كلامٌ صورتُهُ الإثبات ومعناهُ النفي؛ لانطوائهِ تحتَ كلامٍ صُدِّر بالإنكار، وهو قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ [محمد: ١٤] كأنّه قيل: أفمن هـو في الجـنّة كمن هـو في النـار، وعُرِّيَ من حـرفِ الإنكـارِ زيادةً في تصوير مكابرة مَن يسوّي بين المتمسِّكِ بالبيّنة والتابعِ للهوى؛ فهو بمنزلةِ من يسوِّي بين الجنّةِ الموصوفةِ والنارِ، وهو كقوله: [من المنسرح]

أفـرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكـرامَ وأنْ أُورَثَ ذَوداً شَصَائِصاً نَبَلا[1]

---

(١) هذا قول بهيس الذي كان يلقب نعامةً. انظر: تهذيب الآثار للطبري (٤/ ١٤٤)، وتهذيب الآثار مسند علي (٣/ ١١٧).

فصورةُ كلامِه الفرحُ بُرْزئِهِ الكرام، ووراثتُهُ الذَّودُ القليل الطائل، ومعناهُ الإنكار، كأنّ قائلاً قال له: أيَفرح بكذا؟ فقال رداً عليه فأوردَهُ بغير حرف؛ لتصوير قُبْحِ ما رُمي به، وهو تسليمٌ تحتهُ إنكار.

وقوله: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ﴾ [محمد: ١٥].

داخلٌ في حُكْمِ الصِّلة، كأنّه تَكرار لذكر الجنّة، فإنّه يصحُّ أن يقول: التي فيها أنهار.

قال أحمد: لقد أحسن، وفي الكلام حذف ليتم المعادلة وتصحّ المقابلة، أي: مثل ساكن الجنّة، كقوله: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ﴾ ﴿كَمَنۡ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٩] فيكون حينئذٍ تنظيراً بعد التسوية بين[1] المتمسك بالبينة، وراكب الهوى يبعد التسوية بين المنعَّم في الجنّة والمعذَّب/ في النار، وهو[2] باب تنظير الشيء بنفسه باعتبار [١٧٠/أ] حالَين، إحداهما أوضح بياناً من الأُخرى، فالمتمسك بالبينة هو المنعَّم في الجنّة، والمتبع للهوى هو المعذَّب في النار.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿سَوَّلَ لَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٥].

مشتقٌّ من السُّؤالِ وهو الاسترخاء، أي: سهّل لهم ركوبَ العظائم، وقد اشتقّه من المسؤول من لا علم له بالتّصريفِ والاشتقاق جميعاً.

قال أحمد: لأنّ المسؤولَ مهموز، وسوَّلَ معتلّ[3].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٣].

لا تُبطِلوا الطّاعاتِ بالكبائر فتُحبِطُوها، كقوله: ﴿لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ [الحجرات: ٢] الآية.

---

(١) «بين» من (ز). وفي الأصل «من» والصواب ما أثبتناه.

(٢) «وهو من» في (ز). وفي الأصل «وهو» والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: لسان العرب (٣/ ٢١٥٧).

قال أبو العالية: كانوا يظنُّونَ أنّه لا يضرُّ مع الإيمانِ ذنب، كما لا ينفعُ مع الشِّركِ عملٌ حتى نزلتْ هذه الآية فخافوا الكبائر.

وقال ابن عمر: كنّا نظنُّ جميعَ الحسناتِ مقبولةً حتّى نزلت، فقلنا تبطلُها الكبائرُ الموجبات حتى نزل: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] فكففنا عن القول في ذلك، وكنّا نخافُ على من أصابَ الكبائر[١].

قال أحمد: الكبائر لا تُحبِطُ الحسنات: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] بل الحسناتُ يُذهِبْنَ السيِّئات.

والكبيرةُ عند المعتزلةِ تُحبِطُ الصّالحاتِ ولو كانتْ مثلَ زبدِ البحر[٢].

وما أورده الزَّمَخْشَرِيّ من الآثار يجب ردّه إلى قاعدة الحقّ بالتأويل، فإنْ لم يقبل التأويل، فطريقُهُ تحسينُ الظنّ بالمنقولِ عنه وتغليط ناقله.

وكلامُ ابنِ عمر ظاهرُه أولى بنصّ أهل السُّنّة، والآيةُ محمولةٌ عندنا على الإخلالِ بركنٍ أو شرط يقتضي البطلانَ من أصله، لا أنّه يبطلُ بعد استكمالِ شرائطِ الصِّحةِ والقبول[٣].



(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٦/ ١٢٨).
(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٧٠-٢٧٤).
(٣) انظر: البحر المحيط (٨/ ٨٤).

سورة الفتح

قال محمود: نزلتْ عامَ الحُديبية قبلَ فتحِ مكّة، وجاءتْ بلفظِ الماضي على عادة ربِّ العزّة في الإخبارِ عن الأمورِ المحقّقة مُنَـزِّلاً لها منزلة الكائنة، وفيه من الفخامةِ ما لا يخفى من تعظيمِ المخبَر عنه[1].

قال أحمد: والعدولُ من المتكلِّم[2] إلى الغيبةِ أيضاً فخامة.

قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

قال محمود: لما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[الفتح: ١٠].

أكّد ذلك بمثالِ تخييل بقوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح: ١٠]أي:/ يدالرسول [١٧٠/ ب] التي فوقَ أيديهم هي يدُ الله، والله مُنَـزَّهٌ عن الجوارحِ، أي: الميثاقُ مع رسولِ الله كالميثاقِ معه.

قال أحمد: لفظُ التَّخييلِ مبدلٌ[3] بالتمثيل، ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ [الفتح: ١١] قتلاً أو هزيمةً، أو نفعاً ظفراً أو غنيمةً.

قال أحمد: هو من اللَّفّ[4]، أي: من يملكُ لكم من الله شيئاً إنْ أرادَ بكم ضرّاً، ومن يحرمكم النّفعَ إنْ أرادَ بكم نفعاً؛ لأنّ (من يملك) يستعملُ في الضُّرِّ لقوله:

---

(١) وفي أضواء البيان أنّها نزلت في عودته ﷺ من صلح الحديبية (٨/ ٣٩١).

(٢) «التكلم» في (ز).

(٣) «تبدل» في (ز).

(٤) سبق شرحه. في سورة الزخرف عند الآية: ٣٨.

﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الفتح: ١١][١]، وسرُّ اختصاصِ دفعِ الضَّررِ أنّ إضافة المِلْكِ في هذا الموضع باللام، ودفع المضرة نفع، وليس كذلك حرمان المنفعة؛ فهو ضررٌ عائدٌ عليه لا له، وإنّما انتظمتْ هذه الآية كذلك؛ لأنّ القسمَين يشتركان في أنّ كلّ واحدٍ منهما نفيٌ لدفع المقدّر[٢] من خيرٍ وشرّ، فلمّا تقاربا، أخرجهما في عبارة واحدة، وخصّ عبارة دفع الضرّ؛ لأنّه المتوقَّع لهؤلاء؛ إذ الآية تهديد ووعيد، وهي نظيرة قوله: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم﴾ [الأحزاب: ١٧] فالعصمة إنّما تكون من السوء، فهاتان الآيتان توأمتان.

قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [الفتح: ١٣].

أي: لهم[٣] وضعَ الظاهرَ موضعَ المضمر؟

قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: ١٤].

ومشيئته تابعةٌ لحكمته، وحكمتُهُ المغفرةُ للتّائبِ وتعذيب المصرّ.

قال أحمد: تقدّم منه أمثال ذلك حملاً للقرآن على رأيه.

قوله تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥].

الإضرابُ الأوّل ردٌّ؛ لأنْ يكون حكم الله ألّا يخرجوا معهم، والآخرُ إضرابٌ من الله عن نسبةِ الحسدِ إلى المؤمنينَ إلى ما هو ظاهرٌ[٤] من الجهلِ وقلّةِ التفقُّه.

---

(١) في (ز)، و(ص) هذه الآيات: [﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ﴾ ﴿فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾].

(٢) «المقدور» في (ز).

(٣) «لهم» من (ز). وفي الأصل «لم» والصواب ما أثبتناه.

(٤) «أظهر» في (ز).

قال أحمد: فالإضرابُ الأوّلُ هو المعروفُ، والثاني هو المستغربُ والمستعذَبُ الذي فيه مباينة بين[1] الأوّلِ والثاني، بل زيادةٌ بيِّنة[2] ومبالغة متمكِّنة، والمنسوبُ إليهم ثانياً أشد؛ فإنَّهم في الأوّل جَهِلُوا شيئاً مخصوصاً بنسبتهم المؤمنين إلى الحسد، والثانية نسبةٌ إلى الجهلِ المطلَقِ المسترسل.

/ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] الآية. [١٧١/أ]

قال محمود: ويجوزُ أنْ يكونَ جوابُ لو لا محذوفاً؛ لدلالة الكلام عليه، ويجوز أن يكون ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ كالتكرار لقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ لأنّ معناهما واحد، و﴿لَعَذَّبْنَا﴾ هو الجواب.

قال أحمد: إنّما كان مرجعُهما هاهنا واحداً، وإن كانتْ لو لا تدلُّ على الامتناعِ للوجود، ولو تدلُّ على الامتناعِ للامتناع؛ لأنّ (لو) دخلتْ هنا على وجودٍ معناه للعدم؛ إذ التزيّل معناهُ المفارقةُ فصار ثبوتاً، وكان جَدِّي[3] يختارُ الوجه الثاني ويجعله تطريةً لطولِ الكلام؛ فمرَّةً يطرِّي بلفظهِ ومرَّةً بما يؤدِّي مؤدّاه.



(١) «من» في (ز).
(٢) «تنبيه» في (ز).
(٣) سبق بيانه في سورة الزخرف عند الآية: ٣٧.

سورة الحجرات

[قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ...﴾].

قال محمود: أوجبَ أن يكونَ الأمرُ الذي ينتهي إلى الله ورسولِه مقدَّماً على الأمورِ كلِّها من غير تقييدٍ ولا تخصيص.

قال أحمد: لأنّه[1] لم يذكر المفعولَ الذي يتقاضاه ﴿تُقَدِّمُواْ﴾[الحجرات: ١]، كأنّه نَهَى عن الفعل الذي هو التقدم، كقوله: ﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢].

دلّتِ الآيةُ على أمرَين هائلَين:

أحدِهما: أنّ[2] فيما يرتكبُهُ من الآثامِ ما تُحبِط.

الثاني: أنّ في أعماله ما لا يدري أنّه محبط، ولعلّه عندَ الله محبط؛ فعلى المؤمنِ أن يكونَ كالماشي في طريقٍ شائكٍ يتحرّزُ ويتوقّى.

قال أحمد: هو يعتقد أنّ الكبائرَ محبطةٌ للأعمال، موجبةٌ للخلود في النار، وأخذ من هذه الآية أنّ رفعَ الصّوتِ بين يدي النبيّ معصيةٌ لا تبلغ الشرك، وقد جعلها محبطةً وخوّف العبادَ من إحباطِ الأعمال.

وجوابه: أنّ المرادَ النّهيُ عن رفعِ الصّوتِ على الإطلاق، والحذرُ ممّا يُتوقّع

---

(١) «لأنّه» ليست في (ز).

(٢) «أن» ليست في (ز) و(ص).

منه من إيذاء النبيّ عليه الصلاة والسلام، وإيذاؤه كفرٌ مُحبِطٌ للعمل؛ فنهى عن رفع الصَّوتِ محذِّراً فيه عمَّا يؤول إليه.

ولو كان الأمرُ على ما يعتقدُ الزَّمَخْشَرِيُّ، لم يكن لقوله: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] معنىً؛ إذ الأمرُ منحصرٌ في أن يكون كفراً محبطاً لكونه مؤذياً أو غير مؤذٍ، فيكون مُحبِطاً على رأيه؛ فالإحباطُ واقعٌ[1] على كلّ حال.

وكلامُنا هذا مرتّبٌ على مقدّمتَين:

الأُولى: أنّ رفعَ الصَّـوتِ ممّا يحصلُ به الأذى، ووقوعُهُ أمرٌ مشـاهد،/ حتى إنّ [١٧١/ ب] الشَّيخَ يتأذّى برفعِ التِّلميذِ صوته، فكيف برتبةِ النبوّةِ وبما يستحقُّهُ من الإجلالِ والإعظام.

الثانية: أنّ إيذاءَ النبيّ كفر[2].

قوله تعالى: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

قال محمود: يجوزُ أن يَكونوا نادَوه من وراءِ كلِّ حجرة، أو انقسموا؛ فنادى كلّ طائفة من حجرة، أو حجرةٍ واحدة جُمعَتْ تعظيماً.

وقوله: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ محاشاةٌ لبعضهم، أو حكمٌ بقلّة العقلاء فيهم، أي: ليس فيهم عاقل.

قال أحمد: اغترّ بعضُهم في ثَلْب بني تميم بما لا تساعد عليه الآية؛ فإنّها نزلَتْ في الذين نادَوه من الحاضرين حينئذٍ والراضين بفعل المنادين، وهم جفاةُ بني تميم، ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى؛ فكيف تُسَبُّ أمّةٌ عظيمةٌ ببعض قليلٍ منهم ارتكب جهالةً؟

---

(١) «فاحتاط وأوقع» في (ز).

(٢) انظر: خصائص الرسول ﷺ (١/ ٢٢٥) لعليّ بن نايف الشحود.

وقد رُوي أن المنادي له عُيَينةُ بنُ حصنٍ[١] والأقرع، وقد صحّت الأحاديث في فضل بني تميم[٢].

[قوله تعالى]: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ﴾ [الحجرات: ٦].

قال محمود: نكر (فاسقاً) و(نبأ) بقصد[٣] الشِّياع، فكأنّه قال: أيّ فاسقٍ جاء بأيّ نبإٍ.

قال أحمد: تسامحَ بلفظِ الشِّياع، والمرادُ العموم، ولأنّ النكرة في سياق الشَّرطِ تعمُّ عمومَها في النفي[٤].

قال محمود: عدل عن (إذا) إلى (إن)؛ لأنّ مجيء الفاسق بالنبأ ممّا يندر.

وكان الوليد قد بعث مُصَدِّقاً إلى بني المُصطلقِ وكان مناوئاً لهم فتلقَّوْه، فاعتقد أنّهم يقاتلونه؛ فعاد وقال: منعوني الزكاة كذباً عليهم، فهمَّ النبيّ ﷺ بالإيقاع بهم، وبعث خالداً أو غيره إليهم، فأدوا الزكاة وتَنَصَّلوا ممّا ذُكر عنهم، والوليد هذا هو الذي ولّاه عثمانُ الكوفة بعد سعد بن أبي وقاص، فصلّى الصبح سكران أربعاً فقال: أزيدكُم؟ فعزله[٥].

---

(١) عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري كان سيّداً جواداً شاعراً. انظر: الثقات لابن حبان (٣/ ٣١٣). والأقرع بن حابس: (ت: ١٣هـ) من سادات العرب في الجاهلية قدم بوفد بني دارم من تميم فأسلموا، وشهد حنيناً وفتح مكة والطائف، وسكن المدينة، وكان من المؤلفة قلوبهم. الأعلام (٢/ ٥).

(٢) وردت الأحاديث في بني تميم كثيرة ومنها: «أنّها جاءت صدقاتهم فقال رسول الله ﷺ: هذه صدقات قومنا». رواه البخاري عن أبي هريرة (١/ ٢١٥٩).

(٣) «لقصد» في (ز).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ٢١١)، والقواعد والفوائد الأصولية (١/ ٢٠٤).

(٥) الإمامة لأبي نعيم (١/ ٣٠٩).

ومقلوبُ فسق فَقَسَ ومنه فَقَسَ البيضة كسرها، والنّدمُ من النّديمِ الملازم لصحبته في الشرب، ومقلوبه دمن[(١)] ومدن بالمكان، إذا أقام به ومنه المدينة.

وقوله: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧] ليس مستأنفاً؛ لأنّه يؤدّي إلى تنافر النظم، بل حال من الضمير البارز في قوله: ﴿فِيكُمۡ﴾ [الحجرات: ٧] أو من المستتر، وكلاهما سديد[(٢)]،/ أي: فيكم رسولُ الله على حالةٍ يجب تغييرها منكم، وهو أنّكم تحبّون أن [١٧٢/أ] يعمل أحدكم[(٣)] في الحوادث بما يعنّ لكم.

وهذا يدلُّ على أنّ بعضَ المؤمنين زيّنوا الرسول الله ﷺ الوقوع ببني المصطلق تصديقاً للوليد، وأنّ نظائرَ ذلك من الهنات كان يفرط [منهم][(٤)]، وبعضهم كان يَزَعُه التقوى وهم المستثنَون[(٥)] بقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ﴾ [الحجرات: ٧] الآية، لكن أغنت عن ذكر البعض صفة البعض الآخر ممّا يغايرهم، وهذا من إيجازِ القرآنِ ولمحاتهِ اللّطيفة.

قال أحمد: من هَنَات المعتزلة توريكُهم على عثمان، وتوقُّفهم في الحكم بفسق قَتَلَته، وقد عرضَ هاهنا بأنّه ولّى الوليدَ عِوَضاً عن سعدِ بن أبي وقاص أحدِ العشرة، وعرّض به في قوله: إنّ من الصّحابةِ من كان يصدرُ منه هِنات، من جملتها تصديقُ الوليد فيما أخبر والإيقاع ببني المصطلق؛ فافهم من تعريضنا ما عرّض به في عثمان نسألُ الله[(٦)] العصمة.

---

(١) في الأصل: «أدمن»، والمثبت كما في سائر النسخ.
(٢) في الأصل: «شديد»، والمثبت من سائر النسخ.
(٣) «أحدكم» ليست في (ز).
(٤) زيادة من (ز).
(٥) «المنسوبون» في (ز).
(٦) «نسأل الله» في (ز). وفي الأصل «نسأل»، والصواب ما أثبتناه.

قال محمود: ومعنى تحبيبِ الله الإيمان[١] وتكريهنا اللطف[٢] والتوفيق؛ فإنّ الإنسان لا يمدح بغير فعله، وقد قال تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

وأمّا المدحُ بالجمالِ وحُسْنِ الوجه؛ فذاك لأنّهم رأوه في الغالب يُسفِرُ عن خبرٍ حسن، قالوا: أحسن ما في الدَّميمِ وجهه، ومن الفضلاء من منع صحّة ذلك، وخطّأ المادح به وجعل النَّعتَ بأمهاتِ الخير، وهي الفصاحةُ والشجاعةُ والعدلُ والعفّة، وما تفرّع منها.

قال أحمد: تركَ الحقَّ لخيالٍ اعتمده في الشاهد أنّ الإنسان لا يُمدحُ بفعل غيره، وأبطلَ ما صرَّحَتْ به الآيةُ من نسبة ذلك إلى الله وحده، فكيف تترك أدلة العقل وصريح النقل في قوله: ﴿اللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]؟ وأمثال هذه الآية يقاسُ الغائبُ على الشاهد، فهذا تحريفٌ لكتاب الله؛ فإنّ الله أعطى وأثنى ومنح ومدح، ولا موجود إلّا الله، وصفاته وأفعاله محلّها محلّ بعض، فماذا يقولُ في ثناء الله على رسله باصطفائه لهم؟ أهو بما اكتسبوه أو بما وهبهم فاتّهبوه؟

فإنْ قال بالأول، خرجَ عن المِلّة، وإنْ قال بالثاني، سلَّم الأمر، والله أعلم.

قال محمود:/ [قوله تعالى]: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. [١٧٢/ب]

فضلاً: فانتصب ﴿فَضْلًا﴾ مفعولاً من أجله عن (الراشدين)، وأُوردَ عليه أنّ الراشدين[٣] فعلهم والفضل من الله، وأجابَ أنّه لما وقعَ الرُّشدُ عبارةً عن التَّحبيبِ والتزيين استقامَ انتصابُهُ عنه.

---

(١) «الإيمان» ليست في (ز) و(ص).

(٢) «اللطف» من (ز) و(ص). وفي الأصل «اللفظ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الراشدين» من (ز). وفي الأصل «الراشد». والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: بيّنا[١] أنّ الرُّشدَ مخلوقٌ لله، فلا سؤالَ من هذا الوجه، بل من جهة أنّ الله خاطب خلقه باللغة المعهودة، ومنها نسبةُ الفعلِ إلى الفاعلِ حقيقةً كان أو مجازاً، فقيل في مات زيد: فاعل، وقد نُسِبَ الرُّشدُ إليهم على أنّهم فاعلوه.

وإن كان مجازاً في الاعتقاد، فتُجيبُ عنه بجواب الزَّمَخْشَرِيّ، أو بأنّ الراشد هاهنا يستلزم كون العبد راشداً؛ إذ هو مطاوع أرشده فرشّده، فتصحّ المطابقة، وهو عكس قوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]؛ لأنّهم هناك مفعولون في معنى الفاعلين؛ فصحّ بواسطة استلزامِ المطاوعة، فليصحِّحْ مسألة (يريكم البرق) بتقدير المفعول، ويصحِّحْ هذه بتقدير الفاعل.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩].

عدل عن (اقتتلا) و(اقتتلتا)، وقد قُرِئ بهما؛ حَمْلاً على المعنى.

قال أحمد: قد أنكر النحاةُ الحملَ على لفظ من بعد الحمل على معناها، وفي الآية حمل على المعنى بقوله: ﴿ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، ثُمّ على اللفظ بقوله: ﴿بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، والفرقُ أنّ (من) فيها إبهام؛ فيلزم الإبهامُ بعدَ التفسير، وأمّا الطائفة، فلا إيهام فيها؛ إذ لفظها مفرد أبداً، ومعناها جمع أبداً.

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات: ١١].

نكّر؛ ليكون المعنى لا يسخرُ بعضُ المؤمنين والمؤمنات من بعض، والمرادُ اتساع فعل جماعة منهيّة عن السخرية.

قال أحمد: لو عرّف المؤمنين فقال: لا يسخرُ المؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض، لعم، ومراد الزَّمَخْشَرِيّ أنّ في التنكيرِ يحصلُ أنّ كلّ جماعةٍ منهيّةٍ عن التفضيل، والغرضُ بالنهي كلّ جماعةٍ على الخصوص، ومع التعريف نهي الكلّ،

---

(١) «قد بينا» من (ز).

لكن لا على التفصيل، بل[١] على الشمول، والنهي على الشمول أوقع.

قال محمود: ولم يقلْ: رجلٌ من رجلٍ ولا[٢] امرأةٌ من امرأة؛ للإشعار بإقدام غير واحد من رجالهم/ [١٧٣/أ] ونسائهم على السُّخرية، وتقبيح ذلك منهم، ولأنّ الساخر لا يخلو ممّن يضحك منه، فيشاركه في السخرية حتى يصير الواحد جماعةً وقوماً.

قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا﴾ [الحجرات: ١١].

جوابُ المستخبرِ عن علّة النهي، ولولاه، لكان حقّه أن يعطف بالفاء.

قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ﴾ [الحجرات: ١١].

أرادَ به الذكر، يقول: طار اسمُهُ في الناس بالكرم[٣].

وقوله: ﴿بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ [الحجرات: ١١].

فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: استقباحُ الجمعِ بين الفسوقِ والإيمانِ الذي يحظره ويأباه، كقولك: بئس إنسان[٤] الصَّبْوة بعد الكَبْرة.

الثاني: كان في مشاتمتِهم لمن أسلمَ من اليهود: يا يهودي، فنُهِيَ فضلاً للنهي عن التنابز.

الثالث: أن يُجعلَ من فسقٍ غير مؤمن، تقولُ لمن تحوّل عن التجارةِ إلى الفلاحة: بئسَ الحرفةُ الفلاحة بعد التجارة.

---

(١) «بل» ليست في (ز).

(٢) «ولا» من (ز). وفي الأصل: «أو» والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم (٨/ ١٢١).

(٤) «إنسان» من (ز). وفي الأصل: «الشران»، والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: أقربُ الوجوهِ الثلاثة أوَّلها بعد أن يُصرفَ الذمُّ إلى نفس الفسق؛ لأنّ الاسمَ هو المسمَّى، والزَّمَخْشَرِيّ حوَّم؛ لأنّ الاسم عنده التَّسمية، والوجهُ الثاني يحمل الاسم فيه على التَّسمية صريحاً، والثالث أنّ الفاسق غير مؤمن، والأول هو الجاري على قاعدة السُّنّة، وهذا من دفائنه(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾ [الحجرات: ١٢].

إن قيل: لِمَ نكّر كثيراً؟ وما الفرقُ بين تعريفه وتنكيره؟ وأجابَ: بأنّ التنكير يفيدُ بعضيّةً غير معيّنة، حتّى لا يجترئ أحد على ظنّ إلّا بعد التأمل، ولو عرف، لكان أمراً لاجتناب ما يكثر منه دون ما يقلّ.

وقوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ﴾ [الحجرات: ١٢].

فيه مبالغاتُ استفهامِ التقريع، وجعل ما هو غاية في الكراهة موصوفاً بالمحبّة، وإسناد الفعل إلى أحدكم إشعاراً بأنّ أحداً لا يرضى ذلك، ولم يقتصرْ بتمثيل الغيبة على أكل لحم إنسان حتّى جعله أخاً، ولم يكتفِ به حتى جعله ميْتاً.

قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤].

قال محمود: كذّبهم، وعدل عن قوله: كَذَبْتُم مراعاةَ الأدب،/ وعرّض بكذبهم [١٧٣/ ب] بقوله في المؤمنين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]؛ تعريضاً بأنّ أولئك هم(٢) الكاذبون، وكان يمكن أن يقول(٣): لا تقولوا: آمنّا ولكن قولوا: أسلمنا، وعدل عن مطابقته؛ ليكون(٤) اللّفظُ نهياً عن القولِ بالإيمان.

---

(١) انظر: الكشّاف (٤/ ٣٧٠).

(٢) «هم» ليست في (ز).

(٣) «يقال» في (ز) و(ص).

(٤) «ليكون» في (ز). وفي الأصل «لئلا يكون» والصواب ما أثبتناه.

قال أحمد: ونظيره: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، المرادُ تكذيبُهم في شهادتِهم برسالة النبيّ عليه السلام فجعلَ من التكذيبِ والكلامِ الأوّلِ مقدّمةً تُذهِبُ الوهم، وهي: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] فتحرّر أنّ كذبَهم فيما ادّعَوه من شهادةِ قلوبهم لا في قولهم: إنّه رسول الله.

قال محمود: وقال: ﴿قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

ولم يقل: أسلمتم؛ ليبقيه في حيِّز الدَّعوى.

وكذلك أضافَ الإسلامُ إليهم بقوله: ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسْلَٰمَكُم﴾ [الحجرات: ١٧] ولم يضف الإيمان إليهم بقوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧].



سورة ق

قال أحمد: وقعَ في نسخة «الكشّاف» ما أحكيه بصورته.

فإن قلت: لم نكّر الخلقَ الجديد؟ وهلا عُرّفَ كما عُرّفَ الأوّل؟

قلت: قصدَ في تنكيرهِ إلى خلقٍ جديدٍ: شأنٍ عظيمٍ وحالٍ شديد[1]، فمِن حقِّ مَنْ سمع به أن يهتمّ ويخافَ ويبحثَ عنه، ولا يقعدَ على لَبْسٍ في مثله.

قال أحمد: هذا كلام لم يُنظم، ولعله خلل في النسخ، ومراد الزَّمَخْشَرِيّ ثلاثة أسئلة: لِمَ عرّفَ الخلقَ الأوّل، ونكّر اللَّبسَ والخَلْقَ الجديد؟

فاعلم أنّه يُؤتى بالتعريف للتفخيم لما قُصد تعريفُهُ وتعظيمُهُ، ومنه تعريف [الذكور][2]: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [الشورى: ٤٩] فعرّف بالخلق الأوّل؛ ليجعله دليلاً على إمكان[3] الخلق الثاني بطريقِ الأولى، وأمّا التنكير، فتارة يكون للتفخيم لما فيه من الإبهام، كأنّه أفخمُ من أنْ يخاطبه[4] معرفة، ومرّة يقصد به تقليل المنكر.

فعلى **الأول**: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨] ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥] ﴿بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١].

---

(١) في الأصل: «جديد»، والمثبت من (ز).

(٢) «الذكور» من الكشّاف (٤/ ٣٨٢).

(٣) «إنكار» في الأصل، ومن الكشّاف «إمكان»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «يحاط به» في الأصل، وفي الكشّاف «يخاطبه»، والصواب ما أثبتناه.

[١٧٤/أ] **والثاني**: هو الأصلُ في التنكيرِ لا يحتاجُ إلى/ أمثلة؛ فتنكيرُ اللّبسِ للتّعظيمِ كأنّه قال: في لَبْسٍ أيِّ لَبْسٍ[1]، وتنكيرُ الخَلْق الجديد؛ للتقليل والتهوين بأمره بالنسبة إلى الخلق الأوّل، أو يكون لتفخيمه، كأنّه أعظم من أن يكون مُلبِساً[2] عليهم، فلعلّ إشارة [الزمخشريّ][3] إلى هذا.

قال محمود: طُرِحَتْ الواو من قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾ [ق: ٢٣] وذُكرت في الأُولى، وأجاب بأنّها استُؤنفت كما تُستأنف الجمل الواقعة في المقاولة بين فرعون وموسى.

والمقاولة هاهنا: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] وتبعه: ﴿رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ﴾ [ق: ٢٧] وتبعه: ﴿لَا تَخْتَصِمُواْ﴾ [ق: ٢٨] فعُلم أنّ ثَمّ مقاولةً طُرحت للدلالة بالسياق، كأنّه لما قال القرين: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣]، قال الكافر: ربِّ هو أطغاني، فقال القرين: ما أطغيته.

فكأنّ قائلاً قال: فماذا قال الله؟ قيل: قال: لا تختَصِمُوا في دار الجزاء، فذكر الواو في الجملة الأولى؛ لأنّها أوّل المقاولة، فلا بدّ من عطفِها للدلالة على الجمع بينها وبين ما قبلها، أعني مجيء كلّ نفس مع الملَكين، ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ﴾ حال من ﴿لَا تَخْتَصِمُواْ﴾، أو التقدّم بالوعيد في الدُّنيا والخصومة في الآخرة؛ لأنّ معناه ـ وقد صحّ عندكم ـ أنّي قدّمت.

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

أتى بلفظِ المبالغةِ إمّا من قولك: هو ظالمٌ لعبدهِ وظلّام لعبيده، أو أراد لو عذّبت مَن لا يستحقّ التعذيب، لكنت ظلّاماً مفرطاً.

قال أحمد: وذُكِرَ فيه وجهان:

---

(١) «أيّ لبس» من الكشّاف (٤/ ٣٨٢).
(٢) «ملتبساً» في (ز) و(ص).
(٣) «الزمخشريّ» من الكشّاف (٤/ ٣٨٢).

أحدهما: أنّ فعالاً وردَ بمعنى فاعل.

الثاني: أنّ المنسوبَ في المعتاد إلى الملوك من الظُّلم على حسب ملكهم إن عظيماً فعظيم، وإن حقيراً فحقير، فلمّا كان ملك الله على كلِّ شيء، فلو نُسب إليه، لكان ظلّاماً.

والقدريّة: ظنّوا أنّه لو عاقبَ على ما قضى، لكان ظالماً لعبده، فيكونُ ظلّاماً لكثرتهم، فهذه الآية تردّ عليهم(١).

قوله تعالى: ﴿لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [ق: ٣٠].

قال محمود: هو تخييل لتصوير المعنى في القلب، وفيه معنيان:

أحدهما: أنّها تمتلئُ مع اتّساعِها وتباعدِ أطرافها، كقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٨].

والثاني: أنّها من السَّعةِ بحيث يدخلُها مَن دخلَها وتحتمِلُ المزيد.

قال أحمد: تقدَّمَ إن كان لفظ التخييل في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ [الزمر: ٦٧] وهاهنا أولى؛/ فإنّ تلك الآيات لا بدّ من [١٧٤/ب] حملها على مجاز، والمنكَر لفظ التخييل الذي استعمل في الباطل، كقوله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، وهاهنا سؤالُ جهنَّمَ وجوابُها حقيقةٌ، كما ورد: «تحاجّتِ الجنّةُ والنارُ واشتكتِ النارُ إلى ربّها»(٢).

ولا مانعَ من ذلك، فقد سبّح الحصا وسلّم الحجرُ على النبيّ ﷺ(٣)، ولو فُتح باب المجاز فيه، لاتّسعَ الخرْق، بخلاف الآيات الواردةِ في الصفات.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٣٥).

(٢) رواه البخاريّ من حديث أبي هريرة (٦/ ١٣٨)، ومسلم في كتاب (الصلاة) (٢/ ٢١٤).

(٣) إمتاع الأسماع (٤/ ٢٠٧)، ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهانيّ (٢/ ١٦٢).

قوله تعالى: ﴿مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [ق: ٣٣].

إنّما جاءتِ الخشيةُ مع صفةِ الرحمةِ بناءً على الخاشي؛ لأنّه خشي مع علمه لسعة رحمة الله، كما أثنى عليه بالخشيةِ مع الطاعةِ بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

قال أحمد: ومنه مبالغةُ النبيِّ ﷺ في ثنائهِ على صُهَيبٍ[(١)] بقوله: «نِعْمَ العبدُ صهيبٌ؛ لو لم يَخَفِ الله، لم يعصِه»[(٢)].



(١) صهيب بن سنان بن مالك، صحابي من أرمى العرب سهماً، وهو أحد السابقين في الإسلام (٣٢ق هـ ـ ٣٨هـ). الأعلام (٣/ ٢١٠).

(٢) وفي كنز العمال (١٣/ ٤٣٧): رواه عمر وأورده أبو عبيد في الغريب ولم يسبق إسناده وقد ذكر المتأخرون من الحفاظ أنهم لم يقفوا على إسناده، وقد ذكره صاحب كنز العمال في كتابه لسببين:

أولاً: لشهرة الحديث.

ثانياً: لأنه الذي أورده أبو عبيد، وهو من الصدر الأول، أدرك أتباع التابعين.

سورة الذاريات

قوله تعالى: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [الذاريات: ٩].

يُصرَفُ عنه من صُرِفَ الصَّرفَ الذي لا أشدّ منه، كقولك: لا يهلِكُ على الله إلّا هالك، والضَّمير للقرآن أو للنبيّ.

قال أحمد: إنّما دلّ النظمُ[1] على هذا؛ لأن قوله: «يُصرف عنه»، دالٌّ على من صُرف، كأنّك قلت: لا يثبت الصرف في الحقيقة إلّا لهذا[2]، وكلّ صرف دونه كلا صرف.

قوله تعالى: ﴿ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ﴾ [الذاريات: ١٦].

أي: راضين به، كقوله: ﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤]، وقوله: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] فيه وجوه:

ـ أن تكون ﴿مَآ﴾ زائدةً و ﴿قَلِيلًا﴾ ظرفاً منصوباً بـ﴿يَهْجَعُونَ﴾.

ـ أو تكون ﴿مَآ﴾ مصدريةً أو موصولةً؛ أي: هجوعُهم أو ما يهجعون فيه، وارتفاعه بـ﴿قَلِيلًا﴾ على الفاعليّة.

قال أحمد: جعلها مصدريةً تُوجِبُ أن يكون ﴿قَلِيلًا﴾ واقعاً على الهجوع؛ لأنّه فاعله[3]، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ لا يكونُ صفةً للقليل، ولا بياناً له، ولا من صفةِ المصدرِ لتقدمه عليه، ولا كذلكَ على تقديرِ أنّها موصولة، فإنّ ﴿قَلِيلًا﴾ حينئذٍ واقعٌ على الليل،

---

(١) «التعظيم» في (ز).

(٢) «إلا لهذا» ليست في (ز).

(٣) انظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش؛ فقد أورد المسألة بتفصيل جيد (٩/ ٣٥٠).

كأنّه قال: قليلاً المقدار الذي كانوا يهجعونه من الليل؛ فلا مانع أن يكون ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ بياناً للقليل، وهذا أيضاً ذكره الزجاج[1] ومنع الزَّمَخْشَرِيّ نصب ﴿قَلِيلٗا﴾ بـ﴿يَهۡجَعُونَ﴾؛ لأنّه لا يتقدّم معمول ما بعد النفي عليه.

[١٧٥/أ] **قال أحمد**: ويُفسِدُهُ من حيثُ المعنى/ أنّ طلبَ قيامِ جميعِ اللّيلِ غيرُ مستثنًى منه وقتٌ للهُجُوع لم يردْ به الشرع[2].

قال محمود: وفي الآية مبالغات: لفظ الهجوع، وهو القليل من النوم، وقوله: ﴿قَلِيلٗا﴾ [الذاريات: ١٧]، وقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [الذاريات: ١٧]، ومنها زيادة [﴿مَا﴾][3] المؤكدة في بعض الوجوه.

قال أحمد: في الوجه الأخير نظر؛ فإن (ما) تؤكد الهجوع وتحققه لا أنّها تجعله في معنى القِلّة.

قلت: تؤكِّد ما سبقها وهو قوله: ﴿قَلِيلٗا﴾ وتحقّق الهجوع قليلاً.

قوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ﴾ [الذاريات: ٢٦].

قال محمود: ذهب بِخُفْيَة.

قال أحمد: ومنه الحديث: «إذا كفى[4] أحدَكم خادمُه طعامَه حرَّه ودخانَه فلْيُقْعِدْهُ معه وإلا فلْيُرَوِّغْ له لقمةً»[5]؛ أي: يغمِسُها[6] بالشيء حتّى تخفى،

---

(١) الزجاج: سبقت ترجمته عند الآية (١٠) من سورة (فُصِّلت) فليرجع إليها.

(٢) انظر: البغوي (٢/ ٨٨٨).

(٣) «ما» من (ز).

(٤) «ألقى» في (ز).

(٥) في سنن الترمذي بلفظ: «إذا كفى أحدكم خادمه طعامه حرّه ودخانه، فليأخذ بيده فليقعده معه، فإن أبى فليأخذ لقمةً فليطعمها إياه». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. (٤/ ٢٨٦).

(٦) «يغمسها» من (ز)، وفي الأصل «يغمرها»، والصواب ما أثبتناه.

ومقلوبه: غارَ الماء، وبقيّةُ مقلوباتِه قريبٌ منه[١].

[قوله تعالى: ﴿ فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الذاريات: ٥٠]].

قال محمود: فَفِرُّوا من معصيةِ الله إلى طاعته، ومن عقابِهِ إلى ثوابه، وكرّر لفظ الأمر بالفرار إشعاراً بأنّه لا ينفع الإيمان مع ترك العمل، كما لا ينفع العمل مع ترك الإيمان.

قال أحمد: حمّل الآيةَ ما لم تحتَمِلْ، وليسَ في الآية إلّا النَّهْيُ عن التقصير والأمر بالمبادرة، وفائدةُ التّكرارِ التّنبيهُ على أنّه لا تنفعُ العبادةُ مع الإشراك؛ إذ حُكْمُ المشرك حكم الجاحد المعطِّل، فالمأمورُ به في الأوّلِ الطاعةُ الموظفةُ بعدَ الإيمان، فتوعّد تاركَها بالوعيد[٢] المعروفِ دونَ الخلود، وتوعّد ثانياً المشركَ بالوعيدِ مع الخلود، وعيداً مختلفاً لا تكراراً.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال محمود: لم أُرِدْ[٣] من جميعِهم إلّا العبادة، لو أرادَ ذلك، لكان، وأجاب[٤] بأنّه [أراد][٥] أن يعبدُوه مختارين لا جاحدين؛ لأنّه خلقَهم متمكّنين، فأراد بعضُهم عبادتَه وبعضُهم تركَها.

قال أحمد: من عادتِه إذا رأى ظاهراً يوافق معتقده[٦]، أوردَ مذهبَ أهلِ السُّنّة سؤالاً، ومعتقدَهُ[٧] جواباً.

---

(١) «من هذا» في (ز).
(٢) «تاركها بالعقوبة» في (ز).
(٣) «أرى» في (ز).
(٤) «واجب» في (ز).
(٥) «أراد» من (ز).
(٦) «مذهبه» في (ز).
(٧) «ومعتقده» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «فيعتقده»، والصواب ما أثبتناه.

والجواب [عن] الذي سأله لا يصحّ؛ فإنّ السؤالَ مقدِّماتُهُ قطعيّة، والظاهرُ إذا خالفَ القطع، وجبَ ردُّه إلى الأدلة القطعيّة.

وظاهرُ الآيـة دليـلٌ لأهل السُّنّة؛ لأنّهـا سِيـقت لبيـان عظمة الله، وأنّ شأنه[١] مع عبيده لا يقاس بغيره، وأنّ عبيدَ الخلقِ مطلوبون بالخدمة والمكسب للسيادة، وبواسطة كسب العَبِيدِ قدَّر أرزاق سادتهم،/ والله تعالى لا يطلبُ من عباده رزقاً ولا [١٧٥/ ب] إطعاماً، بل يطلبُ منهم العبادة لا غير، وزائدٌ على ذلك أنّه هو الذي رزقهم، فهذا هو سياقُ الآية؛ فحاصله: وما خلقتُ الجِنّ والإنس إلّا لأمرهم بعبادتي.

ولم يزد أحمد في سورة الطور[٢] على بعض[٣] ما أورده محمود مستحسناً له.



---

(١) «شابه» في (ز).

(٢) سورة الطور: مكيّة وآياتها (٤٩) آيةً وقيل: (٤٨) آيةً نزلت بعد (السجدة)، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الطور، كان حقّاً على الله أن يؤمّنه من عذابه وأن ينعمه في جنته». أخرجه الثعلبيّ وابن مردويه والواحديّ بأسانيدهم إلى أُبيّ بن كعب رضي الله عنه.

(٣) «بعض» ليست في (ز).

سورة والنجم

قال محمود[١]: [قوله تعالى]: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩].

مِقدارُ مسافةِ قُربهِ مثلُ قابَ قوسَين.

قال أبو عليّ في قوله: [من الطويل]

وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ خُزَيْمَةَ أُصْبُعَا[٢]

أي: مقداراً ذا مسافة أصبع.

قال أحمد: قال بعضُهم: هو كنايةٌ عن تعاهُدِ الحليفَين على الطاعةِ إذا فعلا ذلك، قطَعا وَتَرَي قوسيهما، وفيه بُعْدٌ لقوله: ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩].

قال محمود: في قوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]: تفخيم.

قال أحمد: من جهة أنّه أبهمه؛ فجعله أعظم من أنْ يُحِيطَ به بيان، كقوله: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]، ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٤]، ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨].

---

(١) «قال محمود» ليست في (ز).

(٢) قال الكلحبة:

فـأدْركَ إبـقـاءَ العـرادةِ طَـلْعُهـا ... وقـد جعلتْني من خزيمـةَ أُصبُعا

نقله الجوهريّ. انظر: تاج العروس (٣٧/ ١٩٣).

أي: الآية التي هي كبراها وعظماها حين رقى به إلى السّماء.

قال أحمد: أو تكون (الكبرى) صفةً لآياتِ ربّه لا مفعولاً به، ويكونُ المرئيّ محذوفاً تعظيماً له، ولأنّ في الآياتِ ما لم يره وفيها ما رآه، وعلى الأوّل يكونُ مقتضاهُ أنّه يرى الآيات كلَّها على الشُّمول، فإنّ آياتِ الله لا يحيطُ بها أحد.

[فإن قلت][1]: عامٌّ أريد به الخصوص، فقد رجع إلى الأوّل بعد تكلُّف.

قلت: ويجوزُ أن تكونَ (الكبرى) مفرداً مفعولاً، وجعلَ الإسراءَ وما فيه من العجائب كالشيء الواحد، فلا يَرِد عليه سؤال أحمد، وعلى هذا أوَّلَ محمود قوله: ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَـٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣] الآية، الكبرى من آياتنا.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠].

الأُخرى ذمٌّ، أي: الوضيعة، كقوله: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: وضعاؤهم لرؤسائهم.

قال محمود: ويجوزُ أنْ يكونَ المرادُ الأولين.

قال أحمد: أُخرى تأنيث آخر أفعل، لا شكّ أنّه في الأصلِ من التأخُّر الوجوديّ، [١٧٦/أ] إلّا أنّ العربَ عدلت/ به عن التأخُّر الوجوديّ، فاستعملوه في مغايرة المتقدّم لا غير، وسُلِبتْ دلالتُه على المعنى الأصليّ بخلاف آخر وآخرة؛ فإنّ إشعارهما بالتأخُّر الوجوديّ ثابت؛ ومن ثَمّ قالوا: ربيع الآخر وجُمادى الآخِرة ـ بكسر الخاء ـ ليدلّ على التأخُّر الوجوديّ، وهذا البحث حرّره أبو عمرو بن الحاجب[2] وهو الحقّ؛ فيكونُ فيه الإشعارُ متغايراً في الذِّكرِ مع مراعاةِ التواصُل.

---

(١) زيادة من النسخ الأخرى.

(٢) أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية كردي الأصل، وُلد في أسنا بصعيد مصر، ونشأ بالقاهرة وسكن بدمشق (٥٧٠ - ٦٤٦هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢١١).

قلت: إنّما حَمَل محمودٌ على القولِ الأوّل، أنّ أُخرى إذا كانتْ تأنيثَ آخَر ـ بفتح الخاء ـ يستدعي مشاركة ما جُعِلتْ وصفاً له في الوصف المذكور لما سبقه، وهاهنا مناة ثالثة وليست اللات والعُزَّى موصوفَين بكون كلّ واحدة منهما ثالثة؛ فامتنع أن يُقال الأخرى بهذا المعنى. والظاهر أنّ أحمد لم يفهم عن محمود هذا المعنى(١).

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ﴾ [النجم: ٣٢].

أطالَ محمودٌ فيها الكلامَ في معتقدَين فاسدَين: وجوب تعذيب مرتكب الكبيرة إن لم يتب، ووجوب تكفير صغائر مجتنب الكبائر(٢)، ومذهب أهل السُّنّة أنّ الله لا يجب عليه شيء، وله أن يغفرَ الكبائرَ مع عدم التوبة، وله أن يعذّب بالصغائر مع اجتناب الكبائر، وليس في الآية ما يخالف ذلك؛ فلا معنىً لإطالة محمود.

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ﴾ [النجم: ٤٣].

قال محمود: خلق قِوَى الضّحكِ والبكاء.

قال أحمد: وخلقَ أيضاً فِعلَي الضّحكِ والبكاء على قواعد السُّنّة، والآية دالّة عليه؛ فلا حاجة لتحريفه.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧].

واجبةٌ بمقتضى الحكمةِ المجازاةُ على الإحسان والإساءة.

قال أحمد: مرّ إبطال ذلك، ومعنى: ﴿عَلَيۡهِ﴾ [النجم: ٤٧] أنّ أمر النشأة الثانية تدور على قدرته وإرادته.

---

(١) انظر: البغوي (٢/ ٨٩٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١٥٠-١٥١).

تقول: دارتْ قضيّةُ فلان على يدي، أي: أنا المسنِد فيه.

ويقول المُحدّثون: هذا الحديثُ يدورُ على فلان.

* * *

سورة القمر

قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩].

قال محمود: دلالةُ الفاعلِ على تكذيبٍ بعد تكذيب،/ أو كذبوا الرسل، فكذبوا [١٧٦/ ب] عبدنا؛ لأنّه من جملة الرسل.

قال أحمد: مضى في قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا۟ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُوا۟﴾ [سبأ: ٤٥] جوابان:

أحدهما: هو كقولِ القائل: أقدمَ فلانٌ على الكفر؛ فكفر بمحمد، وهذا يمكن هاهنا.

ثانيهما: لا يأتي هنا. ومضى لي جوابان:

أحدُهما: ممكن هنا وهو أنّ التكذيبَ الأوّلَ مطلق.

الثاني: مقيّدٌ فليس تكراراً وهو كقوله هاهنا: ﴿فَتَعَاطَىٰ فَعَقَرَ﴾ [القمر: ٢٩] فإنّ تعاطيه هو نفس عقره، لكن ذكره عاماً، ثُمّ خاصاً إسهاباً.

قال محمود في قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

أنّ (خلقناه) صفةٌ، إذا رفعتَ (كلًّا).

قال أحمد: قياسُ ما مهّده النحاةُ اختيارُ رفع (كلّ)، ولم يقرأ بها أحد من السبعة؛ لأنّ الكلامَ مع الرفعِ جملةٌ واحدة، ومع النّصبِ جملتان، فالرفع أخصر،

ولا متقاضى للنَّصبِ هاهنا من الأمور السّتّة[1]: من الأمر والنهي إلى آخرها، ولا يناسب عطفٌ، ولا يعدّونه ممّا يقتضي اختيار النصب، وإنّما وقع إجماع السبعة على النصب؛ لأنّه لو رُفع، لكانت (خلقناه) صفةً لشيء، و(بِقَدر) خبراً عن (كلّ شيء) المقيّد بالصفة؛ فمعناه: أنّ كلّ شيءٍ مخلوقٌ لنا بقدر، فيفهم ذلك أنّ مخلوقاً ما يُضاف إلى غير الله ليس بقدر.

وعلى النّصبِ معناه: إنّا خلقنا كلّ شيءٍ بقدر؛ فيفيد عموم نَسبةِ كلّ مخلوق إلى الله، وهذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظيّة في الرفع مع ما يقتضيه من نقص[2] المعنى، لا جرم أجمعت السبعة عليها.

ولما كان الزَّمَخْشَرِيّ يرى أنّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لهم، استروح إلى قراءتها بالرفع شاذّةً، وإجماع المتواترة حُجّة عليه.



---

(١) الأمور الستة: الأمر والنهي والإماتة والإحياء والإعطاء والمنع. انظر: الكشّاف مع الحواشي (٤/ ٤٤٧).

(٢) «نقص» من (ز) و(ص)، وفي الأصل «تخلص» والصواب ما أثبتناه.

سورة (الرَّحمن) عزّ وجلّ

[قال محمود]: عدّد اللهُ نُعماه، فيقدِّم نعمةَ الذين كفروا، نعم الدِّين أعلاها، وهو القرآن، ثُمّ ثنّى بنعمةِ خلقِ الإنسان؛ ليعلمه أنّ خلقه إنّما كان ليحيط علماً بوحيه، وما خُلق الإنسان من أجله كان مقدّماً عليه وسابقاً له.

قال أحمد: يغيّر من هذا الكلامِ قوله: كان الغرضُ، فيقال: كان المراد، وقوله: أن يحيط أن يُدعى إلى ذلك؛ لأنّه لو كانَ مراداً له، لكان، وكم مَن/ أراد أن يحيط [١٧٧/أ] علماً بالدين، فيُسّر لهم، ومنهم مَن أراد الله ضلالته وجهالته؛ فبَعُد عنه.

قال محمود: تركَ العاطفَ في الجملةِ الأُولى، ثُمّ جاء به فيما بعد؛ لأنّ الجُمَل الأُولى بكَّتَ بها الذين أنكروا آلاء الرحمن، كما تقولُ لمن أنكر إحسان زيد: أغناك بعد فقر، أعزّك بعد ذلّ، كثّرك بعد قِلّة، فعل بك ما يفعل أحد بأحد، ثُمّ ردّ الكلام إلى منهاجِهِ بعد التبكيتِ في وصلِ ما يجبُ وصله.

قال أحمد: وخُصَّتِ الجملةُ الأُولى بكونها تبكيتاً للإنسانِ لالتصاق معانيها به؛ لأنّه مذكور فيها نطقاً وإضماراً ومحذوفاً، مراد النطق في قوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [الرحمن: ٣] مضمراً في علمه والبيان[1] محذوفاً مدلولاً عليه في علم القرآن، فإنّه المفعول الثاني.

وقوله: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥] ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦] ليس للإنسانِ فيها ذكرٌ ألبتّة.

---

(١) «البيان» من (ز) و(ص).

قال محمود: وقوله: ﴿مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

أعادَ الضَّمير إليهما، وإنّما يخرجُ من أحدهما، وذكر البحرين؛ لأنّهما لما التقيا وصارا كبحر واحد، جاز ذلك، كما لو قال: خرجت من البلد، وإنّما خرج من دار منها، وقيل: لا يخرجان إلّا من ملتقى الحلو والملح.

قال أحمد: القولُ الثاني تردّه المشاهدة، والأوّل أصحّ، ومثله: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣١]؛ أي: من إحداهما، ويقال: فلان من أهل ديار مصر، وهو من أهل محلّة منها.

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦].

قال محمود: فيه دليلٌ على أنّ الجِنَّة يُطمثون كما تُطمثُ الإنس[١].

قال أحمد: يشيرُ بذلك إلى الردّ على مَن زَعمَ أنّ الجِنّ لا ثوابَ لهم، إنّما جزاؤهم تركُ العقوبةِ وجعلُهم تراباً.



(١) انظر: الكشّاف (٤/ ٤٥٣)، والنسفي (٣/ ٣٨٨).

سورة الواقعة

قال محمود: قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠].

أي: هم مَن بلغك شأنهم، ومنه قول أبي النجم: [من الرجز]

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْري شِعْري(١)

أي: شِعْري ما انتهى إليكَ براعتُهُ وفصاحتُهُ.

وجعل بعضُهم ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ الثانية توكيداً، وأولئك خبراً وليس بذاك، ووقف بعضهم على ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾، وابتدأ: ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١١]/ [١٧٧/ ب] والصواب الوَقْفُ على الثاني، وهو في مقابله: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ [الواقعة: ٩].

قال أحمد: اختار الأصحّ، وإنّما خالفَ في اللفظ فلم يأتِ في ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ بلفظ ما، وأتى في أصحابِ المَيْمنة وأصحابِ المشأمة بـ﴿مَآ﴾؛ لأنّ المبالغةَ في السابقين أولى، فكأنّه كالمعلوم الغنيّ عن الاستفهام، وفي ذَيْنك القسمَين تعظيم بتعريف السامع ما لم يعلمه.

ولهذا أشار في ﴿ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ بلفظ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وعرَّف خبرهم؛ بقوله: ﴿ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١١].

---

(١) من أُرجوزة لأبي النجم العجليّ وبعده:

لله درّي ما أجنّ صدري ... من كلمات باقيات الحرّ

تنام عيني وفؤادي يسري

انظر: شرح الرضيّ على الكافية (١/ ٢٥٥)، والأغاني (٢٢/ ٣٤١).

قوله تعالى: ﴿فَمَالِئُونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ﴾ [الواقعة: ٥٣-٥٤].

قال محمود: أعاد على معنى الشَّجر بقوله: ﴿مِنْهَا﴾ ثُمّ أتى إلى لفظها بقوله: ﴿عَلَيْهِ﴾.

قال أحمد: لو أعاده على الشَّجر باعتبار كونه مأكولاً لقوله: ﴿آكلون﴾، ﴿فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ﴾، أي: على أكلهم، لكان أحسن.

قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾ [الواقعة: ٧٥].

قال محمود: (لا) زائدةٌ مؤكِّدة للقَسَم، داخلةٌ على مبتدأ تقديره: لأنا أقسم، ولا يصحُّ أن يكون جواب قسم؛ لأنّ فعل القسم المقرون باللام يلزمه النون، ولأنّ لأفعلن في جواب القسم أقسم، وأقسم يجب أن يكون الحال.

وقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] جواب القسم، وذكر في مواقع النجوم وجوهاً منها: إنّ المرادَ نزولُ القرآن منجَّماً.

قال أحمد: فعلى هذا يكون من وادي: [من الخفيف]

وثناياكِ إنّها إغريضُ[1]

فجوابُ القَسَم مناسب للقَسَم، كقوله: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١-٣].



(١) البيت لأبي تمام:

وثنايـاكِ إنّهـا إغريـضُ ... ولآلٍ توم وبرقٌ وميضُ

انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ٩٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٧٧).

سورة الحديد

قال محمود: الواو في: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، الواو في ﴿وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ عاطفةٌ لمفردٍ على مفرد، وفي ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ لحمله صفتَين على حملِهِ صفتَين.

قلت: هو كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

قال محمود: وفيه دليلٌ على أنّ الله لا يُرَى في الآخرة بالحاسّة.

قال أحمد: لا دليل فيها، فيجوز أن يُحمل على عدم الإدراك بالحاسّة في الدنيا وفي الآخرة للكفّار ولجاحدي الرؤية كالمعتزلة، كقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

فإن قيل: التّخصيصُ خلافُ/ الظاهر. [١٧٨/أ]

قلنا: المسألة قطعيّة؛ فيكفينا التشكيك، وأيضاً فإنّ الله تعالى لم يظهر بالأدلّة لكلّ أحد، فقد خصصنا الظاهر أيضاً؛ فجاز تخصيص الباطن.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨].

بنصبِ الأدلة، وتركيبِ العقولِ والتّمكينِ من النظر.

قال أحمد: ولا عليه أن يحمِلَ العهدَ على حقيقته، وهو المأخوذُ يوم الذرّ، وكلّ ما أجازَه العقلُ ووردَ به الشّرعُ وجبَ الإيمانُ به.

قال محمود: وقُرِئ: ﴿وَرُهْبَانِيّة﴾[الحديد: ٢٧].

بالضمِّ نسبةً إلى الرُّهبان[١].

قال أحمد: فيه إشكال؛ فإنّ النَّسبَ إلى الجمع على صيغته غيرُ مقبول حتى يُردّ إلى المفرد، إلّا أن يُقال: لما صارَ الرّهبان طائفةً مخصوصين، صار هذا الاسم ـ وإن كان جمعاً ـ كالعلم، فالتحق بأنصاريّ وكلابيّ ومدائنيّ وأعرابيّ.

قال محمود: ونصبها بفعل مضمر يفسّره الظاهر، أي: وابتدعوا رهبانيةً.

ويجوز أن تكون معطوفةً على ما قبلها، و﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ صفةً في موضع نصب، أي: وجعلنا قلوبهم[٢] رأفةً ورحمةً ورهبانيّةً مبتدعةً من عندهم، أي: وفّقناهم للتراحم ولابتداع الرهبانيّة واستحداثها.

قال أحمد: منع أبو علي الفارسيّ[٣] العطف؛ تعليلًا بأنّ الرهبانيّة لا تكونُ مجعولةً مع قوله: ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ فوقع في البدعة، والزَّمَخْشَرِيّ أجاز العطف، لكن حرف الجعل إلى التوفيق اعتقاداً منهما أن ما يبتدعونه لا بجعله الله تعالى، وكفى بهذه الأمة دليلاً عليها مع الأدلّة القطعيّة.

وقوله: ﴿فِي قُلُوبِ﴾ [الحديد: ٢٧].

تأكيدٌ[٤] لخلقِ هذهِ الأفعال، والمعاني بذكر محلّها.

وعلى مذهبِهما لا يبقى لقوله: ﴿فِي قُلُوبِ﴾ فائدة، ويأبى كتاب الله أن يشتمل على ما لا وَقْعَ له.

---

(١) يقول صاحب روح المعاني في تفسيره (٢٧/ ١٩١): وقُرئ رُهبانيةً بالضم وهو كما قال الراغب: يكون واحداً أو جمعاً فالنسبة إليه باعتبار كونه واحداً، ومن ظن اختصاص المضموم بالجمع، قال: إنه لما اختص بطائفة مخصوصة، أُعطي حكم العَلَم؛ فنسبته إليه كما قالوا في أنصار وأنصاري، أو أنّ النسبة إلى رهبان المفتوح وضم الراء في المنسوب تغييرات النسب كما في دُهري بضم الدال.

(٢) «في قلوبهم» في (ز).

(٣) أبو علي الفارسي: وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ). انظر: الأعلام للزركليّ (٢/ ١٧٩).

(٤) «توكيد» في (ز).

سورة المجادلة

قال محمود: في قوله: ﴿مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [المجادلة: ٢].

توبيخٌ للعربِ المخاطَبين، وتهجينٌ لفعلِهم وعادتِهم في الظِّهار[١]؛ لأنّه من أيمان جاهليّتهم.

قال أحمد: استدلّ بعضُهم على أنّه لا يصحُّ ظهارُ الذِّميّ بقوله: ﴿مِنكُم﴾ [المجادلة: ٢] وليس بالقويّ؛ لأنّه غير المقصود.

[قوله تعالى]:/ ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ [المجادلة: ٣]. [١٧٨/ ب]

قال محمود: كان عادتُهم أن يقولوا هذا القول المنكر، فقطعُوه بالإسلام، فقال: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾ [المجادلة: ٣] إليه، فمن عاد إليه فكفّارته كذا.

قال أحمد: وهذا الوجه يُلزِمُ الكفّارةَ بمجرَّدِ لفظِ الظِّهار، حتى لو أردفه بالطّلاق، أو ماتَ المُظاهِرُ عُقيبَها لزمته الكفّارة؛ لأنّ العَوْدَ عنده ليس إلّا قولَ الظِّهارِ في الإسلام[٢].

---

(١) الظِّهار: (بكسر الظاء المعجمة).
ـ لغة: مأخوذ من الظهر.
ـ اصطلاحاً: هو تشبيه الرجل امرأته أو جزءاً منها أو جزءاً يُعبَّر به عنها بامرأة محرَّمة عليه تحريماً مؤبَّداً.
انظر: المصباح المنير مادّة (ظهر)، ومغني المحتاج (٣/ ٣٥٣).

(٢) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٨/ ٥٧٨)، والمغني (٨/ ١٢).

قال محمود: أو المرادُ: ثُمّ يتدارَكُون ما قالوا، فالمتدارِكُ للأمر عائد إليه، أي: تلافي هذا القول، وتداركه حتى يعود أمرهما إلى ما كان قبل الظهار.

قال أحمد: وهذا إنّما يجبُ الكفّارة وعنده بالعَوْد بعد الظهار، وهو قول علماء الأمصار، ولا يختص[(١)] وجهاً من وجوه العود التي ذكرها العلماء[(٢)].

قال محمود: أو المراد لما حرَّموه على أنفسهم بلفظ الظهار تنزيلاً للقول منزلة المقول فيه، كقوله: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠] أي: يعودون لما حرَّموه من الوطء.

قال أحمد: وهذا يقوِّي أن العَوْدَ هو الوطء، وهو من أقوال مالك، وجعل داود العود إعادة لفظ الظِّهار[(٣)].

ومَن جعلَ العَوْدَ العزمَ على الوطء قال: العَوْدُ عَوْدٌ بالتّدارُكِ لا بالتَّكرار، وتدارُكُ نقيضِه بنقيضِه الذي هو العزمُ على الوطء.

ومَن حَمَله على الوطء قال: هو المقصود بالمنع.

ويُحمل قوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٤] أي: مرّةً ثانيةً، ولو قدّم الوطء على الكفّارة لم تسقط الكفّارة[(٤)].

فرأى[(٥)] أكثر العلماء قوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٤] منعاً من الوطء قبل التكفير، حتى كأنّه قال: لا تماسّ حتى تكفر.

---

(١) «تخص» في (ز).
(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤/ ٢١)، والمبسوط للشيباني (٣/ ١٩٠).
(٣) انظر: البيان والتحصيل (٥/ ١٨٧).
(٤) لم تسقط الكفّارة ولا تجب كفّارة أُخرى، وقال مجاهد: تجب أُخرى، وقال قوم: تسقط الكفّارة.
(٥) «فرأى» في (ز) و(ص).

ورأتْهُ أخرى مسقطاً للكفّارة؛ لأنّ عدمَ الوطء شرطٌ في الوجوب، فإذا مسّ، فقدْ فَقَدَ الشرط، ورآه مجاهدٌ شرطاً في إيجاد الكفّارة، وفيه نظر آخر وهو أنّه ذكر عدم التَّماسّ في كفّارة العتق والصوم، وأسقطه في الإطعام(١).

فقال أبو حنيفة: لو وطئ في خلال الإطعام، لم يستأنفِ الكفّارة، بخلاف الأُخريين، فإنّ الوطء في خلال كلّ واحدة/ منهما يوجب استئناف أُخرى. [١٧٨/ أ]

على أنّ أبا حنيفة: يحرّم المسّ قبل الثلاث، فيقال له: إذا جعلت ذكر التَّماس في بعضها، وترك ذكره في بعضها موجباً للفرق، فلِمَ جعلته مؤثراً في أحد الحكمَين دون الآخر(٢)؟

وله أن يقول: اتفقنا على التَّسوية من الثلاث في هذا الحكم، وقد نطقت هذه الآية بالتفرقة، فلم يمكن صرفها إلى ما وقعَ الاتّفاقُ على التّسوية فيه، فتعيّن صرفُهُ إلى الآخر.

ورأى القائلونَ بأنّ الطّعامَ يَبطُلُ بتخلّل الوطء في أثنائه كالصيام، أنّ فائدة ذكره عدم المماسّة، ثُمّ إسقاطه التنبيه على التسوية بين التكفير قبل وبعد.

وتقريره أنّ ذكره مع الاثنين كذكره مع الثالث، وإطلاق الثالث كإطلاق الاثنين، فكأنّه قال في الجميع: من قبل أن يتماسّا، ويكون ردّاً على من زعم أنّها تبطل بالوطء(٣).

ومَن رأى بعدَ ذهابه، فإن قيل: فكانَ تفنيدُه بالتّماسّ في موضعٍ واحد؛ ليُحمل عليه المطلقان الباقيان كافياً فما فائدةُ ذكرِهِ في موضعين؟

---

(١) انظر: الإنصاف (٩/ ١٥١).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٧/ ٣٤٧)، وحاشية ابن عابدين (٢/ ٥٩١).

(٣) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (٢٩/ ٢٠٦-٢٠٧).

فالجواب: أنّ ذِكْرَهُ مع العِتْقِ يفيدُ تحريمَ الوطء قبله، ولا يُتصوَّر الوطء في أثناء العتق؛ إذ لا يتبعّض ولا يتفرّق؛ فاحتيج إلى ذكره مع الصيام الواقع على التساوي(١)؛ ليفيد تحريم الوطء قبل الشُّروع وبعد الشُّروعِ إلى التمام؛ إذ لو لم يذكر، لذهب الوهم إلى تحريمه قبل الشروع خاصّةً، واستغنى عن ذكره في الطَّعام بذكره في الصِّيام؛ لأنّه مثلُه في التعدُّد والتوالي وإمكانُ الوطء في خلاله، هذا على أنّ العتق لا يتجزّأ(٢).

وعن ابن القاسم(٣): مَنْ أعتقَ شِقْصاً من عبدٍ يملِكُ جميعه، ثُمّ أعتق بقيّته عن الكفّارة، جاز وهو خلاف القواعد(٤).

فإن قيل: ارتفاعُ التّحريم بالكفّارة إمّا أن يُشترط فيه عدم التماسّ أولاً، فإن كان الأوّل، فلا يرتفع التحريم بالكفّارة.

فأما إنْ شُرِطَ فيه عدمُ التّماسّ أوَّلاً، فلا يرتفع التحريم بالكفّارة قبل الشروع.

وإن كان الثاني، لَزِمَ ارتفاعُ التّحريمِ بالكفّارة التي تخلّلها التماسّ.

[١٧٨/ب] فجوابه أنّ التّماسّ منافٍ لصحّة الكفّارة، واعتباره/ في دفع التحريم، فإن وقع قبل الشروع في الكفّارة، تعذّر الحكمُ ببطلانِ الكفّارة؛ لأنّ محلّ الحكم الذي هو الكفّارة لم يوجد.

أما إنْ دُفِعَ في إتيانها، فالمحلُّ المحكومُ فيه بعدم الصحّة قائم؛ فوجبَ الحكمُ به، وهو كالحَدَثِ إذا كان الطهارة لا يبطل شيئاً لم يوجد، وإن وقع في أثنائها، أبطلها.

---

(١) «التوالي» في (ز).

(٢) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (٢٩/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٣) ابن القاسم: عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، أبو عبد الله، ويُعرف بابن القاسم: فقيه، جمع بين الزهد والعلم وتفقه بالإمام مالك ونظرائه، ووفاته بمصر (١٣٢-١٩١هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٣٢٣).

(٤) انظر: المدوّنة (٢/ ٤٢٠).

قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ﴾ [المجادلة: ١١] الآية.

قال محمود: عمَّ المؤمنين، ثُمّ خصَّ العُلماءَ، وسبَبُ الرّفعِ امتثالُ أوامرِ الله ورسوله.

قال أحمد: في الجزاءِ رفعُ الدّرجاتِ مناسبةٌ للعمل؛ لأنّ المأمورَ به تفسيحُ المجلس؛ كيلا يتنافسوا في القُربِ من المكانِ المرتفعِ بحلول الرّسول فيه، فالمُفْسِح حابسٌ لنفسه عمّا يُتنافَسُ فيه من الرفعة تواضعاً؛ فجُوزي بالرفعة كقوله: «مَنْ تَوَاضَعَ لله، رَفَعَهُ اللهُ»(١)، ثُمّ لمّا علم أنّ أهل العلم يستوجبون رفع المجلس، خصّهم بالذكر؛ ليسهّل عليهم ترك ما لهم من الرفعة في المجلس تواضعاً لله(٢).



(١) انظر: المعجم الأوسط (٥/ ١٣٩)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٣/ ٣٣٣).
(٢) انظر: البغوي (٢/ ٩٣١).

سورة الحشر

قوله تعالى: ﴿لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ﴾ [الحشر: ٢].

قال محمود: اللّامُ مثلُها في قوله: ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤].

قال أحمد: كأنّه يشيرُ إلى لامِ التّاريخِ كقولك: كتبتُه[١] لعامِ كذا ولشهر كذا.

قوله تعالى: ﴿وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥].

قال محمود: معلَّله محذوفٌ، أي: وليخزي الفاسقينَ أدلّ في قطعها؛ لأنّهم إذا رأوا المسلمين يتحكّمون في أموالهم كيف شاؤوا، تحسّروا.

قال أحمد: الظاهرُ أنّ الإذنَ عامٌّ في القَطْعِ والإبقاء؛ لأنّه جوابُ الشّرطِ المضمَّنُ لها جميعاً؛ فيكونُ تعليلُ إخزاءِ الفاسقين بهما جميعاً، فقطعها يحسّرهم على ذهابها، والترك يحسّرهم لبقائها[٢] للمسلمين.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ﴾ [الحشر: ٦].

بالواو، ثُمّ قال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [الحشر: ٧].

بغير واو؛ لأنّ الثانيةَ بيانٌ للأولى غير أجنبيّة عنها، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ﴾ [الحشر: ٨] قال: هو بدل من قوله: ﴿وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الحشر: ٧] وما بعده، والذي منع الإبدال/ من لله والرسول. [١٨٠/أ]

---

(١) «كتبت» في (ز).

(٢) «على بقائها» في (ز).

والمعنى: لرسولِ الله أنّه يرتفعُ برسولِ الله ﷺ عن التّسميةِ بالفقير، وأنّ الإبدالَ على ظاهرِ اللّفظِ خلافُ الظاهر الواجب في تعظيم الله.

قال أحمد: مذهبُ أبي حنيفة أنّ استحقاقَ ذوي القربى للفيء مشروطٌ بالفقر[١].

قال إمامُ الحرمَين: أغلظَ الشافعيُّ الردَّ على هذا المذهب، بأنّ الله علّقَ الاستحقاقَ بالقرابة، ولم يشترط الحاجة؛ فاشتراطُها وعدم اعتبار القرابة يُضادُّ فائدة ذكرهم في خُمْسِ الفيء والغنائم؛ لأنّه لا يمنعُ صرفُ ذلك إليهم امتناع صرف صدقات التطوُّع[٢].

ثمّ قال: لا يُغترُّ بالاعتداد؛ فإنّ الآيةَ نصٌّ على ثُبوتِ الاستحقاقِ تشريفاً لهم، فمَن علّله بالحاجة، فوّتَ هذا المعنى، ثُمّ عظّمه عليهم بأنّهم يرَون اشتراط الإيمان في رقبة الكفّارة زيادةً على النصّ، وهو[٣] نسخ لا يصحّ بالقياس.

قال الإمام: فكذا اشتراطُ الفقرِ في القرابةِ يكونُ بزيادةٍ على النص، ثُمّ ختم المسألة بأنّهم لو خصُّوا التصرُّفَ بالقرابة واشترطوا الحاجة لقرب بغرض القرب، أمّا وإنّ أصلهم[٤] المخصوصين بنسب الرسول، كالعجم الطماطِم، فلا يبقى لمذهبهم وجه، هذا كلامُ الإمام، وهو متوجِّه إن أثبتوه قياساً، أمّا وقد أخذوا التقييد من البدل المذكور في الآية، فنقول: الفقراءُ بدلٌ من المساكين لا غير؛ لأنّه أرادَ تعالى وصفَ المساكين بما يبيّن استحقاقهم، ويحثّ الأغنياءَ على إيثارهم، وألّا يجدوا في صُدورِهم حاجةً ممّا أُوتوا، وقد فصل عنهم قوله: ﴿يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧] إلى قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧] طُرِئَ ذكرهم توطئةً

(١) انظر: بدائع الصنائع (٧/ ١٢٥).
(٢) البحر الرائق (٥/ ٩٨).
(٣) «وهي» في (ز).
(٤) في الأصل «وأصلهم أنّ» وفي الكشّاف «وإنّ أصلهم» والصواب ما أثبتناه.

للصفات؛ فذُكِّروا بصفة أُخرى مناسبة للأُولى، فاشتمل على وصفهم بالمسكنة والفقر جميعاً[(١)].

ثُمّ تُلِيَتْ صفاتهم بعدُ بأنّهم أخرجوا من ديارهم إلى آخرها؛ فهذا الذي يرشد إليه السياق، وأُولو القُربى ذُكروا على الإطلاق؛ فالأولى بقاؤهم على ذلك، ويؤيّد ذلك أنّ الحنفيّة يَرون الاستثناء إذا تعقّب جملاً، اختصّ بالأخيرة.

[١٨٠/ب] فكذا البدلُ يكفِي في صحّتِه عودُه إلى الأخير،/ ولأنّه إذا جُعِلَ بدلاً من ذوي القربى، كان بدلَ بعضٍ من كلّ؛ إذ فيهم أغنياء، وإن جُعِلَ بدلاً من المساكين أيضاً، كان بدل الشيء من الشيء، وهما بعينٍ واحدة، فيكون البدل محتوماً على نوعي البدل، وهو متعذِّرٌ لتغايرهما؛ إذ كلُّ واحد يتقاضى ما يأباه الآخر، وعلى هذا أعرب الزجّاج الآية؛ فجعلها بدلاً من المساكين خاصّةً.

قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

قال محمود: رهبةً بمعنى مرهوبيّة.

قال أحمد: لأنّ المخاطبينَ مرهوبٌ منهم لا راهبون، قال: وقوله: ﴿فِي صُدُورِهِم﴾ [الحشر: ١٣] تحقيق لنفاقهم.

قوله تعالى: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

قال محمود: نكّر النّفسَ تقليلاً للنُّفوسِ الناظرة في المعاد، كأنّه قال: ولتنظر نفسٌ واحدة، والتنكيرُ في غدٍ للتعظيم، كأنّه قال: أيّ غدٍ لا يحاط به[(٢)].

قال أحمد: وقال في قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤] المرادُ بالتّنكير التكثير؛ لأنّ كلّ نفسٍ حينئذٍ تعلمُ ما أحضرت، لقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ

---

(١) انظر: العناية شرح الهداية (٨/ ١٨) للبابرتي المتوفَّى سنة (٧٨٦هـ).
(٢) انظر: اللباب (١٨/ ٦٠٧)، والنسفي (٣/ ٤١٨).

مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران: ٣٠] حتى قيل: إنّه عكس الكلام الذي يقصد به الإفراط، كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الحشر: ٢] هي بمعنى كم، ولقول القائل: [من البسيط]

قد أتركُ القِرْنَ مصفرّاً أناملُهُ(١)

فالزَّمَخْشَرِيّ قدَّرَ هاهنا ما يطابقُ الواقعَ من قِلّة الناظر في المعاد، ويمكن أن يُلاحظ فيه تنكير المأمورين؛ إذ ما من نفسٍ إلّا وحقّها أن تنظرَ في المعاد، فالفعل الذي أُسندت إليه (نفس) ليس هو وقوع النظر، بل طلب النظر؛ فهو عامّ التعلق بكلّ نفس.

[قلت]: والإنصاف أنّ ما ذكره محمود أمكن وأحسن.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩].

أي: جعلهم ناسين بالخُذلان.

قال أحمد: بل خلق فيهم النِّسيان.

قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١].

قال: هذا تخييلٌ وتمثيل، كما في قوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ ﴾ [الأحزاب: ٧٢] يدلّ عليه قوله: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ﴾ [الحشر: ٢١]،/ سمّاها أمثالاً. [١٨١/أ]

قال أحمد: قد(٢) تقدّمَ إنكاري عليه لفظَ التّخييل، أفلا يتأدّبُ بأدبِ الآية حيث سمّاها أمثالاً، ولم يقل: تلك الخيالات نضربها للناس.



---

(١) هذا البيت نسبه سيبويه للهذليّ وحقق ابن بري أنه لعبيد بن الأبرص، وهو:

قد أتركُ القِرنَ مصفرّاً أناملُهُ كأنّ أثوابَـهُ مُجّـتْ بفرصـادِ

انظر: خزانة الأدب (١١/ ٢٧٠).

(٢) «قد» ليست في (ز).

سورة الممتَحِنة

قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قال محمود: لا، أي: لا حِلّ بين المؤمنة والمشرك.

قال أحمد: يُستدلّ بهذه الآية على أنّ الكفّار مخاطبون بالفروع؛ لأنّ الضمير الأوّل: للمؤمنات، والثاني: للكفّار، وفرّ الزَّمَخْشَرِيّ من ذلك؛ لأنّ أبا حنيفة: لا يرى ذلك، فحملَها على نفي الحِلّ بين المؤمنةِ والكافرِ حتّى لا يتمحَّضَ نسبة الحُرمة لكافر ولا مخلص له.

فإنّ الحِلّ لا بدّ أن يُضافَ لفعلِ أحدِهما أو كليهما، فإن تعلّق بكلّ واحد منهما، حصل المقصود، وتعليقه بفعل المرأة دون فعل الرجل مخالف للآية؛ فإنّها صرّحت بنفي الحِلّ من الجهتَين؛ فكان يكفي: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

والحقُّ أنّ كلَّ واحدٍ من فعلَي[١] المؤمنة والكافرة ينتفي عنه الحِلّ، أمّا فعل المؤمنة فتتعلّق به الحرمة؛ لأنّها مخاطبة، وأما فعلُ الكافرةِ وهو الوطء مثلاً فمنفي الحِلّ باعتبار أن هذا الوطء مشتملٌ على المفسدة، فليسَ الكافرُ[٢] مُورِدَ الخطاب، لكنّ الأئمة أو من قام مقامَهُم مخاطَبون أن يمنعوا هذا الفعلَ من الوقوع، لكنّ المخاطب في حقّ المؤمنة هي، وفي حقّ الكافر الأئمة؛ فالكافر إذا أظهر الفساد بين

---

(١) «فعل» في (ز).

(٢) «الكفار» في (ز) و(ص).

المسلمين، وجب منعه؛ لأنّ الشرعَ أمر بإخلاء[1] الوجود من المفاسد[2].

قوله تعالى: ﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣] الآية.

قال محمود: كانت[3] طائفةٌ من ضعفاء المؤمنين قد والوا اليهود؛ ليصيبوا من ثمارهم فنزلت[4].

والمراد بـ(الكفّار): المشركون منكرو البعث، يئسوا من بعث أصحاب القبور، ويئسَ اليهودُ من الفوز بالآخرة؛ لعلمهم بأنّهم كفروا بالنبيّ المبعوث في كتبهم، فآيسهم كفرهم به على علم من رحمة الله.

قال أحمد:/ ذكر الزَّمَخْشَرِيّ عند قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] أنّ [١٨١/ب] قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢] استطراد[5]، وهو فنّ من فنونِ البيان مبوّبٌ عليه عند أهله، ويمكن أن تكونَ هذه الآية منه، فإنّه ذمّ اليهود واستطرد ذمّهم بذمّ المشركين على وجه لا يوجد أفصح ولا أمكن منه، ومن[6] إثبات الاستطراد[7]:

[من الطويل]

---

(١) «بإخلاء» من (ز) و(ص). وفي الأصل «بإبطال»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: دروس عمدة الفقه للشنقيطي (٤/ ٣٩٤)، والعدّة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (٢/ ٣٥٩)، وشرح أخصر المختصرات لابن جبرين (٥/ ٩)، وشرح زاد المستقنع للشنقيطي (٧/ ٣٧٢).

(٣) «كانت» من (ز). وفي الأصل «كان» والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: أسباب النزول للنيسابوريّ (١/ ٤٤٥).

(٥) الاستطراد: سوق الكلام على وجه يلزم منه كلام آخر، وهو غير مقصود بالذات، بل بالعرض. انظر: التعريفات للجرجاني (١/ ٣٥).

(٦) «في» في (ز).

(٧) انظر: الكشّاف (٤/ ٥٢١).

إذا ما اتقّى اللهَ الفتى وأطاعَهُ فليسَ بهِ بأسٌ وإنْ كانَ مِنْ جُرْمِ

ومن أبياتِ الاستطرادِ أيضاً قوله[١]: [من الكامل]

إنْ كُنتِ كاذبةَ الذي أوعدتِنيْ[٢] فَنجوْتِ مَنْجى الحارثِ بن هشامِ

تَركَ الأحِبّـةَ أنْ يُقاتِلَ دُونهمْ وَنجا بـرأسِ طِمـرّةٍ وَلجـامِ



(١) الأبيات لحسان بن ثابت رضي الله عنه، قالها في الحارث بن هشام أخي أبي جهل بن هشام وكان من عظماء قريش. انظر: الاشتقاق (١/ ١٤٨).

(٢) وفي الاشتقاق (حدثتني) (١/ ١٤٨).

سورة الصفّ

قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

قـال محمود: هذا من[١] أفصحِ الكلام وأبلغِه في معناه، قصد إلى التعجب بغير لفظه؛ لأنّ العجب إنّما يكون عمّا[٢] خرج عن نظائره، وأسند: ﴿أَن تَقُولُواْ﴾ [الصف: ٣] إليه، ونصب: ﴿مَقْتًا﴾ [الصف: ٣] تفسيراً له دلالةً على أنّ قولهم ما لا يفعلون مقت خالص، واختيارُ لفظِ المَقْتِ وهو أشدُّ البغض، ولم يقتصرْ على كونه كبيراً حتى جعله أشدّه؛ لأنّ الكبير عند الله أعظم شيء.

قال أحمد: وتكرارُ ما لا تفعلون بلفظٍ واحد في كلام واحد تهويل.

قال محمود: وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ﴾ [الصف: ٤].

ذكر عقيبه: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ [الصف: ٣] دليلٌ على أنّ ذلك المقت لمن وعد من نفسه[٣] الثبات في قتال الكفّار.

قال أحمد: والأوّل بساط هذا، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]، ثُمّ قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢] وردّ النهي العامّ أولاً، والمرادُ اندراجُ هذا الخاصّ فيه كقولك: لا تفعلْ ما يلصق العار بك، لا تشاتم زيداً؛ ليقع النهي مرّتَين عاماً وخاصاً، وهو أولى من النهي على الخصوص مرّتَين؛ فإن ذلك تكرار.

---

(١) «من» في (ز).

(٢) «مما» في (ز).

(٣) «نفسيه» في (ص).

قال محمود: وقوله: ﴿يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤] حالان متداخلان.

[١٨٢/أ] **قال أحمد:**/ يريد أنّ معنى الأولى مشتملٌ على الثانية، فإنَّ هيئة التراصّ هي بُنيَة الاصطفاف.

قلت: ليس المرادُ بالتداخلِ هذا، بل الحال الثانية وقعت جزاءً من الحال الأُولى؛ لأنّ معنى صفاً مصطفّين، وفيه ضمير، وقوله: ﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤] حال من الضمير المذكور؛ فالحالُ الثانية داخلة في الأُولى، وهو كقوله: ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الصف: ٢-٣] قال فيه الزَّمَخْشَرِيّ: أنّهما حالان متداخلان على أحد الوجهين بناءً على أنّ (لاهيةً قُلوبُهُم) حال من ضمير (يلعبون).

قال محمود: (وقد) في قوله: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٥] معناها التوكيد.

قال أحمد: (قد) إذا صحبت الماضي، صحبها التوقّع[1].

قال الخليل: هذا الخبرُ لقومٍ ينتظرونه، ومع المضارع يستعمل في التكثير كرُبّما[2]، وهو من الكلام الذي قصد فيه الإفراط والمبالغة ومنه: [من الكامل]

قد أتركُ القِـرْنَ مُصْفَـراً أناملُهُ ....[3]

فإن قيل: حَمْلُهُ على التنكير في الآية متعذّر؛ فإنّ العلمَ معلومُ التعلّق، لا بتكثّر ولا بتقلّل، قلنا: المراد تأكّد الفعل وتحقّقه وبلوغه الغاية في نوعه، وكذا في قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ ليس معناها إلّا تأكّد ذلك الودّ لا كثرته وتعدّده.

---

(١) انظر: الفروق اللغوية (١/ ٤٦٧)، واللباب (١٠/ ٥١٩).

(٢) انظر: إعراب القرآن (٦/ ٦٦١).

(٣) ورد التعليق عليه عند الآية (١٩ من سورة الحشر).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الصف: ٦].

ولم يقل: يا قوم؛ لأنّه لم يكن له نسب فيهم.

قال أحمد: هو كقوله: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ﴾ [الشعراء: ١٧٦-١٧٧]؛ لأنّه لم يكن منهم.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: ١١].

استئناف كلام، كأنّه قيل: كيف يفعل؟ قال: يؤمنون وهو خبر بمعنى الأمر؛ ولهذا أجيب بقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] وقُرئ: ﴿آمنوا﴾ وجاءَ على لفظ الخبر لوجوب الامتثال، كأنّه امتثل؛ فهو يخبر عنه كقول الداعي: غفر الله لك!

وجعله الفرّاءُ جواباً لقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف: ١٠] فإن التجارة فُسِّرت بالإيمان والجهاد، كأنّه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم، وقُرئ: ﴿تؤمنوا﴾ كقوله: [من الوافر]

مُحَمَّـدُ تفـدِ نفسَـكَ كلُّ نفـسٍ ....(١)

قال أحمد:/ إنّما أعدى الزَّمَخْشَرِيّ قولَ الفراء بذلك: لأنّه لو جعله مقدَّراً [١٨٢/ب] بشرط تقديره: هل أدلّكم؛ فإنّي إن أدلّكم، أغفر لكم، تكون المغفرة بمجرّد الدلالة، فليس لذلك إنّما يترتب على فعلهم، فلذلك قال: هل يتجرون.

قال أحمد: وهذا التأويلُ لا يحتاجُ إليه؛ فإنّه يلحق(٢) بقوله: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] وأمثاله، وقد تقدّم(٣) الكلامُ فيه، وأنّ المؤمن

---

(١) من شعر الأعشى:

محمدُ تفدِ نفسَـكَ كلّ نفسٍ إذا مـا خفـتَ من أمـرٍ تبالا

انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٤٤).

(٢) «يلتحق» في (ز).

(٣) «تقدم أمثاله» في (ز).

الراسخ الإيمان لما كان مظنَّةَ حصولِ الامتثالِ[١] صار كالمحقّق منه ذلك.

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١].

قال محمود: معناه إن كنتم تعلمون أنّه خيرٌ لكم، كان خيراً لكم؛ لأنّكم إذا علمتم ذلك، أحببتم الجهاد[٢] فوق ما تحبّون الأنفس والأموال؛ فتفلحون.

قال أحمد: أجرى الشّرطَ على حقيقته، وليس بالظاهر؛ لأنّ علمهم بذلك محقّق فإنّهم مؤمنون، ولعلّه[٣] مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] كما[٤] تقول لمن ينتصر من عدوه: إن كنت حراً، فانتصر.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٤].

مطابقٌ لجوابِ الحواريّين لقولهم: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٤] أي: نحن الذين ننصر الله.

ومعنى (مَن أنصاري): مَن الأنصار الذين يختصُّون بي ويكونون في نصرة الله معي، ولا يصحّ أن يكون (إلى) بمعنى (في) كقراءة مَن قرأ: (مَن أنصار الله)[٥].

قال أحمد: ويجبُ أن يُتنبَّهَ؛ لأنّ الإضافة الأولى محضة، والثانية غير محضة.



(١) «الامتثال» من (ز)، وفي الأصل «الامتنان»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «الجهاد» من (ز) و(ص)، وفي الأصل «اتحاد»، والصواب ما أثبتناه.
(٣) «ولعله» في (ز) و(ص).
(٤) «كذا» في (ز).
(٥) انظر: اللباب (١٩/ ٦٦).

ومن سورة الجمعة

قال محمود: قوله: ﴿فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

دليلٌ على أنّ الخطيبَ إذا اقتصرَ على ما يُسمّى ذكراً نحو: الحمد لله أو سبحان الله جاز.

قال أحمد: لا دليل فيه؛ لأنّ العربَ تُسمّي الشيءَ باسم بعضه، كما سُمّيت الصلاةُ قرآناً وسجوداً وركوعاً، والمسمّى خطبةً يزيد على القدر الذي اقتصر عليه أبو حنيفة رحمه الله[١].

ثمّ روى محمودٌ عن عثمان أنّه صَعِدَ المِنبر فقال: إنّ أبا بكر وعمر كانا يعدّان لهذا المقام مقالاً، وأنتم إلى إمام فعّال أحوج منكم إلى إمام قوّال، وستأتيكم الخُطَب، ثُمّ نزل، وكان/ ذلك بمحضَرٍ من الصحابة، فلم ينكر عليه أحد[٢]. [١٨٣/أ]

قال أحمد: هذا سهلٌ بلا شكّ، فذلك لم يكنْ في خطبة الجمعة، وعادةُ العربِ الخطب في المهمّات.

قال محمود: والدُّعاءُ للظلمة وذكرهم بألقابهم على المنبر، وهم بعكس ذلك بعيد عن ذكر الله، بل هو من ذِكْرِ الشّيطانِ فالسامع للخطبة إذا قال: سبحان الله لغا، والخطيب الغالّ على الناس لا يكون لاغياً بهذا، نعوذ بالله من تنكّر الإمام وغربة الإسلام[٣]!

---

(١) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (١٨/ ١٣٤).

(٢) انظر: التفسير المظهري (١/ ٣٨٨٦).

(٣) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (٧/ ١٠).

قال أحمد: الدُّعاءُ للسُّلطان الواجب الطاعة مشروع بكلّ حال، وقيل لبعض السلف: أندعو لسلطان ظالم؟ فقال: ما يدفع إليه ببقائه أعظم ممّا يندفع بزواله، ولا سيّما إذا ضمَّن الدعاء صلاحه وسداده(١).

قلت: الذي قاله محمودٌ هو الذي قاله صاحب «الشامل»(٢) عن مذهب الشافعيّ، وهو الأليقُ والأشبهُ بسيرةِ الخلفاءِ الراشدين، فلا اعتبارَ بالمعتذرِ عمّا يتورّطُ عن(٣) أمثاله.



(١) انظر: موسوعة الفقه الكويتية (٨/ ٢٧).

(٢) صاحب الشامل: الإمام الروياني، شريح بن عبد الكريم بن أحمد الروياني، أبو نصر: فقيه شافعيّ، ولي القضاء في آمل طبرستان. انظر: الأعلام (٣/ ١٦١).

(٣) «في» في (ص) و(ز).

ومن سورة المنافقون

قال محمود: إنّما وسّطَ بين قولِهم وتكذيبِهم ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنّه لو لم يوسط بذلك، لكان يوهم أنّ قولهم هذا كذب، فوسط بذلك لكيلا يقع الوهم.

قال أحمد: ومضى تنظيره في قوله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ [الحجرات: ١٤] ولم يقل: لا تقولوا آمنا، فجدّد به عهداً في الحجرات.

واستدلّ محمودٌ لأبي حنيفة في قوله أنّ (أشهدُ) يمينٌ[1] بقوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً﴾ [المنافقون: ٢]، ولم يقولوا إلّا: ﴿نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١].

قال أحمد: لا دليلَ فيه؛ لأنّ غايةَ ما في الآية أنّه يُسمّى يميناً، والكلام في وجوب الكفّارة بذلك لا في إطلاق الاسم، وليسَ كلّ ما يُسمّى يميناً تجب به الكفّارة، ولو لا قال: احلف على كذا، فلا تجب عليه الكفّارة وإن كان حلفاً.

قال محمود: المنافقون لم يثبُتْ لهم إيمانٌ، فقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ﴾ [المنافقون: ٣] قيل: بألسنتهم، وقيل: نطقوا بالإيمانِ عند المؤمنين، ثُمّ نطقوا بالكفر عند شياطينهم، وقيل: أراد أهل الرِّدّة.

قال أحمد: / ويُحتمَلُ أنّهم آمنوا به قبل مبعثه على النعت المذكور في كتابهم، فلمّا جاءهم ما عرفوا، كفروا به. [١٨٣/ ب]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خُشُبٞ﴾ [المنافقون: ٤].

---

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (٣/ ٧١٦).

جمع خشبة، كبَدَنة وبُدُن، وقيل: جمع خَشْباء، وهي الخشبة التي ذُعر جوفها، شُبِّهوا بها في نفاقهم وفي فساد بواطنهم.

قال أحمد: وقد قُرئ بضمِّ الشِّين قراءةً مستفيضةً(١)، فيدلُّ على أن الضمَّ أصلٌ والتخفيفُ فرع، وذلك يبعدُ كونَها جمع خَشْباء؛ فإنّه يُجمعُ على فُعْل ساكن العين لا غير.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤].

قال: (عليهم) هو المفعولُ الثاني، أي: واقعةً عليهم، إن نادى منادٍ أو انفلتت دابّة، حسبوه عدواً، قال: [من الكامل]

ما زلتَ تحسَبُ كلَّ شيءٍ بعدَهُم ... خيلاً تكرُّ عليهِمُ ورجالا(٢)

قال أحمد: وغلا المتنبِّي فقال: [من البسيط]

وضاقَتِ الأرضُ حتّى صارَ هاربُهم ... إذا رأى غيرَ شيءٍ ظنَّهُ رجُلا(٣)



---

(١) «مستفيضة» من (ز)، وفي الأصل «مستبنة»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) هذا من شعر جرير انظر: الحيوان (٦/ ٤٢٩).
(٣) هذا الشعر للمتنبي:

وضاقتِ الأرضُ حتى كادَ هاربُهم ... إذا رأى غيرَ شيءٍ ظنَّهُ رجُلا

انظر: معجم الأدباء (٢/ ٣٩٥). وفي الصبح المنبي عن حيثية المتنبي (حتى كاد) (١/ ٦٠) ليوسف البديعي الدمشقي. وفي يتيمة الدهر بنفس اللفظ (حتى صار) (١/ ٥١).

سورة التغابن

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾ [التغابن: ٢].

أي: آتٍ بالكفر فاعلٌ له، ومنكم آتٍ بالإيمان فاعلٌ له، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦] لقوله بعدها: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التغابن: ٢] أضاف العمل إليهم، أي: تفضّل عليكُمْ بالخَلْق والإيجاد، وكان يجب عليكم النظر الصحيح، فتفرّقتم؛ فمنكم كافر وقدّم الكفر؛ لأنّه الأكثر.

ثُمّ قال: إن قلت: فقد سبق في علمه أنّه إذا خلقَ هؤلاء يكفُرون، وهل خلق القبيح، وخلق فاعل القبيح إلّا واحد، وهو كواهب سيف باتر لقاطع الطريق، فالعقلاء تُطبق على ذمّ الواهب، وأجاب بأنّا علمنا أنّ[1] الله حكيم، وخلق فاعل القبيح حسن؛ لأنّه فعل حكيم، لكنّه خفي عنا حسنه، فلا يقدح ذلك في كونه حسناً، كما لا يقدح في حسن أكثر مخلوقاته جهلنا بدواعي الحكمة فيها.

قال أحمد: اقتحمَ وَعْرَ المسالك، وهو فيها هالك، فتحدّقَ وتشدّقَ وتفقّه؛ فتفيهق، هب أنّه نسي أنّ الله خالقُ كل شيء، وغفلَ عن الأدلّة العقليّة، أليس قد اعترفَ أنّ خلق فاعل القبيح يخلق القبيح زعماً منه أنّ ما قبح شاهداً أقبح[2]/ غائباً، [١٨٤/أ] فما[3] علّل بأنّه يجوز أن يكون فيها حكمة استأثر الله بها، فما الذي يمنعه أن يقول أفعال العباد مخلوقة لله تعالى؟

---

(١) «بأن» في (ز).
(٢) «شاهد أقبح» ليست في (ز).
(٣) «فمن» في (ز).

وفي ذلك حكمة استأثر الله بها، ولا فرق إلّا التحكُّم واتّباع الهوى.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦].

أنكروا أن يكونَ الرّسولُ بشراً، ولم ينكروا أن يكونَ الإله حجراً، ومعنى استغنى الله وهو لم يزلْ غنياً أنّه لم يضطرّهم إلى الإيمان مع قدرته على ذلك.

قال أحمد: بل خلقَ لهم الضّلالَ ولم يخلقْ لهم الإيمانَ مع قدرته عليه(١).



(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٦١-٢٦٢).

سورة الطلاق

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ [الطلاق: ١].

خصّهُ بالخطابِ وعمّ في الحكم؛ لأنّه سيد الأولين والآخرين وإمام الأمّة، يُقال لرئيس القوم: يا فلان، افعلوا؛ إظهاراً لتقدمه.

قال أحمد: ومثله: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] أفردَ موسى أنّه كان الأجلّ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

أي: مستقبلات لعِدّتهنّ، كقولك: أتيته لليلة بقيت من المحرّم، أي[1] مستقبلًا لها، وروي: في قبل عِدّتهنّ، وإذا طلّق في الطُّهر المقدّم على الأوّل من أقرائها، فقد طُلِّقَتْ مستقبلةً لعِدّتها.

قال أحمد: وَجْهُ الدليل من القراءتَين أنّ الأقراء الأطهار، بخلاف ما ظنّه أنّ الله تعالى جعل العِدّة إن كانت في الأصل مصدراً ظرفاً للطلاق المأمور به، كاستعمال المصادر ظرفاً، كخفوق النجم وقدوم الحاجّ.

وزمن الطلاق هو الطُّهر وِفاقاً، فالطُّهر عِدّة، وتصديرُ اللّام على التحقيق مثلها في: ﴿قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] أي: لو عملت عملاً في حياتي، وعلى القراءة الأخرى من قبل عِدّتهنّ تحقق ذلك، فإن قيل: النبيّ[2] حرّمه، فلقد أطلق القول من غير تحرير.

---

(١) «قرء» من (ز).

(٢) «الشيء» في (ز).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [الطلاق: ١].

ولا تأذنوا لهن، فيخرجن.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ [الطلاق: ١].

توطئة لهذا الأمر بعده، فكأنّه أمر به عاماً وخاصاً، وقد تقدّم أمثاله.

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الطلاق: ٣].

/ **قال محمود:** يسلِّم للقدر وهو التوكّل. [١٨٤/ ب]

قال أحمد: أين القدريّ من التسليم للقدر؟ وهو يعتقد أنّ المقدَّرَ أكثرُه لا يقع، فأكثرُ الكائناتِ تتبع إرادة الخلق عندهم، وإن وافقت إرادة الله، فليسَ لها أثر في الإيجاد، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، لا مُعَقِّب لحكمه[١].

قال أحمد: لا يخفى على المتأمِّل[٢] أنّ المبتوتةَ غيرُ الحامل لا نفقة لها؛ لأنّه تعالى أوجب السُّكْنى لكلّ معتدّة، وشرط في النفقة أن يكنّ أولات حمل، فالقول بوجوبه للمبتوتة غير الحامل كما فعل الزَّمَخْشَرِيّ لنصرة مذهب أبي حنيفة منافٍ[٣] للآية[٤].

قال محمود: وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

---

(١) انظر: الكشّاف (٤/ ٥٩١).

(٢) «المتأمل» في (ز) و(ص)، وفي الأصل «المتأول»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «مناف» من (ز).

(٤) انظر: الكشّاف (٤/ ٥٥٩)، والبحر الرائق (٧/ ٢١٦)، وحاشية رد المحتار على الدرّ المختار (٧/ ٤٦٤).

فيه عَتْب على المتعاسِر، كما يقولُ للمتعاسِر[١]: إن تعاسرْتَ في هذا الأمر، فسيُقضى وأنتَ ملوم.

قال أحمد: وخَصّ بالعتابِ الأُمّ؛ لأنّ المطلوبَ منها اللبن[٢]، وهو غير متموَّل خصوصاً على الولد، ولا كذلك ما يُطلب من الأب[٣].



(١) «الرجل» في (ز) و(ص).

(٢) في الأصل: «اللِّين»، والمثبت كما في سائر النسخ.

(٣) انظر: البغوي (٢/ ٩٥١).

سورة التحريم

قال محمود: كانَ التّحريم زلّةً منه؛ لأنّه ليس لأحدٍ تحريمُ ما أحلّه الله، ونقض حكم الله فيما شرعه.

قال أحمد: افترى على رسولِ الله ﷺ فتحريم ما أحلّ الله باعتقاد حِلّه لا يصدر من مؤمن، وأمّا مجرّد الامتناع من الحلال، فقد يكونُ مؤكَّداً باليمين، وليس من ذلك في شيء، ولو أنكر ذلك لاستحالةِ حقيقةِ المباح، وعاتبه أن[1] حلف لا يقرب مارية[2] فنزلت كفّارة اليمين، ومعاذ الله وحاش لله مما نسب الزَّمَخْشَرِيّ رسول الله ﷺ إليه، وهذه جرأة منه على رسول الله ﷺ.

قال محمود: وأُخليتْ صفاتُ النِّسوةِ من العاطف، ودخلت في: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥]؛ لأنّهما صفتان متعاقبتان لا يمكن اجتماعهما.

قال أحمد: وذكر الشَّيخُ أبو عمرٍو بن الحاجب أنّ القاضي الفاضلَ الكاتب عبد الرحيم البيساني[3] كان يعتقِدُ أنّ الواو في الآية واو الثمانية، وكان يتحجّج[4]
[١٨٥/أ] باستخراجها، وأيّده/ على المواضع الثلاثة:

---

(١) «أنّه» في (ز).

(٢) (مارية القبطيّة ت ١٦هـ): بنت شمعون القبطيّة أم إبراهيم عليه السلام من سراري النبي ﷺ مصريّة الأصل، أهداها المقوقس القبطي صاحب الإسكندرية ومصر سنة (٧هـ) إلى النبي ﷺ. انظر: الأعلام (٥/ ٢٥٥).

(٣) عبد الرحيم بن علي البيساني: كان أبوه يلي قضاء بيسان في فلسطين. انظر: الأعلام (٣/ ٣٤٦).

(٤) «يتبجح» في (ز).

أحدها في التوبة: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، والآخر في الكهف: ﴿وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢]، والأخرى في قوله: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، قال: فذكرَ الفاضلُ ذلك يوماً مستحسِناً له بحضرة أبي الجود النحويّ المقرئ(١)، فبيّن له أنّه واهمٌ في عدّها من هذا القسم، وذكر له نحو ما ذكره محمود من دعاء الضرورة إليها واستحالة المعنى بعدمها، وواو الثمانية لا ترد إلّا حيث الحاجة إليها؛ للإشعار بتمام عدد السبعة، فقال له الفاضل: أرشدنا يا أبا الجود!

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارًا﴾ [التحريم: ٦].

قُرئ: ﴿وأهلوكم﴾(٢)، وجاز العطف لفصل المضمر، ثُمّ قال: قال في البقرة: ﴿ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [التحريم: ٦]. فما وَجْهُ تهديدِ المؤمنين بهذه النار الموصوفة بتلك الصفة؟

فقال: الفُسّاقُ، فإنْ كانتَ دركاتُهم فوق دركاتِ الكافرين(٣) إلّا أنّهم مساكنون الكفارَ في دارٍ واحدة، فقيل للمؤمنين: قُوا أنفسَكم الفسوقَ ومساكنة الذين أُعدّت لهم هذه النار، ويجوز أن يكون خطاباً للمؤمنين بألسنتهم لا بقلوبهم.

قال أحمد: [جوابُه الأوّل بناءً على](٤) اعتقاده الفاسد في خلود الفُسّاق(٥)

---

(١) ابن العفيف مرتضى بن أبي الجود حاتم العفيف، تُوفي سنة (٦٣٤هـ). انظر: الأعلام (٧/ ٢٠٠).

(٢) «نسب القاضي عياض هذه الرواية هكذا اللقايسي وابن السكن ثُمّ قال ابن التين صوابه أوفوا قال: ونحو ذلك ذكر النحاس». عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٨/ ٤١١)، وإعراب القرآن لابن سيده (٨/ ١٣٠).

(٣) «الكفار» في (ص).

(٤) «جوابه الأوّل بناء على» من (ز).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين (١٤١).

أورد السؤال لينفِّس ما في نفسه من هذا الباطل الذي لا يطيق كتمانه، ولا يمنع أن يُحذَّر المؤمن من عذاب الكافر؛ تثبيتاً له على الإيمان، كقوله تعالى في آل عمران: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١].

[قوله تعالى]: ﴿بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢].

قال محمود: يجوزُ أن يُرادَ بكلماتِ الله الكتبُ التي أنزلها على إدريس وغيره سمّاها كلمات لقصرها، وبـ(كتبه) الكتب الأربعة، وأن يُراد جميع ما كلّم الله به ملائكته [١٨٥/ب] وغيره، وجميع ما كتب في/ اللوح المحفوظ.

قال أحمد: هو يجحدُ الكلامَ القديم، فلا جَرَمَ كلامه يشعِرُ بأنّ كلمات[1] الله متناهية، فإنّه في الأوّل جمعها جمع قِلّة وقال بقِصَرها.

وفي الثاني حصرها بقوله: جميع، وأين هو من قوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا﴾ [الكهف: ١٠٩]؟

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. وما هذا منه إيمانٌ بكلامِ الله وكلماته، وكلام الله صفة أزليّة أبديّة غير متناهية.



(١) «كلمات» في (ز)، وفي الأصل «كلامات»، والصواب ما أثبتناه.

سورة الملك

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ﴾ [الملك: ٢].

قال محمود: الحياة ما توجِبُ كون الشيء حياً، أو ما يصحّ بوجوده الإحساس، والموت عدم ذلك، يعني: يخلقُ الموتَ والحياة إيجاد ذلك المصحّح وإعدامه.

قال أحمد: مذهب القدريّة أنّ الموت عدم(١).

واعتقادُ السُّنّة أنّه أمرٌ وجوديّ يضادّ الحياة، وكيفَ يكونُ عدماً وقد وُصِفَ بكونه مخلوقاً، وعدم الحوادث أزليّ، فلو كان العدم مخلوقاً، لزم وقوع الحوادث أزلاً، وهو ظاهر البطلان.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ﴾ [الملك: ٢].

لم تتعلّق البلوى؛ لأنّها ليسَتْ من أفعالِ القلوب؛ لتقدّم أحد مفعوليها ـ وهو الضمير ـ وإنّما التعلّق(٢) أن يأتي بما يسدّ عن المفعولَين جميعاً، ألا ترى أنّه لا فصلَ بعد سبق المفعولَين بين دخول الاستفهام وبين عدمه، ولو كان تعليقاً، لافترقَتِ الحالتان، كقولك: أزيدٌ منطلق، وعلمت زيداً منطلقاً.

قال أحمد: التعلّق عن أحدِ المفعولَين فيه خلاف، والأصحّ(٣) هو الذي

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٤٢٤).

(٢) «التعلق» من (ز)، وفي الأصل «التعليق»، والصواب ما أثبتناه، وكذلك في بداية كلام أحمد.

(٣) «والصحيح» في (ع).

اختاره، وهذا النحوُ عُشّه فيه يدرج[1]، ويدري كيفَ يدخُلُ ويخرج.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾[الملك: ٣] ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ [الملك: ٤].

معنى التثنية هاهنا التنكير، نحو: لبَّيكَ وسعدَيك، أمره أن لا يقنع بنظرة واحدة، بل يعاود نظره حتّى لا يفوته شيء، والخسوء: كناية عن الخيبة.

قال أحمد: وقوله: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ﴾ [الملك: ٤] من وضع الظاهر موضع المُضمَر، أي: إنّ الأبصارَ التي تدرك[2]/ كلّ موجود ترجع خاسئةً، ومثله: هو[3] [١٨٦/أ]
﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الملك: ٣] وأصله في خلقه؛ تنبيهاً على أنّ خلقها من آثار الرحمة.

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ﴾ [الملك: ٦].

لكلّ كافرٍ من الشياطين وغيرهم عذاب جهنم.

قال أحمد: وهو من الاستطراد، ذكرَ وعيدَ الشياطينِ، واستطردَ بوعيدِ الكافرين.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾ [الملك: ١٠].

الإنذار: سماعُ طلبِ الحقّ ﴿أَوْ نَعْقِلُ﴾[4] عقل تأمّل، وذكرهما؛ لأنّ مدار التكليف على العقل والسمع.

قال أحمد: إن أراد أنّ الأحكـامَ التكليفيّة تُستفادُ من العقل، فهو من العقائد

---

(١) «فيدرج» في الأصل وفي (ع) «يدرج»، والصواب ما أثبتناه.
(٢) «التي تدرك» من (ز) و(ص).
(٣) «هو» ليست من الآية.
(٤) «أو نعقل» في (ز) و(ص).

الفاسدة[١]، وإنْ عنى أنّ العقلَ يرشدُ إلى العقائدِ الصحيحة، والسمع يخصّ الأحكام الشرعيّة، فهو حقّ[٢].

قال محمود[٣]: ومن بِدَع التفاسير: (لو كنّا) على مذهبِ أصحابِ الحديث أو (كنّا)[٤] على مذهب أصحاب الرأي[٥].

قال أحمد: وهذه الآيةُ دالّةٌ على فضيلةِ السَّمعِ على البصر[٦].

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] (مَن) منصوبة بـ(يعلم).

قال محمود: ولا يكون (مَن) فاعلاً؛ لأنّك لو قلت: ألا تكونَ عالماً من هو خالق وهو اللطيف الخبير لم يصحّ؛ إذْ لا يصحّ: ألا بعلمٍ وهو عالم، ولكن: ألا يعلم كذا وهو عالم بكلّ شيء.

---

(١) وقد مرّ بيانه وتفسيره فارجع إليه.

(٢) انظر: الفخر الرازي (١/ ٣٧٤٦).

(٣) «قال» في (ز) و(ص). وفي الأصل: «قوله تعالى» وفي (ع) «قال محمود»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «كنّا» من (ع) ومن (ح).

(٥) ذكر الشيخ محمد أشرف سندهو في كتابه (أكمل البيان) تعريفاً لأصحاب الحديث وآخر لأصحاب الرأي فقال: أصحاب الحديث هم: أهل الحجاز مالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري وأصحاب أحمد بن حنبل، وداود بن علي الأصفهاني، وإنما سُمّوا أصحاب الحديث؛ لأن عنايتهم بتحصيل الحديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجلي إذا وجدوا خبراً وأثراً.
وقد عقد حكيم الأمة وترجمان الإسلام الشاه ولي الله الدهلوي باباً خاصاً في «الإنصاف» و«حجة الله البالغة» في بيان أسباب الاختلاف بين أصحاب الحديث وأصحاب الرأي.
للاستزادة انظر: أكمل البيان (١/ ٥٨) وما بعدها.

(٦) انظر: نكت الهميان في نكت العميان (١/ ٥).

قال أحمد: هذه الآيةُ ردٌّ عليه، فإنّ العبدَ لا يخلقُ أفعالَ نفسه؛ لأنّه لا يعلمها، وهو استدلال بنفي اللازم، واستدلّ بثبوتِ الخلق له، يقال: على ثبوت العلم، فالوجه في الآية أنّ (مَن) فاعل، ومفعول العلم محذوف إشارة[1] إلى السرّ والجهر، وضمير (خلق) محذوف عائد إليه تقديره: ألا يعلم السرّ والجهر من خلقهما، وغير هذا الوجه تكلّف.

فإن قلت: ألا يعلَم المُسرّين والجاهِرين؟ لم يطابق؛ لأنّه لم يقصد ذوات الفاعلين.

قال محمود: وذكر ﴿صَٰٓفَّٰتٖ﴾ ولم يقلْ قابضات؛ لأنّ صفّ الأجنحة هو [١٨٦/ب]الأصل في الطيران، كالسباحة في الماء، والقبض[2] الذي/ عليه استظهاراً على التحرّك، فجيء بالطارئ على لفظ الفعل، أي: هنّ صافّات، ويكون منهنّ القبض كما يكون في[3] السابح.

قال أحمد: ويلاحظه: ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ﴾ [ص: ١٨] ﴿وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗ﴾ [ص: ١٩] ولم يقل: مسبّحات، فتأمّله.



---

(١) «إشارة» ليست في (ز). وفيها «أي».

(٢) في (ز): «طارئ».

(٣) «من» في (ز) و(ص).

سورة ن والقلم

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣].

غير مقطوع، أو غير ممنون به عليك؛ لأنّه ثواب يستوجبه عملك[1] وليس بثواب ابتداء، وإنّما يُمَنّ بالفواضل لا الأجر على العمل.

قال أحمد: ما يرضي رسول الله ﷺ هذا التعبير حيث قال: «لن يدخل أحد الجنّة بعمله»: قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»[2]. وهذا من سوءِ الأدبِ يوجِبُ التأديب؛ إذْ ليسَ لله على أحدٍ عنده مِنّة في إدخاله الجنّة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٣].

أي: مستلحق، وجعلَ ذلكَ مع كونه عتُلًّا أشدّ معايبةً؛ لأنّه إذا جفا، قسا قلبه وتجرأ على المعاصي، وخُبْث النطفة يوجب خُبْث الناشئ.

قال أحمد: أخذَ كونها أشدّ معايبةً من قوله: ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ [القلم: ١٣] فإنّها تعطي تراخي المرتبة، وهي كقوله في الخير: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، ومن ثَمّ استعملت (ثُمّ) في تراخي المراتب، وإن كانت عكس الترتيب الوجوديّ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦].

على أنفه[3]؛ لأنّه أشرفُ ما في الوجه.

---

(١) «يستوجبه عملك» من (ز) و(ص).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، (٧/ ١٢١) عن آدم عن ابن أبي ذئب.

(٣) «وجهه» في (ز).

وقيل: سنَحذُّهُ على الخمر، والخرطوم من أسمائها، وهو تعسّف[(١)].

قال أحمد: وصدق، وأيضاً[(٢)]؛ فإن الوليد قتله النبيّ ﷺ مباشرةً في بدر[(٣)]، فلم يدرك زمن تحريم الخمر، ووعد الله حقّ.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ﴾ [القلم: ١٩].

أي: هلاك.

قال أحمد: تنكير الطائف للتعظيم.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠].

كالليل سواداً، وقيل: كالنّهار فارعةً، يقال: بيّض الآباء فرعه.

قال أحمد: ومنه البياضُ من الأرض: الخالي من الشّجر، يذكره الفقهاء في المساقاة.

قال محمود:/ وقوله: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۞ إِنَّ لَكُمْ﴾ [القلم: ٣٧-٣٨]. [١٨٧/أ]

كُسِرت «إنّ» لأجل اللام أو حكاية المدروس.

قال أحمد: أو لأنّ الدّرس فيه معنى القول[(٤)].



(١) انظر: لسان العرب (١/ ٢٩٤٢).

(٢) «وأيضاً» ليست في (ز).

(٣) الذي قتله النبي ﷺ أُبي بن خلف الجمحي. انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٩/ ٦٠٧٢). وفي عيون الأثر (١/ ٣٢٤): أن الذي قتله ﷺ هو أُبي بن خلف قتله يوم أُحد بحربته. وكذلك في مشكاة المصابيح.

(٤) «فيه معنى القول» من (ز) و(ص).

ومن سورة الحاقّة

قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢].

قال محمود: جاءتِ الأذنُ على التّوحيدِ والتنكير؛ إيذاناً بأنّ الوُعاة قليل، ولتوبيخِ الناس على قِلّة الواعي، ولأنّ الأذن الواحدة إذا وعت، فهي السّوادُ الأعظم، فلا يبالي بما سواها.

قال أحمد: هو كقوله: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

قال محمود[١]: إنّما قال: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

وهما نفختان؛ لأنّها لا تثنّى بغيرها في وقتها.

قال أحمد: وللإشعارِ بعظمتها، وأنّ الذي دكّ الجبالَ والأرضَ نفخةً واحدةً لا غير.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة: ١٧].

إنّما عدلَ عن الملائكة إلى المَلَك؛ لأنّه أعمّ، ألا ترى أنّ قوله: «ما من ملَك إلّا وهو ساجد»[٢] أعمّ من قولك: ما من ملائكة.

قال أحمد: كلاهما معرّفٌ تعريفَ الجنس، فالواحد والجميع[٣] سواء.

---

(١) «أحمد» في الأصل، والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: اللباب (١٩/ ٣٢٧)، وفي المستدرك على الصحيحين بلفظ: «ما من ملَك مقرب ولا نبي إلّا يخر لركبتيه حتى يقول إبراهيم خليل الله: ربّ نفسي نفسي...». الحديث من رواية كعب. انظر: المستدرك على الصحيحين (٤/ ٦٣٢).

(٣) «أحمد» في (ز).

قلت: واستشهادُ محمودٍ بقوله: «ما من ملَك»، أنّه أعمّ ضعيف؛ فإنّه ما حصل العموم إلّا من النفي، وقوله: هي أعمّ من الملائكة؛ لأنّ الأوّل ينفي كلّ واحد.

والثاني: ينفي عن كلّ جماعة لا عن كلّ واحد.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] و ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩].

أُثبِتَتْ وَصْلاً ووقفاً اتّباعاً للمصحف.

قال أحمد: تعليلُ القراءة باتّباعِ المصحفِ غلط، وإنّما اتّباعُ المصحفِ سُنّة في الكتابة، وإنّما القراءة معتمدها النقل المتواتر.

قال أحمد ـ في قوله ـ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤] التقوّل: افتعال من القول، وسمّى الأقوالَ أقاويل تعليلاً لها، كالأعاجيبِ والأضاحيك، كأنّها جمع أُضحوكة وأُعجوبة، وأُفعول من القول، وهو متعدّ غريب عن قياس التصريف، ويحتمل أن يكون الأقاويل جمع جمع، كالأناعيم: جمع أقوال وأنعام(١).



---

(١) التحرير والتنوير (٢٩/ ١٤٥)، وإعراب القرآن (١٠/ ٢٠٥).

سورة المعارج

قال محمود: جمع الضمير في ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [المعارج: ١١].

لأنّ المعنى على العموم لكلّ جهة،/ لا لاثنين خاصّةً. [١٨٧/ ب]

قال أحمد: فيه دليل على أن الفاعل والمفعول الواقعَين في سياق النفي منفيّان، كما التزم في قوله: والله لا أشرب ماءً من إداوة، أنّه يعمّ في المياه والأدوات خلافاً لبعضهم في الإداوة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩].

جعلَ لإيثارِه الهلعَ والجزعَ والمنع، ورسوخَهما فيه كالمجبول عليهما، والله لا يذم فعله.

قال أحمد: ليشركَ باطناً، وينزِّه ظاهراً، ينزِّه الله عن خَلْق الهلع؛ فأنت إذا قلت: بريتُ القلمَ رقيقاً، فقد نسبتَ إليكَ البريَ والرقّة معاً، وقوله: الله لا يذمّ فعله، المذموم العبد بحُجّة أنّه جعل فيه الاختيار، ولله الحُجّة البالغة.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤].

قال محمود: يراعون شروطَها ويكملون فروضَها ويحفظونها من الإحباط باقتراف السيّئات.

قال أحمد: لا تحبِطُ السّيئاتُ عملاً، إنّما يحبطه[1] الموتُ على الكفر، وقد تقدّم منه أمثالها.

---

(١) «يحبط» في (ز).

نوح عليه السلام

[قوله تعالى]: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣].

أي: لا تكونون على حالٍ فيها تعظيم لله، ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤] تراباً[١] ثُمّ نُطَفاً، ثُمّ عَلَقاً.

قال أحمد: أو يبقى الرجاءُ على حاله.

وقيل: بمعنى الخوف، لا يخافون لله عظمةً.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

قال محمود: وهو وإنْ كانَ في سماءِ الدُّنيا وحدها، فهو كما يقال: فلان في المدينة، وهو في بعض نواحيها.

قال أحمد: كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

قال محمود: في قوله: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: ٢٤].

لم يرد الضّلال، بل أرادَ منعَ الألطاف.

قال أحمد: هذا من قاعدتِه التي عُرِفَ فسادها[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

---

(١) «أتراباً» في (ز).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٦١).

لم يكن إغراقُهم عقوبةً، بل موتاً بآجالهم، وكانَ ذلكَ زيادةً في عذابِ آبائهم وأمهاتهم إذا رأَوا الأطفال يُعذّبون، وفي الحديث: «يَهْلِكُ[1] مَهْلِكاً واحداً ويَصدُرُونَ مصادرَ شَتَّى»[2].

قال أحمد: لما علّلَ أحكامَ الله بالمصالح، ورُدَّ عليه أنّ أطفال قوم/ نوح لم [١٨٨/ أ] يعملوا ما يقتضي العقوبة، فاجترأ على إنكارِ عقوبةِ الطوفان، وأمّا أهل السُّنّة، فقائلون:

 [الأنبياء: ٢٣].

* * *

(١) «يهلك الناس» في (ز).

(٢) عن عبد الله بن الزبير أنّ عائشة قالت: عبث رسول الله ﷺ في منامه فقلنا: يا رسول الله، صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله فقال العجب: «إن ناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش قد لجأ بالبيت حتى إذا كانوا بالبيداء، خسف بهم، فقلنا: يا رسول الله، إن الطريق قد يجمع الناس، قال: نعم، فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً، ويصدرون مصادر شتى؛ يبعثهم الله على نياتهم». صحيح مسلم (٤/ ٢٢١٠).

ومن سورة الجن

قال محمود: وصفَ الجِنُّ عقائدَهم[(١)]، وأنّ منهم أخياراً وأشراراً ومقتصدين، وأنّهم يعتقدون أنّ الله عزيز قادر لا يفوته مطلب، ولا ينجو منه مهرب.

قال أحمد: ومن عقائدِهمْ أنّ الهدى والضَّلال جميعاً من خلق الله، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠] وتأدّبوا مع الله بنسبة الرشاد إليه، وجعلوا الشرّ مضمر الفاعل؛ فجمعوا بين حسن الاعتقاد والأدب.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١].

قال محمود: أي: لا أستطيعُ أن أنفعكُمْ أو أضرّكم، أو: لا أستطيعُ أن أقسركم على الرشد والغيّ.

قال أحمد: الآية لما دلّت على أنّ الله هو الذي يملكُ لعباده الرُّشدَ والغيّ، فإنّه لما سلبهما عن نفسه؛ ليمحّض إضافتهما إلى الله أعيتِ الزَّمَخْشَرِيَّ الحيلةُ، فتارةً يحمل

---

(١) لقد أجمع معظم العلماء والمفسرين على أنّ الجِنَّ مكلّفون ومحاسَبون على أعمالهم مثل الإنس تماماً، لقوله تعالى: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]، ويقول بعض العلماء: إن من الجِنّ المسلم ومنهم النصراني واليهودي ومنهم الكافر والعاصي، قال عزّ وجلّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].
يقول ابن عباس: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾، أي: منا المؤمن ومنا الكافر.
أما ابن تيمية، فيفسر ذلك بقوله: أي: مذاهب شتى مسلمون وكفار وأهل سنة وأهل بدعة.
ولم يخالف أحد من العلماء بأن رسول الله ﷺ أُرسل إلى الجِنّ والإنس؛ فالجنّ داخلون في عموم الرسالة مثل الإنس.

الرشد على النفع، وتارةً ينظر إلى خصوصيّة الرشد؛ فيضيف إليه قيد الإكراه، ومع هذا فالجنّ أشدّ منه نظراً؛ لما سبق من اعتقادهم الحقّ معاً.

في[1] قوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۞ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

قال محمود: فيه إبطالُ الكرامات؛ لأنّه حصَر في المرتضى من الرسل.

قال أحمد: ادّعى عاماً واستدلّ بخاصّ، فالدعوى امتناع الكرامات كلّها؛ فيجوز إعطاؤه الكرامات كلّها إلّا الاطلاع على الغيب.

ولعلّ شبهةَ القدريّةِ في إبطالها أنّ الله لا يتّخذُ منهم ولياً أبداً؛ لأنّ في ثبوتِ الإيمان لهم خلافاً.



(١) «في» ليست في نسخة علي باشا وفاتح.

سورة المُزَّمِّل

قال محمود: نُودِي بما يهجِّنُ الحالةَ التي كانَ عليها من التزمّل[١] بالقطيفة والاستعداد للنوم، كما يفعل من لا يهمّه أمر: كما قال: [من الطويل]

.... ومـن نائـمٍ عـن ليلهـا متزمّـلِ[٢]

وقوله: [من الكامل]

أوردَها سعدٌ وسعدٌ مشتمِلُ[٣] مـا هكـذا تـوردُ يـا سـعدُ الإبـلُ

[١٨٨/ب] قدّمها/ بالاشتمالِ كنايةً عن إهماله، لا جرمَ أنّ النبيّ ﷺ والصحابة رضي الله عنهم شمّروا وأحيوا الليل حتى تورّمتْ أقدامهم؛ فخفّف عنهم[٤].

قال أحمد: هذا القولُ والاستشهادُ سوُء أدب، والعلماءُ جعلوا نداءه بالمزمِّل وغير ذلك من صفاتِهِ تشريفاً له؛ إذ لم ينادِه باسمه.

واستشهاده على ذلك بأبيات قيلَتْ ذماً في جُفاةِ العربِ أبرأ إلى الله وأربأ برسول الله ﷺ منه، ولقد أذكَرَني استشهـادُهُ ما قـاله ابنُ خـروف[٥] النحويّ في ذمّ

---

(١) «التزميل» في (ز).

(٢) هذا البيت لذي الرُّمّة من الطويل وهو:

وكائـن تخطـت ناقتي مـن مفازة ومـن نائـم عـن ليـلهـا متزمـل

انظر: اللباب (١٩/ ٤٥٠)، وإعراب القرآن (١٠/ ٢٥٧).

(٣) انظر: تاج العروس (٨/ ٢٠٣) وقد ورد من أمثلة العرب.

(٤) انظر: عمدة القاري (٢٩/ ٤٩٣).

(٥) «ابن خروف» من (ز). وفي الأصل «خروف»، والصواب ما أثبتناه. وهو: أبو الحسن علي بن محمد النحوي، تُوفي سنة (٦٠٩هـ)، عالم العربية أندلسيّ من أهل إشبيلية. انظر: الأعلام (٤/ ٣٣٠).

ما اعتمـده الزَّمَخْشَرِيّ مُجحِفـاً بالاختـصار في تصنيف «المفصّل»، فقال ما قال، ثُمّ أنشد: [من الكامل]

أوردَها سـعدٌ وسـعدٌ مشـتمِلُ　　[ما] هكذا تُوردُ ـ يا سـعدُ ـ الإبلُ

قال محمود: ورُوِيَ أنّه كان في مِرْط لعائشة.

قال أحمد: هذه السُّورة مكيّة[١]، والبناءُ على عائشة كان بالمدينة[٢].

قال محمـود: (نصفه) بدل من (الليـل)، والاستثـناءُ من النِّصـف، أي: قم أقلّ مـن النـصف، والهاء في (منه) و(عليه) للنِّصف، أو يكون (نصفه) بدلاً من (قليلاً)، فيكون تخييراً بين ثلاث: النِّصف أو الناقص عنه أو الزائد عليه.

ويطابقه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾ [المزمل: ٢٠] على قراءة النَّصب في المعطوف[٣]، ويجوزُ إذا أبدلت (نصفه) من (قليلًا) أن يُجعل (قليلًا) الثاني بمعنى النصف وهو الربع، ويُجعل المزيدَ على هذا النِّصف نصفَ الربع، ويجوز أن يُجعل الزيادة لكونها مطلقة تتِمّة الثلث.

قال أحمد: يطـابقه: ﴿أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفِهِۦ وَثُلُثِهِۦ﴾ على قـراءة الجرّ في المعطوف[٤].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل: ٦].

---

(١) سورة المُزَمِّل «مكية» انظر: اللباب (٩/ ٤٤٩).
(٢) انظر: رجال صحيح البخاري باب منهن أزواج النبي ﷺ (٢/ ٨٣٦).
(٣) النحاة يجوزون النصب في المعطوف على اسم. انظر: شرح شذور الذهب (١/ ٢٣٦).
(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٠٨)، وشرح الرضي على الكافية (٣/ ٢١٨).

هي النَّفسُ القائمة بالليل، تنشأ عن مضجعها، تنهض[1] منه ومنه نشأت سحابة.

وقيل: مصدر كالعاقبة، وقيل: ساعات الليل.

وقوله: ﴿وَطْئًا﴾ [المزمل: ٦].

مواطأة القلب للسان.

قال أحمد: إنْ جعلتَ الناشئةَ للنّفس، فالمواطأةُ فيها حقيقة، وإن جعلتَ للساعاتِ والمصدر، فمجاز.



(١) «أي: تنهض» في (ز).

/ سورة المدَّثِّر [١٨٩/أ]

[قوله تعالى]: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً﴾ [المدثر: ٣١].

قال محمود: ولم يجعلِ افتتانَ الذين كفروا سبباً في استيقان الذين أوتوا الكتاب، بل عِدّتُهم هي سببُ الاستيقان، فجعل قوله: ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾ عوضاً عن قوله: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر: ٣٠]؛ لأنّ هذه العِدّةَ مع نقصِها من العشرين واحداً أن يفتتن بها.

قال أحمد: السُّؤالُ أنّ الفتنةَ التي هي في(١) تقدير الصفة ـ فإنّ معنى الكلام أي: ذات فتنة ـ جعلت سبباً فيما بعدها.

والمجيب: جعلَ العِدّة التي عرضَتْ لها هذه الصِّفة شيئاً لا باعتبارِ عَرُوضِ الصفة، ويجوزُ أن يرجع قوله: ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾ إلى ما قبلَ الاستثناء، أي: جعلنا عِدّتهم(٢) سبباً لفتنة الكافرين ويقين المؤمنين، وهو أقرب(٣).

---

(١) «هي في» في (ز) و(ص).

(٢) «عدتهم فتنة» في (ز).

(٣) قال الإمام الآلوسي في تفسيره روح المعاني (٢٩/ ١٢٦-١٢٧): «ومعنى جعل عدتهم المطلقة العدة المخصوصة أن يخبر عن عددهم بأنهم كذا إذ الجعل لا يتعلق بالعدة، إنما يتعلق بالمعدود، فالمعنى: أخبرنا أنّ عدتهم تسعة عشر دون غيرها ﴿لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾؛ أي: ليكتسبوا اليقين بنبوته ﷺ وصدق القرآن لأجل موافقة المذكورين ذكرهم في القرآن بهذا العدد».

وما ألجأ الزَّمَخْشَرِيّ إلى خلافِهِ إلّا اعتقادُ أنّ الله تعالى ما فتنهم، وبئست القاعدة له!

قال محمود: إن قيل: كيف يصحّ أن تكون فتنةً للذين كفروا والمنافقين عرضاً لله؟

وأجاب: أنّه ليس لغرض، تقول: خرجتُ من البلدِ مخافةَ الشرّ، فالمخافةُ علّةٌ لا عرض، وليس كلّ عرض علّة.

قال أحمد: لا يطلق العرض على الإرادة من الله، وأصل السؤال على قاعدته، فأَرِحْ فكرك من سؤاله، فالله يُضِلُّ من يشاءُ ويهدي من يشاء.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

ليس بتأنيثِ رهين، بل هو كشتيم وشتيمة.

قال أحمد: لأنّه فعيلٌ بمعنى مفعول، يستوي مذكّره ومؤنّثه، كقتيل وجديد[١].

قال محمود: وقولهم: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٤].

يقتضي دخولُهم النار بكلّ واحدٍ منهما، ويُحتمَلُ أن يكونَ بكلّ واحدةٍ من الأربعة كلّ واحد منهم، أو بعضهم بهذه وبعضهم بهذه.

قال أحمد: هذا تحيّلٌ منه على أنّ تاركَ الصلاة يخلدُ في النار[٢].

والصَّحيح في الآية أنّها في الكفّار، أي: لم نَكُ من أهل الصلاة، وكذلك إلى آخرها؛ إذ لا يصحّ منهم هذه الطاعات، وإنّما يتأسّفون على فوات ما ينفع.



(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٨/ ٢٣٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٣٥٥).

سورة القيامة(١)

[قوله تعالى]: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * / إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. [١٨٩/ ب]

قال محمود: الوجوهُ كناية عن الجملة، أي: لا يُنظر إلّا إليه، ولا يرجى خير إلّا من جهته، ولا يمكن أن يُراد الإبصار؛ لأنّ المؤمنين آمنون يوم القيامة، فلا يمنعهم من نظر الله شيء، لو كان منظوراً إليه.

قال أحمد: ما أقصرَ لسانه في هذه الآية، وقوله: لو كانَ المرادُ الرؤية، لما انحصرت(٢) رؤيتهم إلى الله؛ لأنّ رؤيةَ مَنْ ليسَ كمثله شيء حقيق بها أن يُقتصر(٣) عليها ولا يُصرف النظر عنها، فعشّاقُ الدُّنيا إذا ظفر واحدٌ بمحبوبه، لم يصرفْ بصره عنه؛ فكيف بالمحبوب إذا أنعم برؤية وجهه الكريم، نسأل الله ألّا يصرف عنّا وجهه برحمته(٤)!

---

(١) رُوي عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق قال: قال رسول الله ﷺ: «شيبتني هود وأخواتها سورة الواقعة وسورة القيامة والمرسلات، وإذا الشمس كورت، وإذا السماء انشقت وإذا السماء انفطرت».

قال: وأحسبه ذكر سورة هود. انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/ ٣٦٨).

(٢) «انحصرتهم» في الأصل و«لما انحصرت» من (ز)، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «يقتصر» في (ز). وفي الأصل «يختصر»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) وفي إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٥/ ٨٨): «من قال في سبيل الله: لا إله إلّا الله والله أكبر، ورفع بها صوته، كتب الله له بها رضوانه الأكبر، ومن كتب الله له رضوانه، جمع بينه وبين إبراهيم ومحمد في دار الجلال، قيل: يا رسول الله، وما دار الجلال؟ قال: دار الله التي سمّى بها نفسه، فينظر إلى ذي الجلال والإكرام بكرةً ومساءً كما يرَون الشمس لا يشكّون في رؤيتها، وله من الكرامة والنعيم كما قال الله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال الذين أحسنوا، الذين قالوا: لا إله إلّا الله، والحسنى الجنّة والزيادة النظر إلى وجه الله عز وجل... الحديث».

سورة الإنسان

[قوله تعالى]: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

قال: هما حالان من الهاء في ﴿هَدَيْنَٰهُ﴾، أي: مكّناه وأقدرناه في حالتيه.

قال أحمد: هذا من تحريفه، والآية على ظاهرها(١).

ثم **قال محمود**: وقُرئ: إما شاكراً أو إما كفوراً ـ بالفتح ـ وهي قراءة حسنة، أي: إمّا شاكراً فبتوفيقنا، وإما كفوراً فبسوء اختياره(٢).

قال أحمد: اختياره هذه القراءة لأجل التقسيم لا يفيده؛ فيجوزُ أن يكون المراد: إمّا شاكراً فمثاب، وإما كافراً(٣) فمعاقب.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤].

منوّن، التنوين فيه عوضٌ من ألفِ الإطلاق، أو يكونُ صاحبُ هذه القراءة ضَرِيَ رواية الشعر، ومَرّنَ نفسَه(٤) على صَرْفِ ما لا ينصرف(٥).

---

(١) انظر: البغوي (٢/ ٩٨٧).

(٢) انظر: اللباب (٢٠/ ١١).

(٣) «كفوراً» في (ز) و(ص).

(٤) «لسانه» في (ز).

(٥) قال الداني: قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام: «سلاسلًا» بالتنوين ووقفوا بالألف عوضاً منه، والباقون بغير تنوين ووقف حمزة وقنبل وحفص من قراءتي على أبي الفتح بغير ألف، وكذا قال النقاش عن أبي ربيعة عن البزي وعن الأخفش عن ابن ذكوان، وكذلك قرأت في مذهبهما على الفارسي ووقف الباقون بالألف صلةً للفتحة. كتاب التيسير في القراءات السبع للإمام الداني (١٧٦).

قال أحمد: هو يرى أنّ القراءاتِ تشتمِلُ على اللغات المختلفة، [غير موقوفة على النّقل المتواتر، وجعل التنوين من جملة غلط اللسان، والحقّ أنّها متواترة عن النبي ﷺ وهي لغة من تصرّف منثور الكلام جميع ما لا ينصرف إلّا «أفعل» والقراءة على اللغات المختلفة](١)، وأمّا ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥] فقد قُرئ بتنوين الأوّل خاصّةً بدلاً من ألف الإطلاق؛ لأنّها فاصلة، وتنوين الثانية إتباعاً للأولى، ولم يقرأ أحد بتنوين الثانية وحدها؛ لأنّه عكس المقصود(٢).

قال محمود: الكافور: عينٌ في الجنّة(٣).

وقيل: الخمرُ يُمتزجُ بالكافورِ ويُخَتُم بالمسكِ وليس بعين.

وقيل: يُخلَقُ في الخمرِ رائحةُ الكافورِ وبرده.

و﴿عَيْنًا﴾ [الإنسان: ١٨].

على هذين القولين بدل من محلّ «كأس» إذا نُصبت/ على الاختصاص. [١٩٠/ أ]

وعلى الأوّل بدل من كافور، قال: وجعل الكأس مجروراً بمن التي لابتداء الغاية؛ لابتداء شربهم منها، ولم يدخل بها في العين؛ لأنّها ليست كذلك، لكن بها يمزجون شرابهم.

---

(١) «غير موقوفة» إلى «المختلفة» من (ز) و(ص).

(٢) «قواريرًا قواريرًا» بتنوينهما بقراءة نافع والكسائي وأبي بكر، ووقفوا عليهما بالألف، وابن كثير في الأول بالتنوين، ووقف عليه بالألف، والثاني بغير تنوين، ووقف عليه بغير ألف، والباقون بغير تنوين فيهما، ووقف حمزة عليها بغير ألف، ووقف هشام عليهما بالألف صلةً للفتحة، ووقف الباقون وهم أبو عمرو وحفص وابن ذكوان على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف؛ فحصل من ذلك أن من لم ينونهما وقف على الأول بالألف إلّا حمزة، وعلى الثاني بغير ألف إلّا هشاماً. انظر: التيسير ص (١٧٧).

(٣) انظر: لسان العرب (١/ ٣٢٤٣).

قال أحمد: هذا على القولين الأولين، أمّا على أنّ العين بدل من كأس إناء على أوصافه، أو هو الكافور المعهود فلا يتم الجواب بذلك.

بل الجواب أنّه لما ذكر الشرب أولاً باعتبار الوقوع في الوجود وذكره ثانياً مضمّناً للاستدامة كأنّه قال: يشربون منها فيلتذّون بها، هكذا قاله أبو عبيد[(١)].

قال محمود: قُرئ: ﴿عَالِيهِمْ﴾ [الإنسان: ٢١].

ساكنة الياء على أنّه مبتدأ خبره ﴿ثِيَابُ﴾، وقُرئ بالنصب حالاً من الضمير في ﴿يَطُوفُ﴾[(٢)]، وإمّا على: حسبتهم لؤلؤاً عَالِيَهُمْ ثياب[(٣)].

قال أحمد: في الأخير نظر؛ لأنّه جعله داخلاً[(٤)] في الحسبان، وكيف هذا وهم لابسون السندس حقيقةً، بخلافِ كونهم لؤلؤاً، فإنّه تشبيه وتمثيل.

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

قال محمود: وما تشاؤون الطاعة إلّا أن يشاء الله قسرهم عليها، ومحلّ ﴿أَن يَشَآءَ﴾ ظرف، أي: إلّا وقت مشيئة الله.

قال أحمد: حرَّف النصّ، والآية حاصرةٌ بالنَّفي والإثبات، ككلمةِ لا إله إلّا الله[(٥)]

---

(١) معمر بن المثنى (١١٠-٢٠٩هـ) التميمي بالولاء البصري، أبو عبيد النحوي: من أئمة العلم بالأدب واللغة، مولده ووفاته في البصرة، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة (١٨٨هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٧٢).

(٢) الذي قرأ بإسكان الياء وكسر الهاء نافع وحمزة، وقرأ الجمهور بفتح الياء وضم الهاء. انظر: التيسير (١٧٧).

(٣) انظر: إعراب القرآن لمحيي الدين درويش (١٠/ ٣٢٤).

(٤) «داخلًا» في (ز).

(٥) كذا في نسخة فاتح، وفي نسخة علي باشا: «والآية حاصرة بين النفي والإثبات ككلمة لا إله إلا الله».

وما ذكره مضادّ للآية بزعمه، فالمعنى عنده أنّ مشيئةَ العبدِ للفعلِ إلّا إذا[1] قسره الله عليه، والقَسْرُ ينافي المشيئة.

قال: فحاصلُهُ أنّ مشيئةَ العبدِ لا توجدُ إلّا إذا انتفت.

فأرادَ إثباتَ المشيئةِ مطلقاً؛ فنفاها رأساً[2].



(١) «إذا شاء» في (ز).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٤١-٤٢).

سورة المُرسَلات

لم يَرُدَّ فيها أحمدُ على استحسانِ بعضِ ما أوردَهُ محمود[١].



---

(١) ولعله كان في إيراده يعتمد على المشكل من كلام الزمخشريّ، فما وجده موافقاً لمنهج السنة والسلف سكت عنه ولم يناقشه.

وورد في تفسير هذه السورة: «عاصم عن زر عن عبد الله رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفح جبل وهو قائم يصلي، وهم نيام إذ مرّت حية، فاستيقظ وهو يقول: منعها منكم الذي منعكم منها، قال: وأنزل الله عزّ وجلّ عليه: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۞ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾، فأخذتها وهي رطبة من فيه أو وفوه رطب بها». انظر: إتحاف الخيرة المهرة (٦/ ٢٩٧).

سورة النبأ

قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

قال محمود: استفهامٌ للتفخيم، كقولك: زيد ما زيد؟ كأنّه لعظمةِ شأنه قد خَفِي جنسُه.

قال أحمد: قد أكثرتْ أُمّ زرعٍ من هذا المعنى: «**أبو زرع ما أبو زرع**[١]...» إلى آخر حديثها.

قال محمود: ووجهُ اتّصال قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾ [النبأ: ٦].

/ أنّهم لما سألوا سؤالَ مُنكِرين للبعث، أتبعه بما يدلّ على القدرة [عليه][٢] [١٩٠/ ب] بالقدرة على هذه المخلوقاتِ العجيبة، أو قيل لهم: فاعلُ هذه الأفعالِ المتقَنةِ حكيمٌ لا يفعل عبثاً، وعدم البعث يلزم منه العبث.

قال أحمد: جوابه الثاني فاسدٌ مبنيٌّ على رعايةِ الصَّلاح، ووجوبُ الجزاءِ قد أبطلناه[٣].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨].

وقف الشفاعة على شرطين:

أحدهما: أن يكون المتكلّم مأذوناً له.

والثاني: أن يقول صواباً.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٧/ ٢٦)، وفي مسلم باللفظ نفسه (٧/ ١٣٩).

(٢) «عليه» من (ز).

(٣) الرازي (١/ ٢١٠).

قال أحمد: هو تعريضٌ بأنّ الشفاعةَ لا تكونُ لأربابِ الكبائر، وتلقى[١] ذلك من قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] والمؤمنون عندنا مُرْتَضَون؛ لقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧]؛ فجعل الشكر بمعنى الإيمان المقابل للكفر.



(١) في (ز): «ويكفي».

سورة النازعات

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣].

أي: صيحةٌ واحدةٌ فإذا هم على وجه الأرض[١].

قال أحمد: ما أحسن تسهيل أمر الإعادة بقوله: ﴿زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [النازعات: ١٣]! فهي أخفّ من صيحة، وبقوله: ﴿وَاحِدَةٌ﴾ أي: غير محتاج إلى مثنويّة[٢].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [النازعات: ٢٢].

لما رأى الثعبانَ ولّى هارباً، أو تولّى عن موسى ساعياً[٣] في مكائده، أو أدبر عوضاً عن أقبل، كيلا يُوصَفَ بالإقبال، وهو وجهٌ حسن[٤]، ويكون على هذا من أفعال المقاربة[٥].

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ [النازعات: ٢٥].

---

(١) «فإذا هم على وجه الأرض» في نسخة علي باشا، وفي فاتح وآيا صوفيا: «قلت: خروج الناس على وجه الأرض من الأجداث إنما يكون بعد الزجرة».

(٢) تفسير الماوردي (٦/ ١٩٦). والمثنويّة: الاستثناء في اليمين. القرطبي (٢/ ٥) وعند الضحاك: أي حرف ورد. انظر: تفسير البغوي (٧/ ٧٤).

(٣) «موسى ساعياً» من (ز) و(ص).

(٤) كذا في آيا صوفيا وفاتح، وفي علي باشا: «قال أحمد: ما أحسن ما سهل أمر الإعارة تحقيق لها أن يقتصر عليها».

(٥) أفعال المقاربة: ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولًا أو أخذ فيه. انظر: التعريفات (١/ ٤٩).

أي: الإغراق في الدنيا، والإحراق في الآخرة.

وقيل: نكال كلمتيه: **الأولى**: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨].

والأُخرى قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

قال أحمد: فعلى الأوّل يكونُ من إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفة، أو قريباً منها، وعلى الثاني نأى عن ذلك.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿دَحَاهَا * أَخْرَجَ مِنْهَا﴾ [النازعات: ٣٠].

ولم يقل: دحاها وأخرج؛ إمّا لأنّ دحاها معناه: بسطها ومدّها، وفسر التمهيد بما لا بدّ في بقاء من مهّدت له منه، وإمّا أن يكون حالاً.

قال أحمد: والأول أحسن، ويناسب/ قوله: ﴿أَمِ السَّمَاءُ ۚ بَنَاهَا * رَفَعَ سَمْكَهَا﴾ [النازعات: ٢٧-٢٨]. [١٩١/أ]

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾ [النازعات: ٣٦].

أُظهرتْ إظهاراً مكشوفاً يراه الكلّ، كقولهم: (قد بيّن الصُّبح لذي عينين)[١].

قال أحمد: أي: هو أمرٌ ظاهرٌ لا يُحتاجُ فيه إلّا إلى وجودِ الحاسّةِ لا غير، ولا مانع من الرؤية ولا حاجب عنها.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢].

مُسْتَقَرّها، من مرسى السفينة، وهو[٢] مُسْتَقَرُّها.

قال أحمد: وفيه إشعارٌ بثقل اليومِ لهوله: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧]

---

(١) من أمثال العرب. انظر: أضواء البيان (٥/ ٥٣٧). والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات (١/ ١٨٤).

(٢) «من» في (ز).

فلا يُطلق الإرساء إلّا على ما فيه ثِقَل، كالجبال والسفن.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

أي: فيمَ أنتَ مِنْ أن يُذكرَ وقتُها.

قالت عائشة: ولم يزل النبيّ ﷺ يسألُ عنها حتى نزلت، فهو تعجُّبٌ من ذكره، أي في أي: شغل من الاهتمام عنها، أي: لكثرة ما يسألونك لا تزال تذكرها وتسأل عنها[١].

قال أحمد: وفيه ضعف؛ لأنّ قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧][٢]، أي: لا تحتفي بالسؤال عنها، وهم يسألونك كما يسأل الحفيُّ الكثيرُ السُّؤالِ عن الشَّيء.

قال محمود: وقيل: ﴿فِيمَ﴾ إنكار لسؤالهم، ثُمّ قيل: ﴿أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ أي: من علاماتها؛ لأنّك من أشراط الساعة، وخاتم النبيين[٣].

قال أحمد: فعلى هذا يُوقف على قوله: ﴿فِيمَ﴾؛ ليفصّل بين الكلامين.



(١) انظر: اللباب (٢٠/ ١٥٠). والحديث إسناده ضعيف، والأحاديث المختارة (٣/ ٢٣٢) وفي المستدرك على الصحيحين: أن هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فإن ابن عيينة كان يرسله بآخره (٢/ ٥٥٨).

(٢) «يرده» في (ز).

(٣) لقوله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وقرن بين السبابة والوسطى. حديث متفق عليه، رواه البخاري (٤٦٥٢)، ومسلم (٨٦٧).

سورة عبس

قال محمود: بعد ذكر قصّة ابن أم مكتوم(١) في الاختبار عمّا فرط منه، ثُمّ الإقبال عليه بالخطاب دليلٌ على زيادةِ الإنكار، كما تشكو إلى الناسِ جانياً جنى عليك(٢)، ثُمّ تُقبِلُ عليه إذا حَمِيتَ في الشّكاية مواجهاً له بالتوبيخ، وفي ذكر الأعمى تعريض(٣) بأنّه كان يجبُ لعماه أن يزيده لطفاً وتقريباً.

وقوله: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦]، ﴿فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠].

أي: مثلُكَ خصوصاً لا يصلُحُ(٤) أن يتصدَّى لغنيّ، ويتلهّى عن فقير(٥).

قال أحمد: أخذَ الاختصاصَ من تقديمِ الاسمِ وغلط في الآية، وما كان ينبغي له أن يفعل(٦) ذلك.

[١٩١/ب] **قال محمود:**/ [قوله تعالى]: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ [عبس: ٢٦].

أسندَ الشقّ إلى نفسِه مجازاً إسنادَ الفعلِ إلى السَّبب.

---

(١) ابن أم مكتوم (ت ٢٣هـ): عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم صحابي. تُوفي بالمدينة قبل وفاة عمر بن الخطاب. انظر: الأعلام (٥/ ٨٣).

(٢) «جنى عليك» من (ع).

(٣) التعريض: هو ما يفهم به السامع مراده من غير تصريح. انظر: التعريفات للجرجاني (١/ ٨٥).

(٤) «لا ينبغي» في (ع).

(٥) من «أي مثلك» إلى «فقير» ليست في (ز).

(٦) «يبلغ» في (ع).

قال أحمد: ما رأيتُ كاليوم، هذا ينازع ربّه قوله: ﴿ثُمَّ شَقَقْنَا﴾ حقيقةً بجعله مجازاً، ويضيفها إلى الحُرّاث حقيقةً!



سورة التكوير

قال الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ * ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥-١٦] الآيات.

قال أحمد: لم يذكرْ محمودٌ العاملَ في ﴿إِذَا﴾ الثانية، وهو معضِل؛ لأنّك إذا جعلت الواو الثانية عاطفةً عطفت على عاملَين؛ لأنّك تنصِبُ بها وتجرّ للقسم[١]، مثل: مررت أمسِ بزيد واليوم عمر.

وإن جعلَتها قسماً، وقعْتَ فيما اتفق الخليل وسيبويه[٢] على استكراهه، وأجاب الزَّمَخْشَرِيّ في قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا * وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ١-٢] واختار (ثُمّ) أنّها عاطفة، وخلصَ من العطف على عاملَين، وقال: إنّ الواو لها في القسم شأن ليس للباء؛ إذ يطرح فعل القسم معها اطراداً كلياً[٣]، لو نطق به، لخرجَ عن حدّ الكلام، فأما الباء، فأبرز[٤] الفعل معها وأضمر، فكانت الواو قائمةً مقام الفعل والباء جميعاً، والواوات العواطف[٥] نوائب عن هذه الواو، فنَصَبَت وجرّت لقيامها مقام ضرب في قولك: ضرب زيدٌ عَمراً أو بكراً خالداً، وهو جائز بالاتّفاق.

---

(١) «للقسم» من (ق).

(٢) في الأصل: «اتفق الخليل وسيبويه والزمخشري على استكراهه في قوله»، وفي (ح) و(ق): «اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه وأجاب الزمخشري في قوله»، وفي (ع): «أورد الزمخشري»، والصواب ما أثبتناه كي يستقيم السياق.

(٣) «اطراداً كلياً» من (ق).

(٤) من «ليس للباء» إلى «فأبرز» من (ص) و(ز).

(٥) «العاطفة» في (ز).

قال أحمد: لا يستمرُّ هذا الجواب؛ لظهور الباء[١]، وأجازَ أبو عمرو بن الحاجب العطفَ على عاملين، وجعلَ هذه الآية حُجّته في مخالفةِ سيبويه، وردّ جواب الزَّمَخْشَرِيّ في: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]؛ لأنّه لم يستمرّ في التكوير، وكان[٢] يستحسن من نفسه هذا الاستنباط، ويمكن أن يقال: إنّ الواو في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] هذه الواو واو قسم، والواو في: ﴿وَٱلصُّبۡحِ﴾ [التكوير: ١٨] عاطفة، فيطّرد ما قاله الزَّمَخْشَرِيّ.

فإن قيل: خَالَفَهُم[٣] سيبويه؛ فإنّه لا يرى الواو[٤] المتعقِّبة للقسم ابتداءَ قَسَمٍ، بل عاطفة، وقد جعلتم الواو الأولى المتعقِّبة لباء القسم قسماً.

قلنا: إنّما تكلّم سيبويه في واو تعقيبِ قسماً بالواو، فأمّا إذا جاءت الواو بعد الباء، فلم يذكره، فهذان قسمان مؤتلفان، فإن الذي ذكره سيبويه/ فيه تكرار الواو في [١٩٨/أ] معنىً واحد ـ وهو مستكره ـ بخلاف هذا، ألَا ترى أنّه لو صدر القسم بالواو ثُمّ تلاه قسم بالباء، لتحتّم كونهما قسمين.

وأيضاً: فكانَ المـانـعُ يُسَوِّيهِ من جعل الواو والثانية قسماً مستقلًّا مجيء الجواب واحداً، واحتياج الواو الأُولى إلى محذوف، والعطفُ يُغنِي عن تقدير محذوف، فلا يلزم اطّراده في الباء التي هي أصل القسم، لا سيّما مع التّصريحِ بفعل القسم، وتأكيده بزيادة لا، ففي مجموعِ ذلك ما يُغنِي عن إفرادِه بجواب، ولا كذلك الواو فإنّها ضعيفةُ المُكْنة في القسم بالنسبة إلى الباء، فلا يلزم من حذف جواب تمكّنت الدلالة عليه حذف ما دونه في الوضوح، وهاهنا نكتة خصّت إيراد السؤال بالواو.

---

(١) «الباء هاهنا» في (ز) و(ص).
(٢) «وهذا» في (ز).
(٣) «خالفتم» في (ز) و(ص).
(٤) «أن الواو» في (ز).

والثانية[١] في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ دون الثالثة؛ لأنّه لا يلزمُ فيها العطف على عاملين؛ لأنّك تجعلُها نائبةً من[٢] الباء، وتجعل (إذا) فيها منصوبةً بالفعل مباشرةً، إذا لم يتقدّم في جملة الفعل ظرف تُعطف عليه؛ إذَنْ فهو كقولك: مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو اليوم، فاليوم منصوبٌ بالفعلِ مباشرةً، فمرورُكَ بزيدٍ مطلَقٌ غيرُ مقيّد بظرف، فالمقيّد به عمرو خاصّةً، فالظرف ـ وإن عمل فيه الفعل مباشرةً ـ فهو مقيّد للقسم بالليل لا بالقسم بالخُنّس.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير: ١٩].

قال محمود: هو جبريل، ﴿مَكِينٖ﴾: ذو مكانة، ﴿ثَمَّ﴾ [التكوير: ٢١] أي: عند ذي العرش، وقُرئ: (ثُمّ) ـ بضمِّ الثاء ـ تعظيماً للمكانة، ﴿وَمَا صَاحِبُكُم﴾ [التكوير: ٢٢] محمد ﷺ ﴿بِمَجۡنُونٖ﴾ [التكوير: ٢٢] كما زعمتم، وناهيك بهذه الآية دليلاً على شرف جبريل، ومثابته لأفضل الإنس، إذا وازنْتَ بين صفاتِهِ وبين: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ [التكوير: ٢٢].

قال أحمد: ما يرضى له جبريل بهذا التغيّر المقتضي لتنقيصِ البشير النّذير، فقد قيل للرسول الكريم محمد ﷺ: ولو كان جبريل.

وقيل بتفضيلِ الملائكة، فاتّفقوا على أنّه لا يجوزُ تنقيصُ واحدٍ منهم بتعيين
[١٩٢/ب] من تفضّل عليه بعينه، وفي معناه: «**لا تفضّلوني/ على يونس بن متى**»[٣] ولو قلت: زيدٌ أفضل أهل عصره لما شقّ على أحد، ولو قلت: هو أفضل منك لشقّ عليك

---

(١) في نسخة علي باشا وآيا صوفيا: «إيراد السؤال بالواو الثانية في قوله»، والمثبت من نسخة فاتح.
(٢) «عن» في (ز).
(٣) انظر: جامع الأصول (٨/ ٥٢٦).

أيها المخاطب، وهذه الصِّفات إذا سُلِّمت لجبريل، فقد جاءت في حقّ نبينا في آخر الحاقّة: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٩].

وإنْ قيل: ثُمّ إنّه لجبريل يردّه قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤١] والزَّمَخْشَرِيّ وافق هناك، وقوله: ﴿ذِى قُوَّةٍ﴾ [التكوير: ٢٠]. لا نزاع أنّ جبريل أقوى. وقوله: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ﴾ [التكوير: ٢١].

فطاعةُ الملائكة لنبيّنا ظاهرة؛ قال مَلَكُ الجبال له عليه السلام: إنّ الله أمرني أن أطيعك، فإن أمرتني أن أطبق عليهم الأخشبَين، فعلت[1]، وله الشفاعة[2] العامّة والخاصّة[3]، فأما ﴿أَمِينٍ﴾ فقال عليه السلام: «والله إنِّي لأمينٌ في السماء أمينٌ في الأرض»[4].



(١) رواه البخاري في صحيحه (٤/ ١١٥).

(٢) «الشفاعة العظمى» في (ز).

(٣) قال الإمام النووي رحمه الله: له ﷺ شفاعات خمس:
الشفاعة العظمى للفصل، وفي جماعة يدخلون الجنة بغير حساب، وفي ناسٍ استحقوا النار فلا يدخلونها، وفي ناسٍ دخلوا النار فيخرجون منها، وفي رفع درجات ناسٍ في الجنة. انظر: جامع الأحاديث (٥/ ٧٥) لجلال الدين السيوطي.

(٤) رواه الطبراني عن أبي رافع في كنز العمال (١١/ ٤١٣).

سورة الانفطار

[قوله تعالى]: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦].

قال محمود: لا يغترُّ العبدُ بعد النِّعمةِ بالخلق أن يُنعِمَ عليه بطرحِ العذابِ اغتراراً بالتفضّل الأول؛ فإنّه لا يليق بالحكمة.

قال عليه السلام في هذه الآية: «غرّه جهله»[١].

وما يُروَى عن الفضيل: إذا قيل لي: ما غرّك؟ قلت: سُتُورك المُرْخاة.

فهو على وجهِ الاعترافِ لا الاغترار، كما يظنّه قصّاص الحشويّة، حتى قال المتّهم: إنّما[٢] ذكر صفة الكرم ليلقِّنه الجواب.

قال أحمد: هذه جَعْجَعةٌ فارغة، والآية في الكفّار لقوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ٩]، وتخليدُهم حقٌّ لكن ليس واجباً على الله[٣]، ويجوز عقلًا ألّا يخلد

---

(١) رواه الثعلبي أخبرنا أبو عبد الله بن منجويه واسمه الحسين بن محمد، حدثنا أبو علي بن حنش المقري، حدثنا أبو القاسم بن الفضل المقري، حدثنا علي بن الحسين المقدمي، وعلي بن هاشم قالا: حدثنا كثير بن هاشم حدثنا جعفر بن برقان، حدثنا صالح بن مسمار، قال: بلغني أن النبي ﷺ تلا هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ قال: غره جهله. تخريج أحاديث الكشّاف (٤/ ١٦٧).

(٢) «إنّما قال» في (ز).

(٣) انظر: المفهم للقرطبي (١/ ٤٢١)، وإرشاد الساري للقسطلاني (١٥/ ٤٠٣)، والتوحيد لابن خزيمة (٦٢١).

الكافر، وأن يدخل الجنّة لولا ورودُ السّمع؛ فإنّ: ﴿ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج: ١٨]، و﴿يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].



سورة المُطَفِّفِين(١)

قال محمود: الضمير في: ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين: ٣].

راجعٌ إلى النّاسِ منصوب.

ولا يجوزُ أن يرجعَ إلى المُطَفِّفِين؛ لفسادِ النَّظم؛ لأنّ المعنى على أنّهم إذا اكتالوا يستوفون، فإذا تولّوا هم الكيل، يخسرون، وليس الكلام في الفاعل بل في المفعول.

[١٩٣/أ] **قال أحمد**: لا تنافُرَ فيه ولا يجعل هذا القائل الضمير/ دالّاً على مباشرة.

بل المعنى: إذا كان الكيلُ من جهةِ غيرهم، استوفوه، وإذا كان من جهتهم خاصّةً أخسروه سواءٌ باشروه أم لا.

ويدلّ على أنّ الضّميرَ لا يُعطِي المباشرة أنّك تقول: الأمراء هم الذين يقيمون الحدود لا السُّوقة، وإن كانوا لا يباشرونه، بل يأمرون به.

قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥].

قال محمود: تمثيلٌ للاستخفافِ بهم وللاستهانة؛ فإنّه يؤذن عند الملوك للوجهاء، ويبعد عنهم الأدنياء.

---

(١) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما: «لما قدم نبيّ الله ﷺ المدينة، فكانوا من أخبث الناس كيلًا، فأنزل الله عزّ وجلّ ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ فحسنوا الكيل بعد ذلك». السنن الكبرى (١٠/ ٣٢٧).
وهي سورة مدنية، وسورة البقرة نزلت بعد المُطَفِّفِين، وقيل: آل عمران، وقد كانت هذه السورة مناسبةً للزمن الذي نزلت فيه؛ فهي نزلت في بداية تأسيس الدولة الإسلامية بمدينتهم.

قال أحمد: هي عندَ أهلِ السُّنّة على حقيقتها، وهي من أدلّة الرؤية، لمّا خصّ الله الكفّار بالحجاب، دلّ على أنّه مرفوع عن الأبرار، وأنّه لا معنى لرفع الحجاب إلّا الإدراك فماذا بعد الحق إلا الضلال.



الانشقاق(١)

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَأَذِنَتْ﴾ [الانشقاق: ٢]؛ استمعت لفعل المطواع.

﴿وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ٢]؛ أي: حقيقةً بأن تنقاد، فإنّ القادر بالذات يحب أن يطيعه كلّ مقدور.

قال أحمد: ما باله يقول القادر بالذات، ولا يقولُ الذي عمّت قدرتُهُ الكائنات، فيُثبِتُ لله صفةَ الكمال، إنّما ذلك ميلٌ إلى البدعةِ والاعتزال.



(١) سُمِّيت في زمن الصحابة سورة: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ ففي الموطأ عن أم سلمة أن أبا هريرة قرأ بهم: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾، فسجد فيها، فلما انصرف، أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.
وسمّاها المفسِّرون وكتّاب المصاحف سورة (الانشقاق) باعتبار المعنى، ذكرها الجعبري في نظمه في تعداد المكي والمدني بلفظ (كدح)، فيحتمل أنّه عنى أنّه اسم للسورة ولم أقف على ذلك لغيره.
ولم يذكرها في الإتقان مع السور ذوات الأكثر من اسم، وهي مكية بالاتّفاق.
وقد عدت الثالثة والثمانين في تعداد نزول السور نزلت بعد سورة الانفطار، وقبل سورة الروم، وعدَّ آياتها خمساً وعشرين أهل العدد بالمدينة ومكة والكوفة، وعدها أهل البصرة والشام ثلاثاً وعشرين. انظر: المفصل في موضوعات سور القرآن (١/ ١٤٦٠).

البروج

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

لأنّ ما يريدُ ويفعلُ في غايةِ الكثرة، فكان فعّالاً.

قال أحمد: لا فاعل إلّا هو، وبهذا تنتظِمُ الآية؛ فإنّ أكثر ما أراده الله عند المعتزلة لم يكن، تعالى الله عن ذلك، وهَبْ أنّا عرضنا عن أدلّتنا أليس قوله تعالى: ﴿لِّمَا يُرِيدُ﴾ يقتضي عموم فعله لكلّ ما يريده.

ولم يَرُدَّ أحمدُ في سورةِ الطارق[1] شيئاً.



(١) عند الحنفية أول المفصل الحجرات وأوسطه الطارق.
وهذه السورة تعرض مشاهد كونيةً مع نشأة الإنسان ونشأة النبات، وروى أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ: «كان يقرأ في العشاء الآخرة بالسماء ذات البروج والطارق»، فسماها أبو هريرة السماء والطارق؛ لأن الأظهر أن الواو من قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ للعطف وسُمِّيت بالمصاحف، وكُتب التفسير بسورة الطارق؛ لوقوع هذا اللفظ في أولها. المفصل في موضوعات سور القرآن (١/ ١٤٨٠) بتصرف.

الأعلى

[قوله تعالى]: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١].

قال محمود: هو الكافر؛ لأنّه يَصْلى النارَ الكبرى؛ لأنّه أشقى من الفاسق.

قال أحمد: يُشِيرُ إلى خلودِ الفاسقِ مع الكافر، وقد عُلِمَ فساده[١].

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤-١٥].

[١٩٣/ب] **قال محمود:** [قوله تعالى]: ﴿تَزَكَّىٰ﴾ تصدّق بصدقة الفطر،/ ﴿فَصَلَّىٰ﴾ صلاة العيد، أي: كبّر تكبيرة الافتتاح، وبه يُحتَجُّ على وجوبِ تكبيرةِ الافتتاح، وعلى أنّها ليست من الصلاة[٢]؛ لأنّه عطفَ الصلاةَ عليها، وعلى أنّ الافتتاحَ جائزٌ بكلّ اسمٍ من أسمائه[٣].

قال أحمد: العطفُ إن اقتضى المغايرة، فنقول به، وإن كانت التكبيرة من الصلاة، فهي جزء، والجزء مغاير للكلّ.

وقوله: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ﴾: مضافٌ، وتعريفُ الإضافةِ عهديّ.

فإذا قلت: جاءني غلامُ زيدٍ ولزيدٍ غلامان، فإنّه يُفهَمُ من قوله معيّن منهما بسابق[٤] عهد، والمعهود في افتتاح الصلاة ما استمرّ عليه النبيّ ﷺ قولاً وفعلاً.

---

(١) انظر: آراء المعتزلة الأصولية (١٢٠).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٢/ ٩).

(٣) انظر: الفتاوى الهندية (١/ ٦٨).

(٤) «بسابق» من (ز). وفي الأصل: «بسباق»، والصواب ما أثبتناه.

ولو تنزلنا عن هذا، فـ(ذكر اسم ربّه) مطلق؛ فالحَصْرُ في قوله: تحريمها التكبير يفيد إطلاقه.



الغاشية

قوله عز وجل: ﴿لَا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ﴾ [الغاشية: ٧].

قيل: قالت كفّار قريش: إنّ الضّريعَ تسمن عليه إبلنا، فنزلت فإمّا أن يكذبوا، فيكون قوله: ﴿لَا يُسْمِنُ﴾ تكذيباً لهم، وإمّا أن يصدقوا، فالمعنى أنّ طعامهم من ضريع ليس من جنس ضريعكم.

قال أحمد: فعلى[1] الأوّل يكون صفةً لازمةً شارحةً لحقيقة الضريع.

وعلى الثاني: صفة مخصّصة.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥].

معنى[2] تقديم الظرفَين: التشديد في الوعيد.

قال أحمد: وجيء بـ(ثُمّ) للدّلالةِ على أنّ الحسابَ أشدُّ من الآيات؛ لأنّه موجبٌ للعذابِ وبدئه.

قال محمود: ومعنى الوجوب: وجوب الحكمة.

قال أحمد: أخطأ على عادته في قاعدته، ولا يجب على الله شيء، وقد تقدّم فيه ما يُغني عن إعادته.

* * *

---

(١) «فعلى» من (ز) و(ص)، وفي الأصل: «تعالى».

(٢) «معنى» في (ز) وفي الأصل «بمعنى» والصواب ما أثبتناه.

والفجر

قال محمود: إنْ قلت: كيف اتصل قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الفجر: ١٥] بما قبله؟

وأجاب: بأنّ معنى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] أي: لا يريد إلّا الطاعة والسعي للعاقبة، وهو ضدّ العقوبة للعاصي، فأمّا الإنسان، فلا يريد ذلك ولا يحبّ / [١٩٤/أ] إلّا العاجلة وما يستلذّه.

قال أحمد: قوله: لا يريدُ إلّا الطاعةَ من فاسدِ العقائد، ويغترّ بأن يقال: لا يطلبُ أو لا يأمر إلّا بالطاعة.

قال محمود: كيف وازن قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ قوله: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ﴾ [الفجر: ١٦].

قال أحمد: يريدُ أنّه صدّر الجملة الأُولى بمبتدأ والثانية بظرف.

وأجابَ بأن التّقدير بعد الثانية اسم واقع مبتدأً خبره قوله: ﴿رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] حتى يوازن الأول.

قال: فإن قلت: هلا قيل: فأهانه وقدَرَ عليه رزقه، كما قال[1] أكرمه ونعمه؟ وأجاب بأنّ البسط إكرام من الله من غير سابقة.

قال أحمد: من غير سابقة يشير به إلى أصله الفاسد، والحق أن كلّ نعمة من الله كذلك.

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥].

صحّح إكرامه بقوله: ﴿فَأَكْرَمَهُۥ﴾ ثُمّ أنكر عليه قوله: (أكرمني)، وهو إمّا لأنّ

(١) «كما قال» من (ز).

المذموم كونه يعتقد استحقاق الإكرام على الله، كما قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨].

قال أحمد: وإخوانُهم القدريّةُ يزعمون أنّ النعيمَ الأعظمَ في الآخرة مُسْتَحَقّ[١].

قال محمود: وإمّا لأنّه ساق الإنكار إلى قوله: ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦] ففي الخير يعترف بفضل الله، وإذا لم يتفضّل عليه، سمّى ترك الفضل[٢] هواناً.

قال أحمد: فعلى هذا يكون قوله: ﴿فَأَكْرَمَهُۥ﴾ توطئةً لذكر القسم الثاني.

قال محمود: معنى قوله: ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٧].

أَضْرَبَ، بمعنى: أنّ هاهنا ما هو شرّ من الأوّل، يكرمهم الله بكثرة المال[٣] فلا يؤدّون ما يلزمهم فيه من[٤] إكرام اليتيم بالنفقة، وحضّ أهلَه على طعامِ المسكين، ويحبّونه ويأكلون كما تأكل الأنعام.

قال أحمد: وفي هذه الآية إشعار بإبطال الجواب الثاني، من أحد جوابي الزَّمَخْشَرِيّ؛ فإنّه جعل أكرمني غير مذموم، ودلّت هذه الآية على معنى أنّ المكرِم بسط/ الرزق [في] حالتين: [١٩٤/ب]

إحداهما: اعتقاد أنّ إكرام الله عن[٥] استحقاق.

والثانية: ـ وهي أشدّ ـ ألّا يعترفَ بالإكرامِ أصلاً؛ فيكون جاحداً لا يؤدّي حقّ الله فيها.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٠٣).
(٢) «التفضل عليه» في (ز).
(٣) «الأموال» في (ز).
(٤) «من» ليست في (ز).
(٥) «له عن» في (ز).

ولم يَرُدَّ أحمدُ في سورةِ البلد[1] شيئاً.

* * *

(١) البلد: سورة مكية في قول الجمهور بتمامها وقيل: مدنية إلا أربع آيات من أولها، واعترض كلا القولين بأنّه يأباهما قوله تعالى: ﴿بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾، قيل: لقوة الاعتراض ادّعى الزمخشري الإجماع على مكيتها. انظر: تفسير الآلوسي (٣٠/ ١٣٣).

والشمس

قال محمود: معنى: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ [الشمس: ٨].

أفْهَمَها أنّ هذا حَسَنٌ وهذا قبيح، ومكّنه من اختيار ما شاء منهما بدليل أنّه جعلَهُ فاعل التزكية بقوله: ﴿زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩] وفاعل التدسية بقوله: ﴿دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]، وقال ابن عبّاس في تفسيرها[١]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤] ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١]، وأما قولُ مَن زعم أنّ الضمير في «زكّى» و«دسّى» لله، وأنّ البثّ الراجع إلى (مَن)، لا (الله)؛ لأنّ (مَن) في معنى النفس، فمن تعكيس القدريّة الذين يورّكون على الله قدراً هو منه بريء ومتعالٍ عنه، ويُحْيُون لياليَهمْ في تمحُّلِ فاحشةٍ ينسبونها إليه.

قال أحمد: ودسّى في هذا نوعين من الباطل:

أحدهما: تفسيرُ ألهمها بقوله: أفهمها[٢]، فإنّ أحدهما[٣] حسن، والآخر قبيح: فظنّ الحسن والقبح[٤] مدركَين للأحكام، وأخذ ذلك من لفظ الإلهام.

إنّا وإن منعنا كون الحسن والقبيح مدركَين للأحكام، إلّا أنّا لا ننكر أنّ العقل

---

(١) أخرج ابن جرير وابن أبي المنذر وابن حاتم عن ابن عبّاس رضي الله عنهما؛ أنّه قال في ذلك: «يقول الله تعالى: قد أفلح من زكى الله تعالى نفسه؛ فهداه، وقد خاب من دسَّى الله تعالى نفسه؛ فأضلّه». انظر: تفسير الآلوسي (٣٠/ ١٤٤).

(٢) في نسخة علي باشا: (فهمها).

(٣) «قال أحمد» في (ز).

(٤) في الأصل «والقبيح»، والمثبت من علي باشا وفاتح وآيا صوفيا، وهو الصواب.

يدرك الأحكام الشرعيّة، فلا بدّ في كلّ حكم شرعيّ من مقدّمة عقليّة موصلة إلى العقيدة، وسمعيّة دالّة على خصوص الحكم.

الثاني(١): وهي التي تكشف(٢) القناع فيها، وهي أنّ التزكية والتدسية ليستا مخلوقتَين لله، وذكر فيها مجرّد دعوى مقرونةً بسفاهة، فنقول: لا شكّ في أنّ الضّميرَ يمكن عوده إلى الله وإلى ذي النفس، لكنّ عوده إلى الله أولى بوجهين:

أحدهما: أنّ الجُمَل سِيقَتْ سياقاً واحداً من قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] وضمائرها كلّها تعود إلى الله بالاتّفاق، ولم يجرِ لغير الله ذكر، ومَن ادّعى عود الضمير إلى ذي النفس فإنّما يتمحّله من حيث المعنى، وعود الضمير إلى ما جرى نطقاً أولى.

الثاني: أنّ الفعلَ في/ الآية التي استشهد بها محمود(٣) وهي قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤]، مطاوع «زكّى»، فهذا أولى أن يدلّ لنا؛ لأنّ المعنى: قد أفلح من زكّى الله فتزكّى، وعنده الفاعل في الآيتَين واحد، أضاف إليه الفعلَين المختلفَين، ونحتاج في تصحيحه إلى تعدّد اعتبار، ونحن عنه في غِنىً. [١٩٥/أ]

ونحنُ لا ننكرُ أن تُضافَ التزكيةُ والتّدسيةُ إلى العبد؛ لأنّه فاعلها، كما تضاف إليه طاعته ومعصيته؛ لأنّ له عندنا قدرةً مقارنةً، بل ننفي أن تكون قدرة العبد مؤثّرةً خالقةً، فهذا جواب شناعته، وهو لم يذكر دليلاً فنجيب عنه.



(١) في نسخة علي باشا (الثانية).
(٢) في الأصل: «يكشف»، وفي علي باشا «كشف»، والمثبت من فاتح وآيا صوفيا وهو الصواب.
(٣) «بها محمود» في (ز).

سورة والليل

[قوله تعالى]: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] الآية.

قال محمود: تيسيرُ الله اليسرى: خلقُ الألطاف، وتيسيره للعسرى: منعها.

قال أحمد: هلّا أطالَ لسانَهُ هاهنا، لكنْ صدَّهُ الحقّ؛ فتراه يتناول الكلام، بل يعطِّله ويحمّله ما لا يحتمله.

قال محمود: فإن قلت: كيف قال: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [الليل: ١٥]، وكلّ شقيّ يصلاها، ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧] وكلّ تقيّ يتجنّبها، فإن زعمت أنّه خصّ[١] ناراً منكرةً معظّمةً لا يصلاها إلّا الأشقى[٢] فما يصنع بقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾؟

---

(١) وفي التحرير والتنوير: وجملة لا يصلاها إلا الأشقى، صفة ثانية أو حال من نار بعد أن وُصفت.
وهذه نار خاصّة أُعدّت للكافرين؛ فهي التي في قوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].
والقرينة على ذلك قوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ الآية.
وذكر القرطبي: أنّ أبا إسحاق الزجاج قال: هذه الآية التي من أجلها قال أهل الإرجاء بالإرجاء فزعموا ألّا يدخل النار إلا الكافر وليس الأمر كما ظنّوا: هذه نار موصوفة بعينها لا يصلى هذه النار إلا الذي كذّب وتولّى، ولأهل النار منازل؛ فمنها أنّ المنافقين في الدرك الأسفل من النار. تفسير القرطبي (٢٠/ ٨٧).
وقد أتبع الأشقى بصفة الذي كذّب وتولّى، الزيادة للتنصيص على أنّهم المقصود بذلك؛ فإنّهم يعلمون أنّهم كذبوا على رسول الله ﷺ، وتولّوا؛ أي: أعرضوا عن القرآن. التحرير والتنوير لابن عاشور (٣٠/ ٣٩٠).

(٢) من قوله: «وكلّ شقيّ» إلى: «الأشقى» ليست في (ز).

وقد علم أنّ أفسقَ المسلمين مجنّبٌ تلك النار.

وأجاب بأنّ الآية وردَتْ في الموازنة بين عظيم من المشركين وعظيم من المؤمنين؛ فأُريد أن يبالغ في وصفيهما المتناقضين.

فقيل: ﴿ٱلْأَشْقَى﴾، وجُعِلَ مختصّاً بالصِّلِيّ، كأنّ النار لم تُخلق إلّا له.

وقيل: ﴿ٱلْأَتْقَى﴾ وجُعِلَ مختصّاً بالنجاة، كأنّ الجنّة لم تُخلق إلّا له.

قيل: هما أبو جهل أو أميّة وأبو بكر.

قال أحمد: بنى على مفهوم الآية؛ لورودِ صيغةِ التّخصيص، وحاصل جوابه أنّ التخصيص له فائدة سوى النفي عمّا عدا المخصّص وهي المقابلة.

وهذا يلاحَظُ ما لحظه الشافعيّ في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية؛ فإنّه لم يقلْ بمفهومِ حصرها، بل جعلَ فائدته المقابلة بالردّ / [١٩٥/ د] لأحكام الجاهليّة لا لنفي ما عدا المحصور.

والزَّمَخْشَرِيّ خاصّته: ضاقَ خِناقه في هذهِ الآية؛ حَذَراً على قاعدتِهِ الفاسدةِ أن تنتقض، ويأبى الله إلّا نقضها!

فنقول: الصِّلِيّ في اللغة: أن يحفُروا حفيراً ويجمعوا فيه جمراً كثيراً[1]، ثُمّ يعمدوا إلى شاة فيدسّوها بين أطباقه، أمّا ما يُشوى على الجمر أو على المِقْلَى أو على التنّور فليس بمصليٍّ، وهذا بعينه قد نقله الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير سورة الغاشية، فالتصلية أشدّ أنواع التعذيب، والناس عندنا ثلاثة أنواع: مؤمن فائز، ومؤمن عاصٍ، وكافر، فالفائزُ يطفئُ لهبَ النارِ، والعاصي يُعذَّب في الطبقة الأُولى حتى إنّ منهم مَن تبلغ النار

(١) «كثيراً» ليست في (ز).

إلى كعبه، وأشدهم من تَصِلُ إلى موضع سجوده، ولا يُعذّب أحد من المؤمنين بين أطباقها؛ فلا يصلاها بين أطباقها إلّا الكافر[1]، ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى﴾[الليل: ١٧] بالكليّة لا يسمَعُ حسيسَها، والعاصي ليس بأتقى ولا أشقى، فلا يصلاها ولا يُجنّبها، بل يُعذّب بالصَّلْيِ[2].



---

(١) «الكفار» في (ز).

(٢) «لا بالصليّ» في الأصل وفي (ز) «بالصلي» وهو الصواب لتمام المعنى.

والضحى

قال محمود: وجه اتّصال: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤].

بما قبله أنّه لما نفى عنه التوديع والقِلى بأنّ الله مواصله بالوحي، وهو أعظم النِّعَم.

قال: وحالك في الآخرة أعظم يسبقُ جميعَ الأنبياء؛ فأعلى درجته على درجتهم، وأعلى درجات المؤمنين بالشفاعة.

قال أحمد: وإخراج العُصاة من النار بشفاعته(١).

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

وَعْدٌ شاملٌ لخيرِ الدارين.



(١) أحاديث الشفاعة مستفيضة في كتب السُّنّة، وشفاعته ﷺ ستنال الخلق أجمعين، عندما يقول: «أنا لها» فيشفع لجميع من في المحشر للحساب، ثمّ له شفاعة خاصة لأمته ﷺ، وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعطيت خمساً لم يُعطهنّ نبي قبلي... وأُعطيت الشفاعة؛ فأخرتها شفاعةً لأُمتي...». انظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٥/ ١٨٢).

ألم نشرح(١)

تكلّم محمود في معنى «لك» من قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [الشرح: ١] ومرّ الكلام فيه في طه: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥].

ولم يَرُدَّ على ما قال محمود فيها ولا ما بعدها إلى آخر ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ [البينة: ١].



(١) سُمِّيت في معظم التفاسير وفي صحيح البخاري وجامع الترمذي سورة (ألم نشرح) وسُمّيت في بعض التفاسير (سورة الشرح)، ومثله في بعض المصاحف المشرقيّة تسميةً بمصدر الفعل الواقع فيها من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١].
وفي بعض التفاسير تسميتها (سورة الانشراح)، وهي مكية بالاتفاق وقد عُدَّت الثانية عشرة في عداد نزول السور، نزلت بعد سورة الضحى بالاتفاق وقبل سورة العصر، وعن طاووس وعمر بن عبد العزيز أنهما كانا يقولان: ألم نشرح من سورة الضحى، وكانا يقرآنهما بالركعة الواحدة لا يفصلان بينهما، يعني: في الصلاة المفروضة؛ وهذا شذوذ مخالف لما اتفقت عليه الأُمة. انظر: المفصل في موضوعات سور القرآن (١/ ١٥٣٢).

الزلزلة

قال محمود: حسناتُ الكافر مُحبَطةٌ بالكفرِ، وسيّئاتُ المسيء مُكفَّرةٌ باجتنابِ الكبائر، فما معنى: من يعمل مثقال ذرّة خيراً/ أو شراً؟ [١٩٦/أ]

وأجاب بأنّ المعنى: فَمَن يعمل مثقالُ ذرّة خيراً من فريق السعداء، ومن يعمل مثقال ذرّة شراً (مِنْ) فريق الأشقياء؛ لأنّه جاء بعد قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ [الزلزلة: ٦].

قال أحمد: السُّؤال مبنيّ على قاعدتين:

إحداهما: أنّ حسناتِ الكافرِ مُحبَطةٌ بالكفر، وفيها نظر، فإن أُريد لا يثاب ولا ينعم، فصحيح.

وأمّا تخفيفُ العذاب، فغير مسلّم؛ فقد وردت فيه أحاديث: «أنّ حاتماً يخفّف الله عنه لكرمه»[1]، و في حقّ أبي طالب وغيره، فلها أثر في تخفيف العذاب؛ فيجوز أن يكون المرئيّ فهو ذلك الأثر[2].

وأمّا القاعدة الثانية: وهي أنّ اجتناب الكبائر يوجب تكفير الصغائر.

---

(١) ورد أنّه لما أسلم عدي بن حاتم قال له ﷺ: «إن الله قد رفع عن أبيك العذاب الأليم بسبب سخائه». انظر: الفواكه الدواني (١/ ٢٧٤).

(٢) انظر: أضواء البيان (٨/ ٣٦٨).

فهو خلاف مذهب أهل السُّنّة(١)، فتكفيرُ الصغائر بأحد أمرَين:

إمّا بالتوبة.

وإمّا بمشيئةِ الله المغفرة، فهذا السُّؤال ساقط عنّا.

* * *

(١) رأي الأصوليّين: أنّه لا يجب على القطع تكفير الصغائر باجتناب الكبائر، وإنّما محل ذلك على غلبة الظن، وقوة الرجاء، وكون المشيئة الإلهية ثابتةً. انظر: اللباب (٦/ ٣٤٧).

والعاديات

قال أحمد: لم يذكرْ محمودٌ حُكْمَ عطفِ الفعلِ على الاسمِ في قوله: ﴿فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٤] ﴿فَوَسَطْنَ﴾ [العاديات: ٥] والحكمة في مجيئه فعلاً تصوير هذه الأفعال في النفس.

فإنّ التّصويرَ يحسُنُ بإيرادِ الفعلِ بعد الاسمِ لما بينهما من التخالف، وهو أبلغ من التّصوير بالأسماءِ المتباينة، وكذلك التّصويرُ بالمضارعِ بعد الماضي(١)، وقد تقدّمت له شواهد أقربها قول ابن معدِيْ كَرِب: [من الوافر]

فـإنّي قَـدْ لقِيـتُ الغُـولَ يعـدُو بسـهبٍ كالصحيفـةِ صحصحانِ
فـآخـذُهُ فـأضـرِبُـهُ فـخـرَّتْ صـريـعـاً لليــديـن وللجران(٢)



---

(١) ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ﴾ مـن الإثـارة: وهـي التهييج وتحريك الغبار ونحوه والأصل (أثورن)؛ نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقُلبت ألفاً وحُذفت لاجتماع الساكنَين، والفعل عطف على الاسم قبله وهو العاديات أو ما بعده؛ لأنّه اسم فاعل وهو في معنى الفعل خصوصاً إذا وقع صلةً فكأنه قيل واللاتي عدون فأُورين فأغرن فأثرن، ولا شذوذ في مثله؛ لأن الفعل تابع فلا يلزم دخول (أل) عليه ولا حاجة إلى أن يُقال هو معطوف على الفعل الذي وُضع اسم الفاعل موضعه والحكمة في مجيء هذا فعلاً بعد اسم فاعل على ما قال ابن المنيّر: تصوير هذه الأفعال في النفس فإن التصوير يحصل بإيراد الفعل بعد الاسم لما بينهما من التخالف وهو أبلغ من التصوير بالأسماء المتناسقة وكذلك التصوير بالمضارع وبعد المضارع، كقول ابن مَعْد يكرب الذي ذكره المصنف شاهداً على الظَّفَر بالفتح. انظر: تفسير الآلوسي (٣٠/ ٢١٦).

(٢) هذا من شعر تأبّط شراً. انظر: إعراب القرآن (١٠/ ٥٥٩).

القارعة(١)

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارعة: ٩].

إذا دعوا على الرَّجلِ بالهلاك، قالوا: هَوَتْ أمّه؛ لأنّه إذا هلك، فقد هلكت أمّه؛ حزناً عليه وثَكَلاً.

وقيل: أمّ رأسه هاوية في قعر جهنم؛ لأنّه(٢) يُدلى إليها منكوساً.

قال أحمد: والأول أظهر؛ لأنّه المثل المشهور بين العرب.

ولم يذكُرْ في التكاثر(٣) ....

---

(١) سورة القارعة: مكية بلا خلاف، وآيها إحدى عشرة آيةً في الكوفي وعشر في الحجازي وثمانٍ في البصري والشامي، ومناسبتها لما قبلها أظهر من أن تُذكر.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾

الجمهور على أنها القيامة نفسها ومبدؤها النفخة الأُولى، ومنتهاها فصل القضاء بين الخلائق، وقيل: صوت النفخة.

وقال الضحاك: هي النار ذات النفير والزفير.

وقرأ عيسى: (القارعةَ) بالنصب، وخُرّج على أنه بإضمار فعل؛ أي: اذكر القارعة. انظر: الآلوسي (٣٠/ ٢٢٠).

(٢) «لأنّه» من (ز)، والأصل «لأني»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) سورة التكاثر: كان أصحاب رسول الله ﷺ كما أخرج ابن أبي حاتم عن سعد بن أبي هلال يسمُّونها المقبرة وهي مكية قال أبو حيان: عند جميع المفسرين، وقيل: إنها مدنية، ويدل على =

والعصر(١) شيئاً.



= ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي بُريدة فيها قال: نزلت في قبيلتَين من قبائل الأنصار في بني حارثة وبني الحارث تفاخروا وتكاثروا، فقالت إحداهما: فيكم مثل فلان وفلان، وقال الآخرون مثل ذلك، تفاخروا بالأحياء، ثم قالوا: انطلقوا بنا إلى القبور، فجعلت إحدى الطائفتين مثل فلان تشير إلى القبر. انظر: الآلوسي (٣٠/ ٢٣).

(١) سورة العصر: مكية في قول ابن عباس والزبير والجمهور، ومدنية في قول مجاهد وقتادة ومقاتل، وآيها ثلاث بلا خلاف، وهي على قصرها جمعت من العلوم ما جمعت، فقد رُوي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: لو لم ينزل غير هذه السورة، لكفت الناس؛ لأنّها شملت جميع علوم القرآن، وأخرج الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب عن أبي حذيفة، وكانت له صحبة قال: كان الرجلان من أصحاب رسول الله ﷺ إذا التقيا لم يفترقا حتى يقرأ أحدهما على الآخر سورة والعصر، ثم يُسلم أحدهما على الآخر، وفيها إشارة إلى حال من لم يلهه التكاثر؛ ولذا وضعت بعد سورته.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱلْعَصْرِ﴾

قال مقاتل: أقسم سبحانه بصلاة العصر؛ لأنها الصلاة الوسطى عند الجمهور؛ لقوله ﷺ: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر». انظر: الآلوسي (٣٠/ ٢٢٧).

الـهُمَزة(١)

قال محمود: الهُمَزة: المُكثِرُ من الطّعنِ على الناس، والقدح فيهم، وبناء فعله يدلّ على أنّ ذلك عادة منه قد ضَرِيَ بها، ونحوها اللُّعَنة والضُّحَكة.

قال أحمد:/ وما أحسنَ مقابلةَ الهُمَزة واللُّمَزة بالحُطَمة! لمّا وسمَهُ بهذه السِّمةِ [١٩٦/ب]
ـ بما يدلّ على الرسوخ والتمكّن ـ توعّد بيان فيها هذه الصفة على ذلك الوزن؛ لتحصيل التعادل بين الفعل والجزاء.

ولم يذكر في الفيل(٢) ولا قريش(٣) زائداً.



---

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أُبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة ويل لكل همزة لمزة، (أُعطي من) الأجر إلى آخره». رواه ابن مردويه في تفسيره بسنديه في آل عمران، ورواه الواحدي في الوسيط بسنده في يونس. انظر: تخريج الأحاديث والآثار (٤/ ٢٨٩).

(٢) سورة الفيل: مكية وآيها خمس بلا خلاف، وفيها حديث رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الفيل، أعفاه الله من الخسف والمسخ». رواه الثعلبي، انظر: تخريج الأحاديث والآثار (٤/ ٢٨٩).

(٣) يقال عنها لإيلاف قريش، وهي مكية في قول الجمهور، مدنية في قول الضحاك، وابن السائب، وآيها خمس في الحجازي وأربع في غيره.
وعن النبي ﷺ قال: «من قرأ سورة لإيلاف قريش أعطاه الله عشر حسنات، بعدد من طاف بالكعبة معتكفاً بها».

الكوثر[١]

قال محمود: [قوله تعالى]:  [الكوثر: ٣].

إنّ مبغضك[٢] من قومك هو الأبتر لا أنت.

قال أحمد: حقّ الزَّمَخْشَرِيّ إذا اعتقد[٣] توسط الضَّمير للجزأين مفيداً للحصر، فإنّ إفادته بيّنة مكشوفة.

* * *

---

(١) تسمى كما قال البقاعي سورة (النحل) وهي مكية في قول ابن عباس والكلبي ومقاتل، ونسب في البحر إلى الجمهور، مدنية في قول الحسن وعكرمة وقتادة ومجاهد، وفي الإتقان أنها الصواب، ورجحه النووي في شرح صحيح مسلم، وعن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الكوثر، سقاه الله من كل نهر في الجنة ويكتب له عشر حسنات بعدد كل قربان، قربه العباد في يوم النحر أو يقربونه». انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل (٤/ ٨١٣).

(٢) «مبغضك» من (ز) و(ص). وفي الأصل «مغضبك»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل «حق للزمخشري إذا اعتقدت»، وفي نسخة علي باشا: «يحق للزمخشري إذا اعتقد»، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

الكافرون[١]

قال محمود: إن قيل: لِمَ لم يقل: ولا أنتُمْ عابدون ما عبدت، كما قيل: عبدتم؟ وأجاب: بأنّهم كانوا قبل البعث على عبادة الأصنام، والنبيّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يكن يعبد الله قبل البعث.

قال أحمد: هذا القولُ خطأٌ أصلاً وفرعاً.

أمّا أصلُهُ القَدَريُّ، فإنّه إن كانَ مقتضاهُ أنّ النبيّ ﷺ لم يكن قبل البعث على دين نبيٍّ قبله لاعتقاده أنّ ذلك غَميزةً في حقّه ومُنفِّرٌ عن اتّباعه، إلّا أنّهم يعتقدون أنّ الناس كلّهم يتعبّدون[٢] بمقتضى العقلِ بوجوبِ النّظرِ في آياتِ الله وأدلّةِ توحيدِه ومعرفته؛ فإنّ وجوبَ النظرِ بالعقلِ لا بالسّمع.

فتلك عبادة قبل البعث يجب ألّا يظنّوا به عليه السلام الإخلال بها، فأصلهم حينئذٍ يقتضي أنّه كان قبل البعث يعبد الله عزّ وجلّ.

فحافظَ الزَّمَخْشَرِيّ على أصله في عدم اتّباعه لنبيّ سابق، وأخلّ بالتفريع على أصله الآخر في وجوب العبادة بالعقل[٣].

---

(١) وفي الآلوسي (٣٠/ ٢٤٩): تُسمّى المقشقشة كما أخرجه ابن أبي حاتم، وهو من قشقش المريض إذا صح وبرأ، أي: المبرئة من الشرك والنفاق، وتُسمّى أيضاً كما في جمال سورة العبادة.

(٢) «متعبدون» في (ز) و(ص).

(٣) المعتزلة: عرفوا العقل بأنّه «عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف، صح منه النظر والاستدراك والقيام بأداء ما كلف». انظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١١/ ٣٧٥).

والحقّ: أنّه ﷺ كان مُعتقِداً قبل الوحي، ويتحنّث في غار حراء[1]، فإن كان مجيء قوله: (أعبد)، فإنّ[2] الماضي لم تحصُلْ فيه هذه العبادة المرادة في الآية، فيُحمَلُ الأمرُ فيها على مجموع العبادات الحاصلة التي لم تُعلم إلّا بالشرع، لا على مجرّد توحيد الله ومعرفته؛ فإنّ ذلك لم يزل ثابتاً له عليه السلام قبل البعث، أو يكون مجيئه مضارعاً لتصوير عبادته في نفس السامع وتمكنها، فقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وللأصل[3] «أصبحت» عدل عنه للمعنى المذكور.



(١) وفي كتب السيرة أنه ﷺ حُبِّب إليه الخلاء، فكان يخلو بغار حراء، فيتحنّث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد حتى جاءه الملك.
وفي سبل الهدى والرشاد: في رواية أنه ﷺ: «كان يتحنف» بالفاء وهو بمعنى أنه يتبع الحنفية دين إبراهيم.
قال في الزهر: أخبرني القدوة أبو الصبر أيوب السعودي، قال سألت سيدي أبا السعود بن أبي العشائر: بم كان سيدنا رسول الله ﷺ يتعبد في حراء؟ قال: بالتفكر. انظر: سبل الهدى والرشاد (٢/ ٢٤٥).

(٢) «لأن» في (ز) و(ص).

(٣) «والأصل» في (ز) و(ص).

[سورة النصر](١)

قوله عز وجل: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [النصر: ٣].

قال محمود: فتعجَّبْ من تيسير الله لكَ ما لم يكن في حسابك/ من نصرتك على أهل الجُرم(٢)، واحمدْهُ على صنعه أو فاذكره مسبِّحاً حامداً مستغفراً. [١٩٧/أ]

قال أحمد: فعلى الثاني هي أمر، وعلى الأوّل بمعنى الخبر؛ لأنّ الأمرَ في صيغة التعجّب ليس خبراً، بل المراد أنّ هذه القصّة مِنْ شأنِها أن تتعجّب منها.



(١) نزلت في أوسط أيام التشريق في حجة الوداع، وذكر مقاتل في تفسير سورة النصر جزماً أن النبي ﷺ عاش بعدها ثمانين يوماً.
وفي الآلوسي: تُسمّى سورة «إذا جاء»، وعن ابن مسعود أنها تُسمّى سورة التوديع؛ لما فيها من الإيماء إلى وفاته ﷺ وتوديعه الدنيا وما فيها.
وجاء في عدة روايات عن ابن عباس وغيره أنه ﷺ قال حين نزلت: «نُعِيَتْ إليَّ نفسي».
وفي رواية البيهقي عنه أنه لما نزلت، دعا ﷺ فاطمة رضي الله عنها وقال: قد نُعِيَتْ إليَّ نفسي؛ فبكت، ثمّ ضحكت، فقيل لها: فقالت: أخبرني أنه نُعيت إليه نفسه، فبكيت، ثم أخبرني بأنك أول أهلي لحاقاً بي؛ فضحكت.
والسورة مدنية على القول الأصحّ. انظر: تفسير الآلوسي (٣٠/ ٢٥٥).

(٢) «الجرم» في (ز).

تبّت

قال محمود: قوله: ﴿وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]، تحقيق لوقوع ما دعا به، كقول الشاعر: [من الطويل]

جَــزَى ربُّــهُ عنِّـي عَدِيَّ بـنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فَعَلْ[1]

وإنّما كنّى أبا لهب، والكنيةُ إكرامٌ لا يليقُ به لثلاثة أوجه:

أحدها: لشهرته بالكُنيةِ دون الاسم؛ لئلّا يشتبه، ويؤيِّده قراءة من قرأ: (تبّت يدا أبو لهب)[2]، كما قيل: عليّ بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان؛ لئلّا يُغيّر منه شيء، فيشكل على السامع.

قال أحمد: وفيه دليلٌ على أنّ الرفعَ أسبقُ وجوهِ الإعراب، ألا تراهم حافظوا على صورته وصيغته، فاشتُهر الاسم بها.

---

(١) من شعر النابغة. انظر: خزانة الأدب (١/ ٢٧٣).
والشاهد: جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل، مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به، كاقتضائه للفاعل.

(٢) هناك قراءة شاذة هي: ﴿تبّت يدا أبو لهب﴾؛ إذ جاءت (أبو) مرفوعةً وليست مجرورةً كما يقتضي التركيب.
أشار لها بعض المفسرين كالرازي في «مفاتيح الغيب» والزمخشري في «الكشاف»، كما أشار إليها الحلبي في «الدر المصون».
وعلى الرغم من شذوذها، فقد اتّخذ منها علماء اللغة دليلاً على جواز لزوم العلم المصدر بـ(أبو) حالةً واحدةً في الإعراب. انظر: «الدر المصون» سورة المسد، و«مفاتيح الغيب» للرازي سورة المسد، و«الكشاف» سورة المسد.

قال: **والثاني**: أنّ اسمَهُ عبد العُزّى؛ فعدل إلى كنيته كراهةً[١].

والثالث: أنّ مآله إلى نارٍ ذاتِ لهب؛ فكانَ اسمُهُ موافقاً لمآله.

* * *

(١) «كراهية» في (ز).

الإخلاص(١)

قال محمود: إن قلت: الكلام الفصيح أن يؤخَّرَ الظرف في نحو قوله: ولم يكنْ أحدٌ كفؤاً له، وقد نصّ سيبويه على ذلك.

قال أحمد: نقلَ سيبويه أنّه سَمِعَ بعضَ الجُفاةِ من العرب يقرأ: ولم يكن أحدٌ كفواً له(٢)، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديمَ الظرفِ والخبر على الاسم، وذلك أن الغرضَ الذي سيقت له الآية

(١) هي عند ابن عباس والجمهور مكية، وأخرج ابن مردويه عن ابن الزبير أنها مدنية، وحكاه في البحر عن قتادة على خلاف ما في مجمع البيان من أنه قائل بمكيتها.
آيها ست آيات بلا خلاف، وفيها إعلان ما فهم مما قبلها من الأمر بإخلاص العبادة له عز وجل، ويكفي ذلك في المناسبة بينهما، وقال رسول الله ﷺ لجبلة بن حارثة وهو أخو زيد ابن حارثة، وقد قال له ﷺ: علمني شيئاً أقوله عند منامي نحو ذلك.
وروى ابن عباس أنه تعالى قال لنبيه ﷺ حين عرج به: أعطيتك سورة الإخلاص وهي من ذخائر كنوز عرشي.
وفي الحديث: من قرأ سورة الإخلاص ثلاثاً حين يمسي وحين يصبح، كفته عن كل شيء.
وفي فضلها أخبار كثيرة. انظر: الآلوسي.

(٢) قوله: «ولم يكن له كفواً أحد» «الصمد لم يلد»، ليس الجار والمجرور فيه تامّاً، وإنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لـ(كان)، بل هو متعلق بـ(كفواً) وقُدّم عليه.
فالتقدير: ولم يكن أحد كفواً له، أي: مكافئه، فهو في معنى المفعول متعلق بـ(كفواً) وتقدم عليه (كفواً) للاهتمام به؛ إذ فيه ضمير الباري تعالى وتوسط الخبر، وإن كان الأصل التأخير؛ لأن تأخر الاسم هو فاصلة فحسن ذلك وعلى هذا الذي قرّرناه يبطل إعراب مكي وغيره أن له الخبر و(كفواً) حال من (أحد)؛ لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً؛ وبذلك يبطل سؤال الزمخشري وجوابه. انظر: إعراب القرآن لابن سيده (٥/ ٢٢٣).

نفي المكافأة والمساواة عن ذات الله، فكانَ تقديمُ المكافأةِ المقصودة بأن سُلب عنه أولى، ثُمّ لما قُدِّمتْ ليُسلبَ ذكر معَها الظرفَ لِتبينَ الذاتُ المقدسةُ[1] بسلبِ المكافأة.

* * *

(١) «المقدّمة» في (ز).

الفلق

قال محمود: [قوله تعالى]: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢].

أي: من شرّ ما يفعله المكلَّفون من المعاصي والمآثم، ومضارّة بعضهم بعضاً من الظلم والبغي.

ومن شرّ ما يفعلُهُ غير المكلَّفين كالهوامّ من اللّدْغِ(١) والعضّ والافتراس كالسباع، وما وضعه الله في الموت كالإحراق للنار والقتل للسُّمّ ونحوه.

/ قال أحمد: لا يسعُهُ على قاعدته الفاسدة التي تدخل تحت هذه الاستعاذة[١٩٧/ ب] إلّا صرف الشرّ لما يعتقده خالقاً لأفعاله، أو ما هو غير فاعل ألبتّة كالموات، أما ما يفعله الله بعباده من المحن والبلايا وغير ذلك(٢) فلا.

لأنّه يعتقدُ أنّ الله لا يخلُق أفعالَ الحيوانات(٣)؛ لأنّها شرّ كلّها تفريعاً على قاعدة الصلاح والأصلح(٤) التي وضح فسادها، حتى حرّفَ بعضُ القدريّةِ فقال: مِنْ شَرٍّ مَا خَلَقَ(٥) وجعل ما نافيةً.

---

(١) في الأصل: «اللثغ» وهو تحريف، والمثبت من سائر النسخ.

(٢) «وغير ذلك» هنا انتهت نسخة (ز).

(٣) انظر: الفروق للقرافي (٤/ ٢٦٥).

(٤) قال الجويني: القول بالصلاح والصلح: اختلف مذاهب البغداديين والبصريين من المعتزلة في عهود هذا الباب واضطربت آراؤهم. انظر: شرح الكوكب المنيّر (١/ ٣١٣).

(٥) وتحريفهم كان بتنوين (شرّ). انظر: حواشي الكشاف (٤/ ٨٢٠).

[قوله تعالى]: ﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤].

اللّاتي ينفثن في العُقَد، ويعقدن على الخيوط.

ولا تأثيرَ لذلك إلّا إذا كانَ إطعامُ شيءٍ ضارّ أو إشمامه أو سقيه، لكنّ الله قد يفعل عند ذلك فعلاً على سبيل الامتحان.

قال أحمد: القدريّةُ ينكِرون السِّحر(١)، والكتابُ والسُّنّةُ واردةٌ بوقوعه، والأمر بالتعوُّذ منه دليلٌ عليه، وقد سُحِرَ رسول الله ﷺ في مُشْطٍ ومَشّاطةٍ وجُفِّ طلعةِ ذكر، والحديث مشهور(٢).

ثم قال محمود: ومعنى الاستعاذة منهنّ: الاستعاذة من إثمهنّ، أو فتنتهنّ للناس، أو أُريد النساء الكيّادات(٣)، شبه كيدهنّ بالسحر.

قال أحمد: لو فسّر شخصٌ غيره هذا، لعدّه من بِدَع التفاسير.



---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٣٢٨).

(٢) والحديث رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «سحر رسولَ الله ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له: لبيد... الحديث» البخاري (٧/ ١٣٦)، ورواه مسلم في صحيحه (٧/ ١٤).

(٣) في (ق): «الكائدات».

الناس(١)

قال محمود: هو ربُّ كلّ شيء، وإنّما قال: ﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]؛ لأنّ الاستعاذة وقعت من شرّ الموسوس إليه، كأنّه قال: أعوذ من شرّ الموسوس إلى الناس بربّهم الذي يملك أمرهم، وهو إلههم ومعبودهم، كما يستغيث المولى إذا اعتراه خطب بسيّده.

قال أحمد: وفي التّخصيصِ جرى على عادةِ الاستعطاف، فإنّه معه أتمّ، والله سبحانه أعلم.

كَمُلَ «مختصر الانتصاف من الكشّاف»، في الرابع والعشرين من شهر رمضان المعظّم، عام أربع عشرة وسبع مئة، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الأشعريّ، عفا الله عنه، وغفر له ولوالديه وللمسلمين، والحمد لله وحده، وصلاته على سيّدنا محمّد نبيّه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



---

(١) سورة الناس: وتُسمّى مع ما قبلها بالمعوِّذَتين، وهي ست آيات، وهي مكية في قول الحسن وعطاء وعكرمة وجابر وهو رأي الأكثرين، ومدنية في رواية ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة وجماعة قيل: وهو الصحيح. انظر: المفصل (١/ ١٦٦٤).
وقد وردت الأحاديث المستفيضة في فضلها: روى مسلم في صحيحه من حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ قال: ألم تَرَ آيات أُنزلت هذه الليلة لم يُرَ مثلهن قط: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾ و﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾. انظر: تخريج أحاديث الكشاف (٤/ ٣٤٠).

الفهارس
والكشّافات التحليلية

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار الشريفة
- فهرس الشِّعر
- فهرس أنصاف الأبيات
- فهرس الأعلام
- ثبت المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	٩	١/ ١٣٢
﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾	١٣	١/ ١٣٢
﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	١٤	١/ ١٣٢
﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا﴾	١٤	١/ ١٥٤
﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾	١٥	١/ ١٣٢
﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾	١٥	١/ ١٣٣
﴿فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٥	١/ ١٣٣
﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾	١٦	١/ ١٣٥، ٢/ ٤٧
﴿اشْتَرَوُا الضَّلَٰلَةَ بِالْهُدَىٰ﴾	١٦	١/ ٣٨٧، ٢/ ٢٠٤
﴿أُولَٰٓئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَٰلَةَ بِالْهُدَىٰ﴾	١٦	٢/ ٤٧
﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾	١٦	٢/ ٤٧
﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾	١٧	١/ ٢٣٨
﴿أُولَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	١٨	١/ ١٥٠
﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾	١٩	١/ ١٣٦، ١٣٧
﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٠	١/ ١٣٨
﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	٢١	١/ ١٣٩، ١٤٠
﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾	٢٤	١/ ١٤٠
﴿هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾	٢٥	١/ ١٤١
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾	٢٦	١/ ١٤١، ١٤٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾	٢٦	١/ ١٤٢
﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾	٢٦	١/ ١٤٤
﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾	٢٨	٢/ ٢٤٢
﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	١/ ١٤٥
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾	٣٠	١/ ٢٤٢
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾	٣١	١/ ١٤٦
﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾	٣١	١/ ١٤٧
﴿بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٣١	١/ ١٤٧
﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾	٣١	١/ ٢٤٢، ٢٤٣
﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾	٣٣	١/ ١٤٧
﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾	٣٦	١/ ١٤٧
﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾	٣٨	١/ ١٤٧
﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾	٤٨	١/ ١٤٩
﴿عَن نَّفْسٍ﴾	٤٨	١/ ١٥٠
﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾	٤٨	١/ ٣٥٢
﴿فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾	٥٠	١/ ١٥١
﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	٥٢	١/ ١٥١
﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾	٥٥	١/ ١٥٢، ٢٨٧، ٣٩٧
﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ﴾	٥٥	١/ ١٦٤
﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾	٥٥	١/ ٢٨٨
﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	٥٩	١/ ١٥٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	٥٩	١/ ١٥٣
﴿لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾	٦١	١/ ١٦٨
﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾	٦٤	٢/ ٢٣٤
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾	٧٢	١/ ١٦٤
﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	١/ ١٥٤
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾	٧٤	١/ ١٥٦
﴿أَن يُؤْمِنُوا۟﴾	٧٥	١/ ١٥٤
﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾	٧٩	١/ ١٥٤
﴿يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾	٧٩	١/ ١٥٤
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٨٢	١/ ٣٧١
﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٨٣	١/ ١٥٤
﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	١/ ١٥٥
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٨٣	١/ ٢٦٢
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾	٨٥	١/ ١٥٥، ١٥٦
﴿تَقْتُلُونَ﴾	٨٥	١/ ١٥٦
﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾	٨٥	١/ ٣٢٥
﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾	٨٥	٢/ ٣١
﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾	٨٧	١/ ١٥٦
﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾	٨٧	١/ ٢٢٨
﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾	٨٨	١/ ١٥٨
﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾	٨٨	١/ ١٥٨
﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾	٨٨	٢/ ٥٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	١٤٣	١/ ١٦٦
﴿عَلَيْكُمْ﴾	١٤٣	١/ ١٦٦
﴿شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾	١٤٣	١/ ١٦٦
﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾	١٤٣	١/ ١٦٦
﴿ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ﴾	١٤٣	١/ ١٦٧
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾	١٤٣	٢/ ٢٢٦
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾	١٤٤	١/ ١٦٧
﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٤٤	١/ ١٦٨
﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾	١٤٥	١/ ١٦٨
﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾	١٤٦	١/ ١٦٨
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	١٥٠	١/ ١٧٠
﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾	١٥٥	١/ ١٧٠
﴿بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ﴾	١٥٥	١/ ١٧١
﴿بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾	١٥٥	١/ ٣٣١
﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	١٦٤	٢/ ٢٢٢
﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾	١٦٤	٢/ ٢٢٢
﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾	١٦٥	١/ ١٧١
﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾	١٦٥	١/ ١٧١
﴿وَمَا هُم بِخَـٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	١٦٧	١/ ١٧١
﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾	١٧٤	١/ ٢٠٦
﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾	١٧٧	١/ ١٧٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ﴾	١٧٧	١/ ٢٩٩
﴿وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾	١٧٨	١/ ١٧٣
﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾	١٧٨	١/ ١٧٣
﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ﴾	١٧٨	١/ ١٧٤
﴿مِنْ أَخِيهِ﴾	١٧٨	١/ ١٧٤
﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾	١٧٨	١/ ١٧٤
﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾	١٧٩	١/ ١٧٦
﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾	١٨٥	١/ ١٧٦
﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ﴾	١٨٥	١/ ١٧٦
﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾	١٨٥	١/ ١٧٦
﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾	١٨٧	١/ ١٧٦
﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾	١٨٧	١/ ١٧٧، ١٩١
﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾	١٨٧	١/ ١٧٧
﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾	١٨٧	١/ ١٧٧
﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾	١٨٧	١/ ١٩١
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾	١٨٩	١/ ١٧٨
﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾	١٨٩	١/ ١٧٨
﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾	١٨٩	١/ ١٨٥
﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦	٢/ ٢١٦
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾	١٩٧	١/ ١٧٧
﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾	١٩٧	١/ ١٧٨
﴿أَشْهُرٌ﴾	١٩٧	١/ ١٧٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾	١٩٧	١/ ١٧٩
﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾	١٩٩	١/ ١٨١
﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	١/ ١٨١
﴿كَذِكْرِكُمْ﴾	٢٠٠	١/ ١٨١
﴿ءَابَاءَكُمْ﴾	٢٠٠	١/ ١٨٢
﴿ذِكْرًا﴾	٢٠٠	١/ ١٨٢
﴿أَشَدَّ﴾	٢٠٠	١/ ١٨٢
﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	١/ ٢٧٥
﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	٢٠٣	١/ ١٨٣
﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا﴾	٢١٢	١/ ١٨٤
﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	٢١٢	١/ ١٨٤
﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا﴾	٢١٢	٢/ ١٣١
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾	٢١٤	١/ ٤٧٢
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٢/ ٢٤٩
﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾	٢١٥	١/ ١٨٥
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾	٢١٩	١/ ٣٣١
﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ﴾	٢١٩	١/ ٣٣١
﴿وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾	٢١٩	١/ ٣٣١
﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	١/ ٢٥٥
﴿فَإِن فَاءُو﴾	٢٢٦	١/ ١٨٦
﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُو﴾	٢٢٦	١/ ٢٥٥
﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٢٧	١/ ١٨٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾	٢٢٨	١/ ١٨٨
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾	٢٣٢	١/ ١٥٤
﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ﴾	٢٣٣	١/ ١٨٨
﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾	٢٣٣	١/ ١٨٨
﴿إِذَا سَلَّمْتُم﴾	٢٣٣	١/ ١٨٩
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾	٢٣٤	١/ ١٨٩
﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	٢٣٤	١/ ١٩٠
﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾	٢٣٥	١/ ١٩٠
﴿إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾	٢٣٥	١/ ١٩١
﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾	٢٣٧	١/ ١٧٤
﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٢
﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٢، ١٩٣
﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٣
﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٣
﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٣
﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٣
﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٣
﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	١/ ١٩٤
﴿حَٰفِظُوا۟﴾	٢٣٨	١/ ١٩٤
﴿وَقُومُوا۟﴾	٢٣٨	١/ ١٩٤
﴿عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾	٢٣٨	١/ ٢٣٧
﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾	٢٤٧	١/ ١٩٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ﴾	٢٤٧	١/ ١٩٦
﴿التَّابُوتُ﴾	٢٤٨	١/ ١٩٦
﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾	٢٤٩	١/ ١٦٢
﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ﴾	٢٤٩	١/ ١٩٦
﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾	٢٤٩	١/ ١٩٦
﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾	٢٤٩	١/ ١٩٦
﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾	٢٤٩	١/ ٢٧٩
﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾	٢٤٩	٢/ ١٢٤
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾	٢٥٣	١/ ١٩٨
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾	٢٥٣	١/ ١٩٩
﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾	٢٥٤	١/ ٢٠٠
﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾	٢٥٥	١/ ٢٠٠
﴿وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾	٢٥٧	١/ ٣٨٧
﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾	٢٥٧	٢/ ٩٩
﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾	٢٥٨	١/ ٢٠٣
﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾	٢٥٨	١/ ٢٠٤، ٢٤٣
﴿أَلَمْ تَرَ﴾	٢٥٨	١/ ٢٠٤
﴿أَوْ كَالَّذِي﴾	٢٥٩	١/ ٢٠٤
﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	٢٥٩	١/ ٢٠٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿بِدَيْنٍ﴾	٢٨٢	١/ ٢١٢
﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾	٢٨٢	١/ ٢١٢
﴿مُّسَمًّى﴾	٢٨٢	١/ ٢١٢
﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾	٢٨٢	١/ ٢٢٦
﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾	٢٨٢	١/ ٢٣٩، ٢/ ١٤٣
﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾	٢٨٢	٢/ ٩٥
﴿ءَاثِمٌ﴾	٢٨٣	١/ ٢١٥
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾	٢٨٣	١/ ٣٧٣
﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾	٢٨٥	٢/ ١٢٦
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾	٢٨٦	١/ ٢١٥
﴿مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾	٢٨٦	١/ ٢١٧
سورة آل عمران		
﴿نَزَّلَ﴾	٣	١/ ٢١٧
﴿وَأَنزَلَ﴾	٣	١/ ٢١٧
﴿ٱلْفُرْقَانَ﴾	٤	١/ ٢١٧
﴿ذُو ٱنتِقَامٍ﴾	٤	١/ ٢١٨
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾	٧	١/ ٢٢٠
﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾	٨	١/ ٢٢٠
﴿لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾	٩	٢/ ٢٠
﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾	١٣	١/ ٢٢١
﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	١٤	١/ ٢٢٢
﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾	١٤	٢/ ١٣١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾	٧٣	١/ ٢٢٩، ٢٣٠
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾	٧٣	١/ ٢٢٩
﴿يُحَآجُّوكُمْ﴾	٧٣	١/ ٢٢٩
﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾	٧٣	١/ ٢٣٠
﴿يُؤْتَىٰٓ﴾	٧٣	١/ ٢٣٠
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾	٧٣	١/ ٢٣٠
﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾	٧٣	١/ ٢٣٠
﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾	٨١	١/ ٢٣٠
﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾	٨١	١/ ٢٣٠
﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾	٨١	١/ ٢٣٠
﴿رَسُولٌ﴾	٨١	١/ ٢٣١
﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾	٨١	١/ ٣٤٢
﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ﴾	٨١	١/ ٣٤٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾	٩٠	١/ ٢٨٥
﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ﴾	٩١	١/ ٢٣١
﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾	٩٥	١/ ٢٣٢
﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ﴾	٩٧	١/ ٢٣٢
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾	٩٧	١/ ٢٣٣
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾	٩٧	١/ ٢٣٣
﴿وَمَن كَفَرَ﴾	٩٧	١/ ٢٣٣
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٩٧	١/ ٢٣٣
﴿وَمَن كَفَرَ﴾	٩٧	١/ ٢٣٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾	١٥٦	٢/ ٢٦٠
﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾	١٦١	١/ ٢٤٢
﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾	١٦٨	١/ ٢٤٣
﴿لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا﴾	١٧٨	١/ ٢٤٤
﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا إِثْمًا﴾	١٧٨	١/ ٤٣٩
﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾	١٨٨	١/ ١٩٩
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾	١٨٨	١/ ١٩٩
﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾	١٨٨	٢/ ٢٦٤
﴿مُنَادِيًا يُنَادِي﴾	١٩٣	١/ ٢٤٥
سورة النساء		
﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	١	١/ ٢٤٦
﴿خَلَقَكُم﴾	١	١/ ٢٤٦
﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾	١	١/ ٢٤٦
﴿وَءَاتُوا ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾	١	١/ ٢٨١
﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾	١	١/ ٣٤١
﴿وَءَاتُوا ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾	٢	١/ ٢٤٦
﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾	٢	١/ ٢٤٧
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾	٣	١/ ٢٥٠
﴿فَٱنكِحُوا﴾	٣	١/ ٢٥٠
﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	٣	١/ ٢٥١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾	١١	١/ ٢٥٩
﴿وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾	١١	١/ ٢٦٠
﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾	١٧	١/ ٢٦١
﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾	١٧	١/ ٢٦١
﴿وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا﴾	٢٠	١/ ٢٦٢
﴿إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾	٢٢	١/ ٢٦٢
﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾	٢٢	١/ ٢٦٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾	٢٢	١/ ٢٦٥
﴿إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾	٢٢	١/ ٢٦٥
﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾	٢٣	١/ ٢٦٢
﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾	٢٣	١/ ٢٦٢
﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ﴾	٢٣	١/ ٢٦٢
﴿مِّنَ﴾	٢٣	١/ ٢٦٣
﴿ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾	٢٣	١/ ٢٦٤
﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ﴾	٢٣	١/ ٢٦٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾	٢٣	١/ ٢٦٥
﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ﴾	٢٥	١/ ٢٦٥
﴿طَوۡلًا﴾	٢٥	١/ ٢٦٥
﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذۡنِ أَهۡلِهِنَّ﴾	٢٥	١/ ٢٦٦
﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ﴾	٢٥	١/ ٣٣٦
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾	٢٦	١/ ٣٥٣
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾	٢٦	٢/ ١٩٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾	٢٩	١/ ٢٥٤
﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ﴾	٣٤	١/ ٢٦٧
﴿ٱلْمَضَاجِعِ﴾	٣٤	١/ ٢٦٧
﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ﴾	٤٠	١/ ٢٦٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾	٤٠	٢/ ٢٥٦
وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾	٤١	١/ ٢٩١
﴿عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	١/ ٢٦٨
﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾	٤٦	١/ ٢٦٨
﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾	٤٦	١/ ٢٦٩
﴿وَرَٰعِنَا﴾	٤٦	١/ ٢٦٩
﴿لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾	٤٦	١/ ٢٦٩
﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾	٤٦	١/ ٢٦٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	١/ ١٢٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾	٤٨	١/ ٢٢٥
﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	١/ ٢٨٠، ٢/ ١٢٤، ٢٢٣، ٢٥٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	٢/ ١٦٦
﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾	٤٩	١/ ٢٨٤
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا﴾	٥٦	١/ ١٥٦
﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾	٦٢	١/ ٢٧٠
﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾	٦٣	١/ ٢٧٠
﴿بَلِيغًا﴾	٦٣	١/ ٢٧٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقُل لَّهُمْ﴾	٦٣	١/ ٢٧٠
﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾	٦٣	١/ ٢٧٠
﴿جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾	٦٤	١/ ٢٧١
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ﴾	٦٥	١/ ٢٧١
﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٦٥	١/ ٢٧١
﴿ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ﴾	٧٠	١/ ٢٧٣
﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾	٧٣	١/ ٢٧٤
﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ نَصِيرًا﴾	٧٥	١/ ٢٧٤
﴿فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٧٥	١/ ٢٧٤
﴿ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	٧٥	١/ ٢٧٥
﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا﴾	٧٥	١/ ٣٤٥
﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾	٧٦	١/ ٤٦٣
﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾	٧٧	١/ ١٨٣
﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾	٧٧	١/ ٢٧٥
﴿يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ﴾	٧٧	١/ ٢٧٥
﴿أَشَدَّ﴾	٧٧	١/ ٢٧٥
﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾	٧٧	١/ ٢٧٧
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾	٧٨	١/ ٢٧٧
﴿يُدْرِككُّمُ﴾	٧٨	١/ ٢٧٧
﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	١/ ٢٨٢
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾	٧٨	١/ ٣٩٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾	٧٩	١/ ٢٣٩
﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾	٨٢	٢/ ٢٣
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ﴾	٨٣	١/ ١٩٧
﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾	٨٣	١/ ١٩٧
﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾	٨٣	١/ ٢٧٨
﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا۟ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾	٨٨	١/ ٢٧٩
﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ﴾	٩٢	١/ ٢٣٢
﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾	٩٣	١/ ٢٧٩
﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾	٩٧	١/ ٢٨٠
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا * إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾	٩٧ـ٩٨	١/ ٢٨٠
﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾	١٠٢	١/ ٢٨٢
﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾	١٠٢	١/ ٢٨٢
﴿فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ﴾	١٠٢	١/ ٢٨٣
﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾	١٠٢	١/ ٢٨٣
﴿وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾	١٠٢	١/ ٢٨٣
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	١١٦	١/ ٢٨٤، ٢/ ١١٦
﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾	١١٦	٢/ ١٠٠
﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾	١١٩	١/ ٢٨٤
﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾	١٢٣	١/ ١٢٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾	١٢٧	١/ ٢٥٠
﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	١٣٥	١/ ٢٣١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ﴾	١٣٧	١/ ٢٨٤
﴿ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا ﴾	١٣٧	١/ ٢٨٥
﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾	١٤١	١/ ٢٨٦
﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾	١٤٢	١/ ١٣٠
﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٤٢	١/ ٢٨٦
﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾	١٤٢	١/ ٣٧٨
﴿قَامُوا۟ كُسَالَىٰ ﴾	١٤٢	١/ ٤٢٧
﴿إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾	١٤٨	١/ ٢٨٦
﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ ﴾	١٤٨	١/ ٤٥٦
﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾	١٥٢	٢/ ١٦١
﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾	١٥٣	١/ ٢٨٧
﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾	١٥٣	١/ ٣٩٧
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾	١٥٥	١/ ٢٨٨
﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾	١٥٥	١/ ٢٨٨
﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾	١٥٥	١/ ٢٨٨
﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾	١٥٧	١/ ٢٨٩، ٣٣٧
﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	١٥٧	١/ ٢٩٠
﴿إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	١٥٩	١/ ٢٩٠
﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾	١٥٩	١/ ٢٩٠
﴿حَرَّمْنَا ﴾	١٦٠	١/ ٢٨٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة المائدة		
﴿أَوْفُوا﴾	١	١/ ٢٩٩
﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾	١	١/ ٢٩٩
﴿يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾	١	٢/ ٣٥٣
﴿وَلَا الْقَلَائِدَ﴾	٢	١/ ٢٩٩
﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾	٢	١/ ٣٣٢
﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾	٤	١/ ٣٠٠
﴿فَكُلُوا﴾	٤	١/ ٣٠٠
﴿مُكَلِّبِينَ﴾	٤	١/ ٣٠٠
﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾	٤	١/ ٣٠٠
﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾	٥	١/ ٣٠١
﴿حِلٌّ لَّهُمْ﴾	٥	١/ ٣٠١
﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾	٦	١/ ٢٦٧
﴿مِّنْهُ﴾	٦	١/ ٢٦٨
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	٦	١/ ٣٠١
﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾	٦	١/ ٣٠٣
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى﴾	٦	١/ ٣٣٦
﴿لِيُطَهِّرَكُمْ﴾	٦	٢/ ١٩٤
﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾	١١	١/ ٣٥٧
﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ﴾	١٤	١/ ٣٠٤، ٣٢٧
﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾	١٧	١/ ٤٥١
﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ﴾	١٨	١/ ٣٠٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لِلَّذِينَ هَادُوا﴾	٤٤	١/ ٣١٣
﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ﴾	٤٤	٢/ ٢٣
﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	٥٤	١/ ٣١٤
﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾	٥٦	١/ ٣١٦
﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾	٦٠	١/ ٣١٦
﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾	٦١	١/ ٣١٧
﴿آمَنَّا﴾	٦١	١/ ٣١٧
﴿يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾	٦٢	١/ ٣١٧
﴿عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ﴾	٦٣	١/ ٣١٧
﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾	٦٣	١/ ٣٢٦
﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾	٦٤	١/ ٣١٨، ٤٣١
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	١/ ٣١٩، ٢/ ٢٢٠، ٢٧١
﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾	٦٤	١/ ٣١٩
﴿آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾	٦٥	١/ ٣١٩
﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾	٦٧	١/ ٣٢٠
﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾	٦٧	١/ ٣٢١
﴿وَالصَّابِئُونَ﴾	٦٩	١/ ٣٢١
﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾	٧٠	١/ ٣٢٣، ٣٢٤
﴿كُلَّمَا﴾	٧٠	١/ ٣٢٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾	٧٠	١/ ٣٢٤
﴿ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾	٧٥	١/ ٣٢٤
﴿لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾	٧٧	١/ ٣٢٥
﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾	٧٨	١/ ٣٢٥
﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ﴾	٧٩	١/ ٣٢٥
﴿فَعَلُوهُ﴾	٧٩	١/ ٣٢٦
﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾	٧٩	١/ ٣٢٦
﴿تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾	٨٣	١/ ٣٢٧
﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾	٨٩	١/ ٣٢٨
﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾	٨٩	١/ ٣٢٨
﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ﴾	٨٩	١/ ٣٢٨
﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾	٨٩	١/ ٣٢٩
﴿فَٱجْتَنِبُوهُ﴾	٩٠	١/ ٣٣٠
﴿مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾	٩٠	١/ ٣٣٠
﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾	٩١	١/ ٣٣٠
﴿بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ﴾	٩٤	١/ ٣٣١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ﴾	٩٥	١/ ٣٣٢
﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ﴾	٩٦	١/ ٣٣١، ٣٣٢
﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾	٩٧	١/ ٣٣٢
﴿وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾	٩٧	١/ ٣٣٢
﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾	٩٩	١/ ٤٢٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ ﴾	١٠٠	١/ ٣٣٣
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾	١٠٨	١/ ٣٣٤
﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ ﴾	١٠٩	١/ ٣٣٤
﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾	١٠٩	١/ ٣٣٤
﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	١٠٩	١/ ٣٣٥
﴿فَتَنفُخُ فِيهَا ﴾	١١٠	١/ ٣٣٥
﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾	١١١	١/ ٣٣٦
﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾	١١٢	١/ ٣٣٦
﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	١١٢	١/ ٣٣٦
﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾	١١٧	١/ ١٦٦
﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾	١١٧	١/ ٣٣٦
﴿مَآ أَمَرْتَنِى ﴾	١١٧	١/ ٣٣٧
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾	١١٧	١/ ٣٥٤
﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ ﴾	١١٨	١/ ٣٣٩
سورة الأنعام		
﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾	١	١/ ١٥٦
﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾	١	١/ ٣٤١
﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	١	١/ ٣٤١
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾	١	١/ ٣٤١
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	١	٢/ ٦١
﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾	١	٢/ ٦٢
﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾	١	٢/ ١٤٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾	٢	١/ ١٥٦
﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾	٢	١/ ٣٤٢
﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٣	١/ ٣٤٢، ٣٤٣
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾	٣	١/ ٤٤٨
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾	٣	٢/ ٢٤٠
﴿فَلَمَسُوهُ﴾	٧	١/ ٣٤٣
﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾	٨	١/ ٣٤٣
﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾	٨	١/ ٣٤٤
﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾	٩	١/ ٣٤٣، ٣٥٠
﴿ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾	١١	١/ ٣٤٤
﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ﴾	١٢	١/ ٤٤٢
﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾	١٦	١/ ٣٤٤
﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾	١٩	١/ ٣٤٥
﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	١/ ٣٤٥
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾	٢٣	١/ ٣٨٦
﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾	٢٥	١/ ٣٤٦
﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾	٢٥	١/ ٣٤٦
﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾	٢٧	١/ ٣٤٦
﴿نُرَدُّ﴾	٢٧	١/ ٣٤٦
﴿إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾	٢٩	٢/ ٢٤٢
﴿فَإِن شَهِدُوا۟﴾	٣٠	١/ ٣٧٠
﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾	٣٣	١/ ٣٤٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾	٣٣	١/ ٣٤٧
﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾	٣٣	١/ ٣٤٧
﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ﴾	٣٤	١/ ٣٤٧
﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ﴾	٣٥	١/ ٣٤٧
﴿عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾	٣٥	١/ ٣٤٧
﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾	٣٥	١/ ٣٤٧
﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٣٨	١/ ٣٤٨
﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾	٣٨	١/ ٣٤٨
﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾	٣٩	١/ ٣٤٨
﴿وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	٣٩	١/ ٣٤٨
﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾	٤٠	١/ ٣٤٨
﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾	٤٠	١/ ٣٤٨
﴿وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ﴾	٤١	١/ ٣٤٨
﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾	٤١	١/ ٣٤٨
﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ﴾	٤١	١/ ٣٤٩
﴿وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٤٥	١/ ٣٤٩
﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌ﴾	٥٠	١/ ٣٤٩
﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾	٥٠	١/ ٣٥٠
﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ﴾	٥١	١/ ٣٥٠
﴿لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ﴾	٥١	١/ ٣٥٠
﴿يُحۡشَرُوٓاْ﴾	٥١	١/ ٣٥٠
﴿وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ﴾	٥١	١/ ٣٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾	٥٩	١/ ٣٥١
﴿وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾	٥٩	١/ ٣٥١
﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾	٥٩	١/ ٣٥١
﴿فَلَا تَقْعُدْ﴾	٦٨	١/ ٣٥١
﴿يُنسِيَنَّكَ﴾	٦٨	١/ ٣٥١
﴿لَّا يُؤْخَذْ﴾	٧٠	١/ ٣٥٢
﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾	٧١	١/ ٣٥٢
﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ﴾	٧١	١/ ٣٥٢
﴿حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾	٧١	١/ ٣٥٢
﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾	٧١	١/ ٣٥٢
﴿قُلْ أَنَدْعُوا۟﴾	٧١	١/ ٣٥٣
﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾	٧١	١/ ٣٥٣
﴿لِنُسْلِمَ﴾	٧١	١/ ٣٥٤
﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟﴾	٧٢	١/ ٣٥٤
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾	٧٤	١/ ٣٥٤
﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ﴾	٧٥	١/ ٣٥٤
﴿هَٰذَا رَبِّى﴾	٧٦	١/ ١٢٣
﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ﴾	٧٦	١/ ٣٥٤
﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾	٧٦	١/ ٣٥٤
﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى﴾	٧٧	١/ ٣٥٥
﴿هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾	٧٨	١/ ٣٥٥
﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾	٧٨	١/ ٣٥٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ﴾	٧٨	١/ ٣٥٥
﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾	٨٠	١/ ٣٥٥
﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾	٨٠	١/ ٣٨٨
﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾	٨١	١/ ٣٥٦، ٢/ ٢١٩
﴿بِظُلْمٍ﴾	٨٢	١/ ٣٥٦
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾	٩٠	١/ ١٢٤
﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾	٩١	١/ ٣٥٦
﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾	٩٣	١/ ٣٥٦
﴿بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾	٩٣	١/ ٣٥٧
﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾	٩٥	١/ ٣٥٧
﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾	٩٥	١/ ٣٥٧
﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾	٩٥	١/ ٣٥٧
﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾	٩٥	١/ ٣٥٧
﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾	٩٦	١/ ٣٥٧
﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾	٩٦	١/ ٣٥٧
﴿فَالِقُ﴾	٩٦	١/ ٣٥٨
﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾	٩٧	١/ ٣٥٨
﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾	١٠٠	٢/ ٢١
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾	١٠٣	١/ ٢١٨، ٢١٩، ٣٥٩
﴿مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	١١١	١/ ٣٦٠
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾	١١٧	٢/ ٦٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾	١٢١	١/ ٣٦٠
﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾	١٢١	١/ ٣٦٠
﴿خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	١٢٨	١/ ٣٦٣
﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾	١٣٥	١/ ٤٥٦
﴿تَكُونُ لَهُ﴾	١٣٥	١/ ٤٥٧
﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا﴾	١٣٦	١/ ١٢٧
﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾	١٣٧	١/ ٣٦٤
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٣٧	٢/ ١٣١
﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ﴾	١٣٩	١/ ٣٦٨
﴿لِّذُكُورِنَا﴾	١٣٩	١/ ٣٦٨
﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾	١٤٥	١/ ٣٦٠
﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾	١٤٥	٢/ ٣٦٧
﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	١٤٦	١/ ٢٣٢
﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	١٤٦	١/ ٣٦٨
﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾	١٤٧	١/ ٢١٨
﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾	١٤٨	١/ ٣٦٩
﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾	١٤٨	٢/ ١٦
﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾	١٤٨	٢/ ٢٣١
﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	١٤٨	٢/ ٢٣١
﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾	١٤٨	٢/ ٢٣١
﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩	١/ ٢٨٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩	١/ ٣٧٠، ٢/ ٣٥، ٢٣٢
﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾	١٥٠	١/ ٣٧٠
﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾	١٥٠	١/ ٣٧٠
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	٢/ ٢٤٠
سورة الأعراف		
﴿فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾	٢	٢/ ٧٩
﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾	٤	١/ ٣٧٣
﴿بَيَٰتًا﴾	٤	١/ ٣٧٣
﴿هُمْ قَآئِلُونَ﴾	٤	١/ ٣٧٣
﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾	١٦	١/ ٣٧٥
﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾	١٦	١/ ٣٧٥
﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾	١٦	١/ ٤١٨
﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا﴾	١٨	١/ ٢٠٦
﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾	١٨	٢/ ٢٧١
﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾	٢٠	١/ ٣٥٠، ٣٧٧
﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾	٢٢	١/ ٣٧٧
﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾	٢٧	١/ ١٤٧
﴿يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾	٢٧	١/ ٣٧٨
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾	٢٨	١/ ٢١٨
﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾	٢٨	١/ ٣٨٠
﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾	٣٣	١/ ٣٨٠، ٢/ ٦٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾	٨٩	١/ ٣٨٧
﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾	٨٩	١/ ٣٨٨
﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾	٨٩	١/ ٣٨٨
﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾	١٠٠	١/ ٣٨٨
﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾	١٠٠	١/ ٣٨٨
﴿يَرِثُونَ﴾	١٠٠	١/ ٣٨٨
﴿أَصَبْنَٰهُم﴾	١٠٠	١/ ٣٨٨
﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠٤	١/ ٣٨٩
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾	١٠٥	١/ ٣٨٩
﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾	١٠٥	٢/ ٢٧
﴿بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾	١٠٨	١/ ٣٩١
﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾	١٠٩	١/ ٤٦٨
﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾	١١٠	١/ ٤٦٨
﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾	١١٦	١/ ٣٩١
﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾	١٢٨	١/ ٤٥٦، ٢/ ١١
﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾	١٣٠	١/ ٣٩٢
﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾	١٣١	١/ ٣٩٢
﴿فَإِذَا﴾	١٣١	١/ ٣٩٣
﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا﴾	١٣٢	١/ ٣٩٣
﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾	١٣٢	١/ ٣٩٦
﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾	١٤٢	١/ ٣٧٨
﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾	١٤٣	١/ ٣٩٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾	١٤٣	١/ ٣٩٧، ٣٩٨
﴿لَن تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	١/ ٣٩٧
﴿أَنظُرۡ﴾	١٤٣	١/ ٣٩٧
﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾	١٤٣	١/ ٣٩٩
﴿لَن﴾	١٤٣	١/ ٤٠٠
﴿فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ﴾	١٤٣	١/ ٤٠٠
﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	١/ ٤٠٠
﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	١٤٣	١/ ٤٠١
﴿بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾	١٤٤	١/ ٣٩٦
﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ﴾	١٥٣	١/ ٤٠٣
﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾	١٥٤	١/ ٤٠٣
﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾	١٥٥	١/ ٣٩٧
﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُ﴾	١٥٥	١/ ٣٩٧
﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾	١٥٥	١/ ٣٩٨
﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾	١٥٥	٢/ ١١٩
﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ﴾	١٦٣	١/ ٤٠٣
﴿وَإِذۡ قَالَتۡ أُمَّةٞ مِّنۡهُمۡ﴾	١٦٤	١/ ٤٠٣
﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾	١٦٧	١/ ٤٠٣
﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾	١٧٠	٢/ ١٥٩
﴿وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ﴾	١٧١	١/ ٤٠٤
﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾	١٧٢	١/ ٤٠٣
﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾	١٧٥	١/ ٤٠٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يُغَشِّيكُمُ﴾	١١	١/ ٤١١
﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾	١٧	١/ ٤١٢
﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾	٢٤	١/ ٤١٤
﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾	٣٨	٢/ ٢٥٣
﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾	٤١	١/ ٤١٤
﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾	٤٢	٢/ ٢٣
﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾	٤٤	١/ ٢٢١
﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ﴾	٤٤	١/ ٤١٥
﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	٥١	١/ ٤١٦
﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾	٦٠	١/ ٤١٦
﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾	٦٧	١/ ٢٤٢
سورة التوبة		
﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم﴾	١	١/ ٤١٨
﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٢	١/ ٤١٨
﴿غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣	١/ ٤١٨
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ﴾	٤	١/ ٤١٨
﴿كُلَّ مَرْصَدٍ﴾	٥	١/ ٤١٨
﴿حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾	٥	١/ ٤١٩
﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	٦	١/ ٢٩١
﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾	٧	١/ ٤١٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾	٤٦	١/ ٤٢٣
﴿اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾	٤٦	١/ ٤٢٤
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾	٦٠	١/ ٤٢٤
﴿إِنَّمَا﴾	٦٠	١/ ٤٢٥
﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٦٠	١/ ٤٢٥
﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾	٦٠	١/ ٤٢٥
﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾	٦١	١/ ٤٢٦
﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾	٦١	١/ ٤٢٦
﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾	٦٢	١/ ٤١٤
﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾	٦٤	١/ ٤٢٩
﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾	٦٧	١/ ٢٦٣
﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ﴾	٧٣	١/ ٤٢٧
﴿وَالْمُنَافِقِينَ﴾	٧٣	١/ ٤٢٧
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	٧٥	١/ ٣٤٦
﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾	٧٧	١/ ٣٤٦
﴿وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾	٨٠	١/ ٤٢٧
﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	٨٠	١/ ٤٢٧
﴿ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾	٨٦	٢/ ١٢٨
﴿بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾	٨٧	٢/ ١٢٨
﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ﴾	٩٨	١/ ٤٢٩
﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾	٩٨	١/ ٤٣١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾	٩٨	٢/ ١٤٠
﴿سَيُدْخِلُهُمُ﴾	١٠١	١/ ٤٢٩
﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم﴾	١٠١	١/ ٤٢٩
﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾	١٠١	١/ ٤٢٩
﴿مَرَدُوا۟﴾	١٠١	١/ ٤٢٩
﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾	١٠٢	١/ ٤٢٩
﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾	١٠٤	٢/ ٢٧٣
﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾	١٠٩	١/ ٢٣٦
﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾	١١١	١/ ٢٩٩
﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾	١١٢	٢/ ٦٥
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ﴾	١١٢	٢/ ٦٥
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾	١١٢	٢/ ٣١٥
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾	١١٥	١/ ٤٣٠
﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾	١٢٢	١/ ٤٣٠
﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾	١٢٢	١/ ٤٣٠
﴿وَلِيُنذِرُوا۟﴾	١٢٢	١/ ٤٣٠
﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾	١٢٢	١/ ٤٣٠
﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾	١٢٣	١/ ٤٣١
﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾	١٢٥	١/ ٣٨٩
﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ﴾	١٢٦	١/ ١٣٣
﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾	١٢٧	١/ ٤٣١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة يونس		
﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾	٢	١/ ٤٣٢
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	٩	١/ ٤٣٢
﴿بِإِيمَٰنِهِمْ﴾	٩	١/ ٤٣٣
﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾	٩	١/ ٤٣٣
﴿ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾	١١	١/ ٤٣٣
﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾	١١	١/ ٤٣٤
﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾	١١	١/ ٤٣٤
﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾	١١	١/ ٤٣٤
﴿لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾	١٤	١/ ٤٣٤
﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	١٨	٢/ ١٤١
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾	٢٢	١/ ٤٣٥
﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	٢٦	١/ ٤٣٥
﴿مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٣١	١/ ٤٣٦
﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	٤٢	١/ ١٦٣
﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾	٤٤	١/ ٤٣٦
﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾	٧١	٢/ ٢٣٠
﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾	٧٦	١/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩
﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾	٧٦	٢/ ٩٦
﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾	٧٧	١/ ٤٣٧
﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾	٧٧	١/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٢/ ٩٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾	٣١	١/ ٤٤٥
﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾	٣٤	١/ ٤٤٦
﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾	٣٤	١/ ٤٤٦
﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾	٣٥	٢/ ٢٤٧
﴿إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾	٣٨	١/ ٣١٦
﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾	٣٩	١/ ٤٥٦
﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ﴾	٤٠	١/ ٤٥١
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾	٤١	١/ ٤٤٦
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	١/ ٤٤٧
﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾	٤٤	١/ ٤٤٧
﴿ٱبْلَعِي﴾	٤٤	١/ ٤٤٧، ٤٤٩
﴿أَقْلِعِي﴾	٤٤	١/ ٤٤٧، ٤٤٩
﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾	٤٤	١/ ٤٤٨
﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾	٤٤	١/ ٤٤٨
﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾	٤٥	١/ ٤٤٩
﴿غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾	٤٦	١/ ٤٥٠
﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾	٤٦	١/ ٤٥١
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٥٠	١/ ٣٨٤
﴿إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ﴾	٥٤	١/ ٤٥٢
﴿حَفِيظٌ﴾	٥٧	١/ ٤٥٢
﴿غَلِيظٍ﴾	٥٨	١/ ٤٥٢
﴿كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾	٥٩	١/ ٤٥٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾	٦٠	١/ ٤٥٢
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٦١	١/ ٣٨٤
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٦٣	١/ ٣٨٤
﴿نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾	٧٠	١/ ٤٥٢
﴿لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ﴾	٧٠	١/ ٤٥٢
﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾	٧٢	١/ ٤٥٣
﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	١/ ٤٦٠
﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ﴾	٨١	١/ ٤٥٣
﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾	٨١	٢/ ٥٠
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٨٤	١/ ٣٨٤
﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ﴾	٨٥	١/ ٤٥٣
﴿أَوْفُوا۟﴾	٨٥	١/ ٤٥٣
﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾	٨٦	١/ ٤٥٤
﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾	٨٦	١/ ٤٥٤
﴿أَن نَّفْعَلَ﴾	٨٧	١/ ٤٥٥
﴿أَن نَّتْرُكَ﴾	٨٧	١/ ٤٥٥
﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾	٨٧	٢/ ٨٦
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٨٨	١/ ٣٨٤
﴿إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾	٨٨	١/ ٤٥٥
﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾	٩٢	١/ ٣٨٤
﴿وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾	٩٣	١/ ٤٥٦
﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾	١٠٣	١/ ٤٥٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾	١٠٣	١/ ٤٥٧
﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾	١٠٩	١/ ٤٥٧
﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾	١٠٩	١/ ٤٥٧
﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ﴾	١١٣	٢/ ١٤٥
سورة يوسف		
﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ ۝ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ﴾	٧٤ـ٧٥	١/ ٤٧١
﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾	٣	١/ ١٣٩
﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾	٤	١/ ٤٥٩، ٢/ ٢١٦
﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾	١٣	١/ ٤٧٠
﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾	١٨	١/ ٤٦٠
﴿مَعْدُودَةٍ﴾	٢٠	١/ ٤٦٠
﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾	٢٤	١/ ٤٦٥
﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾	٢٤	١/ ٤٦٥
﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ﴾	٢٤	١/ ٤٦٧
﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ﴾	٢٥	١/ ٤٦١
﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾	٢٥	٢/ ١١٢، ١٣٨
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	٢٦	٢/ ٢٠٦
﴿إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾	٢٨	١/ ٤٦٣
﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ﴾	٢٨	١/ ٤٦٧، ٢/ ٢٥٠
﴿وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾	٢٩	٢/ ٢٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	١/ ٤٦٣
﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ﴾	٣٢	١/ ٤٦٤
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	١/ ٤٦٤
﴿قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ﴾	٤٤	١/ ٤٦٤
﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾	٤٥	١/ ٤٦٤
﴿لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	٤٦	١/ ٤٦٥
﴿مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾	٥٠	١/ ٤٦٥
﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾	٥١	١/ ٤٦٧
﴿لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾	٥٢	١/ ٤٦٧
﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾	٥٢	١/ ٤٦٨
﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ﴾	٥٣	١/ ٤٦٧، ٤٦٨
﴿فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾	٥٨	١/ ٤٦٩
﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ﴾	٦٦	١/ ٤٦٩
﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾	٦٦	١/ ٤٦٩
﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾	٦٦	١/ ٤٧٠
﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾	٧٦	١/ ٤٧٠
﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ﴾	٧٦	٢/ ٢٠٦
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾	٧٧	١/ ٤٧١
﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾	٨١	١/ ٤٧٠
﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾	٨١	١/ ٤٧٠
﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾	٨٣	١/ ٤٧٠، ٤٧١
﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم﴾	٨٩	١/ ٤٧١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾	٥٣	١/ ٤٥٣
﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾	٥٨	١/ ٣٠٥
﴿إِلَىٰ قَوْمٍ﴾	٥٨	٢/ ٢٥
﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ * إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾	٥٨_٥٩	٢/ ٢٤
﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾	٦٠	١/ ٣٠٥
﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾	٦٠	٢/ ٢٥، ٢٦
﴿وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ﴾	٦٥	٢/ ٢٧، ٨٧
﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾	٦٦	١/ ٤٥٠
﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾	٧٤	٢/ ٢٤
﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾	٨٧	٢/ ٢٨
﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾	٨٨	٢/ ٢٨
سورة النحل		
﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾	٥	٢/ ٢٩
﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَٰلِغِيهِ﴾	٧	٢/ ٢٩
﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾	٧	٢/ ٢٩
﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾	٨	٢/ ٣٠
﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾	٩	٢/ ٣١
﴿وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾	٩	٢/ ٣١
﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	٩	٢/ ٣١
﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌ﴾	١٢	٢/ ١٧٦
﴿لَحْمًا طَرِيًّا﴾	١٤	٢/ ٣٢
﴿حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾	١٤	٢/ ٣٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾	١٧	١/ ٢٢٦، ٢/ ٣٣، ٣٤، ١٦١
﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾	٣٥	٢/ ٣٤
﴿وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾	٣٦	٢/ ٣٥
﴿حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾	٣٦	٢/ ٣٤
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾	٤٩	٢/ ٣٥
﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * يَخَافُونَ﴾	٤٩ ـ ٥٠	٢/ ٣٦
﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾	٥١	٢/ ٥٠
﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ﴾	٥١	٢/ ٥٠
﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	٥٨	٢/ ٣٦
﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾	٦٨ ـ ٦٩	٢/ ٣٦
﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾	٧٤	٢/ ٣٧
﴿اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	٧٤	٢/ ٣٨
﴿مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾	٧٥	٢/ ٣٨
﴿لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾	٧٥	٢/ ٣٨، ٣٩
﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾	٧٥	٢/ ٣٩
﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾	٨٠	٢/ ٣٩
﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾	٨١	٢/ ٤٠
﴿مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾	٨١	٢/ ٤٠
﴿يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾	٩٠	٢/ ٤٠
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾	٩٣	٢/ ٤٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٩٣	٢/ ٤٥
﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ﴾	٩٤	٢/ ٤٥
﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ﴾	١٠٦	١/ ١٩٩
﴿مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾	١٠٦	١/ ١٩٩
﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ﴾	١١٢	١/ ٢٧٥
﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا﴾	١١٢	١/ ٢٧٥
﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ﴾	١١٢	٢/ ٤٦
﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾	١٢٠	٢/ ٤٨
﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ﴾	١٢٣	٢/ ٤٨
سورة الإسراء		
﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾	١	٢/ ٥٠
﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ﴾	٥	٢/ ٥١
﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾	١٢	٢/ ١٤٢
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾	١٥	١/ ٢٩٢، ٢/ ٥١
﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا﴾	١٦	١/ ٢١٨، ٢/ ٥١
﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾	١٨	٢/ ٥٢
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾	٢٣	١/ ٢٤٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢/ ٥٣
﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾	٢٣	١/ ٢٩٦
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾	٢٣	١/ ٤٥٠
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾	٢٣	٢/ ٥٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا﴾	٨٠	٢/ ٧١
﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا﴾	٨١	٢/ ٧١
﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾	٨٢	٢/ ٧١
﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا﴾	١٠٩	٢/ ٣١٦
سورة مريم		
﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾	٣	١/ ٣٨٢
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾	٤	١/ ٣٢٨
﴿كَذَٰلِكَ﴾	٩	٢/ ٧٢
﴿وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾	٩	٢/ ٧٢
﴿هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ﴾	٩	٢/ ١٥١
﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾	٢١	٢/ ٢٢٤
﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾	٣٥	١/ ٢٤٣، ٢/ ٢١٢
﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾	٦٢	٢/ ٧٣
﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ﴾	٦٦	١/ ٤٠٨
﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ﴾	٦٧	٢/ ٧٥
﴿وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾	٦٧	٢/ ٧٥
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٢/ ٧٦
﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾	٧٤	٢/ ٢٥٢
﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾	٨٠	١/ ٣٣٧، ٢/ ٢٩٠
﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾	٨٧	٢/ ٧٧
﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾	٨٧	٢/ ٢٣٦
﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾	٩٠	٢/ ٧٧
﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾	٩٠ ـ ٩١	١/ ٤٠٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة طه		
﴿طه * مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾	١ ـ ٣	٢/ ٧٩
﴿طه * مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰ * إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ * تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَٰوَٰتِ الْعُلَى﴾	١ ـ ٤	٢/ ١٨
﴿وَأَخْفَى﴾	٧	٢/ ٧٩
﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾	١٥	٢/ ٨٠
﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾	١٧	٢/ ٨٥
﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا الْكُبْرَى﴾	٢٣	٢/ ٢٧٨
﴿اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾	٢٥	٢/ ٨١
﴿اشْرَحْ لِي﴾	٢٥	٢/ ٨٢
﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾	٢٥	٢/ ٣٧٠
﴿وَأَلْقَيْتُ﴾	٣٩	٢/ ٨١
﴿وَلِتُصْنَعَ﴾	٣٩	٢/ ٨١
﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ﴾	٣٩	٢/ ٩٦
﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾	٤٠	٢/ ٨١
﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾	٤٤	١/ ١٥١، ٢/ ٨٨
﴿أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَا﴾	٤٥	٢/ ٨٢
﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾	٤٩	٢/ ٣١١
﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾	٥٢	١/ ١٦٠، ٢/ ٨٣
﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ﴾	٥٢	١/ ٢٨٩
﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى * الَّذِي جَعَلَ﴾	٥٢ ـ ٥٣	٢/ ٢٢٩
﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَٰجًا﴾	٥٣	١/ ١٦٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ﴾	٥٣	١/ ٢٨٩
﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾	٥٣	١/ ٣٣٦
﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾	٥٣	٢/ ٨٣
﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ﴾	٥٣	٢/ ٨٣
﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ﴾	٥٣	٢/ ٨٣
﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾	٥٣	٢/ ٨٣، ٢٢٩
﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾	٥٨	٢/ ٨٤
﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا﴾	٥٨	٢/ ١٠٨
﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾	٥٩	٢/ ٨٢
﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾	٦٥	٢/ ٨٤
﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾	٦٦	٢/ ٢٧١
﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾	٦٧	٢/ ٨٥
﴿مَا فِى يَمِينِكَ﴾	٦٩	٢/ ٨٤
﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ﴾	٦٩	٢/ ٨٥
﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾	٧٧	٢/ ٨٥
﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	٧٨	٢/ ١٢٢، ٢٧٧
﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾	٧٩	٢/ ٨٦
﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾	٨١	٢/ ٨٦
﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾	٨٣	٢/ ٢٧
﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾	٨٣	٢/ ٨٧
﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ﴾	٨٣	٢/ ١٧٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾	١٨	٢/ ٣٥٣
﴿خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾	١٩	١/ ١٦٣
﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾	٢٥	١/ ١٨٠
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	١/ ٣٣٠
﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾	٣١	٢/ ٩٩
﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ﴾	٣٦	١/ ٣٣٢
﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾	٤٤	٢/ ١٠٠، ١٨١
﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ﴾	٤٤	٢/ ١٠٠
﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾	٤٧	٢/ ١٠٠
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	١/ ١٥٧، ٢/ ٣٧٩
﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	١/ ٣٢٤
﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	١/ ٣٥٧
﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ﴾	٦٦	٢/ ٢١٠
﴿وَإِن جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾	٦٨	٢/ ١٠١
﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾	٧٣	١/ ٤٠٠
سورة المؤمنون		
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾	٤	٢/ ١٠٢
﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾	١٨	١/ ٢١٨
﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾	٣٥	١/ ١٩٩
﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾	٣٥	١/ ١٩٩
﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾	٤٤	٢/ ١٧٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾	٥١	٢/ ١٠٣
﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾	٦٠	٢/ ٢٧٢
﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾	٦٢	١/ ٣٤٢
﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾	٧٠	٢/ ١٠٣
﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾	٧٠	٢/ ١٠٤
﴿فَمَا ٱسْتَكَانُواْ﴾	٧٦	٢/ ١٠٤
﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾	٩٦	٢/ ١٠٦
﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾	١٠١	١/ ١٥٠، ٢٠٠، ٢/ ١٠٧
﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا﴾	١٠٨	١/ ٢٠٦
﴿يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾	١١٣	١/ ٢٠٥
﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ﴾	١١٧	٢/ ٣٩
﴿لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾	١١٧	٢/ ١٠٨
سورة النّور		
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾	١	١/ ٣١١
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾	٢	١/ ٣١١، ٢/ ١٠٩
﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى﴾	٢	٢/ ١١٠
﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾	٣	٢/ ١٠٩
﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ﴾	٣	٢/ ١١٢
﴿ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾	١٢	٢/ ١١٠
﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾	١٥	٢/ ١١١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾	١٦	٢/ ١١١
﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾	٢٠	١/ ٣٣٥
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ﴾	٢٣	٢/ ١١٢
﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾	٢٦	٢/ ١١٢
﴿حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا﴾	٢٧	٢/ ١١٣
﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾	٣٠	٢/ ١٩
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾	٣١	١/ ٣٠٠، ٣٣٢، ٢/ ١١٣
﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾	٣١	٢/ ١١٣
﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾	٣٢	٢/ ١١٣
﴿ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾	٣٢	٢/ ١١٤
﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾	٣٣	٢/ ١١٥
﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾	٣٣	٢/ ١١٥
﴿ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾	٤٥	٢/ ١١٦
﴿ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾	٦٠	٢/ ١١٦
﴿ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾	٦١	٢/ ١١٧
﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾	٦١	٢/ ١١٧
سورة الفرقان		
﴿ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾	٧	١/ ٣٤٩
﴿ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنزٌ﴾	٨	١/ ٣٤٩
﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾	١٢	٢/ ١١٨
﴿تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾	١٢	٢/ ١١٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾	٦١	١/ ٣٥٩
﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾	٦٣	١/ ١٥١
﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾	٧٨	١/ ٢٠٨
﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾	٧٨	٢/ ٢٣٢، ٢٤٩
﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾	٨٠	٢/ ١٢٥
﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾	١٠٠ـ١٠١	٢/ ١١٧
﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١٠٥	٢/ ١٢٦
﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴾	١١٦	١/ ٣٠٩
﴿مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴾	١١٦	٢/ ١٢٨
﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً ﴾	١٢٨	٢/ ١٢٦
﴿مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾	١٣٦	٢/ ١٢٨
﴿مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم﴾	١٦٦	٢/ ١٢٧
﴿ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ﴾	١٦٧	٢/ ١٢٧، ١٢٨
﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾	١٦٨	٢/ ١٢٨
﴿ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾	١٧١	٢/ ١٢٨
﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾	١٧٣	١/ ٣٨٦
﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ ﴾	١٧٦ ـ ١٧٧	٢/ ٣٠٣
﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾	٢٠٠	٢/ ١٢٨
﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾	٢٠١	٢/ ١٢٨
﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	٢١٤	١/ ٤٥١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	٦٤	٢/ ١٤٨
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٦٥	١/ ٢٨٧، ٢/ ٢٤٣
﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾	٦٦	٢/ ٢٣٣
﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾	٦٩	١/ ٣٤٤
﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِۦ ﴾	٧٨	١/ ٤٥٠
﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾	٨٢	١/ ٣٠٥
﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾	٩١	٢/ ١٣٥
﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيْءٍ﴾	٩١	٢/ ١٣٥
﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾	٩١	٢/ ١٩٣
﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	٩٣	٢/ ١٣٥
سورة القصص		
﴿طسٓمٓ﴾	١	١/ ١١٦
﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾	٤	٢/ ١٤٥
﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴾	١٢	٢/ ١٣٧
﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	١٧	٢/ ١٣٧
﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾	٢٦	١/ ٤٦١
﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾	٢٦	٢/ ١٣٨
﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ ﴾	٢٧	٢/ ١٣٨
﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾	٣٧	٢/ ١١
﴿رَبِّيٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾	٣٧	٢/ ١٣٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	١٤	٢/ ١٤٧
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾	١٩	٢/ ١٤٨
﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾	٢٠	٢/ ١٤٨
﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ﴾	٢٠	٢/ ١٤٨
﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾	٤٤	٢/ ١٤٩
﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾	٦٤	٢/ ١٤٩
سورة الرّوم		
﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٦	٢/ ١٥٠
﴿كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾	٩	٢/ ٢٥٢
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٢٤	١/ ٤١١، ٢/ ١٥٠
﴿دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ﴾	٢٥	٢/ ١٥١
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	٢/ ٢١٠
﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ﴾	٢٧	٢/ ١٥١، ٢١٠
سورة لقمان		
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ * وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا﴾	٦ ـ ٧	٢/ ٢٣٦
﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٧	٢/ ١٠
﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾	١٣	١/ ٣٥٦
﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾	١٤	٢/ ١٥٣
﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	١٥	٢/ ١٥٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ ﴾	١٦	٢/ ١٥٤
﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾	١٧	٢/ ٦٥
﴿ثُمَّ نَضۡطَرُّهُمۡ﴾	٢٤	٢/ ١٥٤
﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾	٢٧	٢/ ٣١٦
﴿وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ﴾	٣٣	٢/ ١٥٤
سورة السجدة		
﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ ﴾	٣	٢/ ١٥٦
﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾	١٤	٢/ ١٥٦
﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	١٧	٢/ ١٥٦
﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾	١٧	٢/ ١٩٦
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾	٢٠	٢/ ١٥٨
﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴾	٢١	٢/ ١٥٨
سورة الأحزاب		
﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٖ مِّن قَلۡبَيۡنِ فِي جَوۡفِهِۦ ﴾	٤	٢/ ١٦٠
﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ ﴾	٧	٢/ ١٦٠
﴿ قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم﴾	١٧	٢/ ٢٥٨
﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾	٢١	١/ ٢٣٨
﴿نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴾	٣١	٢/ ١١٢
﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾	٣٢	١/ ٢٢٦، ٢/ ١٦١
﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾	٣٥	٢/ ٢٤٨، ٢٨٧
﴿وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾	٥٣	١/ ٢٤٢
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾	٥٦	٢/ ١٦١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾	٦٠	٢/ ١٦٢
﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾	٦٨	٢/ ١٨٨
﴿كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾	٦٩	١/ ٣٩٨
﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾	٧٢	٢/ ٢٩٧
سورة سبأ		
﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾	١	٢/ ١٦٣، ١٩٧
﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾	١٣	١/ ١٤٤، ٢/ ١٢٠
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ﴾	٢٢	٢/ ١٦٣
﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾	٢٤	٢/ ١٦٣
﴿لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا﴾	٢٥	٢/ ١٦٤
﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾	٤٠	١/ ٢٩٧
﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا۟ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُوا۟﴾	٤٥	٢/ ٢٨١
﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾	٥١	١/ ٣٣٥
سورة فاطر		
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾	٣	١/ ١٢٧
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	١/ ١٢٨، ٢/ ٢٤٠
﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	٣	٢/ ١٦٥
﴿مِنْ خَٰلِقٍ﴾	٣	٢/ ١٦٥
﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾	٤	١/ ٣٤٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾	٥	٢/ ١٦٦
﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾	٩	٢/ ٢٢٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾	١٢	١/ ١٧٨
﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾	١٢	١/ ١٧٨
﴿أُجَاجٌ﴾	١٢	١/ ١٧٨
﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾	١٢	٢/ ٢٩٩
﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾	١٢	٢/ ٢٩٩
﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۞ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾	١٩ ـ ٢٠	٢/ ٢٤٨
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	٣٢	٢/ ١٦٦
﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾	٣٣	٢/ ١٦٧
﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾	٣٣	٢/ ١٦٧
﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾	٣٧	١/ ٣٤٦
سورة يس		
﴿يسٓ﴾	١	١/ ١١٧
﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾	٦	٢/ ١٦٨
﴿فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ﴾	٨	٢/ ١٦٩
﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾	٩	٢/ ٢١٣
﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾	١١	٢/ ١٦٩
﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾	١٤	٢/ ١٧٠
﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾	١٦	٢/ ١٧٠
﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾	٣٢	٢/ ١٧٠
﴿ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا﴾	٣٣	٢/ ١٧٠
﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾	٤٠	٢/ ١٧١
﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾	٤٣	٢/ ١٧٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾	١٠٥	٢/ ١٧٨
سورة ص		
﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾	٥	١/ ٣٤١
﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾	٦	٢/ ١٨٠
﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾	٨	٢/ ١٨٠
﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ﴾	١٠	٢/ ١٨٠
﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ﴾	١١	٢/ ١٨١
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ * إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾	١٢ ـ ١٤	٢/ ١٠٠
﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ﴾	١٣	٢/ ١٨١
﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾	١٤	٢/ ١٨١
﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾	١٨	١/ ١٣٣
﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ﴾	١٨	١/ ٣٥٧، ٤٥٧، ٢/ ٣٢٠
﴿يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾	١٨	٢/ ١٨١
﴿يُسَبِّحْنَ﴾	١٨	٢/ ١٨٢
﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾	١٩	١/ ١٣٣
﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ﴾	١٩	١/ ٤٥٧
﴿وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾	١٩	٢/ ٣٢٠
﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾	٢١	٢/ ١٨٣
﴿أَخِى﴾	٢٣	٢/ ١٨٥
﴿فِى ٱلْخِطَابِ﴾	٢٣	٢/ ١٨٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾	٦٢	١/ ١٢٨، ٣٧٧، ٢/ ١٩٨
﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾	٦٤	١/ ٣٥٣
﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾	٦٦	٢/ ١٩٩
﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٦٧	١/ ٢٠٠، ٢/ ٢٠٠
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾	٦٧	١/ ٢٠٠
﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾	٦٧	٢/ ٢٧١
﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾	٧٣	٢/ ٦٥، ٣١٥
سورة غافر		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾	٣	٢/ ٢٠١
﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾	٣	٢/ ٢٠١
﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾	٣	٢/ ٢٠١
﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾	٥	٢/ ٢٠٢
﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾	٧	١/ ٣١٣
﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾	٧	٢/ ٢٠٢
﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾	٧	٢/ ٢٠٣
﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾	١١	٢/ ٢٠٤
﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾	١١	٢/ ٢٠٤
﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾	١٨	٢/ ٢٠٥، ٢٠٩
﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾	١٩	٢/ ٢٠٥
﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾	٢٦	٢/ ٢٠٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ﴾	٨٢	٢/ ٢٥٢
﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ﴾	٨٥	٢/ ٢١٢
سورة فصّلت		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ﴾	٥	١/ ١٢٨
﴿فِيٓ أَكِنَّةٖ﴾	٥	١/ ٢٨٨
﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ﴾	٥	١/ ٣٤٦
﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾	٥	٢/ ٢١٣
﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾	٦	٢/ ٢١٤
﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾	١٠	٢/ ٢١٤
﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾	١٠	٢/ ٢١٥
﴿أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾	١٠	٢/ ٢١٥
﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾	١١	٢/ ٢١٦
﴿ٱئۡتِيَا طَوۡعًا﴾	١١	٢/ ٢١٦
﴿طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا﴾	١١	٢/ ٢١٦
﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾	١٢	٢/ ٢١٧
﴿أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ﴾	١٥	٢/ ٢١٨
﴿مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾	١٥	٢/ ٢٥٢
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾	١٧	١/ ١٢٤، ٢/ ٢١٨
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾	٣٠	١/ ٢٠٨
﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ﴾	٤٤	٢/ ٢١٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثٗا﴾	٤٩	٢/ ٢٢٦
﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾	٤٩	٢/ ٢٦٩
﴿أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗا﴾	٥٠	٢/ ٢٢٦
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾	٥١	٢/ ٢٢٦
سورة الزخرف		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾	١ _ ٣	٢/ ٢٨٦
﴿لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾	٣	٢/ ٢٢٨
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾	٩	١/ ١٦٠
﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ * ٱلَّذِي﴾	٩	١/ ٢٨٩، ٣٣٧، ٢/ ٢٢٨
﴿وَٱلَّذِي نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَنشَرۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾	١١	١/ ١٦٠
﴿فَأَنشَرۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا﴾	١١	١/ ٢٨٩، ٣٣٧
﴿فَأَنشَرۡنَا﴾	١١	٢/ ٢٢٨، ٢٢٩
﴿مِّنَ ٱلۡفُلۡكِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مَا تَرۡكَبُونَ﴾	١٢	٢/ ٢٢٩
﴿مَا تَرۡكَبُونَ﴾	١٢	٢/ ٢٢٩
﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾	١٤	٢/ ٢٣٠
﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾	١٦	٢/ ٢٣٠
﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾	١٩	١/ ٣١٦
﴿وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُم﴾	٢٠	١/ ٢٨٨
﴿لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُم﴾	٢٠	١/ ٢٨٩، ٢/ ٢٣٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾	٦٠	١/ ١٧٤
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾	٧٧	١/ ٣٤٥
﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾	٨١	٢/ ٢٣٩
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	١/ ٣٤٢١
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٢/ ٢٤٠
﴿إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٢/ ٢٤١
﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾	٨٥	١/ ٣٤٢
سورة الدخان		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾	٣	١/ ٢١٨
﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾	٥	٢/ ٢٤٩
﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ * إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾	٣٤ـ٣٥	٢/ ٢٤٢
﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ﴾	٣٥	٢/ ٢٤٢
﴿طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾	٤٤	٢/ ٢٤٣
﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾	٥٦	٢/ ٢٤٣
سورة الجاثية		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾	٧ـ٨	٢/ ٩
﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾	٨	١/ ١٥٦
﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	٢٢	٢/ ٢٢٤
﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾	٢٣	١/ ١٢٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾	٢٤	٢/ ٢٣١
سورة الأحقاف		
﴿حمٓ﴾	١	١/ ١١٦، ١١٩
﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا﴾	٥	٢/ ٢٤٥
﴿وَهُمْ﴾	٥	٢/ ٢٤٥
﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	٥	٢/ ٢٤٥
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ﴾	٧	٢/ ٢٤٥
﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	٨	٢/ ٢٤٦
﴿فَلَا تَمْلِكُونَ﴾	٨	٢/ ٢٤٦
﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾	٩	٢/ ٧، ٢٤٧
﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِ﴾	١٠	٢/ ٢٤٨
﴿وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾	١٠	٢/ ٢٤٨
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾	١٠	٢/ ٢٤٨
﴿كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾	١٠	٢/ ٢٤٨
﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا﴾	١١	٢/ ٢٤٥
﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾	١١	٢/ ٢٤٨
﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾	١٢	٢/ ١٠٢
﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾	١٢	٢/ ٢٤٩
﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾	١٥	٢/ ٢٤٩
﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ﴾	١٧	٢/ ٢٥٠
﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾	١٨	٢/ ٢٥٠
﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾	٢٠	٢/ ٢٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿بَيْنَهُمَا﴾	٩	٢/ ٢٦٥
﴿وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾	١١	٢/ ١١٠
﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾	١١	٢/ ١٥٩
﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾	١١	٢/ ٢٦٥
﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا﴾	١١	٢/ ٢٦٦
﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾	١١	٢/ ٢٦٦
﴿بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾	١١	٢/ ٢٦٦
﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾	١٢	٢/ ٢٦٧
﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾	١٢	٢/ ٢٦٧
﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾	١٤	٢/ ١٣١
﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾	١٤	٢/ ٢٦٧
﴿قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾	١٤	٢/ ٢٦٨
﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾	١٤	٢/ ٣٠٧
﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾	١٥	٢/ ٢٦٧
﴿لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَـٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ﴾	١٧	٢/ ١٣١
﴿لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَـٰمَكُم﴾	١٧	٢/ ٢٦٨
﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَـٰنِ﴾	١٧	٢/ ٢٦٨
سورة ق		
﴿وَعِندَنَا كِتَـٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾	٤	١/ ٣٤٢
﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾	١٤	٢/ ١٠٠
﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	١٨	٢/ ٥٨
﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَـٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾	٢٣	٢/ ٢٧٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾	٨	٢/ ٢٩٤
﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾	٩	١/ ٢٨٤
﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾	١٣	٢/ ٢٩٦
﴿فِي صُدُورِهِم﴾	١٣	٢/ ٢٩٦
﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾	١٨	١/ ٢٣٦، ٢/ ٢٩٦، ٣٢٣
﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ﴾	١٨	٢/ ٤٥
﴿نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٩	٢/ ٢٩٧
﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾	٢١	٢/ ٢٩٧
﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾	٢١	٢/ ٢٩٧
سورة الممتحنة		
﴿وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ﴾	٢	١/ ٣٥٧
﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾	١٠	١/ ٣٠١، ٢/ ٢٩٨
﴿قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ﴾	١٣	١/ ١٧٨
﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾	١٣	١/ ١٧٨
﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾	١٣	٢/ ٢٩٩
سورة الصف		
﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾	٣	٢/ ٣٠١
﴿أَن تَقُولُوا﴾	٣	٢/ ٣٠١
﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾	٤	٢/ ٣٠١
﴿يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾	٤	٢/ ٣٠٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾	٤	٢/ ٣٠٢
﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾	٥	١/ ١٦٨، ٣٤٦، ٢/ ٢٢
﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾	٥	٢/ ٣٠٢
﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	٦	٢/ ٣٠٣
﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾	١٠	٢/ ٣٠٣
﴿ تُؤْمِنُونَ﴾	١١	٢/ ٣٠٣
﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	١١	٢/ ٣٠٤
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾	١٢	٢/ ٣٠٣
﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٤	٢/ ٣٠٤
﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾	١٤	٢/ ٣٠٤
سورة الجمعة		
﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾	٩	٢/ ٣٠٥
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟﴾	١٠	٢/ ١١٥
سورة المنافقون		
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ﴾	١	٢/ ٢٦٨
﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ ﴾	١	٢/ ٢٦٨
﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾	١	٢/ ٢٦٨، ٣٠٧
﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾	١	٢/ ٣٠٧
﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً ﴾	٢	٢/ ٣٠٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾	٣	٢/ ٣٠٧
﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ﴾	٤	١/ ١٢٣، ٢٩٨
﴿هُمُ الْعَدُوُّ﴾	٤	١/ ٢٩٨
﴿خُشُبٌ﴾	٤	٢/ ٣٠٧
﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾	٤	٢/ ٣٠٨
﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	١/ ٢٥٣
سورة التغابن		
﴿خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾	٢	٢/ ٣٠٩
﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	٢	٢/ ٣٠٩
﴿فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾	٦	٢/ ٣١٠
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾	١٦	١/ ٤٥٦
سورة الطلاق		
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾	١	٢/ ٣١١
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	١	٢/ ٣١١
﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾	١	٢/ ٣١٢
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾	١	٢/ ٣١٢
﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾	٢	١/ ٢٥٧
﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾	٣	٢/ ٣١٢
﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ﴾	٦	٢/ ٣١٢
﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾	٨	١/ ٢٧٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾	١١	٢/ ٢٣٦
سورة التحريم		
﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	٤	٢/ ٣٢١
﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾	٥	٢/ ٦٥
﴿وَأَبْكَارًا﴾	٥	٢/ ٣١٤
﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾	٦	١/ ١٤٠، ٢/ ٣١٥
﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾	٦	٢/ ٣١٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾	٩	١/ ١٣٩
﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ﴾	١٠	١/ ٤٥٠
﴿بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾	١٢	٢/ ٣١٦
سورة الملك		
﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾	٢	١/ ١٣٩
﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ﴾	٢	٢/ ٣١٧
﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ﴾	٢	٢/ ٣١٧
﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾	٣	٢/ ٣١٨
﴿ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾	٣	٢/ ٣١٨
﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾	٤	٢/ ٣١٨
﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ﴾	٤	٢/ ٣١٨
﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ﴾	٦	٢/ ٣١٨
﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ﴾	١٠	١/ ٣٣٤
﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾	١٠	٢/ ٣١٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾	٦	٢/ ٣٤١
﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾	٣٨	٢/ ٣٤١
سورة النازعات		
﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	١٣	٢/ ٣٤٣
﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ﴾	٢٢	٢/ ٣٤٣
﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٢٤	٢/ ٣٤٤
﴿نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾	٢٥	٢/ ٣٤٣
﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا * رَفَعَ سَمْكَهَا﴾	٢٧ ـ ٢٨	٢/ ٣٤٤
﴿دَحَىٰهَآ * أَخْرَجَ مِنْهَا﴾	٣٠ ـ ٣١	٢/ ٣٤٤
﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ﴾	٣٦	٢/ ٣٤٤
﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾	٤٢	٢/ ٣٤٤
﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾	٤٣	٢/ ٣٤٥
سورة عبس		
﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾	٦	٢/ ٣٤٦
﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾	١٠	٢/ ٣٤٦
﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾	١٧	١/ ٤٠٨
﴿ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾	٢٦	٢/ ٣٤٦
سورة التكوير		
﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾	١٤	٢/ ٢٩٦
﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ * ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾	١٥ ـ ١٦	٢/ ٣٤٨
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾	١٧	٢/ ٣٤٩
﴿وَٱلصُّبْحِ﴾	١٨	٢/ ٣٤٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾	١٩	٢/ ٣٥٠، ٣٥١
﴿مَكِينٍ﴾	٢٠	٢/ ٣٥٠
﴿ذِى قُوَّةٍ﴾	٢٠	٢/ ٣٥١
﴿ثَمَّ﴾	٢١	٢/ ٣٥٠
﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ﴾	٢١	٢/ ٣٥١
﴿أَمِينٍ﴾	٢١	٢/ ٣٥١
﴿وَمَا صَاحِبُكُم﴾	٢٢	٢/ ٣٥٠
﴿بِمَجْنُونٍ﴾	٢٢	٢/ ٣٥٠
﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾	٢٢	٢/ ٣٥٠
سورة الانفطار		
﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾	٦	٢/ ٣٥١
﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾	٩	٢/ ٣٥٢
سورة المطففين		
﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾	٣	٢/ ٣٥٤
﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	١/ ٢٢٠، ٢/ ٢٨٧، ٣٥٤
سورة الانشقاق		
﴿وَأَذِنَتْ﴾	٢	٢/ ٣٥٦
﴿وَحُقَّتْ﴾	٢	٢/ ٣٥٦
سورة البروج		
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٢/ ٣٥٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الكافرون		
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾	٦	١/ ١٦٨
سورة النصر		
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾	٣	٢/ ٣٨٠
سورة المسد		
﴿وَتَبَّ﴾	١	٢/ ٣٨١
سورة الفلق		
﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾	٢	٢/ ٣٨٥
﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ﴾	٤	٢/ ٣٨٦
سورة الناس		
﴿بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	١	٢/ ٣٨٧

* * *

فهرس أطراف الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الجزء والصفحة
«المؤمن مفتَنٌ توّاب»	١/ ٢٨٥
«أنّ أبا أيوب قال لامرأته: ألا ترَيْنَ مقالةَ الناس؟ قالت: لو كنتَ بدلَ صفوانَ كنتَ تخونُ رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قالت: فلو كنتُ أنا بدلَ عائشة ما خنتُك، فصفوانُ خيرٌ منك، وعائشة خيرٌ منّي»	٢/ ١١٠
«إنَّ الله يَسْتَحْيي مِنَ العَبدِ أنْ يَرفَعَ إلَيْه يَدَيه فيَرُدَّهما صِفْراً»	١/ ١٤١
«أنَّ الملائكة مرَّت عليه (موسى عليه السّلام) يلكزونه بأرجلهم قائلين: يا ابن النساء الحيّض! أطمعتَ في رؤية ربِّ العزة»	١/ ٤٠١
«أنَّ جبريل ألقى في فيه من حمأة البحر فسدَّ فاه»	١/ ٤٤٠
«أنّ حـاتماً يخفّف الله عنه لكرمه»	٢/ ٣٧١
«إن حبراً من اليهود قال: إن الله يمسك السماوات على إصبع...»	٢/ ٢٠٠
«أنّ عمـاراً تقتله الفئة الباغية»	٢/ ٤٤
«أَنْتَ آدَمُ خَلَقَكَ اللهُ بيَدِهِ وأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ»	٢/ ١٩٠
«إنَّكُمْ سَتَرَونَ رَبَّكُم كَمَا تَرونَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»	٢/ ١٩٩
«أنه بعث طلائع فغنمت فقسم، ولم يقسم للطلائع فنزلت...»	١/ ٢٤٢
«أنه خلق كرسياً بين يدي العرش»	١/ ٢٠١
«أنّه شجر بين علي والوليد بن عقبة يوم بدر كلام، فقال له الوليد: اسكت؛ فإنّك صبي، أنا أشب منك شباباً، وأجلد جلداً، وأذرب لساناً، وأحد سناناً، وأشجع جناناً، وأملأ حشواً في الكتيبة، فقال له علي: اسكت فإنّك فاسق»	٢/ ١٥٨
«أنّه كان في مِرْط لعائشة»	٢/ ٣٣١
«أنه يكشف الحجاب لأهل الجنة فينظرون فوالله ما أعطاهم الله شيئاً هو أحب إليهم منه»	١/ ٤٣٦
«إنّي قد جرّبْتُ بني إسرائيل وخَبِرتهم، فارجعْ إلى ربِّكَ وسَلْهُ التَّخفيف»	١/ ٣٠٧

طرف الحديث أو الأثر	الجزء والصفحة
«لا يُضَحَّى بِعَجْفَاءَ، وَلَا بِعَوراءَ، وَلا بِعَمْياءَ»	٢/ ١٣٢
«لأزيدنَّ على السبعين»	١/ ٤٢٨
«لن يَدخلَ أحدٌ الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله برحمة منه وفضل»	١/ ٣٨١، ٢/ ٣٢١
«لو أنفق أحدهم كذا ما قبل الله منه حتَّى يؤمن بالقدر»	١/ ١٦٠
«ليس منّا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآن»	٢/ ٢٨
«ما أعددت لها؟ قال: ما أعددت لها كثير عمل، ولكن حب الله ورسوله، فقال ﷺ: أنت مع من أحببت»	١/ ٣١٥
«ما أنا من الدَّدِ ولا الدَّدُ مني»	١/ ٢٦٣
«ما من مولود يولد إلَّا والشيطان يمسُّه حين يُولد فيستهلّ صارخاً، إلّا مريم وابنها»	١/ ٢٠٩، ٢٢٦
«مَنْ تَوَاضَعَ لله، رَفَعَهُ اللهُ»	٢/ ٢٩٣
«مَنْ حامَ حولَ الحِمى يوشِكُ أنْ يقعَ فيه»	١/ ١٧٨
«من حدَّثَ قصةَ داود كما ترويها القُصّاصُ جُلِدَ مئةً وستّين حدّ الفِرية مضاعفاً»	٢/ ١٨٤
«من صام رمضان وأتبعه بستٍّ من شوال»	١/ ١٩٠
«مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا»	٢/ ١١٤
«مَنْ قَالَ لا إلهَ إلا اللهُ، دَخَلَ الجَنَّةَ وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ» ثلاثاً، وفي الثالثة: «وَإنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ»	١/ ٣٢٠، ٢/ ١٤٥
«مَن قَتل قتيلاً فله سَلبه»	١/ ١٣٩، ٢/ ١٥
«مَنْ ماتَ ولم يحجَّ فليمُتْ إنْ شاء يهودياً أو نصرانياً»	١/ ٢٣٣
«مَنْ وَجَدَ نِكَاحاً وَلَمْ يَنْكِحْ، فَلَيْسَ مِنَّا»	٢/ ١١٤
«نحن أحقُّ بالشكِّ من إبراهيم»	١/ ٢٠٧

* * *

فهرس الشِّعر

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	الصفحة
فمنْ يهجُو رسولَ الله منكُمْ	سواءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	٢/ ٧، ٢٤٨
أتهجوهُ ولستَ لهُ بكُفْءٍ	الفداءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	٢/ ١٦٣
ولجُدْتَ حتّى كدتَ تبخلَ حائلاً	بكاءُ	الكامل	(المتنبي)	١/ ٣٦٤، ٢/ ٢٣
قالَ لها كلّابُها أسرعي	طلبا	الكامل	(أوس بن حجر)	١/ ٢٠٥
املأ ركابِي فضّةً وذهبًا	المحجّبا	الرّجز	(سنان بن أنس النخعي)	١/ ٢٩٠
فحالفْ فلا والله تهبطُ تلعةً	غالبُ	الطويل	(لقيط بن زُرارة)	١/ ٢٧٣
يرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ	الخطوبُ	الوافر	—	٢/ ٢٥١
فالخبزُ واللّحمُ بهمْ راهنٌ	ساكبُ	السّريع	—	١/ ٢١٤
أذاعتْ بهِ في النّاسِ حتّى كأنّهُ	بثقوبِ	الطويل	(أبو الأسود الدؤلي)	١/ ٢٧٨
يرى أنّ ما ما بانَ منكَ لضاربِ	لعائبِ	الطويل	المتنبي	٢/ ٢٥١
وما بقيتْ من اللذّاتِ إلا	الشّرابِ	الوافر	(محمد بن فيّاض)	٢/ ١٧٦
يا ويحَ زيّابةَ للحارثِ	فالآيبِ	السريع	(عمرو بن الحارث بن همام)	٢/ ١٧٤
يفرُكْنَ حبَّ السُّنبلِ الكُنافجِ	المُحالجِ	الرّجز	(جندل الطّهوي)	١/ ٣٦٧
وكلُّ قَرْنٍ ناجمٍ في زمَنٍ	بدا	الرّجز	(ابن دريد)	١/ ٤٥٠

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	الصفحة
لما تؤذِنُ الدُّنيا بِهِ من هُمومِها	يُولَدُ	الطّويل	(ابن الرومي)	١/ ٢٢٧
يهابُ النّومُ أنْ يغشى عيوناً	شرودُ	الوافر	(الزمخشري)	١/ ٤١٢
شمسٌ ضُحاها هِلالُ ليلتِها	زبرجدُها	المنسرح	المتنبي	١/ ٣١٤
وفي كلِّ شيءٍ لهُ آيةٌ	واحدُ	المتقارب	—	٢/ ٧٨
بسيفِ بني عبسٍ وقدْ ضربوا بِهِ	خالدِ	الطويل	(الفرزدق)	٢/ ٧٦
قدْ أتركُ القرنَ مفرّاً أناملهُ	بفرصادِ	البسيط	(عبيد بن الأبرص)	٢/ ٢٢
لقد أسمعتَ لو ناديتَ حيّاً	تُنادِي	الوافر	(فضالة بن شريك)	١/ ٢٨٠
ولئنْ مدحتُ محمّداً بقصيدتي	بمحمّدِ	الكامل	(حسّان بن ثابت)	١/ ٣١٣
تطاولَ ليلكَ بالأثمُدِ	ترقُدِ	المتقارب	امرؤ القيس	١/ ١١٣
وليسَ على الله بمستكثرٍ	واحدِ	المتقارب	(أبو نُواس)	٢/ ٤٨
بهاليلُ منهُم جعفرٌ وابنُ أمِّهِ	المتخيِّرُ	الطويل	(حسّان بن ثابت)	٢/ ١٦٠، ١٧٥
فإنْ كانَ يَهْدِي بردَ أنيابِها العُلا	لفقيرُ	الطويل	كثير عزة	٢/ ١٧٣
وإنّ صخراً لتأتمُّ الهداةُ به	نارُ	البسيط	الخنساء	١/ ١٣٦، ٢/ ١٥٤
إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإنْ	كثروا	البسيط	أبو تمّام	١/ ١٤٤
لا يدهمنّكَ من دهمائهمْ عددٌ	بقَرُ	البسيط	(أبو تمّام)	١/ ٣٣٣
فلا وأبيكِ يا ابنةَ العامريِّ	أفِرُّ	الوافر	(امرؤ القيس)	١/ ٢٧٢
يرونَ الموتَ قُدّاماً وخَلْفاً	اضطرارُ	الوافر	المتنبي	٢/ ١٥٤
ولّما رأيتُ النّسرَ عزّ ابنَ دأيةٍ	صدري	الطويل	(الكميت)	١/ ١٣٥
منْ يلقَ منهم يقلْ لاقيتُ سيِّدهم	السّاري	البسيط	(العرندس)	٢/ ٢٣٨
يُنازعني ردائي عبدُ عمرٍو	بكرِ	الوافر	الزمخشري	٢/ ٤٧

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	الصفحة
وحلَقِ الماذيِّ والقوانسِ	الدّائسِ	الرّجز	—	١/ ٣٦٧
تلفّتُ نحوَ الحيِّ حتّى رأيتُني	وأخدعا	الطويل	—	٢/ ٢٨
يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أقرعُ	تصرعُ	الرجز	(جرير بن عبد الله البجلي)	١/ ٢٧٧
أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي	بلقَعِ	الطّويل	—	١/ ٣٥٤
كانتْ هيَ الوسط المحميَّ فاكتنفتْ	طرفا	البسيط	(أبو تمّام)	١/ ١٦٦
لَجماعةٌ سمُّوا هواهُمْ سُنّةً	مُوكفَهْ	الكامل	(الزمخشري)	١/ ٤٠٢
وجماعةٌ كفروا برؤية ربِّهِمْ	نُخلفَهْ	الكامل	ابن المنير	١/ ٤٠٢
وإلّا فاعلَموا أنّا وأنتُمْ	شِقاقِ	الوافر	(بشر بن أبي خازم)	١/ ٣٢٢
فلا تمدحها واحمَدْ هُماماً	عناكا	الوافر	المتنبي	١/ ٤٤٨
جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ	فعلْ	الطويل	النابغة	٢/ ٣٨١
عجِّلْ لنا وألحقنا بذا الـ	بَجلْ	الرجز	(غيلان بن حريث)	١/ ٤٠٦
وضاقتِ الأرضُ حتّى صارَ هاربُهم	رجُلا	البسيط	المتنبي	٢/ ٣٠٨
ما زلتَ تحسبُ كلّ شيءٍ بعدهمْ	ورجالا	الكامل	(جرير)	٢/ ٣٠٨
أفرحُ أنْ أرزأَ الكرامَ وأنْ	نبَلا	المنسرح	بهيس	٢/ ٢٥٤
والسّيفُ يشقى كما تشقى الضلوعُ بهِ	آجالُ	البسيط	المتنبي	١/ ٣٩٠
أوردها سعدٌ وسعدٌ مشتملْ	الإبلْ	الكامل	—	٢/ ٣٣٠، ٣٣١
هلْ إلى نجدٍ رسولْ	نزولْ	مجزوء الرمل	—	٢/ ٢٠٤
كأني لم أركبْ جواداً للذّةٍ	خلخالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢/ ٨٩
فلا ركبتَ بها إلّا إلى ظفرٍ	أملِ	البسيط	المتنبي	١/ ١٢١

صدر البيت	القافية	الوزن	القائل	الصفحة
غمرُ الرداءِ إذا تبسّمَ ضاحكاً	المالِ	الكامل	كثيِّر عزة	٢/ ٤٦
يا خليليّ اربَعا واسخبرا الـ	الحلالِ	الرّمل	عبيد بن الأبرص	١/ ٤٠٧
رأى برقاً فأوضعَ فوقَ بكرِ	أغاما	الوافر	(عمرو بن يربوع بن حنظلة)	١/ ٢٧٣
وقفتَ وما في الموتِ شكٌّ لناظرٍ	نائمُ	الطويل	المتنبي	٢/ ٨٩
أنا الذي نظرَ الأعمى إلى أدبي	صممُ	البسيط	المتنبي	١/ ٣٨٤
إذا ما اتّقى الله الفتى وأطاعَهُ	جُرْمِ	الطويل	—	٢/ ٣٠٠
إذا الشّيطانُ قصّعَ في قفاها	التُّؤامِ	الوافر	(أوس بن حجر)	١/ ١٣٥، ٢/ ٤٧
فإنْ أسلَمْ فما أبقى ولكنْ	الحِمامِ	الوافر	(المتنبي)	٢/ ١٧٢
إنْ كنتِ كاذبة الذي قد أوعدتني	هشامِ	الكامل	(حسان بن ثابت)	٢/ ٣٠٠
طِوالُ الرّدينيّاتِ تقصِفُها عَظمِي	لحْمِي	الرّجز	المتنبي	١/ ٣٩٠
قد صرّح السّير عن كُتمانَ وابتذلتْ	الذُّقنِ	البسيط	ابن مقبل	١/ ٣٩٠
بأنّي قد رأيتُ الغولَ تسعى	صحصحانِ	الوافر	عمرو بن معدي كرب	١/ ١٥٧، ٢/ ٣٧٣
فآخذهُ فأضربُهُ فخرّتْ	وللجرانِ	الوافر	—	١/ ٣٢٤
فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ	مبتغاها	الوافر	(القحيف العقيلي)	٢/ ٢٤٧
بدا لي أنّي لستُ مُدرك ما مضى	جائيا	الطويل	—	١/ ٢٥٣
مهما ليَ الليلةَ مهما ليَهْ	وسرباليَهْ	السّريع	(بشر بن أبي خازم)	١/ ٣٩٦

* * *

فهرس أنصاف الأبيات

الشّطر	الوزن	القائل	الصفحة
على لاحبٍ لا يَهتدِي بمنارِهِ	الطّويل	(امرؤ القيس)	١/ ٢٨٥، ٣٨٠، ٤٦٤، ٢/ ١٥٣، ٢٠٨
فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ	البسيط	الخنساء	١/ ١٧٢
فُتورُ القيامِ قطوعُ الكلامِ	المتقارب	(امرؤ القيس)	٢/ ١٨٦
فذاكَ أمانةَ الله الثّريدُ	الوافر	—	١/ ١١٧
فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلَقْ	الرّجز	رؤبة بن العجّاج	١/ ٢٥٣
قدْ أتركُ القِرنَ مصفرّاً أناملُهُ	البسيط	(لعبيد بن الأبرص والأعشى)	١/ ١٦٨، ٣٤٦، ٢/ ٢٩٧، ٣٠٢
قدْني من نصرِ الخُبيبينِ قدِ	الرجز	—	٢/ ١١٢
قليلٌ بها الأصواتُ إلّا بُغامُها	الطويل	ذو الرمّة	٢/ ٥٧
كأنه في الجسم توليع البهقْ	الرّجز	رؤبة بن العجّاج	١/ ٢٥٣
كُلوا في بعضِ بطنكمُ تعفُّوا	الوافر	—	١/ ٢٣٣
كما عسلَ الطّريقَ الثّعلبُ	الوافر	(ساعدة بن جُؤيّة الهُذلي)	١/ ٤١٩
كما نهلتْ صدر القناة من الدّمِ	الطويل	(الأعشى)	١/ ٢٣٥
لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ	الخفيف	(سواد بن عدي)	١/ ١٥٣
لعمركَ ما ما بانَ منكَ لضاربِ	الطويل	المتنبي	٢/ ٢٥١
متقلّداً سيفاً ورمحاً	مجزوء الكامل	عبد الله بن الزّبعرى	١/ ٣٠٣
محمّدُ تفدِ نفسك كلّ نفسٍ	الوافر	الأعشى	٢/ ٣٠٣
من عنزيٍّ سبّني لم أضربُهْ	الرّجز	(زياد الأعجم)	١/ ٢٨١
نكنْ مثلَ من يا ذئبُ يصطحبانِ	الطويل	الفرزدق	٢/ ٦
همْ يفرشونَ اللبدَ كلَّ طمرّةٍ	الكامل	(المعذل بن عبد الله الليثي)	١/ ١٧١

الشّطر	الوزن	القائل	الصفحة
وأضربَ منّا بالسيوفِ القوانِسا	الطويل	(عبّاس بن مرداس)	٢/ ٦٤
والحقُّ بالحجازِ فأستريحا	الوافر	(المغيرة بن حبناء)	١/ ٢٨٢، ٢/ ٢٢٤
وثناياكِ إنها إغريضُ	الخفيف	أبو تمّام	٢/ ٢٢٨، ٢٨٦
ودُونكَ فاعتجِرْ منهُ بشَطْرِ	الوافر	—	٢/ ٤٧
وقد جعلتني من خزيمةَ أصبُعا	الطويل	(الكلحبة)	٢/ ٢٧٧
وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً	الوافر	(المتنبي)	١/ ١٤٤
ولا ترى الضبّ بِها ينجحرُ	السريع	(عمرو بن أحمر الباهلي)	١/ ٢٤١، ٢/ ٦٣
ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم	الطويل	النابغة الذبياني	١/ ٢٦٢، ٢/ ٧٣
ولقد أمرُّ على اللّئيم يسبُّني	الكامل	(من بني سلول)	٢/ ١٧٠
ومن نائم عن ليلها متزمّلِ	الطويل	(ذو الرّمة)	٢/ ٣٣٠
وواحدٌ كالألفِ إنْ أمرٌ عنى	الرجز	(ابن دريد)	١/ ١٤٥
يا شاةُ ما قنصٌ لمنْ حلّتْ لهُ	الكامل	(عنترة)	٢/ ١٨٥
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	١/ ٢٧٧
يناشدني حم والرُّمحُ شاجرٌ	الطّويل	(شريح بن أوفى العبسي)	١/ ١٢٠
ينباعُ من ذِفرى غضوبٍ جسْرةٍ	الكامل	عنترة	٢/ ١٠٤

* * *

فهرس الأعلام

ثبت المصادر والمراجع

(١) **الإبانة عن أصول الديانة**، علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، تح: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط: ١، ١٣٩٧هـ.

(٢) **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، لأبي يعلى الفراء، تح: محمد بن حمد الحمود، دار إيلاف الدولية، الكويت.

(٣) **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول**، لعلي بن عبد الكافي السبكي، تح: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

(٤) **الإتقان في علوم القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ـ١٩٧٤ م.

(٥) **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، لشمس الدين بن قيم الجوزية، تح: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط ٣، ١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م.

(٦) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، لمحمد ابن حبان التميمي البستي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م.

(٧) **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، تح: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م.

(٨) **أحكام القرآن**، لأبي بكر بن العربي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م.

(٩) **أحكام القرآن**، للإمام الشافعي، جمعه أبو بكر البيهقي، تح: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ ـ١٩٩٤م.

(١٠) **الإحكام في أصول الأحكام**، لعلي بن محمد الآمدي، تح: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(١١) **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد الغزالي، تقديم: د. بدوي احمد طبانة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(١٢) **أخبار النحويين البصريين**، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٦٦م.

(١٣) **أدب الكاتب**، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م.

(١٤) **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

(١٥) **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

(١٦) **أساس البلاغة**، للزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م.

(١٧) **أساس التقديس**، لفخر الدين الرازي، تح: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(١٨) **أسباب نزول القرآن**، لعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تح: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط: الثانية، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.

(١٩) **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

(٢٠) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٢١) **أسد الغابة**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨م.

(٢٢) **أسماء الله الحسنى آثارها وأسرارها**، للدكتور محمد بكر إسماعيل، دار المنار، القاهرة.

(٢٣) **الأسماء والصفات**، لأبي بكر البيهقي، تح: ناصر بن النجار الدمياطي، دار ابن رجب، المنصورة، ط ١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٢٤) **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، لجلال الدين السيوطي، تح: خالد عبد الفتاح شبل، دار الفكر، بيروت، ط٣.

(٢٥) **الأشباه والنظائر**، لابن نجيم زين الدين بن إبراهيم الحنفي، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٦م.

(٢٦) **الاشتقاق**، لمحمد بن الحسن بن دريد، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: ٣.

(٢٧) **إصلاح المنطق**، ليعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط: الأولى، ١٩٤٩م.

(٢٨) **الأصمعيات**، لعبدالملك بن قريب الأصمعي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م، تح: د. محمد نبيل طريفي.

(٢٩) **الأصول الخمسة**، المنسوب إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، تح: د. فيصل بدير عون، جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٨م.

(٣٠) **أصول الفقه**، للشيخ محمد الخضري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(٣١) **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، للشيخ محمد بن أمين الشنقيطي، بتتمة الشيخ عطية محمد سالم، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٣٢) **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(٣٣) **الاعتقاد**، لأبي الحسين بن أبي يعلى، تح: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٣٤) **إعجاز القرآن**، لأبي بكر الباقلاني، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م.

(٣٥) **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٧١هـ ـ ١٩٩٦م.

(٣٦) **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، دمشق، ط٩، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٣٧) **إعراب القرآن**، لأبي جعفر بن أحمد بن النحاس، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٣٨) **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، لابن قيم الجوزية، تح: رائد بن صبري، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٣٩) **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٠م.

(٤٠) **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سوريا ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨ م.

(٤١) **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، لابن القيم الجوزية، تح: محمد سيد كيلاني، النور الإسلامية، بيروت.

(٤٢) **الاقتصاد في الاعتقاد**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تح: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤ م.

(٤٣) **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، للأمير أبي نصر علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.

(٤٤) **الألغاز النحوية**، للإمام السيوطي، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٤٥) **الأم**، للإمام الشافعي، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٤٦) **أمالي المرزوقي**، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، تح: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٤٧) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.

(٤٨) **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، ليحيى بن أبي الخير العمراني، تح: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف.

(٤٩) **الانتصار للقرآن**، لمحمد بن الطيب الباقلاني، تح: محمد عصام القضاة، دار الفتح: عَمَّان، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(٥٠) **الانتصاف في الرد على الكشاف**، مطبوع بحاشية الكشاف لابن المنير الإسكندري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٥١) **الأنساب**، لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

(٥٢) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، دمشق.

(٥٣) **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تح: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٥٤) **أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء**، تح: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٦م.

(٥٥) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٥٦) **إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق**، للشيخ أحمد الدمنهوري، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

(٥٧) **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن طبعة إستانبول، ١٩٥١م.

(٥٨) **الإيضاح في أصول الدين**، لأبي الحسن علي بن عبيد الله بن الزاغوني، تح: عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(٥٩) **الإيضاح في علوم البلاغة**، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة.

(٦٠) **الإيمان**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح: محمد نصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٦١) **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

(٦٢) **البحرالمحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تح: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٦٣) **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لعلاء الدين الحنفي، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٦٤) **بدائع الفوائد**، لابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد عن طبعة مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

(٦٥) **البداية والنهاية**، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تح: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٦٦) **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تح: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرين، دار الهجرة، الرياض، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٦٧) **البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة**، للشيخ عبد الفتاح القاضي، تح: أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٦٨) **البديع في البديع لابن المعتز**، لعبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم، دار الجيل، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

(٦٩) **البديع في نقد الشعر**، لأبي المظفر أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ الكناني، تح: أحمد أحمد بدوي و حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

(٧٠) **البر هان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٧١) **البرهان في أصول الفقه**، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تح: د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء، المنصورة، مصر، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ.

(٧٢) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، للفيروز آبادي، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

(٧٣) **البصائر والذخائر**، لأبي حيان بن علي بن محمد التوحيدي، تح: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٧٤) **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، دار الكاتب العربي ـ القاهرة، ١٩٦٧م.

(٧٥) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

(٧٦) **البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها**، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(٧٧) **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**، للدكتور محمد أبو موسى، دار الفكر العربي، القاهرة.

(٧٨) **البناية شرح الهداية**، لبدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٧٩) **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، مجمع الملك فهد، السعودية ١٤٢٦هـ، محقق في رسائل علمية.

(٨٠) **بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط**، لتقي الدين السبكي، تح: الباحثة نورة أمين يوسف، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

(٨١) **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات بن الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

(٨٢) **بيان في مذهب الإمام الشافعي**، ليحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، تح: قاسم محمد النوري، دار المنهاج،جدة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

(٨٣) **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٨٤) **البيهقي وموقفه من الإلهيات**، لأحمد بن عطية بن علي الغامدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٨٥) **تاج التراجم**، لزين الدين أبي العدل قاسم بن قُطلُوبغا، تح: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

(٨٦) **التاج والإكليل لمختصر خليل**، لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٤م.

(٨٧) **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، تعريب: د.عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط: الخامسة.

(٨٨) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٨٩) **تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك**، لأبي جعفر بن جرير الطبري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

(٩٠) **تاريخ العلماء النحويين**، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٩١) **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

(٩٢) **تاريخ بغداد**، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م.

(٩٣) **تاريخ دمشق**، لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م.

(٩٤) **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة الدينوري، تح: الأستاذ إسماعيل الأسعردي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٩٥) **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

(٩٦) **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٩٧) **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

(٩٨) **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تح: د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

(٩٩) **تحرير ألفاظ التنبيه**، ليحيى بن شرف النووي، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(١٠٠) **التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)**، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(١٠١) **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، لأبي الحجاج المزي، تح: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٠٢) **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**، للحافظ ابن كثير، تح: عبد الغني بن حميد الكبيسي، دار حراء، مكة، ط١، ١٤٠٦هـ.

(١٠٣) **تحفة المحتاج**، لابن الملقن، تح: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء، مكة المكرمة، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

(١٠٤) **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١٠٥) **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، لجمال الدين الزيلعي، تح: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض.

(١٠٦) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، للقاضي عياض، تح: محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف المغربية، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٠٧) **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٠٨) **تعظيم قدر الصلاة**، لمحمد بن نصر المروزي، تح: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفَريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

(١٠٩) **التعليق الثمين على شرح الشيخ ابن عثيمين لحلية طالب العلم**، عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة عباد الرحمن، مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(١١٠) **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، سلسلة من نوادر المخطوطات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط: الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(١١١) **تفسير ابن المنذر كتاب تفسير القرآن**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تح: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

(١١٢) **تفسير ابن عطية**، لعبد الحق بن عطية الأندلسي المحاربي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(١١٣) **تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)**، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١١٤) **تفسير البغوي**، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تح: محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع.

(١١٥) **تفسير البيضاوي**، لناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

(١١٦) **تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)**، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

(١١٧) **تفسير السمعاني**، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تح: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(١١٨) **تفسير الفخر الرازي**، لأبي عبد الله محمد بن عمر، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(١١٩) **تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين**، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تح: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(١٢٠) تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، تح: محمود بن الجميل وآخرين، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(١٢١) **تفسير الماوردي (النكت والعيون)**،لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(١٢٢) **تفسير المراغي**، لأحمد بن مصطفى المراغي، مطبعة البابي الحلبي، ط: ١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

(١٢٣) **تفسير المظهري**، لمحمد بن ثناء الله، تح: غلام بني التونسي، مكتبة الرشيدية، باكستان، ١٤١٢هـ.

(١٢٤) **تفسير المنار**، لمحمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،سنة النشر، ١٩٩٠م.

(١٢٥) **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، لوهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط: الثانية، ١٤١٨هـ.

(١٢٦) **تفسير آيات الأحكام**، لمحمد علي السايس، تح: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م.

(١٢٧) **تفسير سورة سبح اسم ربك إلى آخر القرآن**، إملاء: الشيخ علم الدين العراقي، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم ٣٢٩ تفسير تيمور.

(١٢٨) **تفسير البحر المحيط**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت، ١٤٢٠هـ.

(١٢٩) **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لابن حجر العسقلاني، تح: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(١٣٠) **التلقين في الفقه المالكي**، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، تح: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية ط: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(١٣١) **تلوين الخطاب**، لابن كمال باشا، لأحمد بن سليمان بن كمال باشا، تح: عبد الخالق بن مساعد الزهراني، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

(١٣٢) **التمثيل والمحاضرة**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٩٨٣م.

(١٣٣) **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، لمحمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(١٣٤) **التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي علي عمر بن محمد بن خليل السكوني، مخطوط بدار الكتب المصرية (٤٠ تفسير م).

(١٣٥) **تهذيب الأسماء و اللغات**، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تح: : مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(١٣٦) **تهذيب التهذيب**، للحافظ ابن حجر، تح: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

(١٣٧) **تهذيب الكمال**، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي، تح: : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(١٣٨) **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح: : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

(١٣٩) **التوحيد للماتريدي**، لمحمد بن محمد بن محمود، أبي منصور الماتريدي، تح: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

(١٤٠) **تيسير الرحمن في تجويد القرآن**، لسعاد عبد الحميد، دار التقوى، شبرا الخيمة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(١٤١) **التيسير العجيب في تفسير الغريب**، لناصر الدين بن المنير المالكي، تح: سليمان ملا إبراهيم أوغلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

(١٤٢) **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، للشيخ عبد الرحمن بن الناصر السعدي، تح: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي.

(١٤٣) **الثقات**، لمحمد بن حبان بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي، تح: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(١٤٤) **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، لأبي منصور الثعالبي، تح: إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(١٤٥) **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، لعثمان بن سعيد الداني، تح: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(١٤٦) **جامع البيان في تأويل القرآن** (تفسير الطبري)، لمحمد بن جرير، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

(١٤٧) **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(١٤٨) **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تح: الشيخ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(١٤٩) **الجامع لأحكام القرآن** (تفسير القرطبي)، لمحمد بن أحمد، شمس الدين القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

(١٥٠) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

(١٥١) **الجامع لشعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تح: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

(١٥٢) **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**، لنعمان بن محمود بن عبد الله، أبي البركات خير الدين الآلوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(١٥٣) **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

(١٥٤) **الجنى الداني في حروف المعاني**، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

(١٥٥) **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى**، لأبي محمد بن حزم الأندلسي، تح: الدكتور إحسان عباس، والدكتور ناصر الدين الأسد، دار المعارف، مصر.

(١٥٦) **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب**، السيد أحمد الهاشمي، مؤسسة المعارف، بيروت.

(١٥٧) **جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب الإمام مالك إمام دار التنزيل**، للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري، المكتبة الثقافية، بيروت.

(١٥٨) **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**، لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر ـ الجيزة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م.

(١٥٩) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للشيخ محمد عرفة الدسوقي**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(١٦٠) **حاشية الشِّهاب على تفْسير البيضاوي**، لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت.

(١٦١) **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

(١٦٢) **حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح**، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٣١٨هـ.

(١٦٣) **الحاوي الكبير**، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م.

(١٦٤) **الحاوي للفتاوي**، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت،١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م.

(١٦٥) **الحبائك في أخبار الملائك**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(١٦٦) **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين القهوجي، وبشير جويجاني،دار المأمون للتراث، دمشق، ط١٤٠٤،١هـ ـ١٩٨٤م.

(١٦٧) **حسن المحاضرة**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط: الأولى، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

(١٦٨) **خزانة الأدب وغاية الأرب**، لتقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

(١٦٩) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(١٧٠) **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

(١٧١) **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، للإمام البخاري، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(١٧٢) **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(١٧٣) **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث، الجيزة، مصر، ٢٠٠٣م.

(١٧٤) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(١٧٥) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لأحمد بن علي حجر العسقلاني، تح: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

(١٧٦) **الدقائق المحكمة في شرح القدمة**، الشيخ زكريا الأنصاري، قطاع المعاهد الأزهرية، ١٤٢٥هـ.

(١٧٧) **دلائل النبوة ومعرفة أحوال أصحاب الشريعة**، لأبي بكر البيهقي، تح: الدكتور عبد المعطي قلعه جي، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٨م.

(١٧٨) **دلائل النبوة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تح: محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦م.

(١٧٩) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(١٨٠) **ديوان ابن الرومي**، شرح: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م.

(١٨١) **ديوان ابن مقبل**، تح: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(١٨٢) ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

(١٨٣) **ديوان أبي العتاهية**، تقديم: كرم بستاني، دار بيروت، ١٩٨٦م.

(١٨٤) **ديوان أبي النجم العجلي**، جمعه وشرحه: محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.

(١٨٥) **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، تح: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

(١٨٦) **ديوان أبي تمام**، تح: المعلم شاهين عطية، المكتبة الوطنية، بيروت، ١٨٨٩م.

(١٨٧) **ديوان أبي نواس**، مطبعة جمعية الفنون، ط١٨٨٤،٢م.

(١٨٨) **ديوان الإسلام**، لشمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

(١٨٩) **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، تح: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر، ١٩٥٠م.

(١٩٠) **ديوان الحماسة**، للمرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ م.

(١٩١) **ديوان الخنساء بشرح ثعلب**، تح: أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٨م.

(١٩٢) **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، جمعه: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(١٩٣) **ديوان القطامي**، تح: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

(١٩٤) **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٩٥) **ديوان المعاني**، لأبي هلال العسكري، تح: الدكتور كرنكو، مكتبة القدسي، القاهرة،١٣٥٢هـ.

(١٩٦) **ديوان النابغة الذبياني**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

(١٩٧) **ديوان أوس بن حجر**، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

(١٩٨) ديوان بشر بن أبي خازن، تح: الدكتورة عزة حسن، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧٣م.

(١٩٩) **ديوان تأبط شراً وأخباره**، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.

(٢٠٠) **ديوان حسان بن ثابت**، تح: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

(٢٠١) **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تح: حمدو طماس،دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م.

(٢٠٢) **ديوان شعر ذي الرمة**، تصحيح: كارليل هنري هيس مكارنتي، كلية كمبريج، ١٣٣٧هـ-١٩١٩م.

(٢٠٣) **ديوان طرفة بن العبد**، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢٠٤) **ديوان عبد الله بن الدمينة**، شرحه وضبطه: السيد محمد الهاشمي البغدادي، مطبعة النار، مصر، ط١، ١٣٣٧هـ-١٩١٨م.

(٢٠٥) **ديوان عبيد بن الأبرص**، شرحه: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٢٠٦) **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه: الدكتور إيميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت،ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

(٢٠٧) **ديوان عنترة**، مطبعةالآداب، بيروت، ١٨٩٣م.

(٢٠٨) **ديوان كثير عزة**، جمعه: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٢٠٩) **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت.

(٢١٠) **الذخيرة**، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تح: محمد حجي، دار الغرب، ١٩٩٤م.

(٢١١) **ذم التأويل**، لموفق الدين بن قدامة المقدسي، تح: بدر بن عبد الله البدر، دار الفتح: الشارقة، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٢١٢) **ذيل تاريخ الإسلام**، لشمس الدين الذهبي، تح: مازن سالم باوزير، دار المغني للنشر والتوزيع.

(٢١٣) **ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين**، للعبادي، مكتبة الثقافة الدينية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

(٢١٤) **ذيول العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين الذهبي، تح: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢١٥) **رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد العنيد**، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ.

(٢١٦) **رد المحتار على الدر المختار**، لابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ط: ٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٢١٧) **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، لأبي الحسن الأشعري، تح: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

(٢١٨) **الرسالة**، لمحمد بن إدريس الشافعي، تح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢١٩) **رفع الإصر عن قضاة مصر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢٢٠) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لمحمود شكري الآلوسي، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

(٢٢١) **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**،لأبي القاسم السهيلي، تح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط١، ١٣٨٧ه-١٩٦٧م.

(٢٢٢) **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي،١٤٠٥هـ.

(٢٢٣) **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى - ١٤٢٢هـ.

(٢٢٤) **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لابن القيم، تح: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٧، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢٢٥) **سد الذرائع في الشريعة**، رسالة ماجستير، لمحمد هشام البرهاني، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٥م.

(٢٢٦) **سر صناعة الإعراب**، تح: د.حسن هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٢٢٧) **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، لمحمد بن أحمد، شمس الدين، مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

(٢٢٨) **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٢٢٩) **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ على الأمة**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م.

(٢٣٠) **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٢٣١) **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، لعبد الله بن عبد العزيز أبي عبيد الأندلسي، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢٣٢) **السنة**، لأبي بكر بن أبي عاصم، تح: د.باسم فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م.

(٢٣٣) **سنن ابن ماجه**، لابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٢٣٤) **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن السِّجِسْتاني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

(٢٣٥) **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر (ج١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

(٢٣٦) **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م.

(٢٣٧) **سنن سعيد بن منصور**، تح: د.سعيد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م.

(٢٣٨) **السنن للنسائي**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

(٢٣٩) **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

(٢٤٠) **السير والمغازي**، لمحمد بن إسحاق، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(٢٤١) **السيرة النبوية**، لعبد الملك بن هشام، دار التقوى، شبرا الخيمة، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢٤٢) **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢٤٣) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.

(٢٤٤) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢٤٥) **شرح أبيات سيبويه**، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

(٢٤٦) **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم بن الحسن اللالكائي، تح: أحمد بن سعيد الغامدي، دار طيبة ـ الرياض، ط٤، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

(٢٤٧) **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

(٢٤٨) **شرح التسهيل**، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

(٢٤٩) **شرح السنة**، للحسين بن مسعود البغوي، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢٥٠) **شرح الشواهد، للعيني مع حاشية الصبان**، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

(٢٥١) **شرح العقيدة السفارينية**، للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، تح: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٢٥٢) **شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السلفية**، لصدر الدين علي الحنفي، تح: أحمد محمد شاكر، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٣٩٦هـ.

(٢٥٣) **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(٢٥٤) **شرح المعلقات السبع**،لأبي عبد الله الزوزني، دار الجيل - بيروت.

(٢٥٥) **شرح المقاصد**، لمسعود التفتازاني، تح: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢٥٦) **شرح الممتع على زاد المستقنع**، لحمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ-١٤٢٨هـ.

(٢٥٧) **شرح بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، لابن رشد الحفيد محمد بن أحمد، تح: الدكتور عبد الله العبادي، دار السلام - القاهرة، ط: ١، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

(٢٥٨) **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تح: ناجي السويد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(٢٥٩) **شرح ديوان المتنبي**، لأبي البقاء العكبري، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

(٢٦٠) **شرح ديوان جرير**، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١، ١٣٥٣هـ.

(٢٦١) **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

(٢٦٢) **شرح صحيح البخاري لابن بطال**، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

(٢٦٣) **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد محب الدين النُّوَيْري، تح: مجدي محمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٢٦٤) **شرح طيبة النشر في القراءات**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

(٢٦٥) **شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، لجلال الدين السيوطي، تصحيح: أحمد مصطفى علي، دار الفكر - بيروت.

(٢٦٦) **شرح مختصر خليل**، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبي عبد الله، دار الفكر للطباعة، بيروت.

(٢٦٧) **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

(٢٦٨) شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تح: فائز ففارس، دار الأمل، الأردن، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٢٦٩) **شعر الأحوص الأنصاري**، تح: عادل جمال سليمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

(٢٧٠) شعر زياد الأعجم، جمع الدكتور يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط: ١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢٧١) **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**،تح: الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

(٢٧٢) **شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، تح: مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: ٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٢٧٣) **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة الدينوري، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

(٢٧٤) **شعراء النصرانية**، لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠م.

(٢٧٥) **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، لابن قيم الجوزرية، تح: الحساني حسن عبد الله، مكتبة دار التراث، القاهرة.

(٢٧٦) **الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز**، لنجاح أحمد الظهّار، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ط: ١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(٢٧٧) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٤، ١٩٩٠م.

(٢٧٨) **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، لمحمد بن حبان البستي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣ م.

(٢٧٩) **صحيح البخاري**، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢٨٠) **صحيح الترغيب والترهيب**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٢٨١) **الصحيح المسند من أسباب النزول**، مقبل بن هادي الوادعي، دارالأثار، صنعاء، ط: ٧، ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩ م.

(٢٨٢) **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢٨٣) **صريح السنة**، لابن جرير الطبري، تح: بدر بن يوسف المعتوق، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط: ٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ م.

(٢٨٤) **صفة الصفوة**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تح: محمود فاخوري، محمد رواس قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

(٢٨٥) **صيد الخاطر**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تح: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث - القاهرة، ط: ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣ م.

(٢٨٦) **ضرائر الشعر**، لعلي بن مؤمن الإشبيلي، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط: الأولى،١٩٨٠م.

(٢٨٧) **الضعفاء والمتروكين**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تح: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى.

(٢٨٨) **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة، السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(٢٨٩) **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تح: د. محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

(٢٩٠) **طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة**، أحمد بن محمد بن عمر، تح: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٢٩١) **طبقات الشافعية،** لعبد الرحيم الأسنوي، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢٩٢) **طبقات الفقهاء الشافعيين،** لابن كثير، تح: الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.

(٢٩٣) **طبقات الفقهاء،** لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، تح: دكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت.

(٢٩٤) **الطبقات الكبرى،** لمحمد بن سعد، أبي عبد الله البصري (٢٣٠هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: الأولى، ١٩٦٨م.

(٢٩٥) **طبقات المعتزلة،** لأحمد بن يحيى بن المرتضى، تح: سوسنة ديفلد، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٢٩٦) **طبقات المفسرين،** لأحمد بن محمد الأدنه وي، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

(٢٩٧) **طبقات المفسرين،** للسيوطي، تح: علي محمد عمر، مكتبة وهبة القاهرة، ط: ١، ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦م.

(٢٩٨) **طبقات المفسرين،** لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢٩٩) **طبقات النحويين واللغويين،** لأبي بكر الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣م.

(٣٠٠) **طبقات فحول الشعراء،** لمحمد بن سلام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

(٣٠١) **العبر في خبر من غبر،** لشمس الدين الذهبي، تح: محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

(٣٠٢) **العدة في شرح العدة،** لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(٣٠٣) **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان عصر سلاطين المماليك**، لبدر الدين محمود العيني، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٣٠٤) **العقد الفريد**، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٣٠٥) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تح: إرشاد الحق الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

(٣٠٦) **العواصم و القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٣٠٧) **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، خرج أحاديثه: عصام الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٣٠٨) **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن الجزري، تح: براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

(٣٠٩) **الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة**، لعمر بن إسحاق سراج الدين أبي حفص الحنفي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٣١٠) **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تح: الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.

(٣١١) **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣١٢) **الفاضل**، لمحمد بن يزيد أبي العباس المعروف بالمبرد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٢١هـ.

(٣١٣) **فتاوى ابن الصلاح**، لأبي عمر بن الصلاح، تح: سعيد محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٨هـ-٢٠٠٧م.

(٣١٤) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٣١٥) **الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي**، لزين الدين عبد الرؤوف المناوي، تح: أحمد محبي بن نذير، دار العاصمة الرياض، ط: ١، ١٤٠٩ هـ.

(٣١٦) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

(٣١٧) **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، للشيخ عبد الله مصطفى المراغي، نشره: محمد علي عثمان، ١٣٦٦هـ ـ١٩٤٧م.

(٣١٨) **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، لشرف الدين الطيبي، مجموعة رسائل علمية من كلية القرآن الكريم للجامعة الإسلامة في المدينة المنورة.

(٣١٩) **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبي منصور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، ١٩٧٧م.

(٣٢٠) **فرق وطبقات المعتزلة**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تح: د. علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٢م.

(٣٢١) **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣٢٢) **فضائل القرآن**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح: مروان العطية وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

(٣٢٣) **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، للقاضي عبد الجبار، تح: فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣هـ.

(٣٢٤) **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر الكتبي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.

(٣٢٥) **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت**، لعبد العلي نظام الدين الأنصاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣ هـ ـ١٩٨٣م.

(٣٢٦) **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢، ١٣٩١ هـ ـ١٩٧٣م.

(٣٢٧) **القاموس المحيط**، لمجد الدين الفيروزآبادي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط: ٨، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م.

(٣٢٨) **القراءات الشاذة وتوجيها من لغة العرب**، للشيخ عبد الفتاح القاضي، تح: أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م.

(٣٢٩) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لشمس الدين الذهبي، تح: محمد عوامي وأحمد محمد نمر، دار القبلة للثقافة الإسلامية،جدة، ط١، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م

(٣٣٠) **الكامل في التاريخ**، لعز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، المعروف بابن الأثير، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٣٣١) **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي، تح: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٩ هـ- ١٩٩٢م.

(٣٣٢) **كتاب الإيضاح والتكملة**، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣٣٣) **كتاب التوحيد**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣٣٤) **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(٣٣٥) **كتاب المواقف**، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تح: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

(٣٣٦) **كتاب تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين الذهبي، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣٣٧) كتاب دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تح: الشيخ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣٣٨) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.

(٣٣٩) **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٣٤٠) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٣٤١) **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، لإسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني، تح: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٣٤٢) **كشف الظنون**، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المعروف بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

(٣٤٣) **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار**، لتقي الدين الحصني الشافعي، تح: هاني الحاج، المكتبة التوفيقية.

(٣٤٤) **الكليات**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

(٣٤٥) **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، مؤسسة الرسالة.

(٣٤٦) **الكنز في القراءات العشر**، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ المقرئ، تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٣٤٧) **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

(٣٤٨) **لباب النقول في أسباب النزول بحاشية تفسير الجلالين**، لجلال الدين السيوطي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٣٤٩) **اللباب في علوم الكتاب**، عمر بن علي بن عادل الحنبلي النعماني، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

(٣٥٠) **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لتقي الدين محمد بن فهد المكي، تصحيح محمد زاهد الكوثري، دار الكتب، العلمية، بيروت.

(٣٥١) **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

(٣٥٢) **لسان الميزان**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ٢٠٠٢م.

(٣٥٣) **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، لأبي الحسن الأشعري، تح: الدكتور حموده غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

(٣٥٤) **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

(٣٥٥) **المبدع في شرح المقنع**، لإبراهيم بن محمد، أبي إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٣٥٦) **المبسوط**، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تح: : خليل محيي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٣٥٧) **المتنبي**، لمحمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣٥٨) **المتواري على ترجمة أبواب البخاري**، لناصر الدين بن المنير، تح: صلاح الدين مقبول، طبع في مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م.

(٣٥٩) **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح ابن الأثير، تح: الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢.

(٣٦٠) **مجمع الأمثال**،لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

(٣٦١) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تح: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

(٣٦٢) **مجموع الفتاوى**، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تح: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط: الثالثة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

(٣٦٣) **محاسن التأويل**، لمحمد جمال الدين القاسمي، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

(٣٦٤) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٣٦٥) **المحصول في علم الأصول**، لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح: : طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٣٦٦) **المحكم والمحيط الأعظم**: لعلي بن إسماعيل بن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٣٦٧) **المحيط بالتكليف**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تح: عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

(٣٦٨) **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

(٣٦٩) **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد ابن الموصلي، تح: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

(٣٧٠) **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، لجمال الدين بن منظور، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٤م.

(٣٧١) **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، تح: برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(٣٧٢) **المخصص**، لعلي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، تح: : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٣٧٣) **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تح: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣م.

(٣٧٤) **المدونة الكبرى**، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٣٧٥) **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لأبي محمد اليافعي، تح: خليل المنصور، دار الكتب العمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٣٧٦) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لعلي بن سلطان الهروي، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٣٧٧) **المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير، عرض ونقد**: للأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي، دار الأندلس للنشر، حائل، ط١، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م.

(٣٧٨) **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

(٣٧٩) **المستصفى في علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تح: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

(٣٨٠) **المسند للإمام أحمد بن حنبل**، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

(٣٨١) **مشاهد الإنصاف شرح شواهد الكشاف** (مطبوع بحاشية الكشاف)، لمحمد عليان المرزوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٣٨٢) **مشاهير علماء الأمصار**، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تح: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

(٣٨٣) **المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة**، تح: محمد عوامة، دار القبلة،جدة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(٣٨٤) **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد**، الشيخ حافظ بن أحمد حكمي، تح: محمد عيادي بن عبد الحليم، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٣٨٥) **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، تح: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

(٣٨٦) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٣٨٧) **معجم اصطلاحات أصول الفقه**، لعبد المنان الراسخ، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٣٨٨) **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

(٣٨٩) **معجم البلدان**، لشهاب الدين ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(٣٩٠) **معجم الشعراء**، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران المرزباني، تح: الدكتور كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(٣٩١) معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(٣٩٢) **معجم المصطلحات والفروق**، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.

(٣٩٣) **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٣٩٤) **معرفة الثقات للعجلي**، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تح: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣٩٥) **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

(٣٩٦) **معيد النعم ومبيد النقم**، لتاج الدين السبكي، تح: محمد علي النجار وآخرون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(٣٩٧) **المعين في طبقات المحدثين**، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، تح: محمد السعيد بن مسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٣٩٨) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

(٣٩٩) **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ١٣٦٥هـ- ١٩٦٥م.

(٤٠٠) المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

(٤٠١) **مفاتيح الغيب للرازي**، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٤٠٢) **مفاتيح الغيب**، لمحمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤٠٣) **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لأحمد بن مصطفى طاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.

(٤٠٤) **مفتاح العلوم**، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

(٤٠٥) **المفردات للراغب**، للحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداوودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ.

(٤٠٦) **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، لجواد علي، دار الساقي، ط: الرابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(٤٠٧) **المفضليات**، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط: السادسة.

(٤٠٨) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السَّخاوي، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.

(٤٠٩) **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لعلي بن إسماعيل الأشعري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣.

(٤١٠) **مقالات الإسلاميين**، لعلي بن إسماعيل الأشعري، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية ط: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(٤١١) **المقتضب**، لمحمد بن يزيد المبرد، أبي العباس، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

(٤١٢) **المقدمات الممهدات**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٤١٣) **ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة**، لمحمد بن عمر بن محمد السبتي، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

(٤١٤) **الملل والنحل**، لمحمد عبد الكريم الشهرستاني، تح: أبو عبد الرحمن المكي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٤١٥) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: ٣.

(٤١٦) **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، لابن الجوزي، تح: محمد عبد القادر عطا وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

(٤١٧) **المنثور في القواعد الفقهية**، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٤١٨) **منح الجليل شرح مختصر خليل**، لمحمد بن أحمد بن محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

(٤١٩) **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لتقي الدين ابن تيمية، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

(٤٢٠) **منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٤٢١) **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**، لمصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، مصر، ط٢.

(٤٢٢) **المواعظ والاعتبار**، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٤٢٣) **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، لشمس الدين محمد بن محمد الحطاب الرُّعيني، تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

(٤٢٤) **الموضوعات**، لابن الجوزي، لعبد الرحمن بن علي الجوزي، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦ م)-(١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

(٤٢٥) **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(٤٢٦) **موقف البشر تحت سلطان القدر**، لشيخ الإسلام مصطفى صبري، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٢هـ.

(٤٢٧) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين الذهبي، تح: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥م.

(٤٢٨) **النبوات**، لتقي الدين بن تيمية، تح: الدكتور عبد العزيز بن صالح الطويان، مكتبة أضواء السلف،الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

(٤٢٩) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(٤٣٠) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(٤٣١) **النشر في القراءات العشر**، لمحمد بن محمد بن الجزري، تح: محمد بن محفوظ الشنقيطي، رسالة ماجستير كلية الدعوة جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

(٤٣٢) **نصب الراية لأحاديث الهداية**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(٤٣٣) **نقد الشعر**، لقدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط: الأولى، ١٣٠٢هـ.

(٤٣٤) **نكت الهميان في نكت العميان**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م.

(٤٣٥) **نكت الهميان في نكت العميان**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٣٢٩ هـ ـ ١٩١١م.

(٤٣٦) **النكت والعيون**، لأبي الحسن الماوردي، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤٣٧) **نهاية السول في شرح منهاج الأصول**، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، عالم الكتب.

(٤٣٨) **نهاية المطلب في دراية المذهب**، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين، تح: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

(٤٣٩) **النهاية في غريب الحديث**، لمجد الدين أبي السعادات المعروف بابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

(٤٤٠) **نوادر أبي زيد**، لعبد الله بن أبي زيد القيرواني، تح: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط: الأولى، ١٩٩٩م.

(٤٤١) **النوادر**، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م.

(٤٤٢) **نواهد الأبكار وشواهد الأفكار**، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، جامعة أم القرى، (٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٥ م.

(٤٤٣) **نيل السائرين في طبقات المفسرين**، للشيخ محمد بن طاهر، إشراف: محمد طيب الطاهري، مكتبة اليمان، باكستان، ط٣، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٤٤٤) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٤٤٥) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

(٤٤٦) **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

(٤٤٧) **الوجيز في أصول الفقه**، للدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

(٤٤٨) **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

(٤٤٩) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لشمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

❊ ❊ ❊

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

* * *